

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الطور الثالث - علوم سياسية

تخصص: سياسات عامة

سياسة المدينة بالجزائر:

الرهانات والآفاق

تحت إشراف:
أ.د العربي اشبودان

إعداد الطالب:
حربوش بوبكر

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الأصلية	الإسم واللقب
رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	أ.د - كمال بوشرف
مشرفا ومقررا	جامعة الجزائر 2	أ.د - العربي اشبودان
عضوا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	أ.د - العمري زرايتا
عضوا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	أ.د - عبد الحميد قرفي
عضوا	جامعة الجزائر 3	د - ياسين بولالوة
عضوا	جامعة الجزائر 3	د - كنزة مغيث

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وتقدير

لا يفوتني إلا أن أبسط يد العرفان بالجميل و الشكر الجزيل و الامتنان الكبير إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور: " العربي اشبودان " على قبوله الإشراف على هذه الرسالة و ملاحظاته القيمة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى إدارة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، و إلى أساتذتي الكرام على مساعدتي على إنجاز هذا العمل العلمي.

و أتوجه بالشكر و التقدير للجنة المناقشة الذين سيتفضلون بإبداء توجيهاتهم و إرشاداتهم القيمة لإغناء البحث و إظهاره في صورته المبتغاة، خدمة للهدف المرسوم له.

الإهداء

إلى من علمني حرفاً.....

إلى والديّ العزيزين.....حُباً واعتزازاً.....

إلى زوجتي الغالية..... رمز الحب والسماح.....

إلى أبنائي الأعتزاء..... حفظهم الله.....

إلى سندي وعزتي إخوتي.... تقديراً وثناءً.....

إلى بلدي فخراً واعتزازاً.....

الملخص:

يعتبر سؤال المدينة و سياستها سؤال إشكالي بامتياز، لأنه يجمع قضايا متراكبة و يراكم استفهامات على درجة كبيرة من التوتر و الارتباك، ترتقي إلى مستوى المشكلة السياسية و الجيوسياسية، يمكن أن ترهن أمن و استقرار وطن.

إن مصير المدينة اليوم يتوقف على متطلبات التنافسية المجالية و الجاذبية الإقليمية و مبادئ الاستدامة، فالمدن التي استطاعت فرض نفسها في إطار منظومة المدن العالمية، هي تلك التي اعتمدت إستراتيجية جديدة للتنمية المحلية.

الجزائر و هي تستقبل هذا القرن بإقليم شاسع و متنوع يربط بين عدة مجالات جغرافية و ثقافية مختلفة (الحوض المتوسطي، المغرب العربي، المجال الصحراوي، العالم العربي...)، يعاني مجالها من عدم التوازن في توزيع السكان و التجمعات الحضرية، و تريف المدن بدل من تحضر الريف، و هي إذ تروم احتواء مظاهر العجز في المشهد الحضري الوطني، استندت السلطات العمومية إلى كثير من المقاربات و التجارب، لكنها ظلت في مجملها تستشرف الحلول و التدابير من منطلق قطاعي بحت.

إزاء هذه المقتضيات العامة، و في مثل هذا السياق المتسم بأزمة المدينة و قلقها الاجتماعي و مشاكلها الاقتصادية، و ارتباكات سياساتها التعميرية التي عجزت عن تقديم إطار كريم للحياة المشتركة، كان لا بد من سياسة عامة بديلة، تقترح مقاربة أكثر جدة و شمولية و إجرائية للمدينة.

في هذا الإطار، تهدف " سياسة المدينة " بالجزائر إلى تحقيق التنمية المستدامة بصفاتها إطارا متكاملا متعدد الأبعاد و القطاعات و الأطراف و يتم تجسيدها من خلال المجال الحضري و الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي و مجال التسيير و المجال المؤسساتي. من هنا يمكن القول بأن أبرز الرهانات التي تخوضها " سياسة المدينة " بالجزائر - إن لم يكن من منظور حصري، فعلى الأقل من منطلق أولوي- تتحدد أساسا في رد الاعتبار للمدينة و دعم تنميتها الاقتصادية و الاجتماعية، مع تأهيل المنظومة الحضرية و البيئية و تثمين المؤهلات الثقافية للمدن.

الكلمات المفتاحية: سياسة المدينة، التنمية المستدامة، الديناميكية الإقليمية، التجديد الحضري، مدينة مستدامة، جاذبية المدن، تنافسية المدن.

Résumé :

La question de la politique de la ville représente une problématique par excellence, elle accumule des phénomènes combinés et présente des questionnements d'un grand degré de tension et de confusion, qui peut se manifester en tant qu'un problème politique sinon géopolitique, tout en mettant en péril la sécurité et la stabilité d'un pays.

Le sort de la ville aujourd'hui dépend des exigences de la concurrence spatiale, de l'attractivité territoriale et des principes de la durabilité. Ainsi, les villes qui ont été en mesure de s'imposer dans un cadre de système de villes mondial, sont ceux qui ont adopté une nouvelle stratégie pour le développement local.

L'Algérie entre dans ce troisième millénaire avec un territoire disparate, tout en assurant des liens avec des différentes zones géographiques et culturelles (le bassin méditerranéen, le Maghreb arabe, l'espace saharien, le monde arabe..), son espace physique souffre d'un déséquilibre dans la répartition de la population et de ces agglomérations urbaines. Pour contenir le déficit qui s'illustre dans son paysage urbain, l'Algérie a adoptée un bon nombre d'approches et d'expériences qui s'inspire des solutions purement sectoriel.

Devant cet état de fait, qui se caractérise par une crise urbaine, une préoccupation sociale et des problèmes économiques, et de la confusion des politiques urbaines qui ont échoué à assurer une vie saine et commune, il est nécessaire de chercher une approche sereine et exhaustive.

Dans ce contexte, la politique de la ville en Algérie conçue comme un ensemble pluridimensionnel, plurisectoriel, et multilatéral, vise à réaliser le développement durable et se concrétise à travers le volet urbain, la culture, le social, la gestion et l'institutionnel. De là, on peut dire que les enjeux de la politique de la ville porte essentiellement sur la régénération de la ville et du soutien de son développement économique et social avec la mise à niveau du système urbain, et la qualification des atouts culturels de la ville.

Mots clés: Politique de la ville, développement durable, dynamique territoriale, régénération urbaine, ville durable, ville attractive, ville compétitive.

Summary :

The question of city policy is an issue par excellence, it accumulates combined phenomena and presents questions of a great deal of tension and confusion, which can be manifested as a political, if not a geopolitical problem, Jeopardizing the security and stability of a country.

The fate of the city today depends on the demands of space competition, territorial attractiveness and the principles of sustainability. Thus, cities that have been able to impose themselves within a framework of a global city system are those that have adopted a new strategy for local development.

Algeria enters this third millennium with a disparate territory, while maintaining links with different geographical and cultural zones (the Mediterranean basin, the Arab Maghreb, the Saharan space, the Arab world ...), its physical space suffers Of an imbalance in the distribution of the population and of these urban agglomerations. In order to contain the deficit in its urban landscape, Algeria has adopted a number of approaches and experiences based on purely sectoral solutions.

Given this state of affairs, which is characterized by an urban crisis, a social concern and economic problems, and the confusion of urban policies that have failed to ensure a healthy and common life, it is necessary to look for a serene and comprehensive approach .

In this context, urban policy in Algeria, conceived as a multidimensional, multisectoral and multilateral set, aims to achieve sustainable development and is realized through the urban, cultural, social, management and institutional aspects. From this it can be said that the stakes of the city's policy relate mainly to the regeneration of the city and the support of its economic and social development with the upgrading of the urban system and the qualification of the cultural assets of the city .

Key words : City policy, sustainable development, territorial dynamics, urban regeneration, sustainable city, attractive city, competitive city.

المقدمة

التمهيد عام للموضوع:

لا تعتبر المدينة مجرد مجالا جغرافيا محايدا، و لا طوبوغرافية جامدة، و ليست مجرد ديموغرافيا كمية أو وظائف اقتصادية مادية نفعية أو شبكة اجتماعية معزولة، أو تسيير و تدبير حضري فقط، إن المدينة هي بالأساس كون رمزي جامع لكل تلك الخصائص، هي رأس مال حضاري ثري و مرتكز للهوية و الانتماء.

يعتبر سؤال المدينة و سياستها كما تفترضه هذه الأطروحة، سؤال إشكالي بامتياز، لأنه يجمع قضايا متراكبة و يراكم استفهامات على درجة كبيرة من التوتر و الارتباك، ترتقي أحيانا إلى مستوى المشكلة السياسية و الجيوسياسية، يمكن أن ترهن أمن و استقرار وطن. فلقد حازت المدينة منذ القدم وظيفة سياسية مندمجة على الدوام في آليات السلطة و تجلياتها، بل إن المدينة كانت و لا تزال الرهان الملموس للسلطة و الإسقاطات المادية للسياسة.

تتميز مدينة القرن الواحد و العشرين باعتبارها مدينة جذابة و تنافسية بامتياز، إذ ما فتئت تنافس الدول من حيث ذبوع صيتها عبر تخصصها الوظيفي و وزنها الديمغرافي الكبير، فهي تبني صورة عن نفسها و تخرجها مشهديا و تتنافس فيما بينها لتقترح فرجتها الحضرية على العالم، فقد تنامى ذكر المراكز المالية و الاقتصادية (دبي، نيويورك، طوكيو) و مراكز الإشعاع الثقافي و التاريخي (لندن، باريس) و مراكز اتخاذ القرار السياسي (جنيف)، بشكل جعلها مدنا عالمية و كونية بحق.

كما تتميز الكثير من المدن اليوم على المستوى المحلي، و العالمي بالنمو المطرد الناتج عن الانفجار الديمغرافي الغزير و حركة السكان الهائلة التي تعرفها البشرية. هذا الوضع فاق في كثير من الأحيان قدرة و استعداد الهيئات الرسمية على تمديد و توسيع البنية التحتية و تقديم الخدمات العامة الضرورية، فلقد أصبحت المدن مركزا لظهور الكثير من المشاكل الناتجة عن سرعة التحضر و عدم مواكبة بقية قطاعات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي لهذه الظاهرة، مما ساعد على ظهور نقائص كبيرة أثرت على جودة الحياة و حولت الكثير من المدن إلى قرى بمفهوم قصور الخدمات اللازمة لتوفير حياة كريمة لإنسان المدينة، هذا بالإضافة إلى التلوث البيئي بكل صورته.

إزاء هذه المقتضيات العامة، و في مثل هذا السياق المتسم بأزمة المدينة و قلقها الاجتماعي و مشاكلها الاقتصادية، و ارتباكات سياساتها التعميرية التي عجزت عن تقديم إطار كريم للحياة المشتركة، و مع تنامي مظاهر الإقصاء و التفكك الذي خلف أشكالا جديدة من عنف المدن، و احتجاجات المدن و العصيان المدني في المدن، كان لا بد من سياسة عامة بديلة، تقترح مقاربة أكثر جدة و شمولية و إجرائية للمدينة.

يمكن الإشارة في هذا الإطار إلى بروز مفهوم " سياسة المدينة " الذي عرف تداوله عدة عقود خلت، و أخذ الاهتمام به يتسع بين المشتغلين في ميدان المدينة و السياسة و التسيير الحضري و التهيئة الإقليمية في الوقت الحاضر، تماشيا مع التحديات التي تطرحها المدن جراء التحولات الاجتماعية المتسارعة و العميقة، حيث تنطوي دلالاته على منظور سياسي لكيفية التعاطي مع الإشكاليات الحضرية، و رؤية إستراتيجية للتعامل معها، و أدوات إجرائية لتنفيذها.

2. أسباب اختيار الموضوع:

إن المعاشية الميدانية لظاهرة التوسع العمراني المتسارع للمدينة و ما صاحبها من اختلالات متعددة، و الاهتمام بالتجارب المطروحة لإيجاد الحلول لتلك الاختلالات، تستدعي التحليل و الدراسة، و لذلك فإن أسباب اختيار الموضوع يمكن حصرها فيما يلي:

- 1- حداثة الموضوع و أصالته من حيث تداوله على المستوى الأكاديمي العلمي، إذ تفتقر الدراسات في العلوم السياسية إلى تناول موضوع المدينة و سياستها و تديرها، الأمر الذي أثار فضولي و ألزمني ببذل جهدا مضاعفا.
- 2- موضوع الدراسة يدخل في صميم التخصص (علوم سياسية - سياسات عامة-) و يتلاءم مع طبيعته و لا يخرج عن مجاله.
- 3- الاهتمام بوضعية المدينة الجزائرية التي تعاني من اختلالات متعددة، و انعكاس ذلك على الحياة اليومية للمواطنين.

4. موضوع " سياسة المدينة " يكتسي راهنية و يعد رهانا وطنيا على درجة كبيرة من الأهمية، فهو يروم تأهيل المدينة و الرقي بمكوناتها و حفز تنميتها المحلية الشاملة.
5. البحث في تجارب الدول التي تعرف تقدما في إيجاد عدة سبل لحل مشاكل مدنها، بغية الاستفادة منها، و لما لا تكييفها مع السياق الاجتماعي و الثقافي و السياسي لمدننا.
6. لعبت مسيرتي المهنية لعقدين من الزمن في قطاع التعمير و الهندسة المعمارية دورا رئيسيا في عملية اختيار الموضوع.

3 أهمية الموضوع:

إنه من المهم جدا التأكيد على غموض هذا المفهوم الجديد " سياسة المدينة " في الجزائر، و الراجع إلى حادثة تداوله، و تداخل التخصصات التي تناقشه، و غياب قاعدة نظرية تؤسس له، نحن نهدف من خلال بحثنا إلى محاولة تحديد مفهوم " سياسة المدينة " و تأطيره نظريا، من حيث دواعي نحته و الرهانات و الإكراهات التي تعوق أجرأته، و حيثيات تداوله و تنزيله على أرض الواقع، مع أفق تفعيله المستقبلي.

نعمل من خلال هذا البحث على تتبع مختلف الصيغ المفاهيمية و الأدوات العملية التي أطرت سياسة التعمير بالجزائر على مدى نصف قرن، قبل تبني مفهوم " سياسة المدينة " مع مطلع القرن الواحد و العشرين، و سيكون من الأفيد الوقوف في هذا الشأن عند معاني هذه الصيغ و الأدوات، و تبيان دلالاتها و ظرفية ظهورها و سياقات تفعيلها، و ما ترتب عن ذلك من إسقاطات و نتائج على الفضاء المديني بالجزائر.

إذن و من الناحية النظرية، فإن أهمية هذا البحث تكمن في المساهمة في بناء إطار نظري لمفهوم يلاقي نوع من الغموض و التشابك في الجزائر (سياسة المدينة مع السياسة العمرانية)، و كحقل بحث متعدد التخصصات يعاني من افتقار قاعدة نظرية تفسره، فوق هذا فإن البحث يطرح إشكالية حقيقية فيما يتعلق بتأهيل المدن الجزائرية و الارتقاء بجاذبيتها و تنافسيتها.

أما من الناحية العملية فإن البحث يعمل على استعراض حصيلة تجارب دول سبقت في تفعيل " سياسة المدينة " كفرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، و استشراف أفق تطبيقها ببلادنا في

ضوء حصيلة عقود من الزمن من التعمير، عرف تعدد و توالي إجراءات و مخططات تعرضت للإخفاق في أحياء كثيرة، مما حال دون إنتاج مدينة متوازنة و مستدامة، توفر إطار حياة كريمة لسكانها.

في هذا السياق، فإن البحث يتيح الفرصة لتتبع إرهاصات تطبيق مبادئ " سياسة المدينة " بالجزائر من خلال دراسة مدينة سطيف بشكل خاص كونها تعدّ من بين أكبر المدن الجزائرية حجما و عدد سكانا إلى جانب الأنشطة و الخدمات المتنوعة التي تقدمها كمركز تجاري رئيسي لمنطقة الهضاب العليا، و كمركز تعليمي و ثقافي و رياضي، و ما يرافق كل ذلك من خدمات و حركة، إلى جانب سرعة التطور العمراني في المدينة و ظهور العديد من المشاكل في كثير من أجزائها و مكوناتها.

4.الإشكالية:

تعد ظاهرة التوسع العمراني للمدن سمة متكررة في جميع بلدان العالم، و إن كانت أشد أثرا و أبرز وضوحا في المجتمعات النامية، ففي عام 2008 و لأول مرة كان أكثر من نصف عدد السكان في العالم يعيش في المناطق الحضرية، و وفقا للتوقعات الحالية فإن هذا الرقم سيرتفع إلى 70 بالمائة بحلول عام 2050. و ستحدث هذه الزيادة تقريبا في البلدان النامية، و من المتوقع أن تبلغ الزيادة السنوية في عدد سكان المناطق الحضرية في البلدان النامية بين عامي 2007 و 2050 ثلاثة و خمسين مليونا (أو 2.27 في المائة) مقارنة بثلاثة ملايين فقط (أو 0.49 في المائة) في البلدان المتقدمة¹.

عرف العالم اليوم تحولات جذرية، أبرزها ظهور مفهوم العولمة الذي أثر على مختلف مناحي الحياة، إذ برز للعيان ظاهرة المنافسة بين المدن، نتيجة انفتاح الحدود الجغرافية و تشكل نمط جديد لاقتصاد عالمي يتمحور حول شبكات المدن. إن مصير المدينة اليوم يتوقف على متطلبات التنافسية المحلية و الجاذبية الإقليمية و مبادئ الاستدامة. فالمدن التي استطاعت فرض نفسها في إطار منظومة المدن العالمية، هي تلك التي اعتمدت إستراتيجية جديدة للتنمية المحلية، مراعية

¹ - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن الإسكان و التنمية الحضرية المستدامة، نيروبي 11-15 أبريل 2011.

بذلك منطلق الحوكمة في التسيير، و مواجهة للرهانات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية التي تفرضها العولمة.

الجزائر و هي تستقبل هذا القرن بإقليم شاسع و متنوع يربط بين عدة مجالات جغرافية و ثقافية مختلفة (الحوض المتوسطي، المغرب العربي، المجال الصحراوي، العالم العربي...) تعاني من تنامي الظاهرة الحضرية التي تعرفها المدينة الجزائرية، و ذلك من خلال: التركيز الحضري، و عدم التوازن في توزيع السكان و التجمعات الحضرية، و تريف المدن بدلا من تحضر الريف، و إعادة صياغة الهويات الحضرية، و اتجاه النمو العمراني نحو الضواحي و الأطراف الحضرية، الأمر الذي أثار بدوره العديد من المشكلات المتعلقة بالمدن، و الناشئة أساسا عن تخلف دينامية التسيير و التخطيط الحضري و عدم مواكبته للنمو السكاني و التحولات الاجتماعية للوسط الحضري، و عدم قدرة المدينة على توفير التسهيلات الضرورية و الخدمات الأساسية و استيعاب سكانها بالفاعلية المطلوبة.

استندت السلطات العمومية في سبيل معالجة الأزمة الحضرية إلى كثير من المقاربات و التجارب، لكنها ظلت في مجملها تستشرف الحلول و التدابير من منطلق قطاعي بحت، الأمر الذي حال دون احتواء كافة مظاهر العجز في المشهد الحضري الوطني. لقد انحصرت اهتمام السياسات العمرانية بالجزائر منذ الاستقلال على كيفية الاستجابة للطلبات المتزايدة للسكن، فكان انشغال السلطات يدور في فلك إنتاج الوحدات السكنية بمختلف صيغها (القرى الاشتراكية، السكن الاجتماعي، البناء الذاتي في التجزئات السكنية، المناطق السكنية الحضرية الجديدة، السكن الاجتماعي التساهمي، السكن الترقوي...) و المناطق الصناعية، هذا ما أدى إلى تجاهل المدينة كمقوم أساسي من مقومات الاقتصاد الوطني في مختلف النواحي و المستويات.

إن التطرق لنموذج مدينة سطيف كأحد أكبر المدن الجزائرية "سطيف ترسم بشكل جيد مستقبل المدينة الجزائرية من خلال طرقها و محاورها الكبيرة و أحزمتها.. أحيائها المشكلة من منازل مستوحاة من العمارة العالمية.. حدائقها و ساحاتها، نسيجها المتجدد الهواء نسبيا.. كلها

تستحق الإعجاب ..¹ ، يأتي في إطار إعطاء تصور للمدينة الجزائرية في المستقبل، وذلك من خلال تبيان موقعها داخل المنظومة الحضرية (على المستوى الوطني، الجهوي والمحلي)، والعمل على استشراف أفقها على المدى المتوسط والطويل، في ضوء معالم السياسات العامة في مجال التعمير، تلك التي أخذت تعاريف ومظهرات متتالية منذ فجر الاستقلال، كان آخرها ما اصطلح عليه بـ "سياسة المدينة"، التي تحيل إلى تصور جديد في المنهج وإجراءات في التسيير.

في هذا الإطار، تهدف "سياسة المدينة" إلى تحقيق التنمية المستدامة بصفاتها إطارا متكاملا متعدد الأبعاد والقطاعات والأطراف ويتم تجسيدها من خلال عدة مجالات: مجال التنمية المستدامة والاقتصاد الحضري والمجال الحضري والثقافي والمجال الاجتماعي ومجال التسيير والمجال المؤسسي. من هنا يمكن القول بأن أبرز الرهانات التي تخوضها "سياسة المدينة" - إن لم يكن من منظور حصري، فعلى الأقل من منطلق أولوي - تتحدد أساسا في رد الاعتبار للمدينة ودعم تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، مع تأهيل المنظومة الحضرية والبيئية وتثمين المؤهلات الثقافية للمدن².

و من هنا فإن الإشكال الذي تبغي الأطروحة معالجته يتحدد من خلال الإجابة عن التساؤل التالي:

❖ ما هي رهانات "سياسة المدينة" بالجزائر وكيف يتمثل أفق تفعيلها؟ وما مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الشاملة للمدن الجزائرية؟

و من خلاله تبرز التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- كيف تتمثل في الواقع الحالة الراهنة للمدن الجزائرية؟
- 2- ما هي أبرز الرهانات التي تتوخاها "سياسة المدينة" بالجزائر، في سبيل تأهيل المدينة والرقى بمكوناتها؟

¹ - Said BELGUIDOUM : La ville en question- analyse des dynamiques urbaines en Algerie. Penser la ville – approches comparatives, Octobre 2008, Khenchela, Algeria. <halshs-00380410>, p05.

² المادة رقم 07 من القانون رقم 06/06 المؤرخ في 20/02/2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية رقم 2006/15.

3- ما هي التصورات المستقبلية الكفيلة بترقية أداء " سياسة المدينة " كناظم و موجه للتنمية المحلية الشاملة للمدينة الجزائرية؟

4- ما مدى مساهمة " سياسة المدينة " بالجزائر في مقارنة الاختلالات المدينية، لتحقيق مدينة مستدامة، منصفة، جذابة و تنافسية؟

5. الفرضيات:

لدراسة هذا الوضع و تحليل إشكاليته و معالجتها نعتد في بحثنا الفرضيات التالية:

1- يبدو أن رهانات " سياسة المدينة " بالجزائر لا تتعلق فقط بالجانب التقني ، بل تتعداه إلى الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، الحضرية و المنطق التسييري، باعتبار تناغمها مع مبادئ التنمية المستدامة.

2- و يبدو أن أفق تفعيل " سياسة المدينة " يرتكز على خلق ديناميكية إقليمية من خلال إعادة التوازن لمنظومة المدن الجزائرية و تعزيز جاذبيتها و الرفع من قدراتها التنافسية من ناحية، و من ناحية أخرى على إستراتيجية التجديد الحضري عبر التنمية الشاملة للمدن و تأهيلها و الارتقاء بمختلف مكوناتها.

3- كما يبدو أن " لسياسة المدينة " مساهمة محورية في تحقيق استدامة المدينة الجزائرية و الرفع من تنافسياتها و جاذبيتها (دراسة نموذج مدينة سطيف)، من خلال ضمان التناسق الكلي بين مختلف أدوات التخطيط و التوجيه على مستوى المدينة.

6. المنهجية المتبعة:

الموضوع محل الدراسة شبيه بالمشور المتعدد الأوجه، حيث تطلبت دراسته استخدام عدة أدوات منهجية، أهمها:

المنهج الوصفي: نسبة كبيرة من البحث تعتمد على الوصف و التحليل، سواء فيما يتعلق بأدبيات المدينة التي تناولتها في بعدها المعرفي و تطور مفاهيمها، أو من خلال مساهمة المجال السياسي في إنشاء براديغم جديد " المدينة المستدامة"، بالإضافة إلى توضيح الحالة الراهنة التي تتمثلها منظومة المدن و المدينة الجزائرية. لذلك كان من الواجب علينا عرض ما هو مطروح في الأدبيات و ما هو ممارس في الواقع و تحليله حتى نتمكن من فهم الظاهرة.

بالمناهج الإحصائية: من خلال تقصي المؤشرات الكمية، بغية تقريب الفهم و تسهيل التصور و الإدراك.

تالمناهج المقارن: رغم أن الدراسة ليست دراسة مقارنة في أصلها، إلا أن حداثة و غموض مفهوم " سياسة المدينة " بالجزائر، دفع بدراسة بعض النماذج التي كانت السباقة في انتهاج هذه المقاربة، لتقريب الفهم مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف السياقات وراء نشأة المدن و تطورها و اختلاف المنظومة السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية.

شدراسة الحالة: و تظهر من خلال تناول مدينة سطيف بالدراسة، عبر تتبع إستراتيجية تثبيت و الارتقاء بوظائفها الحضرية و تقوية إشعاعها ضمن إطار " سياسة المدينة".

ج. اعتمدنا كذلك المقرب القانوني لتحليل مختلف التشريعات العمرانية، لا سيما أدوات التخطيط و التهيئة و القانون التوجيهي للمدينة.

ح. كما اعتمدنا على " السيميائية البيانية"، إيماناً منا بدورها الحاسم في تبليغ المعلومة، و بما تتميز به اللغة البصرية من مباشرة و شمولية، فقد اعتمدنا الأشكال البيانية و صور القمر الصناعي كأدوات أغنتنا عن النصوص الطويلة، الأمر الذي يفسر غنى البحث بالصور و الأشكال و الخرائط.

قمنا باستخدام كل هذه المناهج بغية إنتاج بحث متوازن و موضوعي و ذي بناء نظري متكامل يستوفي شروط العمل العلمي الأكاديمي القائم على المنهجية السليمة.

7- الصعوبات التي واجهت البحث:

واجه البحث مجموعة من الصعوبات يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

- صعوبة البحث نظرا لتشعبه و تفاعله و ارتباطه مع مواضيع أخرى، ما أدى إلى تعدد زوايا الدراسة هذا من جهة، و من جهة أخرى ندرة الدراسات السابقة التي تتناول مفهوم " سياسة المدينة " كمقاربة شمولية تكاملية بين كل القطاعات، في مقابل المقاربة القطاعية التي تمثلها السياسة العمرانية بالجزائر، وبالتالي غياب منهجية يمكن العودة إليها كمرجع لبحثنا.

في حين يعرف موضوع " سياسة المدينة " في فرنسا غزارة في البحث و التنقيب، تعكسه العناوين التالية لبعض المقالات و الكتب و التي كانت مراجع مهمة لهذا البحث:

- 1 - سياسة المدينة: رهانات الإجراء العمومي المشترك.
- 2 - سياسة المدينة: التحكم في الأجهزة و الرهانات.
- 3 - الدروس المتناقضة لتقييم سياسة المدينة.
- 4 - سياسة المدينة و سلطة التدخل، مساهمة في علم اجتماع الإجراء العمومي.
- 5 - سياسة المدينة بفرنسا: الأسس، التطورات و الرهانات.
- 6 - تكوين مجتمع: سياسة المدينة في الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا.

¹ - Vieille-Marchiset Gilles : **« La Politique de la Ville : les enjeux d'une action publique conjointe »**, dans revue ? Interrogations ?

² - Emmanuel HEYRAUD : **La politique de la ville : Maitriser les dispositifs et les enjeux**, Paris, Ed Berger-Levrault

³ - Renaud EPSTEIN : **Les leçons paradoxales de l'évaluation de la politique de la ville**, revue Recherches et prévisions

⁴ - Abdelhafid HAMMOUCHE : **POLITIQUE DE LA VILLE ET AUTORITE D'INTERVENTION, contribution à la sociologie des dispositifs d'action publique**, presses universitaires de Septentrion

⁵ - **La politique de la ville en France : Fondements, évolutions et enjeux** : Dossier ressources de l'ORIV

⁶ - Jacques Donzelot et autres : **Faire société, la politique de la ville aux Etats-Unis et en France**, Ed DU SEUIL

الفصل الأول

المدينتا بين البعد المعرفي والسياسات

العامتا - تطورا في المفاهيم ونشأة

لبراديجم جديد:-

المبحث الأول: المدينة – الأطر النظرية والمفاهيم المقاربة:

لقد اختلفت آراء الباحثين باختلاف عبااتهم الاستمعية العلمية، و تفرعت مواقفهم النظرية بتفرع مناهجهم المعرفية البحثية، و تباينت استنتاجاتهم لإيجاد تعريف علمي محدد و كامل المعنى للمدينة، و إن كان بالإمكان التمييز بين المدينة و القرية بكل سلاسة و وضوح، سواء في شكلها المورفولوجي الخارجي من جهة، أو في مجموع وظائفها و بنياتها من جهة أخرى، مع ذلك فليست هناك قاعدة معرفية محددة تسمح لنا بتحديد تعريفا مرضيا للمدينة، و هذا لأنها ظاهرة معقدة، تولدت عن تفاعل عدد من العوامل المتشابكة، و من ثم اختلف العلماء في تعريفهم لها، و ظهرت تعريفات مختلفة حسب وجهة نظر كل عالم.

المطلب الأول : مداخل نظرية حول المدينة:

إن تناولنا لموضوع المدينة عبر محاولة عرض الاجتهادات النظرية و المدارس المختلفة التي سعت لدراستها، يهدف من ناحية، إلى تحديد المرجعيات النظرية التي تساعدنا في تفسير و تحليل واقع المدينة عبر مختلف الأبعاد و التوجهات ، و من ناحية أخرى، إلى وضع نموذج معين يمكن أن يكون منطلقا أساسيا في قياس مستوى الرهانات التي تمثلها المشكلة الحضرية في المدينة. و يمكن عرض هذه الجهود النظرية في دراسة المدينة، من خلال التطرق إلى إسهامات العديد من المفكرين و الباحثين، و التي شكّلت أطروحاتهم فيما بعد مدارس متميزة لا زالت لحد الساعة تشكل مرجعا رئيسا في فهم علم المدينة و أبعادها.

الفرع الأول: المدينة بوصفها تعبير عن السلطة:

إذا كانت المدينة لغة تعني كلمة "الدين" وهي عند الأكديين و الأشوريين تشير إلى القانون، بينما يعني "الدين" في الآرامية و العبرية القاضي، فكلمة مدينتنا تعني القضاء¹ ، و لذلك تسمى المدينة في منطقة الشام بالأقضية، أما اصطلاحا فقد تعددت تعاريف العلماء و المؤرخين بتعدد الأمكنة و تغير الأزمنة.

1- المدينة من منظور "ابن خلدون":

يعتبر " ابن خلدون" من المفكرين الأوائل الذين درسوا الظاهرة الحضريّة و اعتبروا المدينة كبنية اجتماعية في تطور دائم، وهكذا، فهو يرى أن الإنسان حضري بطبعه، و أن المدينة هي نتاج تواجد لأعداد من السكان ضمن علاقة اجتماعية، كما يعتبر أن المدينة أو العمران الحضري هي في الواقع أعلى درجات التحضر التي يمكن لشعب ما بلوغها ، حيث يرى أنه كلما كبر حجم السكان كلما ازدادت رفاهية الأفراد و تجاوز مستواهم المعيشي و رخائهم، مستوى مدينة ذات حجم سكاني أقل، و بالتالي فهو يعتبر أن سكان المدن الصغيرة تكون غالبا في وضعية تنموية ضعيفة و الملاحظة ذاتها يبديها بالنسبة لسكان الأقاليم الريفية² ، فابن خلدون يركز على الحجم و القوة في إنتاج مدينة تجمع بين النمو و التنمية.

و في سياق آخر يرى ابن خلدون أن المدينة هي فعل سياسي بالأساس، لأنها من إنتاج الطبقة الحاكمة، فهو يؤكد على أن اختطاط و بناء المدن من اختصاص الدولة بحيث لا يمكن بناء المدينة إلا بتخطيط مسبق من طرف الدولة "البناء و اختطاط المنازل إنما هو من منازع الحضارة التي يدعو إليها الترف و الدعة.. و ذلك متأخر عن البداوة و منازعها، وأيضا فالمدن و الأمصار ذات هياكل و أجراء عظيمة و بناء كبير وهي موضوعة للعموم لا للخصوص فتحتاج إلى اجتماع الأيدي و كثرة التعاون.."³. و يرى ابن خلدون أنه يجب أن يراعى في بناء المدينة وسائل الحماية و جلب المنافع و تسهيل المرافق . و عن وسائل الحماية من العدو الخارجي يقول أنه لا بد من سياج أو

1- مصطفى عباس الموسوي: العوامل التاريخية لنشأة و تطور المدن العربية الإسلامية. العراق، دار الرشيد للنشر، 1982، ص355.

² -Majallat Et-Tarikh du centre national des études historiques, actes du colloque international sur Ibn Khaldoun, Alger 21-26 juin 1978, SNED, 1982, p99-102.

3- عبد الرحمان ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، تحقيق عبد الله محمد درويش، دمشق، دار البلخي، ج2، ط1، 2004، ص 08.

سور يحمي المدينة " فأما الحماية من المضار فيراعى لها أن يدار على منازلها جميعا سياج الأسوار، و أن يكون وضع ذلك في ممتنع من الأمكنة...".¹ ، وعن وسائل الحماية من الأمراض يرى أن يكون هواء المدينة صحيا بعيدا عن مواطن التلوث " و مما يراعى في ذلك للحماية من الآفات السماوية طيب الهواء للسلامة من الأمراض، فإن الهواء إذا كان راكدا خبيثا، أو مجاورا للمياه الفاسدة أو لمناقع متعفنة أو لمروج خبيثة، أسرع إليها العفن من مجاورتها، فأسره المرض للحيوان الكائن فيه لا محالة...".²

2/ المدينة من منظور "ماكس فيبر":

لقد شدت المسألة الحضريّة انتباه "ماكس فيبر" إلى جانب العديد من المفكرين الرواد لعلم الاجتماع، على اختلاف مشاربيهم ومرجعياتهم الإيديولوجية منذ بداية الفكر الإنساني، بحيث جعلوا منها أحد المواضيع المركزيّة التي اشتغلوا عليها، و انكبوا بالدراسة على أسبابها و مسبباتها، بغية فهمها و تفهمها.

لا يمكن اعتبار "ماكس فيبر" من بين الرواد الأوائل لعلم الاجتماع و فقط، بل تعدى ذلك إلى محاولة سبر أغوار ظواهر اجتماعية مستعصية على الفهم و التحليل. و تشكل المدينة و ما يعتمل فيها من هزات و خضات، من بين الظواهر التي لفتت انتباه ماكس فيبر، إلى حد أنه ألف فيها كتابه الشهير و الذي سماه " Diestadt المدينة La cité "، بحيث تضمنت عناصر تعريفه للمدينة:

ضرورة سيطرة العلاقات التجارية، و توافر عدد من الشروط الأساسية مثل وجود الحصن و السوق و المحكمة و الاستقلال الذاتي و الذي أطلق عليه فيبر "النموذج المثالي"³. إن فيبر توجه بالدراسة والسؤال إلى المدينة من خلال فهمه لمغزاها العميق و تحليل جذورها التاريخية، و كذا تحول النظم الاجتماعية الناتجة عن الحياة الحضريّة. لقد عرف ماكس فيبر المدينة تحت ضوء "الترتيبات الاجتماعية التي تسمح بالتطور الكامل للقدرات الفردية و التجديد

1- عبد الرحمان ابن خلدون، نفس المرجع، ص 15.

2- عبد الرحمان ابن خلدون، نفس المرجع، ص 15.

3 - Jonathan Louli, « **Max Weber, La ville** », Lectures [En ligne], Les comptes rendus, 2014, mis en ligne le 26 décembre 2014, consulté le 29 septembre 2015. URL : <http://lectures.revues.org/16572>

الاجتماعي"¹. هذه الترتيبات الاجتماعية والحياة الاجتماعية بصفة عامة ، شكلت المدن الصناعية خلال القرن التاسع عشر أحد أشكالها ، و التي قد لا تكون وحدات ثابتة و صادقة للتحليل السوسولوجي .

من هنا ، درس "ماكس فيبر" المدينة من خلال بعدين أساسين² :

البعد الاقتصادي: هنا يعتبر ماكس فيبر المدينة كوحدة اقتصادية ، تنتج سلع ، تبادلات تجارية و عقارية و خدماتية ، و كذلك تنتج موارد بشرية و مالية. بمعنى آخر، إن ثمة منطقتا اقتصاديا عقلانيا هو الذي يتحكم في المدينة أكثر مما هو منطوق يرتبط بشيء آخر، أي أننا هنا نتحدث عن المدينة في معناها الاقتصادي للكلمة، بحيث توفر للناس جميع الحاجيات الاقتصادية من سوق محلي و سلع و خدمات...

البعد السياسي : إن المدينة حسب ماكس فيبر هي أيضا وحدة سياسية توجد في تفاعل دائم مع الجانب الاقتصادي من خلال تنظيم التبادل و الإنتاج . إن المدينة باعتبارها وحدة سياسية تتوفر على استقلالية ترابية و إدارية كما تتميز بنوع من التنافس على السلطة من خلال تضارب رهانات الفاعلين السياسيين .

على الرغم من اعتقاده بما يمكن أن يكون للمدينة من قوى ايجابية و تحريرية في الحياة البشرية إلا أنه لم يعلق أمالا كبيرة على مدن القرن العشرين ، بل نراه على العكس من ذلك يؤكد أن مدن العصور الوسطى المحصنة و المكثفة بذاتها هي وحدها التي يمكن أن يصدق عليها صفة المجتمع الحضري الكامل³ .

3- المدينة من منظور "جورج زيمل":

لقد كان تأثير "جورج زيمل" على الدراسات الحضرية تأثيرا واضحا و ملموسا، خاصة من خلال مقاله الشهير (الميتروبوليس و الحياة العقلية، The Metropolis and Mental Life) و الذي أكد من خلاله اعتبار "المجهولية" الميزة الأساسية للوسط الحضري، فهي تقوم على علاقات

1- السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، مدخل. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ج1، 2011، ص330.

2- السيد عبد العاطي السيد: نفس المرجع، ص329.

3- السيد عبد العاطي السيد: نفس المرجع، ج1، ص331.

اجتماعية منفصلة ومتباعدة ، فأفراد المجتمع يجهلون بعضهم البعض حتى وإن كانوا في علاقة الجيرة، فالحياة بالوسط الحضري تتسم باستقلال أفرادها، فهم غالبا ما يتميزون بصفة الفردانية والنفعية، وهذا يرجع أساسا في نظره إلى حجم المدينة التي أثرت بشكل كبير في العلاقات الاجتماعية وجعلت الفرد أكثر وعيا بذاته وأكثر حرية لكنه في الوقت نفسه هو أضعف من ناحية العلاقة مع الآخر¹.

بصيغة أخرى تتلخص نظرية "زيمل" في فكرتين أساسيتين²:

حول مميزات المدينة: حيث تتميز المدينة الحديثة بتكثيف الإثارة النفسية و العصبية التي ينبغي على ساكن المدينة أن يتغلب عليها، عبر اكتساب القدرة على التمييز الدقيق بين الأشكال المختلفة و الأصوات المتباينة المتواجدة بالمدينة ، و عبر التنظيم العقلاني للوقت و التنظيم العقلاني للنشاط الذي يعبر عنه بتقسيم العمل الاقتصادي، كما أن اقتصاد النقود يعد مظهرا بارزا من مظاهر العقلانية الحضرية.

حول استجابة ساكنيها: هنا يؤكد "زيمل" على أن ساكن المدينة يتعلم بمرور الوقت أن يتكيف مع حياتها بتطوير اتجاهات اللامبالاة و الانعزال و التحفظ الاجتماعي.. فهو يتعلم كيف يستجيب بعقله أكثر مما يستجيب بقلبه. و يتفق "زيمل" مع كثير من الباحثين في أن أعمق مشكلات الحياة الحديثة تنشأ من محاولة الفرد الاحتفاظ بذاتيته و فرديته في وجه القوى الاجتماعية الهائلة المنبثقة عن التراث التاريخي و الثقافة الخارجية.

4- المدينة من منظور "إيميل دوركهايم":

أما العالم الفرنسي "إميل دوركهايم" ، فقد قدم نموذجا ثنائيا للحياة الاجتماعية، إذ ذهب إلى كون المجتمع الريفي أو القروي يتسم بعلاقة تماسك ميكانيكية، حيث يتعامل أفراد المجتمع تلقائيا ويستجيبون لبعضهم ميكانيكيا وهو ما عبر عنه "بالتضامن الآلي" ، ويشير هذا النموذج إلى الروابط الاجتماعية التي تقوم على التشابه و المماثلة و المعتقدات و العادات و الطقوس و الرموز المشتركة.

1 - Philippe Jurkowicz, « Georg Simmel, Les grandes villes et la vie de l'esprit », Lectures [En ligne], Les comptes rendus, 2013, mis en ligne le 24 avril 2013, consulté le 29 septembre 2015. URL : <http://lectures.revues.org/11348>

2. السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، مشكلات وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ج2، 2011، ص33.

في المقابل نجد نموذج "التضامن العضوي" الذي يصف نظاما اجتماعيا يقوم على اختلافات فردية بين الناس نتجت عن تقسيم العمل بينهم، فهي حياة تعتمد على تبادل المنفعة في استجابتها وتماسكها¹ وبصيغة أخرى أن كل فرد من داخل الحياة المدنية يؤدي وظيفة معينة من داخل الجسد المجتمعي من أجل الحفاظ على توازن واستقرار المجتمع.

حينما ننظر إلى المتن الإبستمولوجي « لإميل دوركهايم » يستحيل حقا أن نجد تعريفا خاصا بالمدينة، رغم أنه قدم قراءات حول المجتمع العضوي، ومن هنا يمكننا القول أنه من المستحيل بالمرّة إيجاد أو العثور على تعريف محدد للمدينة بكامل خصائصها و اختلاف تلاوينها ومميزاتها؛ إلا أن انشغال دوركهايم بالمدينة كان موجودا لكن بشكل غير مباشر أو بشكل مضمرفي أطروحته « في تقسيم العمل الاجتماعي » ، حيث سعى لتفسير عملية الانتقال، من ذلك "التضامن الآلي"، الذي تتأسس عليه المجتمعات التقليدية - البدوية - إلى ذلك "التضامن العضوي"، الذي يميز المدينة والمجتمع الصناعي .

ففي تحليله للحياة الإنسانية والاجتماعية في المدينة ، يرى أن تزايد تقسيم العمل الذي يميز المجتمع الحديث ، يؤدي إلى الإطاحة بالتكامل الاجتماعي التقليدي ، إذ يوجد في نفس الوقت شكلا جديدا من التماسك الاجتماعي ، الذي يقوم على الاعتماد المتبادل بين الأفراد و الجماعات ، والذي يعبر عنه بوضوح أكبر في الاتفاقات التعاقدية بينهم² ؛ فظاهرة تقسيم العمل في العصر الحديث ، تطورت بصورة أكثر تعقيدا ، مما كانت عليه في العصور الماضية ؛ هذا التطور كان نتيجة لظهور متغيرات جديدة في العصر الصناعي الحديث ، مثل استخدام قوة الآلات و نمورأس المال ؛ و من ثمة ، كانت الحاجة إلى تحديث نظام لتقسيم العمل ، من أجل تطوير المهن و الوظائف على أساس التخصص؛ ليس فقط في المصانع و المشروعات الصناعية ، و التجارية و التنظيمات السياسية ، و الدينية فحسب ؛ بل في جميع الأنشطة الاجتماعية ؛ و هكذا ، أصبحت ظاهرة تقسيم العمل ، حاجة ملحة ملازمة للتطور و التغيير ، الذي حدث في البناءات التنظيمية و الاجتماعية .

1- علي فؤاد احمد : علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1981. ص 37

2- السيد عبد العاطي السيد: المرجع السابق، ج 2، ص 39.

و في هذا السياق ، توجد العديد من العوامل و الأسباب ، التي تؤدي لزيادة تقسيم العمل ، و تطوره بصورة أكثر تخصصا ، حتى يتلاءم مع حقيقة المجتمع الصناعي الحديث ، و التغيرات التي تحدث في جميع البناءات التنظيمية الاجتماعية المختلفة، و من أهم العوامل¹ :

- زيادة السكان و كثافتهم.

- تكوين المدن الحديثة و زيادة التحضر

- التطور السريع في وسائل النقل و المواصلات

بالإضافة إلى ذلك، توجد بعض العوامل الثانوية الأخرى، التي تساعد على زيادة تقسيم العمل، و التخصص، وهي:

- الهجرة

- الحراك الاجتماعي

- البيئة الاجتماعية

إن ما يمكن استخلاصه من منظور "دوركاهايم"، أن المدينة يطغى عليها ذاك التضامن العضوي ، القائم بين أفرادها المختلفون مع بعضهم البعض ، لأن الفرد في المدينة رغم كونه يصبح أكثر حرية على المستوى الشخصي ، إلا أن ظاهرة تقسيم العمل الكثيفة فيه ، تجعله - الفرد - في حاجة إلى الآخرين ؛ و من هنا ، فإن التضامن يتم عن طريق الاختلاف ، و ذلك ما يسميه "إميل دوركاهايم" بالتضامن العضوي بذلك المجتمع الحضري بأعضاء الكائن الحي ، التي تختلف و تتباين ، ولكنها تتكامل و تتضامن.

5- المدينة من منظور "روبرت بارك":

لقد انتقل تطوير النظرية الحضرية من أوروبا إلى جامعة شيكاغو خلال الثلث الأخير من القرن العشرين، فقد استطاع "روبرت بارك" رئيس قسم علم الاجتماع بجامعة شيكاغو من تقديم سلسلة مقالات حول الظاهرة الحضرية، و ذلك عبر دراسة مدينة شيكاغو.

¹ -Pascal Bailly, « la nature et les formes du lien social à partir de l'analyse de Durkheim», Lectures [En ligne], consulté le 29 septembre 2015. URL : <http://ac-grenoble.fr/disciplines/ses/Content/Pratique/terminal/specialite/durheim.pdf>

في مقالته الشهيرة "المدينة" التي نشرها سنة 1916، قدم "روبرت بارك" مقترحات لبحث السلوك الإنساني في البيئة الحضرية كما يفعل تماما علماء الأنثروبولوجيا في دراستهم للثقافة البدائية. وفي هذا الصدد اعتبر أن المدينة يمكن أن تعطي انطبعا -للوهملة الأولى- بأنها نتاج لعمليات غير فنية للطبيعة و النمو، الأمر الذي يجعل من الصعب إدراكها ككيان حي. لكن في الحقيقة المدينة تمتلك جذور ممتدة في عادات و تقاليد الناس الذين يعيشون بها، و يترتب على ذلك أن للمدينة تنظيما أخلاقيا بجانب تنظيمها الفيزيقي¹

و يضيف أن من مميزات المدينة هو اختفاء الروابط العاطفية التقليدية في المدينة قد أدى إلى ظهور روابط اجتماعية جديدة، تقوم أساسا على المصلحة و الفردانية، و هو ما يوضح تأثيره بأفكار "دوركايم" فيما يخص التضامن القائم على التشابه، و الذي استبدل بتضامن عضوي يقوم على الاعتماد المتبادل بين أجزاء متميزة.

يعتبر "روبرت بارك" أن المدينة تكون بمنزلة الآلية التي تنتقي من مجموعة السكان الأفراد المناسبين القادرين على العيش في منطقة محددة وبيئة متميزة ، و تتسع المدن و تكبر و تنامي عبر سلسلة من عمليات المنافسة و الغزو و الهجرة و التتابع ، فحينما تنشأ الأحياء السكنية و يبدأ سكانها بالتكيف مع بعضهم البعض لتدبير المعيشة و تصبح مراكز هذه التجمعات نقطة استقطاب و تجمع للمصالح الاقتصادية المعيشة و الترفيهية التي تمتلكها و تستخدمها الشرائح المرفهة. و مع اتساع هذه المراكز يبدأ الرعي الأول بالتحرك خارج المركز و الانتشار في الضواحي متبعين طرق المواصلات التي تيسر انتقالهم من مراكز عملهم إلى مناطقهم السكنية، و مع مرور الزمن تتحول المدن إلى مجموعة من الحلقات الدائرية المتتابعة. و تكهن أنصار هذه المقاربة الأيكولوجية بانحطاط مراكز المدن و تقهقرها في مرحلة لاحقة ، و توزع سكانها في شرائح اجتماعية متميزة إلى أن تعود الجماعات الإثنية و المهاجرون الجدد إلى

1 Lannoy Pierre, « Quand Robert Park écrit « La ville » (1915). Essai de scientométrie qualitative », *Revue d'Histoire des Sciences Humaines* 2/2004 (n° 11), p. 157-184 URL : www.cairn.info/revue-histoire-des-sciences-humaines-2004-2-page-157.htm. Consulté le 29 septembre 2015.

الاستقرار في وسط المدينة في الوقت الذي سيبدأ فيه القاطنون القدامى بالانتشار خارج المناطق الوسطى¹.

6- المدينة من منظور "لويس ويرث":

تركزت اهتمامات "لويس ويرث" وهو أحد السوسيولوجيين الأمريكيين وعضو (مدرسة شيكاغو) على تحليل العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في السياقات الحضرية، حيث قدم تحديدا واضحا للمدخل السوسيو ثقافي -في مقابل المدخل الإيكولوجي عند بارك في معالجته لمختلف المواضيع الحضرية. انطلاقا من ذلك قدم "ويرث" تعريفا سوسيولوجيا للمدينة على أنها "موطن للإقامة كبير نسبيا وكثيف ودائم لأفراد غير متجانسين اجتماعيا"²، فزيادة حجم المدينة يساهم في خلق طرق اتصال غير مباشرة لأن هناك استحالة على جمع السكان في حيز جغرافي واحد. كما أن ارتفاع عدد السكان يؤدي إلى تنوع المجتمع وإلى تقسيم العمل الاجتماعي، الشيء الذي يجعل أفراد المجتمع يتعاملون فقط وفق مجموعة من التبادلات الاجتماعية.

كما اعتبر "ويرث" أن التحضر هو أسلوب حياة وليس تكيفا مع البيئة أو الطبيعة، لأن الإنسان ليس كالحیوان الذي يتكيف مع الطبيعة، فهو يبدع المدينة أي أن لكل مدينة طابعها وبالتالي فالتمدن مسألة إبداع وليس تكيف مع المجال البيئي أو الطبيعي³، كما يرى "ويرث" بأنه لا يمكن فهم المدينة إلا انطلاقا من مجموعة من المراكز كإماكن الإقامة و أماكن الشغل ثم المصالح الاقتصادية للفرد و الجماعة كالسوق على سبيل المثال. إن المدينة حسب "ويرث" هي موقع السيطرة الاقتصادية.

لقد أكد "ويرث" أن التحضر يمثل شكلا من أشكال الوجود الاجتماعي، فهو لا يقتصر على توزيع الجماعات في أماكن إقامتها أو عملها أو مصالحها الاقتصادية. إن المدينة في جوهرها تمثل مركزا للسيطرة الاقتصادية والسياسية والثقافية ومحور تدور حوله جماعات وأنشطة

1- أنتونيو غدنز : علم الاجتماع ، الطبعة الرابعة ترجمة الدكتور فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة ، فصل المدن والفضاءات الحضرية ص.599

2- السيد عبد العاطي السيد: المرجع السابق، ج2، ص53.

3- أنتونيو غدنز : نفس المرجع، ص 600.

متنوعة، دون أن ترتبط فيما بينها بصلات أو علاقات شخصية أو اجتماعية، وقد تكون مثل هذه العلاقات في أوساط بعض الجماعات الاثنية أو المهاجرة غير أنها سرعان ما تبدأ بالتفكك و الاندثار مع تزايد الكثافة و التعقيد في حياة المدينة¹.

وكلما زاد المجتمع المحلي اتساعا زاد التماسك ضعفا نتيجة تمايز الحياة الحضرية، لأن كل منها يستوعب القدر القليل من وقته و حاجاته و مطالبه. فالأفراد يختلفون كثيرا عن بعضهم البعض في أعمالهم و جيرانهم و أساليب حياتهم بالدرجة التي يصبح فيها التطابق الأخلاقي مسألة صعبة². إن الجماعات الأولية أصبحت في المجتمع الحضري أكثر وهنا، لأنها لا تستأثر بقدر كبير من اهتمام الأفراد كما أنها لم تعد تعارض بقدر كبير من الضبط و السيطرة على حياتهم، من هنا و من خلال تقسيم المجتمع المحلي و ضعف جماعته الأولية يؤدي التمايز إلى ضعف عام في الروابط الاجتماعية.

7- المدينة من منظور "مانويل كاستلز":

يعتبر "كاستلز" أحد السوسيولوجيين المعاصرين الذي تبنى المفاهيم الماركسية الأساسية و تطبيقاتها على واقع المدينة، حيث يرى أن الوسط الحضري لم يعد يقوم فقط على الحجم والكثافة السكانية وإنما أصبح يقوم على الإنتاج الاقتصادي بالدرجة الأولى، فتراكم رؤوس الأموال و تركز النشاط الصناعي والخدماتي بالوسط الحضري جعله يلعب دورا مهما في الحياة الاجتماعية وفي استقطاب المناطق المجاورة، وفي تحويل نفسه إلى مجال ينتج ويستهلك ويتغير³.

كما دعا " كاستلز" إلى الاهتمام بالمحتوى الاجتماعي للظواهر و لا ينبغي النظر إليها في إطارها الفيزيقي و حسب، فالبعد الاجتماعي بارز بالنسبة إليه خاصة حينما يفسر ظاهرة التمدين و ذلك بالصراع و النزاع بين الفئات الاجتماعية حول رهانات الموقع.

1- أنتونيو غدنز: نفس المرجع، ص 600.

2- السيد عبد العاطي السيد: المرجع السابق، ج2، ص 55.

3 - Lojkine, J : Le marxisme , l'état et la question urbaine, PUF, Paris, 1977, pp 61-62.

ويعتبر " كاستلر" أن المواقع و المجالات الحضرية هي مظاهر تفرعت عن الصراع الطبقي، و أن هذا الصراع على أساس نفسي و اجتماعي بالدرجة الأولى حيث يسعى الفرد في المدينة إلى تأكيد ذاته ، فالمدينة هنا يمكن أن تغير ذات الفرد بكل قوة عكس المجال القروي الذي يحافظ فيها الفرد على ذاته دون أي تغيير يذكر¹.

كما لا يجب أن نغفل الوسائط الاجتماعية التي تعيد للرابط الاجتماعي قوته بعد ما أفقدته إياه المدينة ، وذلك عن طريق الصحافة أو الإعلام أو الرياضة و غيرها من المظاهر التي تتحول من الغربية ثم الحنين أيضا نحو المصالحة مع الذات و العالم الآخر.

هكذا إذن يبدو أن المدينة حسب "كاستلر" ميدان يفرض نفسه بالقوة خاصة مع تنامي انتشار السكن في المدن و المشكلة التي يطرحها هذا التنامي و تداخل المجتمعات الدولية فيما بينها عبر العولمة ثم مشاكل الليبيرالية المتوحشة.

1- Neil Brenner & Peter Marcuse & Margit Mayer & traduit par Juliette Lemerle, « **La critique urbaine, une discipline fondamentale** », *Métropolitiques*, 13 mai 2011.
URL : <http://www.metropolitiques.eu/La-critique-urbaine-une-discipline.html>.
Consulté le 29 septembre 2015.

المطلب الثاني: المقاربات التعريفية للمدينة:

إن البحث في المدينة كحيز جغرافي ثقافي حضاري أكبر من وضع تعريف محدد لها، لذا يجب الانطلاق بتحديد الزوايا التي نظرت للمدينة و التي تحمل في كنهها مفهوما حول المدينة يمكن وضعه إذا ما تعرفنا على هذه الزوايا و إظهارا لأهمية المدينة تبرز المقاربات التي أفاضت في هذا المجال:

1- المقاربة الاجتماعية:

تعد المدينة ظاهرة اجتماعية، فهي تمثل حقيقة اجتماعية يمكن من خلالها التعبير عن الممارسات الجمعية للسكان الذين يعيشون ويعملون معا.

فالمدينة ليست مجرد أبنية أو شوارع أو ميادين أو معدات للحياة اليومية، توفر الوقت والجهد، بل إنها نوع متميز من الحياة¹.

ويستخدم علماء الاجتماع مصطلح المدينة للتعبير عن البيئة القائمة، التي يسكن في نطاقها سكان الحضر، و في هذا الصدد فإن تعبيرات المجتمع الحضري و الحضرية ما هي إلا عبارات تستخدم للدلالة على الحياة الاجتماعية في المدينة.

و يرجع تأكيد مفهوم المدينة و بلورته كمتغير أساسي في علم الاجتماع الحضري إلى علماء الاجتماع الذين ينتمون إلى مدرسة شيكاغو، و على الأخص "روبرت بارك ثم لويس ويرث و روبرت ريدفيلد" و آخرون من بعدهم. حيث تجلت اهتماماتهم في تفسير الحياة الحضرية على عدد من الصعوبات، فتفسيراتهم التي تعتمد على المفاهيم الايكولوجية لم تكن مرتبطة تماما بمجهوداتهم في تفسير النشاط الاجتماعي، و على الرغم من أن أصحاب هذه المدرسة قد قدموا تفسيرات مختلفة لظاهرة المدينة، إلا أن النظرية ذاتها قد استبعدت المظاهر الاجتماعية للعلاقات الإنسانية المتبادلة باعتبارها ميكانيزما لتفسير الأنماط الايكولوجية. كما أكد "بارك" على عدد من القضايا الهامة و التي نجملها على النحو التالي:

- المدينة مكان طبيعي لإقامة الإنسان المتحضر.

- المنطقة منطقة ثقافية.

1- عاطف غيث : علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص 180.

المدينة بناء متكامل ما يصدق عليها ينسحب على كل قسم من أقسامها الفرعية¹. أما "لويس ويرث" يذهب إلى أن المجتمع الحضري الذي يتميز بالحجم والكثافة واللاتجانس هو الأساس المحدد للتنظيم الاجتماعي والسلوك. ويلاحظ أن "ريدفيلد" ذهب إلى أن اللاتجانس و الاتصال مميزا للمدينة².

ولعل أبرز من تناول تعريف المدينة في ضوء خصائصها هما "سوركين و زيمرمان" فقد جمعا ثمانية خصائص يختلف بها المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي و هي: المهنة، البيئة، حجم المجتمع المحلي، كثافة السكان، تجانس و لا تجانس السكان، التمايز و التشريع الاجتماعيين، التنقل و الحراك الاجتماعي، نسق التفاعل الاجتماعي، عدد و أنماط الاتصالات³.

و من خلال هذين التعريفين يمكن القول أن المدينة بكل ظواهرها الاجتماعية، هي الميدان الطبيعي لدراسة علم الاجتماع الحضري، أي أن المجتمع الحضري بسكانه هو المجتمع المدني و ذلك لأن المجتمعات تتجه فلسفتها و سياستها الاقتصادية و الاجتماعية اليوم على اختلاف توجهاتها إلى مجتمعات مدن⁴.

و في تعريف آخر للمدينة أن " المدينة من الناحية السوسولوجية الفنية البحتة عبارة عن (فكرة مجردة) و لكن العناصر التي تتكون منها مثل الإقامة و البناءات الداخلية عبارة عن موجودات مشخصة لها طبائع مختلفة لذلك فإن ما يجعل المدينة شيئا مجددا هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية و مع ذلك لا يكون بالمدينة وظيفة واحدة، بل إن البحث قد أثبت أن لها وظائف عدة و أن وظائف المدينة لا توجد بالضرورة في كل المدن⁵.

1- حميد خروف و آخرون: الإشكالات النظرية والواقع، مجتمع المدينة نموذجا، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، ص 14.

2- عائشة بن قطيب: التحضر و تغير بناء الأسرة الجزائرية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة البلدية، 1992-1993، ص 94.

3- عاطف غيث: المرجع السابق، ص 127-129.

4- أحمد النكلاوي: المدينة، مدخل نقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976، ص 159.

5- السيد الحسيني: المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص 151.

2- المقاربة الوظيفية:

لا يوجد للمدينة وظيفة واحدة بل لها عدة وظائف، هي وحدة عمرانية ذات تكامل وظيفي، فهي لا تشمل قطاع الزراعة فحسب (كما في الريف) بل تتعداه للصناعة والتبادل التجاري والصناعات الثقيلة، وتجارة القطاعين الخاص والعام، والحرف وكل ماله علاقة بوصول تطورها إلى العالمية، وتسمى هذه الصناعات بالصناعات الحضرية.

ويصنف "أورسو" وظائف المدينة إلى الوظيفة الحربية والوظيفة السياسية والوظيفة الدينية والثقافية التي تنشط المدن¹.

3- المقاربة الديموغرافية والإحصائية:

وكتعريف آخر للمدينة: "المدينة هي أكبر الأماكن العمرانية، سواء من حيث عدد السكان أو المساحة المبنية أو تعدد الوظائف التي تمارسها"². وهذا التعريف جاء من خلال دراسات جغرافية المدن وهي التي تستند في تفسيرها على مقارنة البيانات الكمية كمؤشر في تحديد حجم المدن ووظائفها.

وقد أكدت الهيئات الدولية للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على اعتبار كل مجتمع سكاني يزيد عن 20000 نسمة مدينة³ وحدة حضرية.

4- المقاربة السياسية:

وفق هذه المقاربة فالمدينة تعتمد على مراسيم إدارية من شأنها إسناد أدوار مهمة ومميزة ضمن التسلسل الإداري للإقليم (مثل التقسيم الإداري للولايات بالجزائر).

بالنسبة لعلماء التاريخ، رجال القانون والمختصين في العلوم السياسية، تعتبر المدينة شكل من أشكال التنظيم السياسي للمجتمعات (polis ou cité)، الذي يتوافق مع مختلف النسخ القانونية الخاصة بوضع الأشخاص أو تملك الأقاليم.⁴

1- وحيد حلمي حبيب: تخطيط المدن الجديدة، القاهرة، دار ومكتب المهندس، 1991، ص91.

2- أحمد علي اسماعيل: دراسات في جغرافية المدن، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1982، ص34.

3- عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة، دار النهضة العربية، لبنان، 1981، ص25.

4 - Denise PUMAI N : Villes et systèmes de villes dans l'économie, revue d'économie financière, N° 86, LE FINANCEMENT DE LA VILLE, novembre 2006 pp29-46, P30.

5/ المقاربة الجغرافية الحضرية:

إن هذا المستوى ينظر للمدينة بنظرة خاصة جدا، حيث يعتبرها كائنا بشريا تتطور وتكبر ضمن مراحل عدة و في كل مرحلة من مراحلها ستكتسب ميزات عن المرحلة السابقة، وقد نظر الكثير من الباحثين إلى المدينة من خلال هذه الميزة وهي التطور والنمو، ومن بينهم لويس ممفورد 1895-1990م الذي يرى المدينة من خلال مراحل تطورها، من مرحلة النشأة (EPOLIS) إلى مرحلة المدينة (POLIS) ثم المدينة الكبيرة (METROPOLIS) فالمدينة العظمى (MEGALOPOLIS) إلى المدينة الطاغية (TYRANNOPOLIS)، وقد تصل إلى المدينة المنهارة (NEKROPOLIS) أو ما يسميها بمدينة الأشباح نتيجة أعمال تخريب وثورات¹.

6/ الاقتراب النسقي للمدينة:

إن معالجة المدينة الحضرية كنظام يعني النظر إليها كوحدة تنظيمية متكاملة، وذلك لمدى حساسية مركباتها ومستعملها، مما يدفعنا إلى دراسة التأثيرات المعقدة والمتبادلة من حيث التطور التاريخي والتقني والتنظيم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي والسلطة السياسية والمرجعية الثقافية، من أجل فهم شامل للمدينة. ولقد استعمل هذا المفهوم من قبل العديد من الباحثين، حيث يعزى استخدامه لـ²:

- يساعد أسلوب النظام على تحديد العناصر الرئيسية المراد معالجتها (خاصة عند محدودية الإمكانيات).
- يستطيع الباحث التركيز على العناصر التي يمكن السيطرة عليها و تقدير درجة الارتباط الحاصل بينها.
- إن محاولة معرفة هذه العلاقة الديناميكية بين العناصر من شأنها أن تساعد الباحث على رسم توقعات مستقبلية طبيعية لهذه العلاقة.

1- حسن عبد الحميد أحمد رشوان: مشكلات المدينة، الإسكندرية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، 1997، ص ص 21-22.

2 -Maouia Saidouni : Eléments d'introduction à l'urbanisme, Alger, Ed Casbah, 2000, p13.

يتبين أهمية أسلوب النظام في معالجة التخطيط الحضري و الجوانب الإيجابية في استخداماته، كما يمكن أن تساعد هذه المقاربة في تحديد فكرة شاملة عن المدينة عبر العوامل المشكّلة لنمو الحياة الحضرية التي تميزها.

المبحث الثاني: المدينة أمام تحدي النمذجة الحضرية:

لقد بدأ ظهور المدن نحو 3500 قبل الميلاد في بلاد الرافدين و مصر الفرعونية، و خلال الألف الثالثة قبل الميلاد في الشرق الأوسط و في الهند، و الانتشار كان من هنا نحو شرق البحر المتوسط خلال الألفية الثانية و نحو غربه خلال الألفية الأولى، أما أوروبا الشمالية فلم تعرف هذه الظاهرة إلا بين الخمسمائة و الألف بعد الميلاد. ظهرت مراكز أخرى للانتشار بالصين خلال 2000 قبل الميلاد، و في إفريقيا السوداء نحو 1000 قبل الميلاد، أما في أمريكا اللاتينية فكان نحو الألف الأولى للميلاد.

اعتمدت المجتمعات عبر التاريخ، بحكم احتياجها لمدينة مثالية على تجارب متعددة و مستمرة، و على البحث عن "نموذج". كقيمة معيارية للبنائيات و المجال و لطابعهما المتكرر في الزمن.

المطلب الأول: البحث عن نموذج عمراني للمدينة المثالية:

لقد ارتبط ظهور المدينة بفترة محددة من فترات تطور المجتمعات، فهي تعتبر من بين النتائج المتعلقة بالتغيرات الكبرى التي طرأت على تنظيم الإنتاج، الذي تسبب في إحداث قفزة كبيرة في النمو الديمغرافي، و تغيرات نوعية في الحياة اليومية للرجال و النساء و في الأقاليم كذلك. من ثوابت المدن التاريخية، أنها اعتمدت المقاربة " المدينة- البيئة"، حيث سعت المدن للتكيف مع محيطها البيئي الآني لغرض الاستقرار و الديمومة.

ظهرت المؤشرات الأولى الدالة على الاهتمام بالعلاقة الحاصلة بين البيئة الطبيعية و الصناعية في إطار الحضارة الغربية، ضمن دراسات "فيتريف" Vitruve¹ حيث أكد على مجموعة من التوصيات على غرار (المكان، الواجهة، الإضاءة الطبيعية..) " C'est Vitruve, dont les dix livres du *De architectura*, rédigés dans les années

1- ماركوس فيتروفيوس بوليوس، والمعروف باسم Vitruve، وهو مهندس معماري روماني عاش في القرن الأول قبل الميلاد. (قدرت ولادته حوالي 90 قبل الميلاد وموته حوالي 20 قبل الميلاد). أطروحته *De architectura*، زودتنا بالمعلومات الأساسية حول تقنيات البناء في العصور الكلاسيكية القديمة.

30-25 avant J.-C, accordent une place aux questions d'urbanisme... ses préceptes relatifs au choix de l'emplacement de la ville, à l'implantation et au circuit des fortifications, à la direction et à la répartition des rues en fonction des vents dominants¹. لقد ارتكزت مقاربتة حول "الإنسان" و علاقته بـ "الطبيعة" التي تعتبر مصدرا لتلبية احتياجاته، و امتدت هذه المقاربة لألفيتين دون تغيير كبير.

1- المدن التاريخية:

هي مدن غالبا ما تكون محاطة بأسوار و خنادق لاعتبارات أمنية، كما تقوم بفصل البيئة المفتوحة الطبيعية عن البيئة المغلقة للمدينة. "فيما قامت بعض المدن ابتداء بعد أن أقام فلاحو النبلاء الكبار أماكن خاصة لسكنهم بجوار حصون هؤلاء النبلاء"²، كما نشأ بعض منها دير حيث يحتمي الناس تحت ظل الكنيسة، و كانت هذه الدير تختلف عن المساكن العادية بكون حجمها و اتساع مساحتها.

لم يكن آنذاك من الناحية النظرية مؤشرات تسمح لنا بالتمييز بين مدينة كبيرة و أخرى صغيرة، كل ما هو محاط بأسوار كان يعتبر مدينة، انطلاقا منه أطلق الرومان اسم "Urbus"³ على روما، المدينة الرومانية التي تشكلت إما لأغراض عسكرية أو كملتقى طرق يتم من خلاله التبادلات التجارية و تقارب الأفكار و الأشخاص.

لقد كانت أسوار المدن ذات أبواب معدودة، و يحاذيه من الداخل شارع عريض يمكن للمدافعين عن المدينة من الانتقال من باب إلى آخر. و كانت على أسوار المدن أبراج و حصون للدفاع عن المدينة في حالة تعرضها إلى هجوم من جهة ما. أما الشوارع الداخلية فهي ضيقة تجبى تكاليف ترميمها من السكان، و في وسط المدينة تقوم الكنيسة و المقبرة و السوق.

¹ - Pierre Gros : **La ville idéale à l'époque de César : mythe et réalité du « beau paysage » urbain**. Urbi, 8, 1983, p. 119-124.

URL : <http://books.openedition.org/efr/2504?lang=fr>. Consulté le 10 octobre 2015.

² جفري برون: **تاريخ أوروبا الحديث**، ترجمة: علي المرزوقي، عمان، الأهلية للنشر و التوزيع، ط1، 2006، ص 130.

³ "Urbus": أطلق على روما، و مثل بداية ظهور مصطلحي (العمران و التعمير) Urbanisation et Urbanisme

ساهمت المدينة من الناحية السياسية على تشجيع نمو الحكم الذاتي، كما أدت إلى تقوية المنصب الملكي، و الانفلات بالملق من سيطرة الدولة و الإقطاعي المسيطر على هؤلاء البشر¹. فإن مقاومة رؤساء الإقطاع لأهل المدن ولد في أنفسهم بغضا شديدا و عزما على التخلص من أيديهم و نيل استغلالهم، فأخذت كل مدينة تشتري حريتها من ساداتها النبلاء و تحصل على مرسوم بذلك.

أما من الناحية الثقافية فقد مهد نشوء المدن لتكوين نظرة جديدة في الدين و فلسفة جديدة في الحياة، فاحتكاك جموع كبيرة من البشر ضمن حيز مجالي محدود، أدى إلى التضارب فيما بينهم في سبيل مصالحهم المادية، مما أدى إلى تنظيم الخطط لحل المشاكل الطارئة.

2- المدن الحدائقية "Garden-Cities":

لقد أحدثت الثورة الصناعية تغييرات جذرية في المجال التكنولوجي، الاجتماعي-الاقتصادي و البيئي للمدن. حيث اعتبرت المدن إلى غاية القرن التاسع عشر من أخطر الأماكن، إذ زاد مؤشر الوفيات على مؤشر الازدياد، بينما ساهمت الهجرة الريفية في تماسك النمو الديمغرافي.

انتشرت في المدن الأمراض الوبائية، نتيجة انتشار الأوساخ داخل المساكن، و غياب التهوية و الإضاءة الطبيعية، مما أدى إلى ظهور تيار يدعو إلى "الاضرار من أجل الصحة" من خلال طرح خيارات عمرانية و معمارية عدة. على نفس الشاكلة، تبدت الرغبة في تحقيق التوازن الاجتماعي كإجابة للإشكالات الاجتماعية.

برزت حركة الطوباويون "les utopistes"² التي كان أبرز روادها "روبرت أوين Robert Owen"³ و "شارل فورييه Charles Fouriers"⁴، حيث اقترحا مخطط "تعاونية المجتمع المثالي". في سنة 1859، استطاع المستثمر "قودان Jean Baptiste André

¹ - جفري برون: نفس المرجع، ص 132.

² - مصطلح اليوتوبيا "Utopia" هو تعبير يوناني ابتدعه "توماس مور" عام 1516 لوصف مجتمع مثالي وصفه في عمله (باللاتينية) يوتوبيا

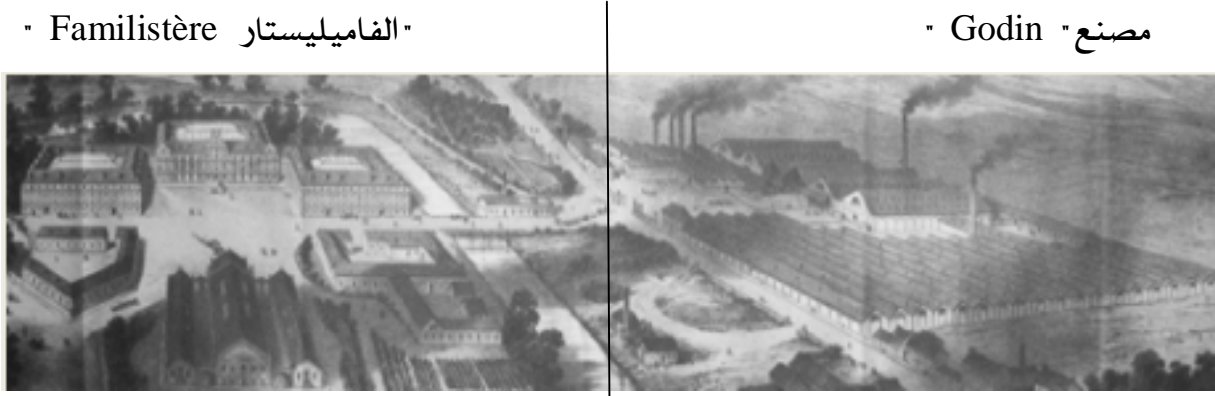
³ - روبرت أوين، من مواليد 14 ماي 1771 في نيوتاون (Montgomeryshire) (مقاطعة ويلز وتوفي في 17 نوفمبر 1858 في نفس المدينة، وهو رجل أعمال- مدير أول لبيت دراكر- والمنظر الاشتراكي البريطاني. أفكاره وإنجازاته ألهمت الاشتراكي الطوباوي.

⁴ - فرانسوا ماري شارل فورييه، من مواليد 7 أفريل 1772 في بيزانسون وتوفي 10 أكتوبر 1837 عن عمر يناهز 65 سنة في باريس، فيلسوف فرنسي، اعتبر من طرف كارل ماركس وفريدريك انجلز من أبرز الوجوه لـ"الاشتراكية الطوباوية الحرجة". وقد تم إنشاء العديد من

المجتمعات الطوباوية، مستوحاة بشكل غير مباشر من خلال كتاباته منذ 1830.

Godin¹ من بناء إلى جانب مصنعه مجمع اجتماعي، لتكوين مجتمع متناغم كما يتبين في الشكل رقم 01 (سكنات جماعية، مسبح، حديقة، مصحة، مدرسة، إدارة، حضانت، مسرح)، ودامت هذه التجربة في شكل تعاونية إلى غاية 1968.²

الشكل رقم 01 - منظر جوي لفاميلستار "Godin" 1859.



Source : Jessica Dos Santos. L'utopie en héritage. La Société du Familistère de Guise, de la mort de Jean-Baptiste Godin à la dissolution de l'association (1888-1968). Doctorat Histoire. Université Charles de Gaulle - Lille III, 2012

و في عام 1898 ظهرت فكرة المدينة الحدائقية لـ "Ebnezard Howard"³ الذي أخذ مصطلح المدينة الحدائقية من "الكسندر استيوارت" الذي سبقه إليه بحوالي 90 عاما (<1809م>)، ويعد "هوارد" من الوجوه البارزة في تلك الفترة، حيث نشر كتابه "غدا: المسار السلمي للإصلاح الحقيقي - Tommorow : a peaceful path to real reform" أين اقترح إنشاء هذا النوع من المدن "Garden-Cities"⁴. و يتم إدارتها بشكل مستقل عن الحكومة من طرف مجلس إداري و المجتمع المحلي.

1- جان باتيست أندريه غودين، ولد في 26 جانفي 1817 وتوفي في 15 جانفي 1888، هو صناعي فرنسي، أفكاره مستوحاة من الاشتراكية الطوباوية و هو فاعل في الحركة المجتمعية، مؤسس للفاميلستير Familistère وقد دفن في حديقته.

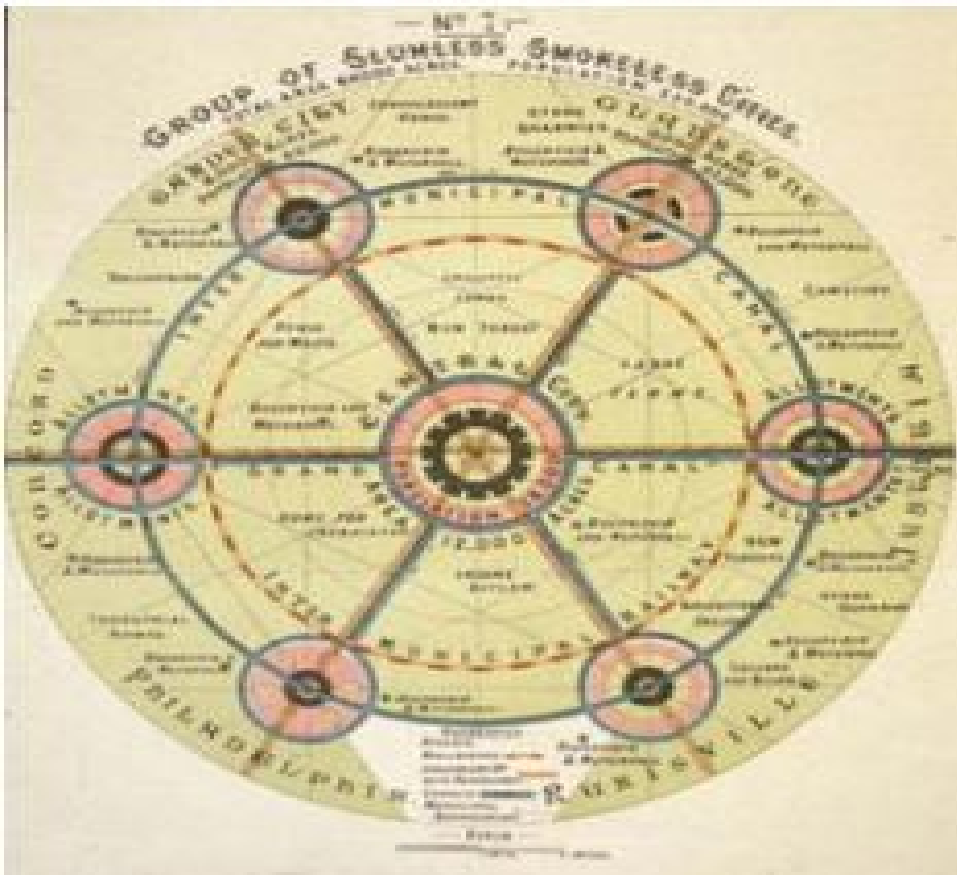
2- Jessica Dos Santos. **L'utopie en héritage. La Société du Familistère de Guise, de la mort de Jean-Baptiste Godin à la dissolution de l'association (1888-1968)**. Doctorat Histoire. Université Charles de Gaulle - Lille III, 2012, P182.

3- ابنزر هوارد ابن تاجر ولد في 26 جانفي 1850 بلندن، انتقل للعيش بأمريكا حيث شهد الحريق الكبير الذي أصاب مدينة شيكاغو و عايش عملية إعادة تهيئتها سنة 1871، بعد عودته إلى بريطانيا سنة 1876 اشتغل كمحرر تقارير رئيسي بالبرلمان البريطاني، أين استطاع الاطلاع على مختلف المشاكل التي تعاني منها المدن على غرار الهجرة نحو المدن و اكتظاظها. انطلاقا منه جاءت اقتراحاته للمدينة الحدائقية، كسبيل لفك الخناق على المدن.

4 - Joëlle Salomon Cavin : **LES CITÉS-JARDINS DE EBENEZER HOWARD : UNE ŒUVRE CONTRE LA VILLE ?**, <http://www-ohp.univ-paris1.fr/Textes/SalomonHoward2.pdf>, Consulté le 10 octobre 2015.

و لأن المدينة الحدائقية لهوارد تأخذ الشكل الدائري المنتظم (الشكل رقم 02) فقد تكونت من مجموعة من الحلقات تبدأ بالحلقة الوسطى التي تتمركز بها الخدمات الرئيسية و الحدائق العامة و المباني الحكومية و المستشفى، و يحيط بهذه الحلقة أربع حلقات للإسكان تتوسطان حلقة من المناطق المفتوحة التي تنتشر بها المدارس و الخدمات الأخرى و الحدائق العامة. ثم يحيط بهذه الحلقات الأربعة حلقة الصناعات و الورش.. و يحيط بالمدينة من الخارج خط لسكة الحديد يربطها بالإقليم المحيط أو بالمدن التوابع بعد ذلك.

الشكل رقم 02- مخطط المدينة الحدائقية لهوارد 1902.

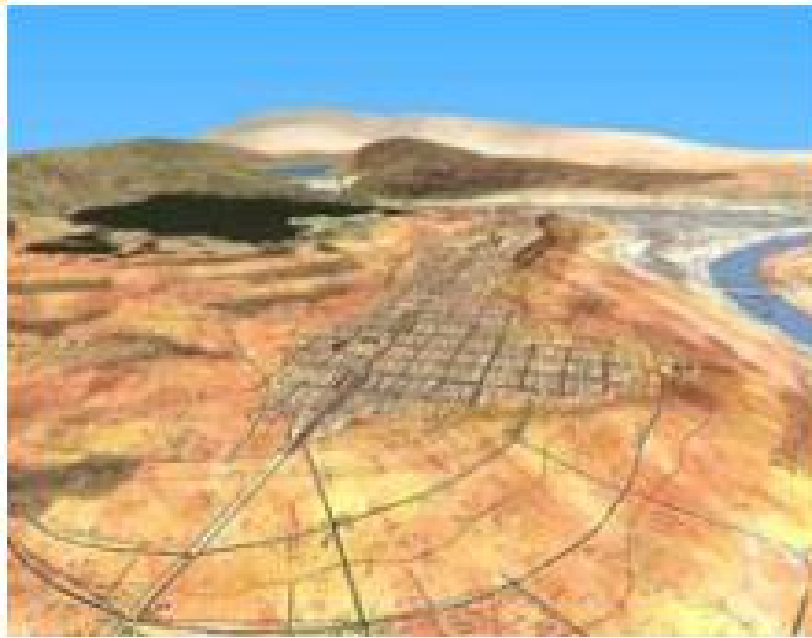


Source : BARBARA JULIEN : LA CITÉ-JARDIN AU QUÉBEC : L' IDÉE D'UNE FORME DE VILLE POUR LE XXe SIÈCLE, UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL, octobre 2012.

3 المدن الصناعية:

بالتوازي مع التيار الداعي لاعتماد شعار "الاضرار من أجل الصحة"، و الذي أدى إلى ظهور المدن الحداثكية، قام المهندس المعماري الفرنسي " توني قارنييه Tony Garnier " ¹ بإعداد مشروع "المدينة الصناعية" بين 1901 و 1904، وهي مدينة صناعية-ابتكارية واجتماعية في آن واحد، ثم قام بنشر عمله سنة 1917 في كتابه " حي صناعي. دراسة لبناء المدن - une cité industrielle . une étude pour construire les villes ."

الشكل رقم 03 - المدينة الصناعية المقترحة من طرف " توني قارنييه"



Source : http://www.caue69.fr/Documents/Publications/PDFs/Journal_Exposition_-_Tony_Garnier.pdf

يقترح " توني قارنييه" في الشكل رقم 03، تشييد " حي صناعي " ضخم على ضفاف النهر، يمكنه استيعاب 35000 ساكن. ينتظم هذا الحي وفق منطق المناطق الوظيفية، حيث يتم

¹ - توني قارنييه مهندس معماري ولد في 13 أوت 1869 بـ ليون الفرنسية من أب رسام، درس بمدرسة الفنون الجميلة بـ ليون (1886)، نال جائزة (الجائزة الكبرى لروما) سنة 1899، سمحت له هذه الجائزة بالانتساب إلى " الأكاديمية الفرنسية بروما" حيث أنجز دراسته المشهورة " الحي الصناعي"، توفي في 19 جانفي 1949.

تخصيص مناطق تضم عمارات إدارية، تجارية، صناعية، رياضية، ترفيهية. تضمن استقلاليتها، وتوصيلها مع محيطها عبر طرق و خطوط سكك حديدية وكذلك عبر النهر.

4- مدن التيار الحدائي:

في سياق أزمة سكن عانت منها ألمانيا في العقد الثاني من بدايات القرن العشرين وعلى درجة كبيرة من عدم الاستقرار السياسي، دأب "ارنست ماي Ernst May"¹ على إعداد دراسات لبرامج سكنية على نطاق واسع. فقد قام باقتراح عمارات مصطفة بطوابق متعددة مع حدائق خاصة و أروقة عمومية خضراء. في هذا الإطار، تم توجيه السكنات نحو الجهة الشرقية على أساس مبدأ " الطاقة الشمسية الحرارية concept héliothermique".²

يتساءل " ارنست ماي" حول الشكل الحضري للمدينة، حيث يؤكد أن التصميم الكلي للمدينة يستند إلى الوعي بتشرذم المجال الحضري (trabantenprinzip)³ الذي يعكس الارتباط بين المدينة الحدائقية و عمران فرانكفورت. فبالنسبة إلى "ارنست ماي" تشرذم المجال الحضري لا يعني فقدان المدينة لشكلها الحضري، وإنما هو يبحث عن التخلص من العشوائيات المميزة لعمران القرن التاسع عشر، عبر إنشاء هيكل متعدد الأقطاب منظم حول حدائق، على غرار تصميم مدينة لندن.⁴

جلب هذا التصور المبني على المبادئ الصحية و الاجتماعية، قواعد أساسية لمفهوم جديد: الحفاظ على الطبيعة و أهمية تحصيل التناغم بين العمران و المحيط الطبيعي، باعتبار الأهمية المولدة للصحة النفسية و الجسدية للإنسان.

اقترح التيار الحدائي تصميم مدينة كوحدة وظيفية، أين تلعب الطبيعة دور المكون الرئيسي في التركيبة الحضرية، حيث تعمل على تحقيق الرفاهية للإنسان بعد العمل اليومي الشاق. المساحات الخضراء كان وجودها ضروري في إطار النظام الوظيفي للمدينة.

¹ - ولد "ارنست ماي" في 27 جويلية 1886 بفرانكفورت، أنجز مع مجموعة من المهندسين تصميم 20 مدينة جديدة في ظرف ثلاث سنوات، معتمدا على تصوره جديد المبني على "اللامركزية العمرانية" المستلهم من "المدن الحدائقية". توفي في 11 سبتمبر 1970.

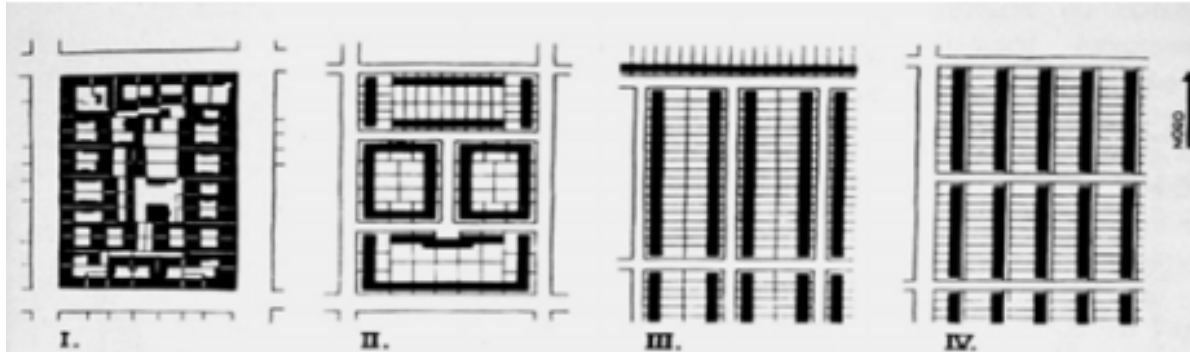
² - J.Castex, J.Ch.Depaule, Ph.Panerai : **Formes urbaines : de l'îlot à la barre**, Dunod, 1980, PP 111-112.

³ - J.Castex, J.Ch.Depaule, Ph.Panerai : Ibid, P116.

⁴ - Commaille Laurent : « **L'Allemagne, un champ d'expérimentation pour l'habitat collectif, de Bismarck à la République de Weimar** », *Revue du Nord* 1/2008 (n° 374) , p. 117-129, URL : www.cairn.info/revue-du-nord-2008-1-page-117.htm, consulté le 10 octobre 2015.

عمد التيار الحداثي أثناء انكبابه على تهيئة المساكن إلى تحقيق التهوية و الإنارة الطبيعية و اعتبارها من بين الأهداف الأساسية. و عليه جاءت اقتراحاته للأحياء الوظيفية على المنوال التالي:

الشكل رقم 04. يوضح تطور القطعة الحضرية لـ "ارنست ماي" 1930



Source : J.Castex, J.Ch.Depaule, Ph.Panerai : Formes urbaines : de l'îlot à la barre, Dunod, 1980

تمكن " والتر جروبيوس Walter Gropius " 1 في نفس الفترة من تحقيق مبادئ التيار الحداثي، حيث اقترح سنة 1927 إنجاز "Siedlungen Dammerstock" بالقرب من مدينة " كالسرويه Karlsruhe"، و الذي يلخص الصورة النظرية للحى الوظيفي ، المعتمدة على المعايير الأربعة التالية:²

- التمييز الواضح بين شبكة الطرقات و بين المباني التي يجب وضعها بشكل عمودي اتجاه الطريق.
- إنشاء مجموعة كتل من المساكن بشكل خطي فوق مساحة خضراء، مع حساب المسافة بين الكتل باعتبار الارتفاع، و الاتجاه المحدد وفق محاور الطاقة الشمسية الحرارية، ويفضل أن يكون في اتجاه الشمال جنوبي.
- تركيز الخدمات العامة على هامش النسيج السكني. ودمج مفهوم التسلسل التركيبي للبناءات: مجموعة من المساكن تشكل خلية، مجموعة من الخلايا تشكل كتلة، مجموعة من الكتل تشكل حي، وهكذا صعودا إلى مستوى المدينة.

1- ولد - والتر جروبيوس Walter Gropius - برلين في 18 ماي 1883 ، مؤسس Bauhaus مدرسة مفتاحية في الفن الأوروبي، سنة 1937 انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية أين قام بإدارة "Graduate School of Design de Harvard" توفي بـ"بوسطن" في 05 جويلية 1969.

² - J.Castex, J.Ch.Depaule, Ph.Panerai : Ibid, P133-134.

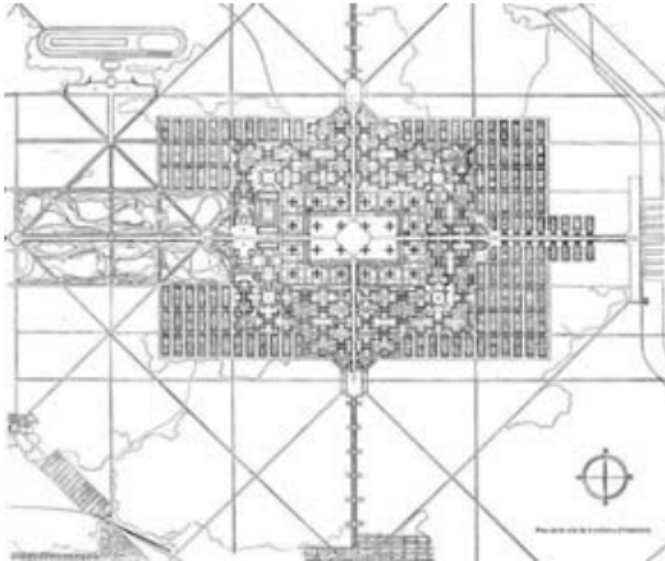
في تلك الفترة، اعتمد معيار تصميم البنايات المرتفعة وفق "محاور الطاقة الشمسية"، لحساب الإشعاع الشمسي على الواجهات. حيث تحتوي كتل كبيرة مجموعة من المساكن، التي ينبغي أن تكون متجهة نحو الشرق أو الغرب للاستفادة من أشعة الشمس صباحا ومساء.

5- المدن الجديدة:

بدأ ظهور مفهوم المدن الجديدة من خلال اقتراحات المهندس المعماري "لوكوربيزييه Le Corbusier" سنة 1922 لتجسيد "مدينة حديثة ذات ثلاث ملايين ساكن"، التي ترمي إلى استبدال المراكز التقليدية لأغلب المدن الأوروبية بمجمعات متكونة من 24 ناطحة سحاب ذات 60 طابق مخصصة للمكاتب.

تمكن "لوكوربيزييه" من اقتراح "مخطط مجاور" لباريس سنة 1925، حيث صمم 18 ناطحة سحاب ذات ارتفاع 200م في قلب مركز باريس، مما دفع إلى إزالة نسبة كبيرة من البيوت القديمة.

الشكل رقم 05. "لوكوربيزييه" المخطط المجاور 1925



Source : Jean-Yves Antoine : Histoire de l'architecture occidentale, [http : www.info.univ-tours.fr](http://www.info.univ-tours.fr)

1- شارل إدوارد جانري، من مواليد 6 أكتوبر 1887 في سويسرا، وتوفي 27 أوت 1965 (77 عاماً) في روكيرون، المعروف باسم مستعار "لو كوربوزييه" هو مهندس معماري، مخطط ديكور، رسام ونحات و هو سويسري المولد و تنس بالجنسية الفرنسية في 1930.

لم يكن هذا الحل الجذري ليأخذ بعين الاعتبار السياق التاريخي أو الثقافي للمنطقة المراد هدمها. فالخطط المجاور كبدل يقترح ناطحات سحب تتمركز فيها وظائف خدماتية، بشكل يسمح باستغلال الأرض كمساحات خضراء وحدائق من طرف السكان.

في البداية لاقت أفكار "لوكوربيزييه" معارضة نسبية، حيث سعى مع مجموعة من المهندسين إلى تنظيم مؤتمر سنة 1928 في "سارز Sarrez" سميت (المؤتمرات العالمية للهندسة المعمارية الحديثة CIAM)¹

اللقاء الأولي اهتم بالدعوة إلى عقلنة الوظيفة السكنية، بينما اللقاء الثاني و الثالث CIAM2 و CIAM3 تمركزا حول الهندسة المعمارية الحديثة للسكنات و بناء المجمعات السكنية.

المؤتمر الرابع CIAM4 الذي انعقد سنة 1932، كان من بين أهم المؤتمرات التي انعقدت في التاريخ، حيث كان اهتمامه بموضوع "المدينة الوظيفية" و من خلاله تمكن "لوكوربيزييه" من نشر دراسة بعنوان "ميثاق أثينا"². دعا هذا الميثاق إلى إعادة تصميم بشكل جذري لمدينة العالم الصناعي، لجعلها أكثر نجاعة، عقلانية وصحية.

احتوى "ميثاق أثينا" الذي أعد في 95 نقطة على برنامج لتخطيط و بناء المدن، و من بين موضوعاته (ناطحات سحب، الفصل بين المناطق السكنية و بين هياكل النقل، مع الحفاظ على الأحياء التاريخية).³

من بين أهم العناصر التي جاءت في الميثاق:

- التصميم بالمناطق الذي يسمح بتوزيع المجالات الحضرية حسب أربع وظائف: سكن، عمل، استراحة، سير.

¹ - M. FOURA : LE MOUVEMENT MODERNE DE L'ARCHITECTURE: NAISSANCE ET DECLIN DU CONCEPT DE L'ARCHITECTURE AUTONOME, article paru dans http://www.webreview.dz/IMG/pdf/_achitecture.pdf, P94. Consulté le 15 octobre 2015.

² ميثاق أثينا كان تتويجا للمؤتمر الدولي الرابع للهندسة المعمارية الحديثة (سيام) الذي عقد خلال رحلة بحرية بين مرسيليا وأثينا في عام 1933 تحت رعاية لوكوربيزييه. موضوع المؤتمر كان حول "المدينة الوظيفية". وتناقش المخططون والمهندسون المعماريون من خلاله في كيفية عقلنة توسيع الأحياء الحديثة. احتوى "ميثاق أثينا" الذي أعد في 95 نقطة على برنامج لتخطيط و بناء المدن، حيث كان من بين أهم العناصر إنشاء مناطق منفصلة للوظائف الأربعة: الحياة والعمل والترفيه والبنية التحتية للنقل. أعاد لوكوربيزييه صياغة النص ، وقد نشر في عام 1941 تحت عنوان "المدينة الوظيفية".

³ - M. FOURA : Ibid P 94.

- الفصل بين البناءات و الطرقات.
 - تسلسل الطرقات (طرق سريعة، طرق محلية، مسارات للدخول للمساكن أو مسارات للدراجين).
 - الرعاية الاجتماعية في متناول الجميع، العمل على توفير مساواة نسبية.
 - تفضيل البناءات العالية، مع ضرورة تهوية المجال الحضري و الحفاظ على الإنارة الطبيعية و توصيل أشعة الشمس.
 - ضرورة بناء مرافق ترفيهية، رياضية و للترفيه بجانب المساكن.
 - لا يجب إبعاد المناطق الصناعية عن المساكن، للحد من وقت التنقل، مع ضرورة تصميم مساحات خضراء تفصلها عن المدينة.
- لقد كان لـ"ميثاق أثينا" تأثير كبير على السياسات العمرانية لدول العالم، حيث تم نشرها بين الدول خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، و ساهمت من خلال توصياتها في إعادة بناء المدن التي قد هجرها سكانها.
- مثل "ميثاق أثينا" المرجعية الرئيسية للمدن الأمريكية في مقابل الفقر الحضري الناتج عن الحروب و الانخفاض التدريجي للاقتصاد. كما اعتبر النموذج الأساسي للعالم الاشتراكي سنوات 1950، 60، 70 و 80، بالخصوص الاتحاد السوفييتي و حلفائه من دول أوروبا الشرقية، الذين كانوا يبحثون عن الطرق الأكثر نجاعة و عقلانية لتخطيط المساكن. و أخيرا، صار "ميثاق أثينا" النموذج الأساسي لكثير من الدول في طريق النمو، التي اعتمدت نموذج التصنيع بعد استقلالها.

6/ المدن المستقبلية:

بدأ اقتراح المدينة المستقبلية سنة 1935 عن طريق المهندس المعماري "فرانك لويد ورايت Frank Lloyd Wright"¹، حيث قدم نموذج (Broadacre City) مبني على تقاطع محاور موصولة بخدمات النقل، وبشكل يسمح بتنظيم وتوجيه البنايات. النموذج مقترح فوق مساحة 10 كم² قابلة لاستقبال 7000 نسمة².

يضم المشروع وحدات وظيفية مندمجة مع بعضها البعض (مدارس، مكاتب، مساكن، السوق، المسرح...)، لا يمكن لهذه المدينة أن تشتغل دون وسائل النقل والاتصال كالسيارات والتليفون والإعلام (التلفزيون والراديو)، فهي تمثل بناء عضويا يمنح النوعية والتنوع ويشجع على التعبير عن الجمال الفردي، من خلال انتشار بنايات غير متماثلة وتوزعها في فلك المجال الحضري.

الشكل رقم 06. "فرانك لويد ورايت" (Broadacre City) 1958



Source : STEPHANIE BAFICO : La ville évanescence de Frank Lloyd Wright

1- فرانك لويد ورايت ولد 8 جوان 1867 في مركز ريتشلاند، ويسكونسن، وتوفي 9 أفريل 1959 في فينيكس، أريزونا، هو مهندس معماري و مصمم أمريكي. بعد التخرج من الجامعة، أصبح رئيس مساعد في مكتب المهندس الشهير لويس سوليفان. ثم أسس شركته الخاصة، ووضع أسلوبه المعروف باسم "مدرسة المروج the Prairie school"، الذي سعى من خلاله إلى تجسيد مفهوم "العمارة العضوية" في التصميم للمنازل والمباني التجارية.

² -STEPHANIE BAFICO : La ville évanescence de Frank Lloyd Wright, <http://www.revue-urbanites.fr/lu-la-ville-evanescente-de-frank-lloyd-wright>, consulté le 15 octobre 2015

قدم " فرانك لويد ورايت" سنة 1958 في كتابه (المدينة الحية La Ville Vivante) النموذج النهائي للمدينة المستقبلية (Broadacre City)، حيث اشتملت على بدائل نوعية للمساكن مع الحدائق والبنيات الشامخة الخاصة بالمكاتب¹.

في الخمسينات من القرن الماضي بدأ العالم يعرف ظاهرة التحضر، حيث برزت مفاهيم جديدة على غرار (التمدد الحضري، الزحف العمراني، المنزل الفردي، عمارات جديدة تعكس التقدم التكنولوجي في تقنيات البناء، الإشكالات المتعلقة بالطاقة ..)، جعلت العالم يعتبر أن كل الحلول مرتبطة بالتكنولوجيا.

تميزت تلك الفترة ببروز مستوى جديد للمدن، المدن الضخمة (mégapole) والمدن الكبرى (mégalopole) وهي مدن ذات بعد عالمي، تم التعامل معها من الناحية المعمارية بتصميم العناصر بشكل متناثر و باعتماد نموذج الهياكل الضخمة للعمارات.

من ناحية أخرى تمكنت مجموعة من التقنيين الانجليز Archigram² سنة 1974 من تطوير اقتراحات مستقبلية للمدينة، أظهرت من خلالها تأثير وسائل الإعلام الحديثة، العالم الإلكتروني و فكرة غزو الفضاء. السكن في هذا النوع من المدن أصبح استهلاكي، في متناول الجميع، مسبق التصنيع و تطوري، حيث أدمجت المشاريع العمرانية مختلف الشبكات، الهياكل الضخمة، وسائل الإعلام الآلي و الروبوتيك...

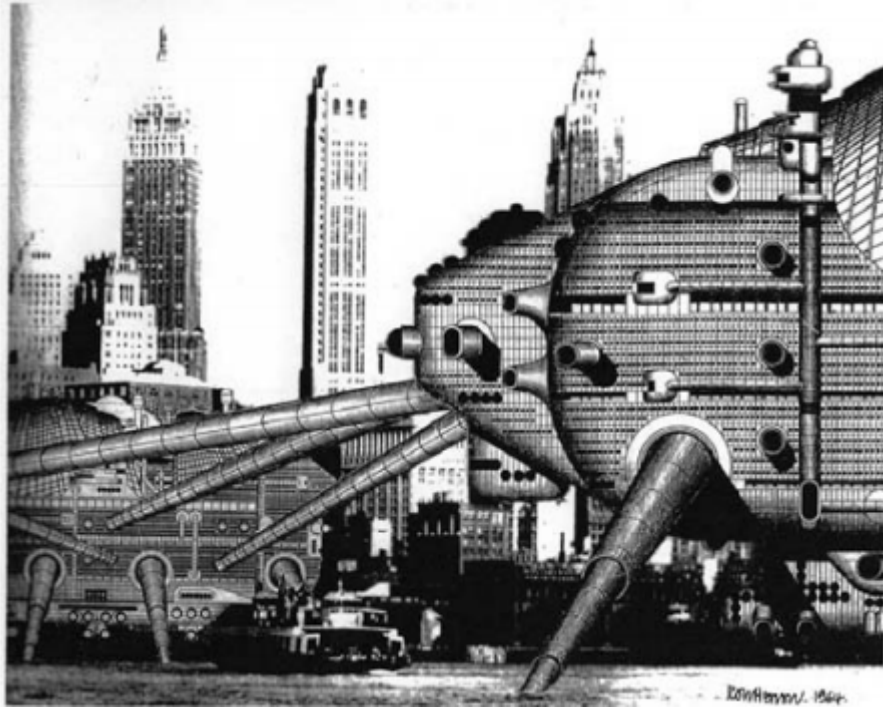
رسمت مجموعة Archigram تصورات جديدة حول المدن المستقبلية، حيث اقترحت تصميم لمدينة تستطيع أن تقاوم كارثة تكنولوجية " المدينة المتنقلة Walking City" وهي مدينة ضخمة لها أقدام تستطيع أن تتحرك كل ما أراد السكان ذلك، المدينة من تصميم "رون إرون Ron Herron" الذي قدمها كنموذج للمدينة العالمية المتحركة حول الكرة الأرضية³.

¹ - Eric Daniel-Lacombe : **Architecture, paysage et urbanisme, L'OUVERT à L'ŒUVRE, de l'ouvert, de la concertation et de la confiance.** Thèse de Doctorat en Urbanisme. Université de Paris de 12-Val de Marne, Institut d'urbanisme de Paris. Décembre 2006, P 63.

² Archigram : مجموعة من المهندسين المعماريين الانجليز تأسست في عام 1963 للنظر في العمران من زاوية البحوث المستقبلية، Archigram كانت ابتداء مجلة نشرت ما بين 1961-1974. نشرت المجموعة كتابا في عام 1967: Archigram - Seven Beyond Architecture، حيث عرضت أهم توجهاتها المتمثلة في تجاوز المفاهيم السائدة في العمران والهندسة المعمارية و تخطيط المدينة

³ - Marie-Pierre Vandeputte : **Archigram, de l'utopie à la folle fiction,** in *Azimuts,* revue de design, n. 34, 4/2010, pp. 54-65, Saint-Etienne, Cité du Design, 2010

الشكل رقم 07. أرشيغرام. "رون إرون Ron Herron"، المدينة المتنقلة



Source : Marie-Pierre Vandeputte : **Archigram, de l'utopie à la folle fiction**, in *Azimuts*, revue de design, n. 34, 4/2010, pp. 54-65, Saint-Etienne, Cité du Design.

7- المدن الإيكولوجية:

بعدها بلغت ظاهرة التحضر في العالم أوجها، أين أصبحت المدينة مركزا لمختلف النشاطات و محورا للتنمية المفرطة، حيث زاد حجمها اتساعا و تضاعف عدد السكان في الحضر، برزت إشكالية استغلال الموارد و أثرها على الكرة الأرضية.

على إثر هذا التطور، بدأ ظهور التيارات الإيكولوجية يأخذ مجراه بشكل منظم، و كان نشاطها يركز حول التحسيس بأهمية الحفاظ على البيئة وسط السكان و المؤسسات، فظهرت الحاجة إلى أخذ الطبيعة بعين الاعتبار في كل المشاريع الحضرية (خاصة في سنوات 60-70 من القرن الماضي)، و تحولت الطبيعة إلى مصدر للرفاه المعيشي، فزادت مطالبة السكان بالاهتمام بالبيئة و طرح التساؤلات حول نمط الاستهلاك و الاستخدام العقلاني للموارد.

الميدان الحضري كان المجال الأكثر إبرازا لأهمية الطبيعة، حيث بدأت بعض النماذج التجريبية تعرف طريقها للظهور، و ساهمت من خلالها المصطلحات في إنتاج مفاهيم نوعية لشرح و تفسير الرؤية التصميمية الجديدة المبنية حول علاقة الإنسان بالطبيعة.

من أبرز التجارب، ما قدمه المهندس المعماري المصري "حسن فتحي"¹ الذي اقترح عدة مدن جديدة في الصحراء، مستلهما أفكاره من النمط التقليدي المحلي. مدينة "قرنة Gournah" الجديدة المبنية بين 1946-1952 قدمت نموذجا حديثا للبناء التقليدي².

الشكل رقم 08- مدينة "قرنة" الجديدة حسن فتحي.



المصدر: محمد ماجد خلوصي: حسن فتحي، بيروت، لبنان، دار قابس

أكد "حسن فتحي" على أهمية الاعتماد على المواد التقليدية للبناء، فيما يعود بالنفع على السكان لاعتبارات اقتصادية وبيئية، التقنية الجديدة لحسن فتحي مبنية على تكنولوجيا الأرض الخام "إننا لمحظوظون إذ تضطرنا الظروف الاقتصادية إلى استعمال الطوب النيئ من الطين أو الطفلة لمباني الإسكان الريفي، كما يرغبنا الفقر على استعماله للأسقف رغم نقاط الضعف في هذه المادة والتي تحد من حجم القبو والقبلة"³، حيث أدمج سكان قرية "قرنة" في عمليات التصميم والإنجاز.

التجربة الثانية كان رائدها المهندس المعماري "رولاند رينييه Roland Rainier"⁴ الذي اقترح في مدينة "لينز" بالنمسا بالاشتراك مع وزارة البناء والتكنولوجيا بناء "حي بيشنو Quartier Puchenau" بالقرب من مركز المدينة، وهو يتسع لـ 990 مسكنا.

1- حسن فتحي ولد في 23 مارس 1900 وتوفي في 30 نوفمبر 1989) ولد بالإسكندرية، وتخرج في خانة المهندس (كلية الهندسة حاليا) بجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حاليا). اشتهر بطرازه المعماري الفريد الذي استمد مصادره من العمارة الريفية النوبية المبنية بالطوب اللبن ومن البيوت والقصور بالقاهرة القديمة في العصرين المملوكي والعثماني. تعد قرية قرنة التي بناها لتقطنها 3200 أسرة جزءا من تاريخ البناء الشعبي الذي أسسه بما يعرف عمارة الفقراء

2- محمد ماجد خلوصي: حسن فتحي، بيروت، لبنان، دار قابس للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ، ص 96.

3- محمد ماجد خلوصي: المرجع السابق، ص 28.

4- ولد رولاند رينييه في 01 ماي 1910 بـ Klagenfurt ، درس الهندسة المعمارية بجامعة التكنولوجيا بفيينا، تقمص عدة مناصب منها مدير مدرسة الهندسة المعمارية بفيينا سنة 1954، توفي في 10 أبريل 2004.

المبدأ الذي قام عليه تصميم هذا الحي هو بناء حي سكني لضمان نوعية جيدة للحياة، مع ضرورة الحفاظ على الموارد الطاقوية، حيث تم توجيه العمارات بشكل يسمح باستقبال الطاقة الشمسية. العمارات ذات الكثافة العالية أدمجت مع أخرى أقل منها كثافة، بينما تصميم الطرقات تم بشكل يحد من استعمال السيارات الفردية ويمنح الأولوية للراجلين، إذ استطاعت هذه التجربة من التقليل من كل مصادر الإزعاج والضوضاء.¹

إن البحث عن "نماذج عمرانية" تتواءم مع الاحتياجات الاقتصادية الاجتماعية و البيئية للمجتمعات كان من الثوابت في التاريخ العمراني. و باعتبار أن تجسيد تلك المقترحات كان أكثر محدودية مقارنة بالمفاهيم المتعددة و الرؤى المبلورة، إلا أن إسهاماتها ساعدت في تطوير تصور حول مدينة متلائمة تجمع بين الإنسان و بيئته.

¹ Christian Romon : **Maîtrise d'ouvrage publique Quelle démarche pour des projets durables ?**, Mission interministérielle pour la qualité des constructions publiques, Paris, Septembre 2011, P18.

المبحث الثالث: المدينة المستدامة: نشأة المفهوم في الحقل السياسي.

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم خلال السنوات المنصرمة، وهذا على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء، تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها فعقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات. ورغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهورها، إلا أن هذا المفهوم مازال غامضا بوصفه مفهوما وفلسفة وعملية، ومازال هذا المفهوم يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثيرين، حيث ظن البعض أن التنمية المستدامة هي المحافظة على البيئة بكل مفرداتها من حيث سلامة الهواء والماء، والمحافظة على المحميات الطبيعية، وزراعة الغابات، والتشجير، ومشكلات التصحر إلى آخره من القضايا المتعلقة بالبيئة. وإذا كانت الجوانب البيئية ركنا أصيلا من التنمية المستدامة إلا أنها ليست كل الأركان، فالتنمية المستدامة هي رؤية أكثر شمولية للمجتمع على نحو يفوق البعد البيئي.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة مفهوم حديث النشأة بدأ يستخدم كثيرا في الأدب التنموي المعاصر، فهي نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد ، ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي منشودة من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى. وقبل التطرق إلى تعريف التنمية المستدامة، سنعرج على التطور الذي عرفه مفهوم التنمية إلى ظهور التنمية المستدامة.

الفرع الأول: تطور مفهوم التنمية:

استجابة للانشغالات الإيكولوجية الذي بدأ صداها يتصاعد، انعقدت سنة 1970 التظاهرة العالمية الأولى "يوم الأرض"، تبعه نشر تقرير "حدود النمو" سنة 1972 من طرف "نادي روما" الذي استنكر الآثار المترتبة عن النمو الاقتصادي، وحذر من النتائج الوخيمة التي تتبع الحفاظ على ذلك النسق من الاقتصاد، خاصة فيما يتعلق بالخسارة النهائية للموارد غير المتجددة.

هذه التحذيرات المتكررة من جانب المجتمع الدولي، أدت إلى انعقاد أول مؤتمر "قمة الأرض" في ستوكهولم عام 1972، حيث شكّل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبشرية المحاولة الأولى لتناول البيئة العالمية وعلاقتها بالتنمية. خلصت هذه القمة إلى إصدار القرار رقم 2997 (د.72)¹ المتضمن إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) بهدف تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجال البيئة وتشجيع "التنمية البيئية". كما يدعو إلى تطوير نموذج تنموي يدمج المعوقات البيئية.

لقد أعتبر مؤتمر استوكهولم الحجر الأساس في خلق واقع يضع الجانب البيئي في الاعتبار عند رسم السياسات التنموية، وبناء عليه فقد تم تخليد اليوم الذي بدأ فيه المؤتمر وجعله يوماً عالمياً للبيئة حيث يحتفل جميع العالم باليوم الخامس من شهر جوان باعتباره "يوم البيئة العالمي".

في عام 1973 سمحت أزمة النفط الأولى وأزمة "منظمة أوبك" بإعطاء تصور واضح حول اعتماد المجتمعات على النفط ومشتقاته. كما استطاعت الصدمة الثانية سنة 1979 من إثارة انتباه البشرية حول موضوع استنزاف الموارد.

بالنظر إلى تسارع الأحداث في تلك الفترة، فقد تم إنشاء (لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية) (CNUED) سنة 1983 بموجب قرار الجمعية العامة رقم 161/38 المؤرخ في 19 ديسمبر 1983²، وكانت اللجنة تزمع أن تسلك نهجا جديدا في التعاون الدولي فيما يخص التنمية

1- تادانوري اينوماتا: الاستعراض الإداري للإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة، تقرير وحدة التفتيش المشتركة، جنيف 2008، ص.2.

2- تادانوري اينوماتا: نفس المرجع، ص.4.

و البيئة على ضوء " التنمية المستدامة". و لأول مرة في تاريخها، استهلكت الإنسانية عام 1986 كل ما أنتجته الأرض في تلك السنة.

قدمت السيدة " برونتلاند Gro Harlem Brundtland" ¹ رئيسة CNUED سنة 1987 للجمعية العامة للأمم المتحدة تقرير بعنوان: " مستقبلنا المشترك" ² ، الذي احتوى على مصطلح التنمية المستدامة " التنمية المستدامة تستجيب لاحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها". يقدم التقرير توصيات حول ضرورة حماية البيئة و إصلاح النظام الاقتصادي. بهذا يكون مصطلح " التنمية المستدامة" قد دخل بشكل جدي في الحقل السياسي.

إن الاهتمام المتزايد بمسألة المناخ و البيئة أفضى سنة 1989 إلى إنشاء "التجمع الدولي للخبراء" حول تطور المناخ، حيث تم الاعتراف سنة 1990 (المؤتمر الدولي الثاني حول المناخ) بمسألة التغير المناخي من طرف 137 دولة مشاركة، مع تبني مبدأ الوقاية و اعتماد هدف التنمية المستدامة للكرة الأرضية.

إلى جانب آخر يمكن الإشارة إلى أن مفهوم التنمية و محتواها قد طرأ عليهما تطورا مستمرا و واضحا، بحكم استجابتها (التنمية) الواقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، و التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، وبشكل عام يمكن تمييز أربع مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية و محتواها في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و حتى وقتنا الحاضر ³ ، وهذه المراحل هي:

1/ التنمية بوصفها رديفا للنمو الاقتصادي:

امتدت هذه المرحلة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية و حتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، حيث اعتمدت الدول على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي،

1- غرو هارلم برونتلاند: ولدت في 20 أبريل 1939 في "باروم بالنرويج"، وهي امرأة سياسية نرويجية من حزب العمال، الذي ترأسته في الفترة ما بين 1981 إلى 1992. رئيسة حكومة في مملكة النرويج لثلاث مرات بين عامي 1981 و 1996، وأمضت ما يقرب من عشر سنوات في السلطة و ترأست منظمة الصحة العالمية (OMS) من عام 1998 إلى عام 2003.

2- يعرف هذا التقرير أحيانا بتقرير برونتلاند Brundtland Report نسبة إلى رئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي قامت بإعداد هذا التقرير وهي غرو هارلم برونتلاند وهي رئيسة وزراء سابقة في النرويج.

3- عثمان غنيم وماجدة أبو زنت: التنمية المستدامة دراسة نظرية في المفهوم و المحتوى، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد 1، ص 150.

وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، بينما تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب كالربط بين الزراعة و الصناعة. ويعد نموذج "والت روستو W.Rostow" المعروف باسم "مراحل النمو الاقتصادي" أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة¹.

2/التنمية وفكرة النمو والتوزيع:

مع نهاية الستينات وبداية السبعينات بدأ مفهوم التنمية يشمل أبعادا اجتماعية، بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط ، فقد أخذت التنمية تركز على معالجة مشاكل الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية² . وتتجسد التنمية في هذه المرحلة بمحاربة مشكلات الفقر والبطالة و عدم المساواة في التوزيع، بحيث يستحيل القول بالتنمية في دولة ما إذا تفاقمت حدة هذه المشكلات، و لو بالمقابل تضاعف الدخل القومي و الفردي فيها. و يعد نموذج " تودارو H.Todaro"³ النموذج الأكثر تمثيلا لهذه المرحلة.

3/التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة:

امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى ثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها ما يسمى بالتنمية الشاملة أو المتكاملة، والتي تعني الاهتمام بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط .

بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان ، لكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل

1- نموذج روستو: (روستو 1916.2003 اقتصادي و سياسي أمريكي كان مستشارا خاصا للأمن القومي الأمريكي للرئيس جونسون في الستينات) المعروف بمراحل النمو الاقتصادي (1961) حيث اشتغل هذا النموذج على خمس مراحل حاول من خلالها "روستو" تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل .وهذه المراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج وأخيرا مرحلة الاستهلاك الكبير.

2- عثمان غنيم وماجدة أبو زنت: المرجع السابق، ص 151.

3- نموذج تودارو: Harris Todaro يحدد عملية التنمية في ثلاث أبعاد رئيسية هي: - إشباع الحاجات الأساسية. - احترام الذات. - حرية الاختيار.

مستقل عن الجوانب الأخرى، ووضعت الحلول لكل مشكلة على حدة، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة علي تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات.¹

4/ التنمية المستدامة:

انطلاقاً من ثمانينات القرن الماضي، و باعتبار إهمال التنمية في العقود الماضية للجوانب البيئية، عرفت البشرية مشكلات بيئية خطيرة أصبحت تهدد وجودها على سطح الأرض، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، فأخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل²، في ذلك الصدد وضعت إستراتيجية تتخيل إمكانية وجود تنمية تجعل الانسجام ما بين النمو الاقتصادي، حماية المحيط و الأخذ بالاعتبار للمتطلبات الاجتماعية. وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان "مستقبلنا المشترك Our Common Future"³ ونشر لأول مرة عام 1987م.

¹ - عثمان غنيم وماجدة أبو زنت: المرجع السابق، ص 151.

² - عثمان غنيم وماجدة أبو زنت: المرجع السابق، ص 152.

³ - يعرف هذا التقرير أحياناً بتقرير برونتلاند Brundtland Report نسبة إلى رئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي قامت بإعداد هذا التقرير وهي غرو هارليم برونتلاند وهي رئيسة وزراء سابقة في النرويج.

الفرع الثاني: تعريف مفهوم التنمية المستدامة:

تعددت تعريفات التنمية المستدامة، فهناك ما يزيد عن الستين تعريفا لهذا النوع من التنمية¹، وأول من تناول هذا المصطلح هي اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها سنة 1987م كما سبق الذكر.

يمكن رصد التعاريف الأحادية التي تفتقر إلى البعد التحليلي²:

- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.
- التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.
- التنمية المستدامة هي التنمية التي تضع نهاية لعقلية لا نهاية الموارد الطبيعية.

كما يمكن رصد التعاريف الشمولية التالية:

أن التنمية المستدامة ترتبط بعدة خصائص، الخاصية الأولى هي أنها تمثل ظاهرة عبر جيلية، أي أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر. وهذا يعني أن التنمية المستدامة لا بد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 إلى 50 سنة.

وتتمثل الخاصية المشتركة الثانية في مستوى القياس. فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي، إقليمي، محلي). ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداما على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي. ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى.

¹ - عثمان غنيم وماجدة أبو زنت: المرجع السابق، ص 156.

² - د محمد سعيد عبد المجيد: العمل الخيري والتنمية. على الموقع <http://www.medadcenter.com/articles/show.aspx?id=57>

تاريخ الاطلاع على الموقع : 2012/12/21

وتعد المجالات المتعددة خاصية ثالثة مشتركة حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية. ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات.

فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية. أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية.¹

أما التعريف الأكثر ظهورا وأوسعها انتشارا ذلك الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987م. حيث ورد في تقرير غروهارليم برونتلاند عن القضايا البيئية أنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"².

وعرفها قاموس Webster بأنها: "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كلياً"³. كما عرفها مدير حماية البيئة الأمريكي وليام رولكس هاوس: "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والحماية البيئية هما عمليات متكاملة وليست متناقضة"⁴.

1- أحمد السيد الكردي: مفهوم التنمية المستدامة. على الموقع

<http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/129677> تاريخ الاطلاع على الموقع : 2015/12/21

2 - مستقبلنا المشترك: إعداد اللجنة العالمية للبيئة، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، عدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989، ص 69.

3- عثمان غنيم وماجدة أبو زنت: المرجع السابق، ص 156.

4- عثمان غنيم وماجدة أبو زنت: نفس المرجع، ص 156.

المطلب الثاني: من التنمية المستدامة إلى المدينة المستدامة: خلفيات

العلاقة.

إن الميزة الأساسية التي يتميز بها مفهوم التنمية المستدامة هي الغموض، كونها تستمد مفهوماً من هويتها المزدوجة "لغة الفعل ولغة البحث العلمي".

ومع ذلك فإن الانتساب العلمي لمصطلح التنمية المستدامة لا يبدو واضحاً، ويلاقي في كثير من الأحيان معارضة من طرف الباحثين، ففي قاموس جغرافية و مجال المجتمعات يعرف كل من " Jacques LEVY et Michel LUSSAULT " التنمية المستدامة على كونها > إطار لنقاش سياسي و لفعل عمومي un cadre de débat politique et d'action horizon programmatique < يطرح مجال زمني publique >، هي < أفق لبرنامج horizon programmatique < يطرح مجال زمني واسع لإطار الفعل الإنساني و ليس > مفهوم علمي كما يريد البعض التحصل عليه la < notion scientifique que certains voudraient y voir ¹.

بالنسبة لباحثين آخرين فإن التنمية المستدامة > بعيدة عن تكوين مفهوم، هي أولاً و أخيراً صنف من أصناف الفعل العمومي ذات حمولة إيديولوجية و سياسية قوية loin de constituer un concept, il est d'abord et avant tout une catégorie de < l'action publique à forte portée idéologico-politique ²، ولذلك فإن مجال الفعل العمومي يبدو مهيمناً في تحديد المفهوم.

يعتبر الباحثان " Jacques LEVY et Michel LUSSAULT " أن حجم طلبيات و تمويل الأبحاث حول التنمية المستدامة يشكل إشكالية، حيث يستنكران > انطباع الإنتاج العلمي المعاصر بخطابات ذات طبيعة إيديولوجية، بالإضافة إلى ضعف المقاربات النقدية للفرضيات و الافتراضات التي بني عليها هذا المفهوم une imprégnation de la production scientifique contemporaine par des discours de nature

1 - LEVY Jacques, LUSSAULT Michel : Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés, Belin, 2003, P 249.

2 -LEVY Jean-Pierre : Ville et environnement : pour un changement de paradigme, Progress In COUTARD Olivier, Ecologies Urbaines, Paris, Economica, Anthropos, 2010,p3-14

idéologique ainsi que la faiblesse des approches critiques des hypothèses et postulats qui sous-tendent cette notion¹.

الفرع الأول: المدينة كرهان للاستدامة؟

أصبحت المدينة كموضوع تتصدر التساؤلات المتعلقة بمفهوم "الاستدامة"، وذلك راجع لعدة أسباب، يمكن تقديم خمسة منها تبدو أكثر تمثيلا و غالبا ما يتم تسليط الضوء عليها: النمو الديمغرافي، الصحة العمومية، الإدارة و التسيير، الارتباط مع النمو الاقتصادي و أهمية ظاهرة اللامركزية و إعادة النظر في دور الدولة.

فيما يخص المبرر الديمغرافي، فإن حجم زيادة عدد سكان الحضر يأخذ أبعادا خطيرة، سواء من ناحية استغلال الأرض أو الصحة العمومية أو تنظيم الخدمات و كذلك توزيع الثروات. إن تعدي نسبة 50 بالمائة لسكان الحضر على المستوى العالمي، أصبحت ظاهرة تؤرق مراكز اتخاذ القرار، ففي عام 2008 و لأول مرة كان أكثر من نصف عدد السكان في العالم يعيشون في المناطق الحضرية، و وفقا للتوقعات الحالية فإن هذا الرقم سيرتفع إلى 70 بالمائة بحلول عام 2050. و ستحدث هذه الزيادة تقريبا في البلدان النامية، و من المتوقع أن تبلغ الزيادة السنوية في عدد سكان المناطق الحضرية في البلدان النامية بين عامي 2007 و 2050 ثلاثة و خمسين مليوناً (أو 2.27 في المائة) مقارنة بثلاثة ملايين فقط (أو 0.49 في المائة) في البلدان المتقدمة².

الجزائر أحد هذه الدول تعاني أيضا من ظاهرة التحضر السريع، حيث تحتضن حاليا المدن الجزائرية 60% من مجموع السكان، و هي مرشحة إلى الزيادة نحو 80% بحلول عام 2025³، كما تتميز باختلال توزيع سكانها عبر المجال الفيزيائي، إذ يعاني شريطها الساحلي من تكديس كبير للسكان، بينما تبقى الهضاب العليا شبه فارغة، و نسبة السكان بالجنوب جد ضعيفة مقارنة بشساعة الأرض بها. يعتمد بعض الباحثين على ظاهرة النمو الديمغرافي للتأسيس لأطروحاتهم على غرار "سابين بارل Sabine BARLES" في مقالها

1 - LEVY Jacques, LUSSAULT Michel : Ibid, P 251.

² - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن الإسكان و التنمية الحضرية المستدامة، نيروبي 11-15 أبريل 2011.

³ - وزارة تهيئة الإقليم و البيئة: الجزائر 2025، المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT 2025)، ج2، فيفري 2007، ص285.

الموسوم بـ "Les villes : parasites ou gisement de ressources"¹ فالتفكير حول المدينة أو جعلها محورا للتدخلات، يعني فيما يعني الاهتمام بأغلبية سكان العالم، وهذا ما يضيف الشرعية على مجال الفعل العمومي.

بالإضافة إلى ذلك، فالتطرق إلى عدد السكان في خطابات السياسيين و الباحثين، غالبا ما يرتبط بموضوع التلوث و المساس بالبيئة. هذا ما يجعل مبرر تناول النمو الديمغرافي مضاعفا <اجتماعي و بيئي>. من جهة أخرى، فالتركيز على التوزيع السكاني العالمي بين المناطق الحضرية و غير الحضرية يميل إلى التقليل من أهمية الفوارق الاجتماعية و المجالية التي تغطيها هذه الفئات، و يدفع في نهاية المطاف إلى التركيز على مجالات مأهولة بالسكان محدودة للغاية دون الأخذ بعين الاعتبار علاقتها مع أقاليم و مجالات أخرى.

إن عدد المدن المليونية في تزايد مستمر، و هي أشد بروزا في دول الجنوب. يصاحب هذا النمو، غالبا، انتشار المناطق العشوائية التي لا تحتكم إلى التنظيم و التسيير من طرف السلطات الإدارية.

هذا ما دفع بمدير المرصد الدولي للمدينة "Eduardo LOPEZ MORENO" إلى التأكيد على ضرورة توظيف عاملين يتولون تسجيل كل صباح الأحياء الجديدة التي تظهر في الليل.²، بالإضافة إلى مشاكل تنظيم و تسيير و هيكلية الخدمات المترتبة على إنشاء هذا النوع من الأحياء، فإن التنظيم الذاتي المفتقد للوسائل يفرز مشاكل متعلقة بالصحة العمومية: بالنظر إلى غياب التوصيل بالمياه الصالحة للشرب، غياب قنوات الصرف الصحي، و صعوبة الحصول على العلاج في ظل الكثافة السكانية التي تسهل في نفس الوقت عملية انتشار الأوبئة..

في هذا السياق، أصبحت المدينة تمثل مجالا لتركز عدم المساواة في الجانب الاجتماعي و البيئي، هذا ما يفسر مساءلتها - أي المدينة - فيما يخص الاستدامة > مصطلح عدم المساواة

¹ - Sabine Barles : « **Les villes : parasites ou gisements de ressources ?** », *La Vie des idées*, 25 mai 2010. ISSN : 2105-3030. URL : <http://www.laviedesidees.fr/Les-villes-parasites-ou-gisements.html>, consulté le 10 Janvier 2016.

² - **Faire la ville durable, inventer une nouvelle urbanité**, colloque organisé par la Délégation au développement durable, en collaboration avec la Direction de la recherche et de l'innovation et le pôle scientifique et technique, Paris-Est, à Marne-la-Vallée les 20 et 21 janvier 2011.

البيئية يوضح فكرة عدم مساواة السكان أو المجموعات الاجتماعية أمام التلوث، الضوضاء أو الأخطار البيئية، بنفس القدر الذي لا يملكون فيه نفس الحظوظ للحصول على الموارد البيئية

« Le terme d'inégalité environnementale exprime l'idée que les populations ou les groupes sociaux ne sont pas égaux face aux pollutions, aux nuisances et aux risques environnementaux, pas plus qu'ils n'ont un accès égal aux ressources et aménités environnementales.»¹

كما توسع Cyria EMELIANOFF فكرة اللامساواة البيئية إلى "انتشار الملوثين" حيث تعتبر > الإنسان بوصفه منشأ و ضحية للامساواة فيما فوق وبين الأجيال l'individu comme créateur d'inégalités intra et intergénérationnelles, aussi <2 bien que comme victime d'inégalités

تبدو فكرة عدم المساواة البيئية مهمة كونها تسمح بتوسيع كل ما له علاقة بالبيئة، و تدمج في نفس الوقت مسائل متعلقة بصحة السكان في علاقاتهم مع المجالات التي يقطنونها. إن تناول علاقة المدينة بمسألة التنمية المستدامة يدفعنا في جانب آخر إلى التركيز على البعد الاقتصادي، فحسب " Eduardo LOPEZ MORENO " إن ثلثي اقتصاد العالم و 85 بالمائة من الابتكارات تتركز في المدينة، بحيث يفوق الدخل القومي الخام للمدينة ثلاث مرات الدخل القومي الخام للأوطان.³

لقد أضحت عولمة التبادلات التجارية الداعم الرئيسي للظاهرة الاقتصادية، فقد ظهرت قواعد جديدة للشراكة والتعاون وتكوين الشبكات، والشركات المتعددة الجنسيات، و هذا ما جعل المدينة فاعلا جديدا على المستوى الدولي، وبالتالي أصبحت الرهان الأساسي للتنمية

1 - EMELIANOFF Cyria : **Connaitre ou reconnaitre les inégalités environnementales** ? Progress in ESO n°25, décembre 2006, p36.

2 - EMELIANOFF Cyria : Ibid, p 37.

3 - **Faire la ville durable, inventer une nouvelle urbanité**, colloque organisé par la Délégation au développement durable, en collaboration avec la Direction de la recherche et de l'innovation et le pôle scientifique et technique, Paris-Est, à Marne-la-Vallée les 20 et 21 janvier 2011.

الشاملة. إنها تشكل نقطة التقاء للتحركات البشرية، هي المكان الذي تترجم فيه وتتجسد فيه العولمة.

انطلاقاً من المبررات الثلاثة المقدمة (الأهمية الديمغرافية، تكوين الشبكات و انتشار الشركات المتعددة الجنسيات و المشكلات الاجتماعية)، ذهب " ألان بوردان Alain BOURDIN" إلى التأكيد على كون > المدينة هي بالتالي في مركز كل التساؤلات المتعلقة بالتنمية المستدامة la ville a donc vocation à se trouver au centre < ¹ de tout questionnement sur le développement durable

في النهاية، إن السياق العام للامركزية و لإعادة النظر في مجالات تدخل الدولة، يسمح من ناحية بإعطاء دور أكبر للمدينة على الساحة العالمية، و من ناحية أخرى بتبني مفهوم التنمية المستدامة للإشكالات التي تعرفها المدن. ارتبط هذا التطور مع ظهور مصطلح آخر "الحوكمة" الذي كان مصدره تقنيات تسيير الشركات، و قد انتشر في نهاية الثمانينيات مما جعله مواكبا لمصطلح التنمية المستدامة.

بدأ ظهور مفهوم "الحوكمة" في سياق فشل سياسات التعديل الهيكلي و الحساسية التامة لأي دور تلعبه الدولة في الشؤون العامة، إلى جانب منح مجال أكبر للفواعل الخاصة و للامركزية، و قد تولت الهيئات الدولية المانحة (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي) مهمة النشر و التسويق لهذا المفهوم على الساحة الدولية.

لقد أثار مفهوم الحوكمة و منذ بروزه مسألة مشاركة فاعلين آخرين في اتخاذ القرار، حيث يعتبره " Annick OSMONT " نوع من التدخل في الحقل السياسي تحت مبرر أخلقة الفعل العمومي، و تحت غطاء عملية محاربة الفقر و الفساد الإداري > لأن المدن، و المدن الكبرى الاقتصادية، و مدن الموانئ و العواصم الإدارية يشكلون أكثر فأكثر رهانا أكيدا للاقتصاد الليبيرالي، إننا نرى بروز "الحوكمة الحضرية" جنباً إلى جنب مع اللامركزية..

Parce que les villes, métropoles économiques, villes portuaires et capitales administratives constituent un enjeu de plus en plus décisif

1 - BOURDIN Alain : Du bon usage de la ville, Descartes & Cie, 2009, 174 p.

pour l'économie libérale, on verra très vite s'énoncer l'« urban governance », conjointement avec le thème de la décentralisation >¹ هذا ما يؤكد إعطاء أهمية كبرى ودور متزايد للجماعات المحلية في المسار الدولي.

وقد قاد " Vincent BEAL " تحليلا مماثلا حينما خلص إلى اعتبار أن > دور المدن قد تحول، و ذلك تحت تأثير إعادة هيكلة الدول و عولمة الاقتصاد. لقد أصبحت المدن "إصلاحات مجالية" بمعنى أن التنافس الاقتصادي أصبح ينتظم من خلالها. و عليه فنموذج المدينة "الفوردية" المبني على سياسة النمطية الموحدة، قد ترك المجال للمدينة "المقاولائية" التي تتميز بسياسة العرض المتنوع لغرض جلب أكبر عدد من الشركات. من المؤكد أنه في إطار هذا السياق يجب تفسير المكانة التي تحتلها التنمية المستدامة في عملية إنتاج الحضرة

Sous l'effet de la restructuration des États et de la mondialisation de l'économie, le rôle des villes s'est transformé. Elles sont devenues de véritables « spatial fixes », c'est-à-dire des lieux à partir desquels s'organise la compétition économique. Dès lors, le modèle de la ville fordiste et de ses politiques de la demande standardisées a laissé place à celui de la « ville entrepreneuriale » caractérisée par des politiques de l'offre plus diversifiées visant à attirer firmes et ménages solvables. C'est sans doute à la lumière de ce contexte qu'il convient d'interpréter la place grandissante du développement durable dans la production de l'urbain >.²

¹ - OSMONT Annick : La « gouvernance » : concept mou, politique fermée. Progress In Annales de la recherche urbaine, n°80/81, décembre 1998, p. 19-26.

² - BEAL Vincent : Ville durable et justice sociale. Ce que le développement urbain durable nous dit de la production de l'urbain, Progress in Béal V., Gauthier M, Pinson G. (Dir.), *Le développement durable changera-t-il la ville ? Le regard des sciences sociales,* Saint-Etienne, Presses de l'Université de Saint-Etienne, 2011, P4.

الفرع الثاني: الفواعل الدولية ودورها في إبراز مفهوم المدينة المستدامة

بدأ البحث والتفكير في المدن المستدامة في ثمانينيات القرن العشرين، لكن تعبير الاستدامة استخدم فيما جرى من حوارات عالمية ونقاشات في تسعينياته ، بعد أن طرحته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية > بروز إشكالية التنمية المستدامة و تطبيقاتها على المدينة كان في بداية التسعينيات L'émergence de la problématique du développement durable appliquée à la ville date du début des années 90¹ . وعلى وجه الخصوص، برز الدور الحاسم الذي تلعبه الأبعاد البيئية والاجتماعية للأنشطة الاقتصادية والبشرية في خلق عالم أفضل خلال مؤتمر قمة الأرض في ريو في عام 1992 .

أصدرت " منظمة التعاون والتنمية والاقتصادية" سنة 1986 تقريراً بعنوان "البيئة الحضرية: أي سياسات لسنوات 90"، حيث أثير النقاش حول العلاقات فيما بين المدينة و البيئة، و التقاء الأبعاد العمرانية مع التنمية الحضرية المستدامة. برز تعبير "المدينة المستدامة" تبعاً للمصادقة على لائحة من طرف البرلمان الأوروبي سنة 1988 و كذلك عبر إدماج المصطلح في " الكتاب الأخضر حول البيئة الحضرية"²، المعتمد من طرف اللجنة الأوروبية سنة 1990.3 يقدم الكتاب الأخضر مقارنة مهمة جداً حول مستقبل المدن و التجمعات الحضرية بأوروبا، فهو يدعو إلى ترك السيارة الفردية لصالح النقل الجماعي، و إلى اعتماد نظام متكامل للنقل بدل التنافس بين مختلف أنواع وسائل النقل.

كما أطلقت " منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE" ما بين 1993 و 1996 برنامجاً بحثي كبير حول " المدينة الإيكولوجية"، و بالتوازي معها طرح " مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية" برنامجاً بعنوان " الأحياء المستدامة" الذي يهدف إلى رفع إمكانيات التخطيط الحضري و التسيير البيئي للمدن التابعة للدول في طريق النمو. و دعمت الأمم المتحدة إنشاء "المركز الدولي للمبادرات المحلية حول البيئة ICLEI International Council

1 - dossier documentaire Ville et développement durable, 1998 , p14

² - الكتاب الأخضر حول " البيئة الحضرية" ينقل واقع التحضر بأوروبا و المشاكل المترتبة بالمدينة و تنميتها. تم عرض مجموعة من المواضيع على غرار: الماء، الطاقة، التلوث، الفضلات مع توصيات لحل الكثير من الإشكالات.

3 - PUMAIN Denise, PAQUOT Thierry, KLEINSCHMAGER Richard. «Dictionnaire La ville et l'urbain». Paris, Economica Anthropos, Collection villes, 2006.

for Local and Environmental Initiatives) منطلقا في عمله على المستوى الدولي بتوجيه رسائل تحسيسية لجمل الجماعات المحلية، تتضمن اعتماد التنمية الحضرية المستدامة في إطار برامج العمل الثلاث: أجندة محلية 21 (AL21) Agenda locale 21، مدن للحفاظ على المناخ Villes pour la protection climatique، حملة لصالح الماء .Campagne Eau.

الجدول رقم 01- التسلسل الزمني لبروز مفهوم المدينة المستدامة

السنة	الحدث
1990	- إنشاء "المركز الدولي للمبادرات المحلية حول البيئة ICLEI International Council for Local and Environmental Initiatives" تحت رعاية الأمم المتحدة. - إصدار تقرير بعنوان "البيئة الحضرية: أي سياسات لسنوات 90" من طرف "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE"
1991	- الكتاب الأخضر حول البيئة الحضرية من طرف اللجنة الأوروبية
1992	- " منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE " تنظم مؤتمر حول مدن القرن الواحد والعشرين. - أطلق "المركز الدولي للمبادرات المحلية حول البيئة ICLEI" مشروع التقليل من CO2، حيث اشترك فيه أربعة عشر بلدية من أوروبا، الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية. - المنتدى الدولي للمدن: التزام " كيريتيبا Curitiba ": الحكومات المحلية تلتزم بتحقيق "مدن معيشية villes viables". - مؤتمر ريو: الجلسة العامة الثانية للملتقى الأمم المتحدة حول التنمية و البيئة. سبق الملتقى أعمال تحضيرية خلصت إلى إدراج المسألة الحضرية : محاضرة الاتحاد الدولي للمدن والسلطات المحلية (IUAL en anglais) بأوسلو، محاضرة رؤساء المنظمة العالمية للأحياء المتحدة (FMCU) بلشبونة، مؤتمر للقيادات المحلية بتورنتو.
1993	- برنامج " منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE " حول " المدينة الإيكولوجية": من أهدافها التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة باسطنبول حول السكن و المستوطنات البشرية 1996. - إطلاق "مشروع المدن المستدامة" بتكليف من المفوضية الأوروبية .
1994	- ميثاق المدن الأوروبية للاستدامة، المسماة "ميثاق ألبورغ Charte d'Aalborg"
1995	- نظم "المركز الدولي للمبادرات المحلية حول البيئة ICLEI" الملتقى المتوسطي حول أجندة 21 محلية بروما.
1996	- قمة الأمم المتحدة بشأن الإسكان والمستوطنات البشرية في اسطنبول - المؤتمر الثاني حول المدن المستدامة الأوروبية في لشبونة. - إنشاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة (CMD) في إطار خطة العمل من أجل المتوسط (التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)

1999	- بيان اشبيلية لمدن البحر الأبيض المتوسط المستدامة، داعيا " إلى الأخذ بعين الاعتبار بشكل جدي الخصائص الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية لمدن الجنوب أثناء وضع المبادئ والتوجيهات الأوروبية"
2000	- المؤتمر الثالث حول المدن الأوروبية المستدامة بهانوفر
2004	- المؤتمر الرابع حول المدن الأوروبية المستدامة بآلبورغ
2007	- المؤتمر الخامس حول المدن الأوروبية المستدامة باشبيلية
2008	- انطلاق مخطط " المدينة المستدامة" بفرنسا.
2010	- المؤتمر السادس حول المدن الأوروبية المستدامة بدانكرك.

Source :Christian Lévy, Hervé Dupont : Contribution des acteurs publics et privés à la conception et à la promotion de la ville durable au plan international.

اجتمع بريو دي جانييرو سنة 1992 حوالي 173 بلد في المؤتمر العالمي الأول حول البيئة. و قد تميز هذا المؤتمر بتبنيه لنص مؤسس من 27 مبدأ بعنوان "إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية" الذي نص على مفهوم التنمية المستدامة الصادر من تقرير "برونتلاند"، و يؤكد هذا النص على كون : > البشر في مركز الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ولهم الحق في حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة. Les êtres humains sont au centre des préoccupations relatives au développement durable. Ils ont droit à une vie saine et productive en harmonie avec la nature <(المبدأ 01)، كما حث على الأخذ بعين الاعتبار البيئة كمحدد أساسي في عملية التنمية > للوصول إلى تنمية مستدامة، لا بد من جعل البيئة جزءاً متجزاً من عملية التنمية و لا يمكن اعتبارها بشكل منعزل. Pour parvenir à un développement durable, la protection de l'environnement doit faire partie intégrante du processus de développement et ne peut être considéré isolément. <(المبدأ 04).¹

كان المؤتمر فرصة سانحة لاعتماد برنامج عمل للقرن الواحد والعشرين، أطلق عليه اسم "أجندة 21" الذي يحتوي على 2500 توصية متعلقة بتجسيد مبادئ إعلان ريو، هذه التوصيات تأخذ بعين الاعتبار المسائل المتعلقة بـ:

1 - DÉCLARATION DE RIO SUR L'ENVIRONNEMENT ET LE DÉVELOPPEMENT : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/sites/odyssee-developpement-durable/files/9/Declaration_de_Rio_1992_fr.pdf P1, consulté le 26 janvier 2016.

- الصحة. -السكن. - تلوث الهواء. -إدارة البحار، الغابات والجبال. -التصحر. -إدارة الموارد المائية والصرف الصحي. -إدارة الزراعة. - إدارة النفايات.

لا زال برنامج "أجندة 21" المؤطر الرئيسي لعملية تجسيد التنمية المستدامة على مستوى الأقاليم. حيث يركز هذا البرنامج حول ثلاث ركائز أساسية:
-البيئة والتضامن مع الأجيال المستقبلية.
-الفعالية الاقتصادية.
-المساواة الاجتماعية.

الجزء الثالث من إعلان ريو يؤكد على دور مختلف الفواعل في تجسيد التنمية المستدامة: نساء، شباب، أطفال، منظمات غير حكومية، جماعات محلية، نقابات، باحثين.. (المبدأ 20، 21، 22) ¹.

في سعيها لتجسيد إعلان ريو، قامت مجموعة عمل تابعة للجنة الأوروبية بتنظيم مؤتمرين حول المدن المستدامة، الأول بـ "ألبورغ، الدنمارك" سنة 1994 والثاني "بلشبون، البرتغال" سنة 1996. اجتمع في المؤتمر الأول حوالي 67 دولة للمصادقة على "ميثاق ألبورغ" الذي يحث على التنمية المستدامة و إعداد برنامج استراتيجي محلي طويل المدى، يأخذ شكل "أجندة 21 محلية".

ميثاق ألبورغ يعزز مبادئ المدن المستدامة فهو يؤكد على: ²
-الحوكمة والديمقراطية التشاركية.

-الإدارة المحلية نحو الاستدامة: تنفيذ مراحل الإدارة الفعالة، صياغة، فعل وتقييم، وذلك استجابة لمبدأ التحسين المستمر.

- حماية الموارد الطبيعية المشتركة و ضمان المساواة في الحصول عليها (الطاقة، الماء، التنوع البيئي، الهواء، الأرض).

-ترشيد الاستهلاك و النمط المعيشي: تسيير النفايات، تدعيم الشراء المستدام و المتساوي، ترقية الرسكلة وإعادة الاستعمال.

1 - DÉCLARATION DE RIO SUR L'ENVIRONNEMENT ET LE DÉVELOPPEMENT : Ibid,P3.

2 - CHARTE DES VILLES EUROPÉENNES POUR LA DURABILITÉ, (Charte d'Aalborg) à Aalborg, Danemark, le 27 mai 1994.

-التخطيط و التصميم الحضري: استعادة المناطق المحرومة، ضمان مزيج الأنشطة مع السكان، حفظ وتعزيز التراث العمراني، وتعزيز تصميم المباني المستدامة.

- تحسين التنقل: التقليل من احتياجات التنقل عبر التخطيط الفعال للمدينة، تطوير بدائل جذابة لوسائل النقل الخاصة و صديقة للبيئة.

-الإجراءات المحلية من أجل الصحة: تشجيع تطوير المهن والمرافق الصحية للمدينة، والحد من عدم المساواة من حيث الحصول على الرعاية، وتعزيز الوعي لدى الفاعلين الحضريين من عواقب قراراتهم حول الصحة ونوعية الحياة.

-اقتصاد محلي مستدام: وضع تدابير لدعم "العمالة المحلية وتنمية الشركات الناشئة، التعاون مع الشركات لتعزيز الممارسات الجيدة، مراعاة مبادئ التنمية المستدامة في تحديد موضع الشركات، تدعيم الأنشطة المستدامة اقتصاديا.

-المساواة الاجتماعية و العدالة: تنفيذ برامج للحد من الفقر وعدم المساواة الاجتماعية، وضمان المساواة في الحصول على جميع الخدمات العامة، وتحسين سلامة وأمن المجتمع، وتحسين الظروف المعيشية في المناطق الحضرية المحرومة.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في نطاق عام:تنفيذ تدابير لإبطاء ظاهرة الاحتباس الحراري في كل ما له علاقة باختصاصات الجماعات المحلية، إدماج إجراءات وقائية في السياسات الحضرية للتصدي للمخاطر الناجمة عن تغير المناخ، وتعزيز التعاون والتبادل مع المدن والمستويات الإدارية الأخرى.

ساهم هذا المؤتمر الأول حول المدن المستدامة وميثاقه على نطاق واسع في إعادة النظر فيما يخص العمران الحديث الذي انتشر في جميع أنحاء العالم في أعقاب أعمال لو كوربوزييه. إن الرؤية وممارسات المدينة التي خلص إليها ميثاق أل بورغ عدلت المبادئ الأساسية لميثاق أثينا الصادر من المؤتمر الرابع لـ CIAM سنة 1933.¹

1 - EMELIANOFF C : « L'urbanisme durable en Europe : à quel prix ? », in J-P. pp. 203-215 Ecologie et politique, Urbanisme durable ?, n°29, 2004

الجدول رقم 02 – مقارنة بين ميثاق أثينا 1933 و ميثاق ألبرغ 1994.

ميثاق ألبرغ 1994	ميثاق أثينا 1933
-سلوك محافظ للتراث	-مبدأ إزالة الكل و البدء من جديد
-الانطلاق من الموجود و تثمينه. -إدراج المباني في بيئة متعددة الأبعاد.	-عدم الأخذ بعين الاعتبار السياق المحيط بالبنائيات (التاريخي، الجغرافي، الثقافي، الإيكولوجي)
-تنوع معماري	-نمط عالمي
-الحد من الإجهاد في التنقل	-تبسيط التنقل.
-استعمال جميع وسائل النقل	-الفصل بين التنقلات
-عمران تشاركي	-عمران الخبراء
-إجابات أحادية	-عقلنة المدينة

Source : EMELIANOFF C. « L'urbanisme durable en Europe : à quel prix ? », in J-P. pp. 203-215 Ecologie et politique, Urbanisme durable ?, n°29, 2004

تمكنت 200 مدينة من المصادقة على ميثاق ألبرغ، مع نشر دليل الممارسات الجيدة. عبارة تبدو أنها تؤدي دور "الحافز السياسي" أكثر من المساهمة في بناء مفاهيم ضمن إطارها المعرفي، والذي يدل أيضا على صعوبة إنشاء بيئة حضرية حقيقية.¹

دعا الميثاق إلى تأسيس "حملة المدن المستدامة الأوروبية" على أساس عمليات تبادل الخبرات، وبناء الشبكات واللوبيات ... وإلى وضع برامج العمل المحلية (أجندة 21). و تحدد حيال ذلك الروابط المباشرة بين المدن والمفوضية الأوروبية > نحن نشجع بعضنا البعض لوضع خطط عمل محلية في الأجلين المتوسط والطويل (جداول الأعمال المحلية 21)، وبالتالي تعزيز التعاون بين السلطات ودمج هذه المبادرات مع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالبيئة الحضرية

Nous nous encouragerons mutuellement à concevoir des plans d'action locaux à moyen et à long terme (Actions Locales 21), renforçant ainsi la coopération entre les autorités et intégrant ces initiatives à celles de l'Union européenne en matière d'environnement urbain² >.

1 - MATHIEU Nicole, GUERMOND Yves : « **La ville durable, du politique au scientifique** », Editions Quae, 2005, <http://www.cairn.info/la-ville-durable-du-politique-au-scientifique-.9782738012029htm>.

2 - CHARTE DES VILLES EUROPÉENNES POUR LA DURABILITÉ, **(Charte d'Aalborg)** à Aalborg, Danemark, le 27 mai 1994.P5.

من المثير للاهتمام التسجيل أنه بعد وقت قصير من ظهور وتأكيده الديناميكية الأوروبية حول المدينة المستدامة، تم تنظيم تظاهرات خاصة بالمدن المتوسطة. بعد إعلان ميثاق ألبرغ بسنة، حيث نُظِم مؤتمر متوسطي حول جدول الأعمال المحلي 21 في روما تحت رعاية "المركز الدولي للمبادرات المحلية حول البيئة ICLEI"، الذي دعا إلى تعزيز التبادلات بين المدن المتوسطة، من خلال إصدار <نداء المدن المتوسطة لصالح التنمية المستدامة>. يبدو أن عبارة المدينة المستدامة لم تلقى رواجاً كبيراً إلا بعد أربع سنوات منذ ذلك الوقت في "المؤتمر الأوروبي المتوسطي للمدن المستدامة" المنظم باشبيلية من طرف "الاتحاد العالمي للمدن المتحدة FMCU"¹.

في مستوى آخر، عُقدت سنة 1996 قمة الأمم المتحدة للإسكان والمستوطنات البشرية في اسطنبول²، حيث جاء الدور على الحكومات وليس المدن لأخذ التزامات حول التنمية المستدامة. البيان الختامي الناتج عن القمة يؤكد على الترابط بين تنمية المدن والأرياف، ويدعو إلى دعم المدن الصغيرة والمتوسطة، والبنية التحتية في الوسط الريفي.. وهكذا فإن الخطاب موجه نحو فكرة تقسيم أو إعادة توزيع الأقاليم مع معارضة تركيز كل من البشر، وسائل الإنتاج والتنمية الاقتصادية.

عرفت كذلك سنة 1996 إنشاء اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة (CMDD)، وهي هيئة استشارية لبرنامج العمل من أجل المتوسط، ومرتبطة ببرنامج الأمم المتحدة من أجل البيئة، هذه الخطة هدفها الأولي هو وقف تلوث الفضاء البحري المتوسطي، وإعادة النظر في أنماط التنمية والسياسات البيئية للبلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط. اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة (CMDD) عرفت في هذا الإطار على أنها "منتدى للحوار وللمقترحات لتحديد إستراتيجية متوسطة للتنمية المستدامة une instance de dialogue et de propositions pour la définition d'une stratégie méditerranéenne de développement durable"³

1 - Campagne des villes européennes durables, Documents clés 1994-99, <http://www.v1.agora21.org/a21local/campdocfr.pdf>, P17, consulté le 26janvier 2016.

2 - Bennis Ali : Sfax : de la ville régionale au projet métropolitain. Doctorat, History, Philosophy and Sociology of Sciences. Faculté des sciences humaines et sociales, 2006, P57.

3 - <http://www.iddri.org/Evenements/Interventions/Commission-mediterraneenne-du-developpement> durable, consulté le 26janvier 2016.

نستطيع القول أن التنمية المستدامة قد تمكنت فيما بين الفترة 1990 و 2000 من احتلال مركز مهم في المناهج الحضرية. التجارب الأولى التي كانت تهدف إلى إدماج مفاهيم التنمية المستدامة طبقت على مستوى الأحياء. وقد تم توجيه أغلب مدن العالم نحو التفكير و تجربة مشاريع لمدينة القرن الواحد والعشرين، من أجل الحصول على مدينة عادلة منسجمة مع البيئة، أي تحقيق "مدينة مستدامة".¹

بعد قمة ريو و جدول أعمال القرن 21 بعشر سنوات، تم التركيز في قمة جوهانسبرغ على التعاون اللامركزي ودور الجماعات المحلية والمجتمع المدني، بما في ذلك الشركات العاملة جنبا إلى جنب مع أصحاب القرار السياسي. انتقل اهتمام المسؤولين المحليين في جوان 2004 بآلبورغ من التسيير الإيكولوجي للمدينة المستدامة إلى إنجاز مشاريع حضرية مستدامة محترمة الالتزامات العشرة المتبناة من طرف 2700 مدينة أوروبية التي صادقت على الميثاق المحرر في 1994. 2

لقد تم إحصاء سنة 2005 ما يقارب 400 أجندة 21 اعتمدت بإسبانيا، 850 بإيطاليا، 2500 بألمانيا و 150 بفرنسا. في نهاية التسعينيات كل البلديات بالسويد بدون استثناء تمكنت من وضع أجندة 21. في سنة 2006، في المنتدى العالمي الثالث في "فانكوفر" حول "الانتقال من الأفكار إلى العمل"، تم اقتراح و تبادل العديد من الأفكار العملية، التي كانت نقطة انطلاق لديناميكية و التزام اتجاه التنمية الحضرية المستدامة و الشاملة. المدينة المستدامة أصبحت الهدف الرئيسي لمدينة اليوم و الغد.

في سنة 2007، انعقد مجلس غير رسمي "بلايبزغ Leipzig" ضم 27 وزيرا للمدينة، حيث تم اعتماد "ميثاق لايبزغ"³. هذا الميثاق لا يكتفي بالتذكير بالدور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمدن، بل أيضا يركز على مساعدة المدن في مكافحة الإقصاء الاجتماعي،

1 - To Uyen Bui : L'intégration du développement durable dans les projets de quartier : le cas de la ville d'Hanoi. Doctorat Architecture, aménagement de l'espace. Université Toulouse le Mirail – Toulouse II, 2012. Soutenue le 17 Juillet 2013, P 25.

2 - LEFÈVRE Pierre : « Voyages dans l'Europe des villes durables », CERTU/PUCA, coll. Recherches N°188, 2008, P 16.

3 - Céline Galoffre : Charte de Leipzig : l'Europe s'engage en faveur des villes durables, www.batiactu.com/.../charte-leipzig-europe-s-engage-faveur-villes-durables-6204.php mis sur ligne le 28/05/2007 et modifié le 29/07/2008, consulté le 26 Janvier 2016.

التغيرات الهيكلية، شيخوخة السكان، التغير المناخي و التنقل والحراك، ويعلن أن التنمية الحضرية المستدامة تعد خطوة هامة للسلطات المحلية، و أنها تشكل الشرط الأساسي لنجاح المدينة المستدامة.

التزم الوزراء المكلفون بالمدينة من الاستفادة من نهج سياسة التنمية الحضرية المستدامة المتكاملة. في إطار هذه السياسة و في سبيل تعزيز القدرة التنافسية للمدن الأوروبية، تم اعتماد الإستراتيجية التالية:¹

- إنشاء والمحافظة على المجالات العامة ذات النوعية الجيدة.
 - تحديث شبكات البنية التحتية والرفع من مردودية استخدام الطاقة.
 - سياسة الابتكار الفعال في مجال التعليم والتكوين.
- ولقد شدد الوزراء على أهمية إيلاء العناية الخاصة بالأحياء الحضرية المحرومة، وعلى هذا الأساس فقد دعموا إستراتيجيتهم بالاقترحات الآتية:²
- إدامة استراتيجيات تثمين المؤهلات الحضرية.
 - تعزيز الاقتصاد المحلي و السياسة المحلية لسوق العمل.
 - وضع سياسة فعالة للتعليم و التكوين لفائدة الأطفال و الشباب.
 - تشجيع وضع نظام فعال للنقل الحضري و في متناول الجميع.

وهكذا، فإن مفهوم المدينة المستدامة برز على الصعيد الدولي في سياق مؤسسي، أصبحت فيه صلاحيات الفاعلين كبيرة فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالبيئة. بشكل عام، فإن المنظمات الدولية والحكومات المحلية للمدن بدأ يتأكد دورهم على الساحة العالمية، في شكل تضامني و في مسار علاقات متبادلة من أجل تحقيق شروط المدينة المستدامة.

¹ - CHEVAU Thomas, HAROU Raphaëlle : **LECTURE DE LA DPR AU REGARD DE LA MISE EN PLACE D'UNE POLITIQUE DE LA VILLE ET DE LA CHARTE DE LEIPZIG**, Septembre 2009, In site : developpement-territorial.wallonie.be/Dwnld/PolitiqueVille/DPR.pdf, P 6, consulté le 26 Janvier 2016.

² - **Charte de Leipzig sur la ville européenne durable**, P7-8.

المطلب الثالث: المدينة المستدامة: قراءة في المفهوم.

لا يمكن استيعاب مشروع المدينة المستدامة خارج إطار السياق المتعلق بالتحويلات التي تطرأ على المسكن البشري، الذي صار حضريا بمعدل لم يسبق له مثيل في التاريخ. في الوقت نفسه، تتشردم المدينة و تتمدد منتجة أشكال حضرية جديدة و تميم تام لمنظومة التضامن الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك، لا يوجد هناك لحد الساعة تعريف محدد و مشترك للمدينة المستدامة، باعتبار استحالة التطرق لها كمفهوم مستقل بذاته متجاوزين بذلك تطبيقاتها على مختلف المجالات، و هذا ما يعزز الغموض الذي مازال يكتنف مصطلح المدينة المستدامة، إذ يبدو أنه " نتاج لشعارات سياسية أكثر من إعطاء مفاهيم واضحة ضمن البعد العلمي المعرفي، هذا ما يؤكد صعوبة خلق بيئة حضرية حقيقية - davantage relever de l'incantation politique qu'elle ne donne lieu à des concepts clairs en termes scientifiques, ce qui témoigne encore de la difficulté à faire naitre¹ -une véritable écologie urbaine

يوضح الباحثين المهتمين بالمدينة المستدامة غياب الطابع الرسمي المعياري و صعوبة إعطاء مفهوم واضح لها " المدينة المستدامة هو مفهوم هلامي و غامض، يرتبط غالبا بمصطلح الاستدامة، وذلك تماشيا مع ظاهرة معقدة وفي حركة دائمة: المدينة. - la ville durable est un concept mou, voire flou, qui accole le terme de durabilité, donc de maintien, à un phénomène complexe et en mouvement continuel : la ville². يتشكل هذا الارتباط الجديد بالمجال و الزمن من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد "التقليدية" الثلاثة للتنمية المستدامة (البيئية، الاجتماعية و الاقتصادية) بشكل ضمني. في هذا الإطار يقترح كل من BARNIER Véronique, TUCOLET Carole تعريفاً للمدينة المستدامة بوصفها " تطبيق لمبادئ التنمية المستدامة في المدينة - l'application des principes

1 - PUMAIN Denise, PAQUOT Thierry, KLEINSCHMAGER Richard : Ibid, P306.

2 - Couret (Dominique), Oualet (Anne), Tamru (Bezunesh), « L'introuvable ville durable » in Guermond (Yves), Mathieu (Nicole) (Dir.), La ville durable, du politique au scientifique, Cemagref-Cirad, Ifremer, INRA, 2005, p.52.

"du développement durable à la ville" ¹، و منه تم تعيين "مدينة مدمجة، مواطنة، متضامنة، مسيرة بيئيا من خلال آليات - ville compacte, citoyenne, solidaire, - écopagée autour d'outils" ². أحد الأفكار الرئيسية حول التنمية الحضرية المستدامة تتعلق بالأشكال الحضرية أي بمورفولوجية المدن بما في ذلك كثافة التجمعات، فالمدينة المدمجة التي تتزايد بدون انقطاع عن طريق حلقات متراكزة، تتعارض اليوم مع المدينة الهلامية التي لا تنقطع عن التمدد و التي تكسب يوميا تجمعات منفصلة فيزيقيا عن المدن و متصلة معها وظيفيا. مصطلح المواطنة يحيل من ناحية أخرى إلى إشكالية المشاركة، بينما تظهر أهمية هذا التعريف بإدماجها لبعد التسيير عن طريق أدوات تخطيطية محددة (مخطط التنقل الحضري، ميثاق للبيئة، أجندة عمل 21..).

في تعريف مماثل تتطرق Cyria EMELIANOFF إلى المدينة المستدامة باعتبارها " simplement une ville qui initie une ou plusieurs dynamiques de développement durable" ³، هي تقدم بالتالي فارق مهم جدا بابتعادها عن المسار السلبي، حيث لا يمكن اعتبار المدينة مستدامة بما تطبقه من مبادئ، بل بما تقدمه من مبادرات. من هنا يبرز دور الفاعلين ومختلف العمليات، فمصطلح الديناميكية يحيل إلى التطور المستمر.

تضيف Cyria EMELIANOFF عناصر أخرى لتعريف المدينة المستدامة تجعلها أكثر تنوعا، من حيث كونها:

- " قادرة على التماسك على مر الزمن، قادرة على الحفاظ على الهوية، على المعنى الجمعي، على الحيوية على المدى الطويل - capable de se maintenir dans le temps, de garder une identité, un sens collectif, un dynamisme à

1 - BARNIER Véronique, TUCOLET Carole : **Ville et environnement, De l'écologie urbaine à la ville durable**, Problèmes politiques et sociaux n°829, 29 octobre 1999, la documentation française. P3

2 - BARNIER Véronique, TUCOLET Carole : Ibid, P05.

3 - EMELIANOFF Cyria : **Qu'est-ce qu'une ville durable ?** Progress In La ville durable, perspectives françaises et européennes, Problèmes politiques et sociaux n°933, février 2007 pp27-28.

long terme¹ ، البعد الزمني يتأكد بوضوح، فهو يشمل طول الزمن من منظور تطوري و التمرکز حول الهوية في آن واحد، صفة الاستدامة تحيل إلى قدرة المدينة على التجدد.

- " يجب أن تقدم نوعية حياة جيدة في كل مكان و فروق أضعف بين الأطر المعيشة -

doit pouvoir offrir une qualité de vie en tous lieux et des différentiels moins forts entre les cadres de vie² ، فالمدينة المستدامة تفضل الاندماج الاجتماعي و الوظيفي، تدعو إلى اعتماد استراتيجيات لتعزيز التقارب بين مختلف الأنشطة التي توفرها المدينة للإنسان (العمل، الترفيه، الخدمات و التجارة..).

- في الأخير، المدينة المستدامة هي " المدينة التي تتبنى مشروع سياسي جماعي - une

ville qui se réapproprie un projet politique collectif³ ، وفقا لمبادئ

جدول أعمال القرن 21، وهذا يعني البحث، من خلال المستوى المحلي عن تنمية بيئية و

اجتماعية عادلة في إطار مشروع سياسي تشاركي.

4 بالنسبة إلى Catherine CHARLOT-VALDIEU et Philippe OUTREQUIN

فالمدينة المستدامة هي مشروع سياسي باعتباره هدف عام للسياسات العامة ككل و ليست

كسياسات للتهيئة العمرانية فقط⁵ . ضمن هذا المفهوم، فالمدينة المستدامة تؤدي إلى تحديد

دور و مساهمة حقل العمران و بالتالي جعل دور المعمارين نسبي فيما يخص صنع المدينة.

حسب نفس الباحثين فالمدينة المستدامة مدعوة إلى تحقيق نوع من التضامن على المستوى

المجالي " لا تكلف السكان و النظم الإيكولوجية الأخرى ثمن التنمية" و على المستوى الزمني

لا تكلف الأجيال المستقبلية ثمنها الخاص للتنمية⁶ ، هذا يستدعي إدارة اقتصادية

للموارد و التدفق البشري ضمن مقاربة إيكولوجية نسقية للمدينة.

1 - EMELIANOFF Cyria : Ibid p27.

2 - EMELIANOFF Cyria : Ibid p27.

3 - EMELIANOFF Cyria : Ibid p27.

4 Catherine CHARLOT-VALDIEU et Philippe OUTREQUIN : اقتصاديا التكوين، تدرجا في حقول معرفية مختلفة: المركز العلمي و التقني للعمارة CSTB، المركز الوطني للبحث العلمي CNRS، مركز الدراسات و البحوث الاقتصادية حول الطاقة CEREN، منظمة ترقية التنمية الحضرية المستدامة SUDEN، استشاريين في التنمية المستدامة.

5 - Catherine CHARLOT-VALDIEU et Philippe OUTREQUIN : Qu'est-ce qu'une ville durable ?, ateliersgouvernance.fr/sites/...fr/files/.../104/villedurable-ecocite-eco-quartier.doc, 2010, consulté le 23 Fevrier 2016.

6 - Catherine CHARLOT-VALDIEU et Philippe OUTREQUIN : Ibid P01.

ضمن نفس المنحى، فالمدينة المستدامة بالنسبة للباحثين يجب أن تحدد آليات اتخاذ القرار و التدرب عليها، مما يؤدي إلى إحداث تحسينات مستمرة للوضع، سواء محليا أو عالميا، وفي المجالات الثلاثة: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، يظهر جليا هنا التركيز على الأبعاد التنظيمية و على سياسة المدينة المستدامة في إطار خطاب متوافق مع أداء قيادي فعال، يرمي إلى إحداث تعاون بين مختلف الفواعل سواء كانت عامة أو خواص.

في سياق آخر يؤكد المهندس المعماري Richard ROGERS على أهمية الأخذ بعين الاعتبار المسألة الإيكولوجية أثناء تصميم المدن المستدامة " لن يكون هناك مدن مستدامة إيكولوجيا، ما لم يأخذ بعين الاعتبار أثناء تخطيطها مسألة الإيكولوجية، الاقتصاد و علم الاجتماع الحضري – Il n'y aura pas de ville écologiquement durable tant que ne seront pas prises en compte dans sa planification l'écologie, l'économie et la sociologie urbaine¹، فهو يدعو إلى تحديد البصمة الإيكولوجية للمدن كمعيار لقياس مدى استهلاكها للموارد الطبيعية.

بالإضافة إلى مجمل التعاريف المقدمة، توافقت في السنوات الأخيرة دراسات مختلفة تناولت المدينة المستدامة، على مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المدن.

▪ جودة الإطار المعيشي: أين يقوم ساكنة المدينة بشكل دوري ببناء نموذج الإطار المعيشي، من خلال التركيز على الأبعاد التالية: الجمال، الرفاهية، التهديدات والأخطار الكفيلة بتهديد السلامة الجسدية للفرد، و الهوية الفردية و الجمعية.²

1 - Richard ROGERS : villes durables pour une petite planète, Paris, Ed LE MONITEUR, 2000, P52.

2 - Emmanuel TORRES : La ville durable : quelques enjeux théoriques et pratiques, chapitre 4, in Nichole Mathieu at al., la ville durable du politique au scientifique, Editions Quae « Indiscipline », 2005, P62 (57-69).

الجدول رقم 03 – إمكانية بناء جودة الإطار المعيشي في الحضر

ملاحظات	التحليل الممكن	الأبعاد والصفات المقابلة
إدراك حسي	جودة المناظر الطبيعية (المباني، المساحات الخضراء، النظافة، الإنارة في المناطق الحضرية، البنية التحتية)	الجودة الجمالية والرفاهية
تهديدات خطيرة على الصحة	-جودة مكونات الوسط البيئي (الماء، الهواء، التربة، معالجة النفايات). -جودة الحماية ضد الأحداث العشوائية (الفيضانات، مخاطر الزلازل، المخاطر الصناعية، حوادث المرور، التلوث العرضي..)	نوعية الحماية المتاحة من المحيط المعيشي "الاستدامة"
بناء و إثراء الهويات و انتماءاتهم	الحفاظ على الهوية و تراث المدينة و جودة الفضاء العام (الهيكلة والعلاقات مع الفضاء العام)	الجودة الاجتماعية والهوية

Source : Emmanuel TORRES : La ville durable : quelques enjeux théoriques et pratiques, chapitre 4, in Nichole Mathieu at al., la ville durable du politique au scientifique, Editions Quae « Indiscipline », 2005, P62.

- مدينة مكتنزة و وظيفية: خاصية لها علاقة بالكثافة و الاندماج الوظيفي و التنوع الاجتماعي، حيث تتقاطع الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية في حيز مجالي معين،¹ مع عقلنة الحراك الحضري و التحكم في استعمال وسائل النقل الملوثة للجو.
- مدينة فعالة: أين تسود الإدارة الاقتصادية و الفعالة للموارد، حيث يتم التقليل من بصمتها الإيكولوجية إلى أقصى حد ممكن² ، إلى جانب خاصية التكيف التي تجعل من المدينة مرنة و قابلة للرسكلة، مما يؤكد استعدادها للاستدامة.
- مدينة منصفة: أين يتم توزيع العدالة، السكن، الأطعمة و الأمل بشكل منصف³ . المدينة التي تمتلك إمكانية التطور و الحراك في ظل الاندماج الاجتماعي و الوظيفي و الديمقراطية التشاركية.

1 - Richard ROGERS : Ibid, P 54.

2 - Richard ROGERS : Ibid, P 50.

3 - Richard ROGERS : Ibid, P 203.

خلاصة الفصل:

لا يوجد تعريف علمي محدد و كامل المعنى للمدينة، و إن كان بالإمكان التمييز بين المدينة و القرية بكل سلاسة و وضوح، سواء في شكلها المورفولوجي الخارجي من جهة، أو في مجموع وظائفها و بنياتها من جهة أخرى، مع ذلك فليست هناك قاعدة معرفية محددة تسمح لنا بتحديد تعريفا مرضيا للمدينة، و هذا لأنها ظاهرة معقدة، تولدت عن تفاعل عدد من العوامل المتشابكة، و من ثم اختلف العلماء في تعريفهم لها، و ظهرت تعريفات مختلفة حسب وجهة نظر كل عالم، و مقاربات معرفية متعددة الزوايا تناولت المدينة كمضمون دراسي.

إن البحث عن نماذج عمرانية تتواءم مع الاحتياجات الاقتصادية الاجتماعية و البيئية للمجتمعات كان من الثابت في التاريخ العمراني. و باعتبار أن تجسيد تلك المقترحات كان أكثر محدودية مقارنة بالمفاهيم المتعددة و الرؤى المبلورة، إلا أن إسهاماتها ساعدت في تطوير تصور حول مدينة متلائمة تجمع بين الإنسان و بيئته.

أصبحت المدينة كموضوع تتصدر التساؤلات المتعلقة بمفهوم "الاستدامة"، و ذلك راجع لعدة أسباب، يمكن تقديم خمسة منها تبدو أكثر تمثيلا و غالبا ما يتم تسليط الضوء عليها: النمو الديمغرافي، الصحة العمومية، الإدارة و التسيير، الارتباط مع النمو الاقتصادي و أهمية ظاهرة اللامركزية و إعادة النظر في دور الدولة.

الفصل الثاني

نماذج سياسة المدينة في المنظر العالمي

المبحث الأول: سياسة المدينة بفرنسا: التاريخ والأسس.

تحتل سياسة المدينة في المشهد السياسي و الإداري الفرنسي مكانة خاصة و متميزة. فقد أكدت الحكومات الفرنسية المتعاقبة على أهمية هذا الملف، كونه يهتم بمعالجة المشاكل الأكثر إلحاحا للمجتمع الفرنسي، على غرار العنف الحضري، التسرب المدرسي، التمييز العنصري في العمل، الصحة.. غالبا ما يتم وسم سياسة المدينة بفرنسا بالسياسات العامة التضامنية التي ترمي إلى إعادة الاعتبار للمناطق المحرومة و الهشة.

المطلب الأول : السياق الاجتماعي و الاقتصادي لنشأة المفهوم:

ترجع نشأة سياسة المدينة بفرنسا إلى سنوات السبعينات، باعتبار النقص الفادح الذي كانت تعانيه في مجال توفير السكن، خاصة بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية، هذا ما أدى بالسلطات العمومية إلى محاولة استيعاب التدفق الهائل للسكان عن طريق بناء التجمعات السكنية الكبيرة (سكن بايجار منخفض – HLM- Habitat à Loyer Modéré) و بشكل سريع و لحظي. تتميز هذه السكنات أنها تقدم نوع من الرفاهية لقاطنيها بحكم اتساعها و توفرها على كل وسائل المعيشة اليومية (المياه، الطاقة، التدفئة..) و أنها لم تنجز لتدوم بحكم اعتماد المخططين على نماذج موحدة و استخدام مواد بناء غير مكلفة.

الفرع الأول: إدماج البعد الاجتماعي بالمسألة السكنية:

تميزت سياسة المدينة بفرنسا بتمركزها حول محطات كبيرة، شكلت محور تجاذب بين الإدارة ومجمل المشكلات المنبثقة من الأحياء. انبثقت فلسفتها في سنوات السبعينات من خلال مجموعات التفكير حول المجموعات السكنية الكبرى، حيث تبنت اللجنة المشتركة الوزارية "السكن والحياة الاجتماعية HVS Habitat et Vie Sociale" إجراءات عمومية تهدف إلى مقاومة كل أنواع التهميش والإقصاء في الأحياء الحضرية الهشة، فقد كانت تهدف هذه السياسة إلى " إعادة إحياء كل أنماط الحياة الاجتماعية للمجموعات السكنية الكبرى، انطلاقاً من إعادة تجديد البنيات مع دعوة السكان في المساهمة في هذه الأفعال -

La restauration de tous les aspects de la vie sociale des grands ensembles à partir d'une rénovation du bâti à l'élaboration de ¹ -laquelle les habitants sont invités à participer

من خلالها انتهجت الدولة مجموعة من الإجراءات العمومية (إنجاز و صيانة البنيات، الإدماج، الوساطة، نشاطات ثقافية و اجتماعية، رياضة...) مع إشراك مختلف الفاعلين على غرار المجتمع المدني، الجماعات الإقليمية و الشركات في مقاربة تشاركية أفقية مع المواطنين.

انطلاقاً من الوعي بالإشكالات التي تفرزها المجموعات السكنية الكبرى، ظهرت " نشرية قيشار la circulaire GUICHARD" سنة 1973 التي تنهي العمل بهذا النوع من التخطيط الحضري. في هذا السياق تم إنشاء لجنة "السكن والحياة الاجتماعية HVS" سنة 1977، حيث دعت إلى إدماج البعد الاجتماعي في المسائل المتعلقة بالسكن في مختلف الأحياء، فبالإضافة إلى تجديد الإطار الفيزيائي للسكن، ينبغي الاهتمام بالتربية (مقاومة التسرب المدرسي)، بالأمن (مقاومة الجنوح)، بالاقتصاد (ترقية الشغل) ³ . وفقاً لهذه الوظائف المتعددة لمسار " السكن و الحياة الاجتماعية HVS Habitat et Vie Sociale " و التي تدعو إلى

1 - Vieille-Marchiset Gilles : « **La Politique de la Ville : les enjeux d'une action publique conjointe** », dans revue ?Interrogations ? , N°4. Formes et figures de la précarité, juin 2007 [en ligne], <http://www.revue-interrogations.org/La-Politique-de-la-Ville-les> (Consulté le 30 janvier 2015).

2 la circulaire GUICHARD : على اسم وزير المرافق و التهيئة العمرانية في حكومة Pierre Messmer، التي حددت بناء المجموعات السكنية بـ 2000 مسكن كحد أقصى.

3 - Emmanuel HEYRAUD : **La politique de la ville : Maitriser les dispositifs et les enjeux**, Paris, Ed Berger-Levrault, Septembre 2000, P24.

تجاوز منطق الفعل القطاعي المتخصص ضمن إطار السياسات العمرانية، يمكن اعتبارها حاضنة لسياسة المدينة المستقبلية، كونها تتميز بخصائص ثلاث: الشمولية (عبارة عن سياسة عمرانية واجتماعية)، أفقية (انخراط عدة وزارات في تنفيذ هذه السياسة)، والمواطنة (باللجوء إلى الجمعيات ومحاولة إشراكها) ¹.

في هذا الإطار، يمكن تحديد دور الدولة فيما يخص قطاع السكن من خلال إنجاز السكنات من ناحية، و البحث عن "الانسجام الاجتماعي" من ناحية أخرى، تبلور هذا المفهوم خاصة انطلاقاً من التقرير الذي أعده "ألان بيريفيت Alain PEYREFITTE" سنة 1977 و المعنون "أجوبة للعنف" ²، حيث يشير إلى التذبذب الحاصل في مجال التعمير، مع استقبال المجالات لسكان مهمشين، مبهمي الهوية، غير منسجمين، بالإضافة إلى انتشار البطالة، هذا التقرير الذي تضمن 105 توصية تدور كلها حول الوقاية/التصدي لظاهرة العنف الحضري.

ابتداء من وصول اليسار في فرنسا إلى الحكم مع "فرانسوا ميتران" سنة 1981، انطلقت أعمال عنف حضرية في "Minguettes" التي أخذت بعد الزلزال السياسي الحقيقي. قررت حكومة "Pierre Mauroy" تأسيس "اللجنة الوطنية للتنمية الاجتماعية للأحياء CNDSQ" وذلك في سبيل محاربة "عزل الأحياء المهمشة ghettoisation des quartiers défavorisés" ³، بالإضافة إلى خلق "المناطق التعليمية ذات الأولوية ZEP" ⁴ التي جاءت في إطار تحقيق مبدأ الإنصاف بين كل المتدربين، حيث تمنح وسائل إضافية للمعلمين مع استقلالية بيداغوجية كبيرة.

أصبح الحي بعد أحداث «Minguettes» قاعدة لتدخل الفعل العمومي، حيث يتم تحديد الأحياء التي تعاني من مشاكل كبيرة و الأكثر فقراً. تميزت تلك الفترة بالانتقال من معالجة مشاكل السكن إلى معالجة إقليم جغرافي معين، بذا برزت الحوكمة الإقليمية التي تمثل في نفس الوقت سياسة عامة و آلية تشاركية لسياسة تعاقدية، يتم من خلالها إعداد مؤشرات

1 -Renaud EPSTEIN : Les leçons paradoxales de l'évaluation de la politique de la ville, revue Recherches et prévisions, N° 62, Décembre 2000, P 34.

2 - - Emmanuel HEYRAUD : Ibid, P23-24.

3 - Emmanuel HEYRAUD : Ibid, P26.

4 - circulaire EN n° 81-238 du 1er juillet 1981 relative à la création des zones d'éducation prioritaire, BO n° 27 du 9 juillet 1981.

خاصة لتحديد المناطق المهمشة و التي تتحول إلى مخبر تجريبي لمقاومة و محاربة الإقصاء الاجتماعي.

انخرطت السلطات الفرنسية مع الجماعات الإقليمية في سياسة تنمية الأحياء، حيث تسارعت هذه العملية خاصة مع القوانين الداعية إلى اللامركزية في سنوات 1982-1983، و التي خولت للبلديات صلاحيات عدة مرتبطة بسياسة المدينة (التهيئة الحضرية، السجل العقاري، التعمير، المهام المحلية للشغل، لجنة الإدماج الوظيفي للشباب في ورطة)¹، بينما احتفظت السلطات المركزية بصلاحيات إنجاز السكنات.

شهدت تلك الفترة بروز السياسات التعاقدية بشكل كبير. العقد التاسع من مخطط الدولة، الجهة 1984-1988 أخذ بعين الاعتبار العملية "التنمية الاجتماعية للأحياء DSQ" لما يقارب 150 حي مع إلحاق "المناطق التعليمية ذات الأولوية ZEP" بها. تمثل هذه الآليات في ذلك الوقت قاعدة لتعقد المدينة، حيث تشكلت لجنتين أساسيتين:

- الأولى لـ التنمية الاجتماعية للأحياء DSQ " وهي "اللجنة الوطنية للتنمية الاجتماعية للأحياء CNDSQ التي يترأسها " هيبار ديبيدو (1922-1986) Hubert DUBEDOUT "رئيس بلدية" قرونوبل Grenoble" الذي كان يعتبر من المنافحين عن الاندماج الاجتماعي و التنوع الثقافي، حيث قدم تقرير بعنوان " معا، نعيد بناء المدينة Ensemble, refaire la ville " أين يبلور مقاربة حديثة و ابتكارية للعلاقات بين المنتخبين والمواطنين، وذلك عبر تدعيم مبادرات المجتمع المدني.

- الثانية حول الوقاية من الجنوح: وهي "اللجنة الوطنية للوقاية من الجنوح CNPD" التي يترأسها " جيلبار بونميسون (1930-2008) Gilbert BONNEMAISON " حيث قدم تقرير لرئيس الوزراء في ديسمبر 1982 بعنوان " في مواجهة الجنوح: وقاية، قمع، تضامن – Face à la délinquance : prévention, répression, solidarité" أين يدعو التقرير إلى تعاون محكم بين الدولة و الجماعات الإقليمية لتنفيذ سياسات وقائية و كذلك قمعية ناجعة و طموحة.²

1 - Emmanuel HEYRAUD : Ibid, P28.

2 - Gilbert BONNEMAISON : Face à la délinquance : prévention, répression, solidarité, rapport au premier ministre,

الفرع الثاني: سياسة المدينة: من المنطق التجريبي إلى المؤسسة:

انطلاقاً من اللجان التي شكلت النواة الأولى لبروز سياسة المدينة، فإن هذه الأخيرة بدأت تهيكل شيئاً فشيئاً كإجابة لظاهرة العنف الحضري التي أخذت تنتشر وتتسع من مدينة إلى أخرى، ففي أكتوبر 1988 سارعت الحكومة اليسارية إلى تنظيم سياسة المدينة عبر إنشاء هيئات جديدة¹:

- المجلس الوطني للمدينة (CNV) الذي يساهم في تحديد إطار للعلاقات التعاقدية بين الدولة والجماعات الإقليمية، فهو يقدم الآراء والتوصيات إلى الوزير المكلف بالمدينة. يكلف المجلس الوطني للمدينة بالإشراف على عقود المدينة خاصة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية للأحياء، كما يساهم في تنوير الرأي العام عبر إصدار تقرير عام سنوي.
 - اللجنة المشتركة الوزارية للمدن والتنمية الاجتماعية الحضرية (CIV)، تحت وصاية الوزير الأول تهتم بتنمية الحياة الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية للمدن، وإدماج السكان المحرومين والوقاية من الجروح. كما تسعى هذه اللجنة إلى: تحسين البيئة الحضرية؛ مكافحة المخاطر الصحية؛ تعزيز برامج التنمية الاجتماعية الحضرية؛ وتطوير الابتكار في هذه المجالات.
 - الوفد المشترك الوزاري للمدينة وللتنمية الاجتماعية الحضرية (DIV)، الذي يقوم بتنظيم أشغال المجلس الوطني للمدينة واللجنة المشتركة الوزارية للمدن، ويسعى إلى إعداد برامج تقييمية والمساهمة في تحديد برامج بحثية حول المدينة.
- من الواضح جداً أن الهيكلية العامة للجهاز -من خلال هذا التنظيم- بدأت تترسم من قبل الدولة بشكل تدريجي. فحكومة " Michel ROCARD " في سنة 1988 جعلت قضية الاهتمام بالمدينة من أولويات المرحلة، عبر اتخاذ مجموعة من التدابير التي أدت إلى وضع اللبنة الأولى للتنظيم الإداري والمؤسسي لسياسة المدينة.

<http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/834037801.pdf>,

décembre 1982, PP219.

1 - Décret n°88-1015 du 28 octobre 1988 portant création d'un conseil national et d'un comité interministériel des villes et du développement social urbain et d'une délégation interministérielle à la ville et au développement social urbain.

في أكتوبر 1990 انطلقت بالضاحية الليونية "LYON" بـ Vaulx en Velin أحداث شغب دامت ثلاثة ليال، أعادت إلى الواجهة مسألة المناطق المتضررة، تبعثها أحداث شغب بحي Val Fourré بالضاحية الباريسية في سنة 1991. هذه الأحداث سمحت بمنح ديناميكية جديدة لصالح سياسة المدينة.

سجلت هذه المرحلة الانتقال من الحي إلى المنطقة الحضرية¹، حيث يظهر مفهوم " التنمية الاجتماعية الحضرية DSU" و يحل محل " التنمية الاجتماعية للأحياء DSQ"، و ذلك من خلال "نشرية روكار Circulaire Rocard"² التي تدعو إلى الاهتمام بالحي ليس لذاته و إنما في إطار علاقته بالمدينة أو التجمع الحضري، كما توجه السلطات العمومية إلى التركيز على الجانب الحضري و الاجتماعي وجعلهما مرتكزين أساسيين لسياسة المدينة. التوسيع المراد تحقيقه (من الحي إلى المدينة) لا يعني فقط قضية المجال و المساحة، و إنما كان الهدف الأساسي هو محاولة ربط علاقات بين مختلف المجالات الحضرية، و في نفس السياق محاولة إشراك أكبر عدد ممكن من الفواعل لا سيما في الميدان الاقتصادي. انطلاقاً منه، تم اعتماد برنامج تنموي لصالح الأحياء DSU³، يهدف إلى التضامن المالي و المساهمة في تحسين ظروف المعيشة في البلديات المعوزة و التي لا تمتلك موارد تمكنها من مجابهة التكاليف العالية. يعتمد البرنامج على ثلاثة ميكانيزمات أساسية:⁴

- تدار منحة التضامن الحضري DSU بشكل أساسي في إطار المديرية العامة للمالية DGF.

- المنحة الخاصة للتضامن الحضري DPSU موجهة لبعض البلديات التي لا تستوفي شروط الاستفادة من منحة التضامن الحضري DSU.

1 - David Jérôme : « **Politique de la ville : chronologie** », *Revue française des affaires sociales*, 3/2001 (n° 3), p. 15-22, URL : <http://www.cairn.info/revue-francaise-des-affaires-sociales-2001-3-page-15.htm>, consulté le 29 Aril 2016.

2 - Circulaire n°3464 du 22 mai 1989 RELATIVE AU PROGRAMME D'ACTION DU COMITE INTERMINISTERIEL DES VILLES ET DU DEVELOPPEMENT SOCIAL URBAIN

3 - Loi n° 91-429 du 13 mai 1991 instituant une dotation de solidarité urbaine et de cohésion sociale et un fonds de solidarité des communes de la région d'Île-de-France, réformant la dotation globale de fonctionnement des communes et des départements et modifiant le code des communes

4 - Abdelhafid HAMMOUCHE : **POLITIQUE DE LA VILLE ET AUTORITE D'INTERVENTION, contribution à la sociologie des dispositifs d'action publique**, presses universitaires de Septentrion, 2012, P 291.

- صندوق التضامن لبلديات Ile-de-France (FSCRIF) يؤسس لمعادلة تسمح بتخفيض الفوارق في إقليم يرقى فيه التضامن فيما بين البلديات إلى مستوى أعلى، من خلال هذه التدابير أبدت السلطات الفرنسية إرادتها في ترك المجال للمبادرة المحلية مع التزامها بضمان التوازنات الوطنية الكبرى. فانطلقت في سنة 1994 تجربة " عقد المدينة contrat de ville" الذي حمل المنتخبين المحليين مسؤولية مضاعفة، عبر تبني السياسات الوطنية من ناحية، ومحاولة تكييفها وتنفيذها على المستوى المحلي من ناحية أخرى.

قامت حكومة " Michel ROCARD " باعتماد هذا النوع من العقود بشكل متلازم مع مقارنة تقييمية للقيام بتحليل الآثار المترتبة على تنفيذ هذه السياسات على المجتمع. حيث يسمح التقييم للسلطات السياسية من تحديد نتائج الفعل العمومي و ذلك عبر المؤشرات التالية:

- التغييرات التي تحدث على النسيج الاجتماعي.

- التحقق من مطابقة النتائج مع التوقعات والآمال الأولية.

تميزت تلك المرحلة ببروز إرادة سياسية حقيقية - خاصة مع تولي اليمين الحكم و صعود "جاك شيراك" إلى الرئاسة -، حيث توجت في سنة 1996 بتبني قانون يؤسس لـ " ميثاق إنعاش المدينة Pacte de Relance pour la Ville PRV" الذي يؤكد على الأهمية البالغة لـ "عقد المدينة" و " للشغل" و الارتقاء بالأنشطة الاقتصادية من خلال اقتراح تخفيضات جبائية للمؤسسات الناشطة بضواحي المدن.¹

تجلت أهمية " ميثاق إنعاش المدينة PRV " في تحديد مناطق جديدة تكون ذات أولوية كبرى للدفع بترقيتها وتأهيلها، فلقد قامت حكومة " ألان جوبي Alain Juppé " في نوفمبر 1996 بتعيين مجموعة من المناطق ذات خصائص مختلفة:²

- " المناطق الحضرية الحساسة Zones Urbaines Sensibles ZUS": تم تحديدها لتكون الهدف الأساسي لسياسة المدينة، و ذلك لاعتبارات محلية متعلقة بالمشاكل التي يعاني منها السكان " المناطق الحضرية الحساسة تتميز بوجود التجمعات السكنية

1 - Vieille-Marchiset Gilles : Ibid, P 1.

2 - Emmanuel HEYRAUD : Ibid, P37.

الكبرى أو الأحياء السكنية المهترئة و كذلك بعدم توازن حاد بين السكن و الشغل -

Les zones urbaines sensibles sont caractérisées par la présence de grands ensembles ou de quartier d'habitat dégradés et par un ¹ "déséquilibre accentué entre l'habitat et l'emploi

- " مناطق لإعادة الإحياء الحضري ZRU Zones de Revitalisation Urbaines التي تتميز بوجود نسبة عالية للبطالة مع يد عاملة غير مؤهلة و مردودية جبائية محلية ضعيفة جدا.

- " مناطق حضرية حرة ZFU Zones Franches Urbaines " وهي الأحياء الأكثر تهميشا و ضررا، تتشكل من 8500 إلى 10000 ساكن و تتواجد بالمناطق المهيأة لإعادة الإحياء الحضري ZRU، لها أولوية كبيرة في إطار تنفيذ سياسة المدينة.

تمكنت سياسة المدينة من احتلال مكانة متميزة في السياسات الفرنسية، حيث اعتبرت كآلية لتحديث الفعل العمومي عبر مقاربة تشاركية للسياسة التعاقدية. فقد تناولت هذه المقاربة العديد من المسائل الإستراتيجية على غرار (السكن، الشغل، التعليم، المواطنة، التنمية الاقتصادية) وكذلك القضايا المتعلقة بالإدماج و التنوع الثقافي و محاربة التهميش و الإقصاء)، لا بد من الإشارة إلى الأهمية البالغة التي اكتستها محاولة إدماج تدخل الدولة المركزية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية للأحياء المهمشة جنبا إلى جنب مع الجماعات الإقليمية، وذلك عبر تعبئة الموارد الخارجية (الدولة، الجهة و الولاية) و الموارد الخاصة (فاعلون و سكان الأحياء) ².

في هذا الإطار جاء الجيل الثالث من عقود المدينة للفترة ما بين 2000-2006 للتأكيد على التزامات كل الفاعلين في إطار تشاركي على وضع سياسة إقليمية للتنمية و إعادة التجديد الحضري، حيث عرفت سياسة المدينة بعد الانتخابات الرئاسية 2002 تطورا جديدا،

1 - **La politique de la ville en France : Fondements, évolutions et enjeux** : Dossier ressources de l'ORIV- observatoire Régional de l'intégration et de la Ville, Alsace - Aout 2009. P12.

2 - CAUQUIL Guy : **Conduire et évaluer les politiques sociales territorialisées**, DUNOD, Paris, 2004, P 48.

تميز باعتماد " الاقتراب من المستويات الدنيا en bas la proximité avec la France " كمرتكز أساسي و ناظم لأفعال الحكومة، ثم تلاه إطلاق البرنامج الوطني للتجديد الحضري (PNRU) سنة 2003 من خلال المصادقة على " قانون بورلو la loi Borloo " القانون التوجيهي و البرمجة للمدينة و التجديد الحضري رقم 710-2003 المؤرخ في 01 أوت 2003² و المعدل بالقانون المؤرخ في 18 جانفي 2005 الذي يؤكد على أن البرنامج الوطني للتجديد الحضري و في إطار تحقيق التنمية المستدامة و الاندماج الاجتماعي النوعي يهدف إلى ترميم الأحياء الموجودة في المناطق الحضرية الحساسة. يسعى هذا البرنامج إلى إعادة تأهيل، هدم و إنجاز المساكن، و كذلك إلى إعادة تأهيل و إنجاز المرافق العمومية و تهيئة مجالات الأنشطة الاقتصادية و التجارية.

شهدت نهاية فترة الجيل الثالث من عقود المدينة مجموعة أعمال تقييمية (تقرير السيناتور " Pierre André، إصلاح عقود مخطط الدولة/الجهة في مارس 2006، و الأحداث الخطيرة للعنف الحضري في خريف 2005)، مما دفع باللجنة المشتركة الوزارية للمدن و التنمية الاجتماعية الحضرية (CIV) إلى إنجاز جيل جديد من العقود " العقود الحضرية للتماسك الاجتماعي - Contrats urbains de cohésion sociales CUCS " ، التي تم³ تخصيصها لفترة ثلاث سنوات (2007-2009)، ثم تمديدتها إلى غاية 31 ديسمبر 2014⁴ . تحدد هذه العقود طبيعة المشروع الحضري و الاجتماعي الذي ينبغي على الفاعلين إنجازه، من أجل تقليص فوارق التنمية بين الأقاليم ذات الأولوية و بيئاتها، كما تسمح كذلك بتحسين ظروف الحياة اليومية لسكان الأحياء ذوو الأولوية و تدعيم تساوي الفرص بينهم.⁵

عقد التماسك الاجتماعي في المناطق الحضرية هو عقد يتم بين الدولة و الجماعات الإقليمية، حيث يلزم كل من الشركاء لتنفيذ إجراءات مشتركة من أجل تحسين الحياة اليومية

1 - Marie-christine JAILLET : **La politique de la ville en France : histoire et bilan**, in revue « regards sur l'actualité », n° 296, Déc 2003, P12.

2 - Loi n° 2003-710 du 1 aout 2003 d'orientation et de programmation pour la ville et la rénovation urbaine.

3 - **La politique de la ville, une décennie de réforme** : Rapport public thématique, La cour des comptes, Juillet 2012, P18.

4 - Circulaire du 8 Novembre 2010 relative à la prolongation des contrats urbains de cohésion sociale (CUCS)

5 - Vieille-Marchiset Gilles : Ibid, P 1.

للسكان في الأحياء التي تعاني من صعوبات (البطالة، العنف، السكن..)، يتم إعداده كمبادرة مشتركة من رئيس البلدية والمحافظ.

يتمحور العقد حول ثلاثة محاور رئيسية:

- مشروع شامل للتماسك الاجتماعي يرمي إلى تحقيق الأهداف المحددة في المادتين 1 و 2 من القانون التوجيهي و البرمجة للمدينة و التجديد الحضري بتاريخ 1 أوت 2003.

- برامج العمل متعددة السنوات تغطي 5 مجالات ذات أولوية: الحصول على فرص العمل والتنمية الاقتصادية، وتحسين نوعية الحياة، والنجاح في التعليم والمواطنة ومنع الجريمة، والصحة.

- طرق التنفيذ، المتابعة والتقييم ومراجعة العقد بشكل آلي، الإدماج، ومكافحة التمييز تعتبر من الأهداف التي يتم توليها بشكل أفقي.

قامت اللجنة ما بين الوزارية للمدن بتحديد خمس أولويات مرتبطة بتنفيذ عقود التماسك الاجتماعي:¹

• الحصول على فرص العمل والتنمية الاقتصادية، من خلال: تدعيم خلق الأنشطة، إتمام مشاريع الإدماج، وتسهيل التقارب الشباب / الشركات..

• تحسين السكن و الإطار المعيشي، من خلال: وضع سياسة عقارية، تدعيم إنجاز السكن الاجتماعي..

• النجاح في التعليم و تساوي الفرص، عبر: مساعدة الوالدين في تعليم الأطفال، وتطوير أجهزة تعلم اللغة، وتعزيز مشاركة الكبار في الفضاء العام والحياة الجماعية..

• المواطنة و الوقاية من الجنوح و الانحراف، من خلال: تعزيز التعليم على المواطنة، مواصلة الوساطة، وتعزيز الوقاية المتخصصة، وحدة الرصد لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجهها الشركات والمرافق العمومية، وتعزيز تقديم المساعدة للضحايا ..

• الصحة: تيسير الوصول إلى الرعاية الصحية للمحتاجين، والوقاية والتعليم الصحي للشباب، تحديد أفضل للمعانة النفسية..

1 - Emmanuel HEYRAUD : Ibid, P72.

في سنة 2008 أعلن رئيس الجمهورية عن مخطط جديد " ديناميكية أمل للضواحي - la dynamique Espoir banlieues"، تهدف الدولة و بشكل أحادي إلى وضع سياسة جديدة للمدينة لصالح الأحياء الحساسة، دون المساس بالعقود التي تم وضعها و الاتفاق بشأنها مؤخرا.

أخيرا، فإن المرسوم الصادر في 14 ماي 2009 بشأن الهيئات المسؤولة عن سياسة المدينة، يهدف إلى تغيير الوفد المشترك الوزاري إلى المدينة (DIV) بالأمانة العامة الوزارية للمدن (SGCIV)، لمساعدة الوزير المكلف بسياسة المدينة بإنجاز مختلف الشرائع و اللوائح، و دعوة مختلف الوزارات لضمان التنسيق بين المؤسسات العمومية و المرصد الوطني للمناطق الحضرية الحساسة (ONZUS) التي أنشئت بموجب القانون الصادر في 1 أوت 2003.¹

1 - **La politique de la ville, une décennie de réforme** : Rapport public thématique, La cour des comptes, Juillet 2012, P19.

المطلب الثاني : سياسة المدينة بفرنسا: الأسس والفاعلون.

تعتبر سياسة المدينة من السياسات العامة الأكثر تعقيدا، باعتبار أنها تغطي مجموعة كبيرة من الأجهزة و عدد أكبر من الأقاليم، كما ترتبط بوزارات متعددة و تخضع للمنطق التعاقدى مع شركاء مختلفين.

الإجراءات المتخذة في إطار سياسة المدينة بفرنسا تتعلق بالتهيئة الحضرية و كذلك بالفعل الاجتماعى، التعليم، الأمن، التنمية الاقتصادية و الشغل. هذا ما يستدعى تضافر جهود العديد من الوزارات، و بحكم اللامركزية، يتدخل في اتخاذ هذه الإجراءات كذلك العديد من الفاعلين المحليين (الجهة، الولاية، المجموعة الحضرية...) فسياسة المدينة هي " ذات طابع مابين وزاري، شمولية في طموحاتها، متعددة الشركات، تعاقدية و تشاركية في إجراءاتها، لا مركزية و لا متمركزة في تكييفها، و إقليمية في إنجازها - interministérielle par nature, globale dans son ambition, multipartenariale, contractuelle et participative dans sa démarche, décentralisée et déconcentrée dans son adaptation, et territoriale dans sa mise en œuvre¹ .

تمت المصادقة على مجموعة من القوانين و تم وضع مجموعة من الأجهزة في الأقاليم المعنية بسياسة المدينة من طرف وزارة المدينة، و بالتوازي اتخذت وزارات أخرى مسؤولية عن الشغل، التعليم، و الثقافة إجراءات في إطار القانون العام تدعيما لتوجهات سياسة المدينة.

الفرع الأول: القاعدة التشريعية والتنظيمية لسياسة المدينة

تفتقد سياسة المدينة بفرنسا إلى قاعدة معيارية خاصة بها، تسمح بالتأثير و توجيه عملية الإنجاز، فهي تستمد قوتها القانونية من خلال قدرتها على استيعاب العمل المشترك و التضامنى الضرورى للعمل في أرض الواقع وفق منطق تعاقدى.

1 - La politique de la ville, une décennie de réforme : Rapport public thématique, La cour des comptes, Juillet 2012, P11.

ابتداء من سنة 1977 توج الفعل العمومي ببروز مجموعة من الأجهزة و الميكانيزمات على غرار برامج HVS, DSQ, DSU, Contrat de ville.. التي تطورت و تحصلت على مشروعيتها انطلاقا من مجموعة من اللوائح التنظيمية، المراسيم و القوانين.

1- الآليات القانونية:

تم إصدار المرسوم المتعلق بتشكيل صندوق التهيئة الحضرية (FAU) بتاريخ 24 أوت 1976، و الذي كان يهدف إلى تهيئة المراكز و الأحياء الحضرية الموجودة. اشتغل إلى غاية 1984 و كانت حوالي 4000 بلدية معنية بهذا الصندوق.¹

النشيرة 03 مارس 1977 المتعلقة بصندوق التهيئة الحضرية و بالمجموعة ما بين الوزارية " السكن و الحياة الاجتماعية HVS ". شمل هذا البرنامج 50 خمسين حي، و كان يهدف إلى إعادة تأهيل المجموعات السكنية الكبرى، فيما يخص خصائص السكنات، المجالات الجماعية و المرافق العمومية للحي.²

القانون الأول كان " القانون بيسون La loi Besson " رقم 449-90 بتاريخ 31 ماي 1990 المتضمن الحق في السكن. ينص هذا القانون على ضرورة وضع مخطط و لائي لإسكان الأشخاص المعوزين (PDAPLD)، و يقترح إنجاز صندوق التضامن من أجل السكن (FSL) الذي يسمح بالمرافقة الاجتماعية للأشخاص المعوزين المستفيدين من هذا المخطط.³

القانون رقم 429-91 بتاريخ 13 ماي 1991 المتعلق بالتضامن المالي (DSU) ، يهدف إلى التضامن المالي و المساهمة في تحسين ظروف المعيشة في البلديات المعوزة و التي لا تمتلك موارد تمكنها من مجابهة التكاليف العالية. يعتمد البرنامج على ثلاثة ميكانيزمات أساسية:⁴

1 - Délégation interministérielle à la ville (DIV) : **Les politiques de la ville depuis 1977, chronologie des dispositifs**, P1.

2- Délégation interministérielle à la ville (DIV) : Ibid, P1.

3 - **La politique de la ville en France : Fondements, évolutions et enjeux** : Dossier ressources de l'ORIV- observatoire Régional de l'intégration et de la Ville, Alsace - Aout 2009. P18.

4 - Abdelhafid HAMMOUCHE : Ibid, P 291.

- تدار منحة التضامن الحضري DSU بشكل أساسي في إطار المديرية العامة للمالية DGF.
- المنحة الخاصة للتضامن الحضري DPSU موجهة لبعض البلديات التي لا تستوفي شروط الاستفادة من منحة التضامن الحضري DSU.
- صندوق التضامن لبلديات Ile-de-France (FSCRIF) يؤسس لمعادلة تسمح بتخفيض الفوارق في إقليم يرقى فيه التضامن فيما بين البلديات إلى مستوى أعلى.
- القانون التوجيهي للمدينة رقم 91-682 بتاريخ 13 جويلية 1991، يهدف هذا القانون إلى إرساء الحق في المدينة، مع ضمان شروط حياتية و سكنية لكل سكان المدينة تقضي على التهميش والتشردم والانفصال وتدعم التناسق الاجتماعي. لتحقيق هذه الأهداف يضع القانون أربع محاور رئيسية موضع التنفيذ:
 - توازن السكن في المدن والأحياء.
 - الاحتفاظ بالسكن الاجتماعي في الأحياء القديمة.
 - التطور الحضري والاجتماعي للمجموعات السكنية الكبرى.
 - السياسة العقارية.¹
- القانون رقم 95-74 بتاريخ 21 جانفي 1995 المتعلق بتنوع السكن، يهدف إلى تخفيف الشروط والواجبات المفروضة على البلديات فيما يخص السكن الاجتماعي:
 - تيسير إنجاز مخططات السكن PLH.
 - عدم خضوع البلديات التي يقل عدد سكانها عن 3500 ساكن لواجبات و ضرورة بناء السكن الاجتماعي.
 - عدم إجبار البلديات المشاركة في تنوع السكن من إنجاز برامج السكنات الخاصة و المكاتب الإدارية.²

1 - Délégation interministérielle à la ville (DIV) : Ibid, P10.

2 - Délégation interministérielle à la ville (DIV) : Ibid, P14.

القانون التوجيهي لتهيئة و تنمية الإقليم رقم 95-115 بتاريخ 4 فيفري 1995، الذي بموجبه يتم إنشاء مناطق إعادة الديناميكية الحضرية و مناطق إعادة الحياة الريفية مصحوبة بمجموعة من الآليات كعدم الخضوع الجبائي لغرض إعادة بعث الأنشطة و الشغل.¹

القانون رقم 96-987 بتاريخ 14 نوفمبر 1996 حول وضع ميثاق إنعاش المدينة، ويتم بموجبه إنشاء 68 إجراء جديد في ميدان الاقتصاد، التعليم، مرافقة الأحداث الجانحين. أنشأ الميثاق أنواع جديدة من المناطق (المناطق الحضرية الحساسة ZUS - المناطق لإعادة الإحياء الحضري ZRU - المناطق الحضرية الحرة ZFU).²

القانون التوجيهي للتهيئة و التنمية المستدامة للإقليم رقم 99-533 بتاريخ 25 جوان 1999 المعدل للقانون التوجيهي لتهيئة و تنمية الإقليم رقم 95-115 بتاريخ 4 فيفري 1995، يهدف هذا القانون إلى :

- توضيح مفهوم الوطن، المقدم سنة 1995.
- تسجيل مفهوم التنمية المستدامة.
- من بين الخيارات الإستراتيجية للقانون:
- تعزيز أقطاب تنمية ذات وجهة أوروبية.
- تنظيم التجمعات الحضرية و تدعيم تنميتها الاقتصادية، إدماج السكان، التضامن في تقسيم الأنشطة، الخدمات و الجباية المحلية.
- تنظيم التنمية المحلية في إطار حيز الشغل، و ذلك عبر التكامل و التضامن بين الإقليم و الحضر.
- الارتكاز حول التعاون فيما بين البلديات و مبادرة و مشاركة الفاعلين المحليين.
- تدعيم الأقاليم الهشة (أقاليم حضرية غير مهيكلة أو مهترئة و مناطق ريفية).³

القانون التوجيهي و البرمجة للمدينة و التجديد الحضري (قانون بورلو loi Borloo) رقم 2003-710 بتاريخ 1 أوت 2003، قانون البرمجة على مدى خمس سنوات (2004-2008) الذي

1 - Délégation interministérielle à la ville (DIV) : Ibid, P14.

2 - **La politique de la ville en France : Fondements, évolutions et enjeux** : Dossier ressources de l'ORIV- observatoire Régional de l'intégration et de la Ville, Alsace - Aout 2009. P18.

3 - Délégation interministérielle à la ville (DIV) : Ibid, P18.

يضبط الأهداف، الآليات و الوسائل لسياسة شاملة لصالح الأحياء. هناك أربعة أهداف رئيسية للقانون:

- استعادة الإنصاف الاجتماعي و الإقليمي عبر تعبئة السياسات العمومية.
- التجديد بشكل دائم للسكنات و الإطار المعيشي، عبر تنمية عرض السكن.
- دعم تنمية الأنشطة الاقتصادية و خلق فرص العمل في المناطق الحضرية الحساسة ZUS.
- مقاومة تهميش العائلات.

أنشأ هذا القانون المرصد الوطني للمناطق الحضرية الحساسة ONZUS ، كما أنشأ الوكالة الوطنية للتجديد الحضري ANRU التي تهتم بوضع حيز التنفيذ البرنامج الوطني للتجديد الحضري PNRU¹.

مخطط التماسك الاجتماعي المقدم من طرف وزير العمل و التماسك الاجتماعي "بورلو Borloo" بتاريخ 30 جوان 2004، يهدف إلى تقديم إجابات كافية حول تنامي ظاهرة عدم المساواة (سواء ذات طابع مهني، اجتماعي أو إقليمي) و العمل على إعادة بناء التماسك الاجتماعي. ينبني المخطط حول ثلاثة أقطاب (العمل، السكن، تساوي الفرص) و يتفرع إلى عشرين برنامج. العمل يضم إحدى عشر برنامج تعمل على خلق فرص العمل، تمثين مرافقة الشباب غير المؤهلين، تطوير التعليم و الخدمات للخواص. يرتكز المسكن حول ثلاث برامج: تطوير الإنتاج و السكن الاجتماعي، و تعزيز الحضيرة السكنية للاستقبال الطارئ للسكان.

بالنسبة للتساوي في الفرص، هناك ست برامج تسمح بالاشتغال في الميدان التعليمي: خلق فرص للنجاح التربوي و التعليمي، خلق أقطاب امتياز تعليمية، إعادة هبة التضامن الحضري من أجل تعزيز التضامن بين الأقاليم، المواثيق الإقليمية للتماسك الاجتماعي.

يرتكز وضع و تنفيذ هذا المخطط حول قانون برمجة التماسك الاجتماعي المصادق عليه في 18 جانفي 2005 (التزام التمويل علي مدى خمس سنوات).²

1 - **La politique de la ville en France : Fondements, évolutions et enjeux** : Dossier ressources de l'ORIV- observatoire Régional de l'intégration et de la Ville, Alsace - Aout 2009. P18.

2 - **La politique de la ville en France : Fondements, évolutions et enjeux** : Ibid. P19.

في سبيل مواجهة نتائج استمرار عدم المساواة الاجتماعية والإقليمية بين المناطق، قرر رئيس الوزراء تنظيم استشارة وطنية لإعداد مراجعة شاملة لسياسة المدينة، نتج عنه إصدار قانون جديد في عام 2013. بدأت الاستشارة الوطنية في أكتوبر 2012، تحت مسؤولية "فرانسوا لامي - François Lamy" وزير منتدب للمدينة، حيث تم حشد لمدة ثلاثة أشهر كل الفاعلين في سياسة المدينة من وزارات وإدارات ومنتخبين، وممثلين عن الجمعيات والجانب الاقتصادي والجهات المانحة والمهنيين والسكان، بغرض إعادة النظر في أسس سياسة المدينة: الأولوية الجغرافيا، شروط التعاقد مع الفاعلين العموميين لمواجهة تحديات الأقاليم، وتنفيذ السياسات العمومية في هذه المناطق لتلبية احتياجات السكان.

تمخض عن الجلسات الاستشارية اقتراح 27 قرار متمحور حول خمسة التزامات تدفع إلى إدماج خصوصيات الضواحي في السياسات العمومية. يتم توجيه الأولوية الجغرافيا إلى الأحياء الأكثر اضطرابا، مع معيار واحد - مقارنة متوسط الدخل الوطني بالدخل المالي المحلي للوحدة الحضرية - لتحديد المناطق ذات الأولوية في المستقبل. بالإضافة إلى إبرام اتفاقات محددة مع مختلف الوزارات، بما في ذلك في مجال الصحة.

2/ الأجهزة الخادمة لسياسة المدينة:

اهتمت سياسة المدينة منذ نشأتها بإعادة إحياء المناطق الحضرية الهشة و التقليل من عدم التساوي بين الأقاليم، حيث خضعت هذه السياسة لعمليات مأسسة تدريجية ابتداء من سنوات 1980، عبر إنشاء مجموعة من الأجهزة وتغطيتها لعدد كبير من الأقاليم. أنشأ مجلس الوزراء الفرنسي في 23 ديسمبر 1981 اللجنة الوطنية للتنمية الاجتماعية للأحياء CNDSQ، التي تم تنصيبها رسميا بموجب المرسوم رقم 163-86 بتاريخ 06 فيفري 1986. تنحصر مهمة هذه اللجنة في التنمية الاجتماعية للأحياء الهشة ضمن إطار عقود مخطط الدولة/الجهة، و دراسة و تقديم اقتراحات للحكومة أي إجراء ضروري للتنبيه بحالة الأحياء الفيزيائية والاجتماعية، كما تقوم بإعلام وتحسيس الرأي العام حول هذه الإشكالات.

حاولت السلطات الوقوف أمام مختلف أنواع العنف الحضري الناتجة عن الجنوح، فقامت بإنشاء اللجنة المشتركة الوزارية لمقاومة تناول المخدرات بموجب المرسوم رقم 10.82 المؤرخ في 08 جانفي 1982. تهدف هذه اللجنة إلى محاربة ظاهرة تناول المخدرات، الوقاية و الإدماج الاجتماعي للجانحين المدمنين للمخدرات.¹

بعد سنة من ذلك تم إنشاء اللجنة الوطنية للوقاية من الجنوح CNPD بموجب المرسوم رقم 83-459 المؤرخ في 08 جوان 1983، وتم تنصيب في السنة الموالية اللجنة الولائية للوقاية من الجنوح CDPD و اللجنة البلدية للوقاية من الجنوح CCPD . تهدف هذه اللجنة إلى:

- الضمان المستمر لمعرفة كل أنواع الجنوح ومتابعة تطورها.
 - تقديم اقتراحات للسلطات العمومية للوقاية من الجنوح و التقليل من آثاره.
 - دراسة نتائج الإجراءات المتخذة من طرف الوزراء المعنيين.
 - المساهمة في إعلام و تحسيس الرأي العام بمخاطر هذه الإشكالات.²
- في نوفمبر 1983 قامت الحكومة الفرنسية بإنشاء مهمة " الضواحي 89 - Banlieues 89"، حيث حدد لها الوزير الأول ثلاث أهداف رئيسية:

- تقديم مخطط تهيئة لضاحية باريس.
 - تدعيم المشاريع المثالية المقدمة من طرف رؤساء البلديات لتنظيم و تزيين المدن و الضواحي.
 - لها دور المستشار أمام اللجنة الوطنية للتنمية الاجتماعية للأحياء CNDSQ.³
- في بادرة من السلطات الفرنسية للتأسيس لسياسة المدينة، تم إنشاء اللجنة المشتركة الوزارية للمدن CIV بموجب المرسوم التنفيذي رقم 561.84 بتاريخ 16 جوان 1984، و في 24 جوان 1984 أنشأ الصندوق الاجتماعي الحضري. اللجنة ما بين الوزارية للمدن مكلفة بتعريف و التنسيق بين السياسات المنضوية تحت مسؤولية الدولة و الموجهة لتدعيم التضامن الاجتماعي بالمدينة، لمقاومة المخاطر الصحية و تطوير الإبداع لتحسين الإطار المعيشي في الحضر.⁴

1 - Délégation interministérielle à la ville (DIV) : Ibid, P2.

2 - Délégation interministérielle à la ville (DIV) : Ibid, P3.

3 - Délégation interministérielle à la ville (DIV) : Ibid, P4.

4 - Délégation interministérielle à la ville (DIV) : Ibid, P4.

إن تنصيب اللجنة المشتركة الوزارية للمدن و إنشاء الصندوق الاجتماعي الحضري كان مرتبطا بصدور قوانين اللامركزية التي لا تسمح للدولة بالتدخل في ميدان التعمير إلا في العمليات الخاصة جدا. هذا ما يشير إلى بدايات رسم سياسة المدينة.

أصدر الوزير الأول بتاريخ 27 فيفري 1985 نشريّة لإنشاء و تنفيذ عقود إجراءات الوقاية لضمان الأمن في المدينة CAP'S¹، تهدف هذه العقود إلى وضع - على المستوى المحلي- برنامج مكون من إجراءات وقائية تنطلق من أهداف محلية بالتشارك مع ممثلي الدولة، المجتمع المدني و السكان. تخلص هذه العقود إلى مناقشة عميقة حول ماهية التضامن و التحضر في الأحياء. أخيرا اهتدت السلطات الفرنسية إلى وضع المؤسسات الضرورية للتكفل بسياسة المدينة، و ذلك من خلال إصدار المرسوم رقم 1015-88 المؤرخ في 28 أكتوبر 1988 و المتضمن إنشاء المجلس الوطني للمدن و التنمية الاجتماعية الحضرية (CNV) و اللجنة المشتركة الوزارية للمدن و التنمية الاجتماعية الحضرية (CIV) و الوفد المشترك الوزاري للمدينة و التنمية الاجتماعية الحضرية (DIV)².

يقترح المجلس الوطني للمدن و للتنمية الاجتماعية الحضرية³ (CNV) مواضيع للدراسات و الأبحاث حول الأولويات التالية:

- محاربة عمليات التهميش في الوسط الحضري، إدماج المواطنين الملاقين لصعوبات خاصة، و الإدماج المهني الثقافي و الاجتماعي للشباب.
- ترقية برامج التنمية الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية الكفيلة بتحسين الظروف المعيشية في المدن و التجمعات الحضرية.
- توضيح آليات تعاقدية جديدة بين الدولة و الجماعات الإقليمية و الشركاء الاجتماعيين و الاقتصاديين.
- تعزيز الوقاية من الجنوح و استهلاك المخدرات.
- تعزيز و تطوير الأشكال الحضرية و الإبداع و الابتكار المعماري.

1 - Délégation interministérielle à la ville (DIV) : Ibid, P5.

2 - Délégation interministérielle à la ville (DIV) : Ibid, PP5-6.

3 - Claude CHALINE : Les politiques de la Ville, Que sais-je, Paris, presses universitaires de France, 2011, Ed 07, P 42.

- التطوير ضمن أفق العلاقات الاقتصادية الدولية، والتعاون التكاملي بين المدن الفرنسية.
- اللجنة المشتركة الوزارية للمدن والتنمية الاجتماعية الحضرية (CIV)، مكلّفة بتوضيح، تهيئة وتنسيق الإجراءات المتخذة من طرف الدولة، لا سيما تلك التي تهدف إلى:
- تدعيم تنمية الحياة الاجتماعية، الثقافية و الاقتصادية للمدن، و إدماج السكان المحرومين والوقاية من الجنوح.
- تحسين الإطار المعيشي الحضري؛
- مكافحة المخاطر الصحية؛
- تعزيز برامج التنمية الاجتماعية الحضرية؛
- تطوير الابتكار في هذه المجالات.

الوفد المشترك الوزاري للمدينة والتنمية الاجتماعية الحضرية (DIV)، يقوم بوضع إجراءات للتقييم، الإعلام و التكوين، يشارك كذلك في وضع برامج بحثية و يساهم في عمليات التعاون الدولية.

يختص هذا الوفد كذلك برسم ديناميكية للأجهزة و الفرق المتدخلة في عمليات التنمية الاجتماعية للأحياء والوقاية من الجنوح واستهلاك المخدرات. ¹

في السنة التي تلت هذا المرسوم، أصدر الوزير الأول " ميشال روكار" نشريّة سميت " نشريّة روكار **Circulaire Rocard** " رقم 3465/SG بتاريخ 22 ماي 1989 و المتضمنة لبرنامج إجراءات اللجنة المشتركة الوزارية للمدن والتنمية الاجتماعية الحضرية (CIV)، ² و التي توضح ماهية سياسة المدينة لغاية 31 ديسمبر 1993 و ما مرتكزاتها:

- تعدد مستويات التدخل (الحي، البلدية، التجمع الحضري).
 - تعدد الإجراءات (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، تعليمية، رياضية، ترفيهية..).
- تتسم سياسة المدينة بضرورة تحقيق التضامن و تهدف إلى تحصيل التشارك فيما بين الدولة و الجماعات الإقليمية و التناسق في تنفيذ هذه الإجراءات، و على إثر هذه النشريّة تم بعث عقود

1 - Décret n°88-1015 du 28 octobre 1988 portant création d'un conseil national et d'un comité interministériel des villes et du développement social urbain et d'une délégation interministérielle à la ville et au développement social urbain.

2 - Délégation interministérielle à la ville (DIV) : Ibid, P7.

المدينة التي تغطي كل جوانب المشروع الحضري (الاقتصادية، الاجتماعية، السكن و التعمير..).

ولاهتمام السلطات الفرنسية بعملية التقييم المستمر قامت بإنشاء الهيئة الوطنية لتقييم سياسة المدينة بموجب المرسوم المؤرخ في 24 جانفي 2002¹، تضم 30 عضوا مختارين من المنتخبين، ممثلي الدولة و خبراء في عملية التقييم. تنحصر مهمة هذه الهيئة في تقديم الاقتراحات حول مواضيع و منهجية تقييم سياسة المدينة، و تقديم تقرير نهائي حول مجمل أعمال التقييم على المستوى الوطني بعد نهاية مدة عقود المدينة.

انطلاقا من القانون التوجيهي و البرمجة للمدينة و التجديد الحضري (قانون بورلو loi Borloo رقم 710-2003 بتاريخ 01 أوت 2003، تم إنشاء الوكالة الوطنية للتجديد الحضري ANRU² و ذلك بغرض التقليص من الفوارق بين المناطق الحضرية الحساسة ZUS، تهدف هذه الوكالة كذلك إلى التسريع في وتيرة أشغال الجماعات الإقليمية فيما يخص مشاريع التجديد الحضري في الأحياء ذات الأولوية. كما تم إنشاء في نفس السنة المرصد الوطني للأحياء الحضرية الحساسة ONZUS الذي أصبح سنة 2014 المرصد الوطني لسياسة المدينة ONPV، و هو يهدف إلى قياس تطور نسبة الفوارق بين الأحياء. كما يشتغل حول مواضيع فرص العمل، التنمية الاقتصادية، التعليم و الصحة و الضمان الاجتماعي.

تبقى مشكلة الاندماج الاجتماعي في فرنسا العائق الكبير الذي يقف أمام تجسيد مبادئ و برامج سياسة المدينة، و عليه فقد لجأت السلطات بتاريخ 31 مارس 2006 إلى إنشاء الوكالة الوطنية للتماسك الاجتماعي و تساوي الفرص ACSE التي تساهم باتخاذ إجراءات لصالح الأشخاص الذين يقابلون صعوبات في الاندماج الاجتماعي أو المهني. تعمل كذلك الوكالة في ميادين التمييز و الاندماج و سياسة المدينة.³

¹ - Epstein Renaud : « Des politiques publiques aux programmes : l'évaluation sauvée par la LOLF ? Les enseignements de la politique de la ville », *Revue française des affaires sociales*, 1/2010 (n° 1-2), p. 227-250.

²- La politique de la ville en France : Fondements, évolutions et enjeux : Ibid. P20.

³ - La politique de la ville, une décennie de réforme : Ibid P18.

الفرع الثاني: الفاعلون في سياسة المدينة ومبدأ المشاركة.

عملت سياسة المدينة بفرنسا عبر مختلف الأجهزة لأكثر من 30 عاما على تعبئة الموارد المالية والبشرية للحد من الصعوبات في الأقاليم التي تعاني من أزمات، وبالرغم من أن امتدادات هذه السياسة مست بالأساس الجماعات الإقليمية إلا أن المحرك الرئيسي لها كانت الدولة، من خلال انتهاج أسلوب المشاركة التعاقدية بين مختلف الفاعلين. تتعدد مستويات التدخل في عملية صنع وتنفيذ سياسة المدينة، فهي تستدعي مشاركة مجموعة من الفاعلين إن على المستوى الوطني أو المحلي:

1- على المستوى الوطني:

الوزارة المنتدبة للمدينة تأسست سنة 1990 (التي أخذت تسميات متعددة حسب الفترات الزمنية، الآن وزارة المدينة، الشبيبة والرياضة، وكتابة الدولة للمدينة 2016)، تهتم بصنع وتنفيذ سياسة المدينة، بتنشيط وتنسيق أعمال الحكومة.

اللجنة الوزارية المشتركة للمدن (CIV)، وهي صانعة القرار، تقوم بتحديد المبادئ التوجيهية، وتوضيح البرامج وتخصيص الموارد لسياسة المدينة. يرأسها الوزير الأول أو الوزير المكلف بالمدينة، وتضم مجموعة من الوزراء المعنية.

المجلس الوطني للمدن (CNV)، هيئة استشارية تتألف من منتخبين وطنيين ومحليين، أشخاص مؤهلين، وممثلي المنظمات الاجتماعية والمهنية والحركات الجمعوية. يشارك المجلس في إعداد سياسة المدينة وتطويرها، كما يساهم في إعلام الرأي العام واقتراح مواضيع للدراسة والبحث.

اللجنة الوطنية لتقييم سياسة المدينة، تعمل تحت وصاية المجلس الوطني للمدن (CNV)، حيث تهتم بإعداد برنامج وطني لتقييم سياسة المدينة، مناهجها، أساليبها وآثارها.

الأمانة العامة للجنة الوزارية المشتركة للمدن (SGCIV)، تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتضامن والوظيف العمومي. تتلخص مهمتها في إعداد، توظيف وتقييم السياسات الموجهة للأحياء التي تعاني من صعوبات جمة.

الأمانة العامة للجنة الوزارية المشتركة للمدن عوضت الوفد الوزاري المشترك للمدن في سنة 2009، تتكون من فريق متعدد التخصصات يضم 65 شخص: إداريين، علماء اجتماع، اقتصاديين، معماريين، علماء إحصاء..تقوم هذه الأمانة بأداء دور قيادي، استشاري، تقييمي للتجارب السياسية، و عليه:

فالأمانة العامة للجنة الوزارية المشتركة للمدن تساعد الوزير المكلف بسياسة المدينة فيما يخص إعداد النصوص التشريعية و التنظيمية. تحدد و تدير الميزانية الضرورية و تساهم في تحديد السياسات الحضرية الأوروبية.

الوكالة الوطنية للتجديد الحضري ANRU، مؤسسة صناعية وتجارية (EPIC)، أنشئت في عام 2004 لتمويل إعادة هيكلة الأحياء المضطربة في إطار التنوع الاجتماعي والتنمية المستدامة. تقوم الوكالة بتبسيط وتسريع الإجراءات عبر جمع كل أنواع التمويل لهذا القطاع. تعمل على استدامة عملية التمويل من طرف الدولة و شركاء القطاعين العام والخاص الذين يشاركون في البرنامج الوطني الجديد للتجديد الحضري (NPNRU).

المرصد الوطني لسياسة المدينة ONPV، انسجاما مع قانون البرمجة للمدينة و الانسجام الحضري، و الأولوية الجغرافية لسياسة المدينة، تحول المرصد الوطني للأحياء الحضرية الحساسة ONZUS في سنة 2014 إلى المرصد الوطني لسياسة المدينة ONPV. وهو يساهم في التعريف الجيد بالأحياء المعنية بسياسة المدينة و بتقييم السياسات العامة الموجهة لصالحهم. يقوم بالنشر السنوي لتقرير إحصائي وتحليلي للمواضيع ذات الصلة.

2. على المستوى المحلي:

بحكم سياسة اللامركزية التي تنتهجها الدولة الفرنسية، و بحكم الأدوار التي تضطلع بها الجماعات الإقليمية الفرنسية، فإن دور هذه الأخيرة يعد من الأهمية بمكان، ذلك أنها تساهم بشكل فعال في توفير الوعاء العقاري و تبسيط الآليات الإدارية و القانونية، و تشتغل بتشاور مع فعاليات المجتمع المدني و السكان المحليين، و لهذا السبب فهي من أهم المؤسسات التي يعول عليها في تفعيل برامج سياسة المدينة، و غالبا ما تسلك هذه السياسة نهجا تعاقديا بين الدولة و الجماعات الإقليمية و مختلف المؤسسات العمومية المهتمة بقضايا المدينة و الشركاء

الاجتماعيين، و يكون التعاقد خاضعا لمدة زمنية محددة و له مجال تدخل محدد. و منه فإن أغلب الفاعلين المحليين تمثلهم المؤسسات التالية:

1 ولاية الإقليم والمقاطعة، يهتمون ببرمجة الميزانية، وتنشيط كل الترتيبات وتقييمها.

الجماعات الإقليمية، شخصية معنوية مستقلة لها موظفيها و ميزانيتها الخاصة، عهدت لها السلطة التشريعية صلاحيات خاصة، تسمح لها بممارسة سلطة القرار عبر مداوات مجلس المنتخبين.

مجالس الأحياء، تم تأسيسهم بموجب القانون المؤرخ في 27 فيفري 2002 المتعلق بالديمقراطية الجوارية. يعتبر وجوب تأسيس هذه المجالس في البلديات التي عدد سكانها يفوق 80000 ساكن، بينما تبقى اختيارية فيما يخص البلديات التي يفوق عدد سكانها 20000 ساكن.²

المتدخلون في الأحياء، يحتوي كل حي على رئيس مشروع مسؤول عن فريق الدراسات الحضريّة و الاجتماعية. يتم تمويل منصب رئيس المشروع من طرف الدولة و الجماعات الإقليمية. يهتمون بالتنسيق بين مختلف المتدخلين، يمكن الإشارة إلى المتدخلين التاليين:

- عون الخدمات العامة الجوارية (معلمين، عمال اجتماعيين، منشطى مهمات محلية، عامل البريد..)

3 - قطاع الجمعيات (مؤسسات الإدماج الاجتماعي، جمعيات الحي، المواطنين..)

1 - Dossier CNAF : **INTRODUCTION A LA POLITIQUE DE LA VILLE**, dossier d'étude n° 01, octobre 1999 P16.

2 - **La politique de la ville en France : Fondements, évolutions et enjeux** : Opcit. P21.

3 - Dossier CNAF : **INTRODUCTION A LA POLITIQUE DE LA VILLE**, dossier d'étude n° 01, octobre 1999 P16.

المبحث الثاني: سياسة المدينة بالولايات المتحدة الأمريكية:

استراتيجيات التنمية الإقليمية.

تعود ظاهرة الأزمة الحضرية بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الخمسينات من القرن الماضي، فقد فقدت مراكز المدن حويتها تدريجياً بفعل انتقال السكان إلى الضواحي، حيث تتوفر فرص العمل أكثر و تتنوع النشاطات الاقتصادية التي تخضع لضربة أقل من تلك المتواجدة بالمركز. تعرضت أغلب المدن الأمريكية في نهاية السبعينات من القرن الماضي إلى شبه انهيار مالي كبير، حيث انتشرت العمارات الشاغرة و الأيلة للتهديم في أغلبية المدن الكبرى (بالتيمور، بوستون، نيويورك، فيلاديلفيا..) و توسعت نسبة الأقلية الإثنية التي تعاني من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و التي تشكل الفئة المهمشة غير المعنية بالحلم الأمريكي.

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ تلك الفترة مقاربات تنموية متعددة موجهة للأقاليم الأكثر تضرراً، و التي تتميز بتركيز العائلات ذات الدخل الضعيف و بتمييز عنصري كبير. لا بد من الإشارة إلى تكاتف جهود السلطات العمومية مع القطاع الخاص في إعداد استراتيجيات إقليمية لإعادة إحياء المناطق الهشة اجتماعياً و اقتصادياً.

المطلب الأول : الإطار الحضري، الاجتماعي و المؤسسي للمدينة

الأمريكية.

تتميز المدينة عن غيرها من المجالات بتنامي الروابط الاجتماعية و تطورها بشكل مستمر، فالساحة الاجتماعية في المدن تشهد تضارباً مستمراً للأفكار، الآراء، الأشخاص و الثقافات، مما ينمي الشعور " بالغيرية أو الآخر " و يجعل من تجسيد هذه الاختلافات على أرض الواقع شكلاً من أشكال فرز حدود داخلية و خارجية للمدن. يتحدد دور سياسة المدينة في العلاقة التي تربط بين المدينة و المجتمع، فالكثير من الأسئلة الاجتماعية المطروحة تكون استجابة لإشكالات حضرية و كذلك العكس صحيح. و عليه لتناول سياسة المدينة بالولايات المتحدة الأمريكية يقتضي ابتداء التطرق إلى طبيعة المدن الأمريكية، نوعيتها و كيفية اندماج المجتمع فيها.

الفرع الأول: جذور الأزمة الحضرية و معوقات الاندماج الحضري.

يشكل المجال الحضري بالولايات المتحدة الأمريكية وحدة غير منسجمة، فهو يتجسد في الواقع عبر اشتراك و تعارف لأشخاص و مجموعات مختلفة في حيز مجالي معين، فكما تتغير المدينة عن المجال الريفي عن طريق حدود محسوسة و فيزيائية أحيانا، كذلك تتواجد بالمجال الحضري بالولايات المتحدة الأمريكية حدود و فواصل تفرز مناطق مختلفة و تضم أشخاص و أنشطة متنوعة و متعددة.

ارتبط النمو الحضري في الولايات المتحدة الأمريكية بعمليات التصنيع التي شهدتها المدن الأمريكية في شتى المجالات (عسكرية، صناعات ثقيلة، حديد و صلب..). فقد ازدهرت الكثير من المدن بفعل نشاط قاعدتها الصناعية، و اعتماد الترقية العقارية كمحدد أساسي في عملية النمو الاقتصادي مع تغذيتها بسياسة جبائية مدعمة لقروض الرهن العقاري. بينما شهدت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الحرب العالمية الثانية و في سنوات الثلاثينيات أزمة اقتصادية رهيبية، دفعت بالتخلي عن سياسة التصنيع كمقوم رئيسي لاقتصاد المدن مما تسبب في افتقاد نسبة كبيرة من الشغل بين 1950 و 1970 على غرار مدينة " دايتون " أو " ديترويت " التي فقدت من 40% إلى 46% من فرص العمل في المجال الصناعي.¹

ساهمت هذه الأزمة في تحويل المركز الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية من الجهات الصناعية الكبرى المتمركزة في الشمال الشرقي للمسييسيبي نحو الجنوب و الغرب، التي شهدت نموا ديمغرافيا معتبرا على غرار (لوس أنجلوس، سان دييغو، سياتل، بورتلاند) في الجهة الغربية و (أوستين، هوستون، دالاس) في تكساس، ميامي في فلوريدا و جيورجيا في أتلانتا.²

1 - Cyril Cosme : **Politique de la ville, l'expérience Américaine, la documentation Française, 2012, P 27.**

2 - Cyril Cosme : OPcit, P 39.

من الأمثلة التي توضح ذلك: مدينة " ديترويت " التي فقدت 1 مليون من مجموع 1.800.000 ساكن، مدينة " كليفلاند " 500.000 من 900.000 ساكن، مدينة " فيلاديلفيا " 600.000 من 2 مليون ساكن، مدينة " سانت لويس " 500.000 من 850.000 ساكن.¹

الجدول رقم 04 - النمو الديمغرافي في المدن الصناعية القديمة التي مستها الأزمة.

المدينة	النسبة الأعلى PIC في عدد السكان (بالألف)	السنة التي بلغت فيها النسبة الأعلى PIC	عدد السكان في سنة 2007 (بالألف)	التغير %
يونغستون (أوهيو)	168 330	1950	65 056	61,4.
سانت لويس (ميسوري)	856 796	1950	350 759	59.
بيتسبورغ (بنسلفانيا)	676 806	1950	290 918	57.
كليفلاند (أوهيو)	914 808	1950	395 310	56,8.
ديترويت (ميشيغان)	1 849 568	1950	808 327	56,3.
غاري (إنديانا)	178 320	1960	80 661	54,8.
بيفالو (نيويورك)	580 182	1950	264 292	54,4.
فلينت (ميشيغان)	193 440	1960	104 867	46,8.
سينسيناتي (أوهيو)	503 998	1950	297 304	41.
دايتون (أوهيو)	262 332	1960	146 360	40.
بيرمينغهام (ميشيغان)	340 887	1960	206 215	39,5.
روشستر (نيويورك)	332 488	1950	204 122	38,6.
نيوارك (نيوجرزي)	438 776	1950	270 007	38,5.
سيراكيز (نيويورك)	220 583	1950	139 600	36,7.
ميلووكي (ويسكنسون)	871 047	1950	582 207	33,2.
بالتيمور (ماريلاند)	949 706	1950	637 455	32,9.
ألبارني (نيويورك)	134 995	1950	91 023	32,6.
أكرون (أوهيو)	290 687	1960	196 073	32,5.
إيري (بنسلفانيا)	142 254	1970	98 507	30,8.
فيلاديلفيا (بنسلفانيا)	2 071 605	1950	1 449 634	30.
ساوث بند (إنديانا)	132 445	1960	97 945	26.

Source : Cyril Cosme : Politique de la ville, l'expérience Américaine, la documentation Française, 2012, P 44.

عرفت كبريات المدن الأمريكية بين سنوات 1963 و 1969 حركات احتجاجية للسود الأمريكيين²، تخللتها صدمات قوية ضد البيض من جهة والشرطة من جهة أخرى، وكان من بين المطالب الأساسية لتلك الاحتجاجات هو كيفية تحصيل الحقوق المدنية والتخلص من الفقر الذي أذل السود. اقترحت الإدارة الديمقراطية الأمريكية في سنة 1964 ممثلة في رئيسها

1 - Cyril Cosme : Ibid, P 34.

2 - Cynthia Ghorra-Gobin : Les fondements de la ville américaine, géographies et cultures, 1/1992, mise en ligne le 06 janvier 2014, consulté le 30 septembre 2016.

1 " ليندون جونسون Lyndon-B.Johnson " مشروع " المجتمع الفاضل Great society " الداعي لتقليص التمايز الاجتماعي باستعمال برنامج : الحرب ضد الفقر War on poverty الذي يهدف إلى تدعيم الخدمات الاجتماعية و التكوين، حيث صرح الرئيس الأمريكي سنة 1964 قائلا " اليوم، ولأول مرة في تاريخ الإنسانية، تلتزم أمة كبيرة بالقضاء على الفقر ضمن مجتمعها – Aujourd'hui, pour la première fois dans l'histoire de l'humanité, une grande nation s'engage à supprimer totalement la pauvreté au sein de son peuple " ² ، بالإضافة إلى " قانون الحقوق المدنية Civil Rights Act " الذي يمنع أي نوع من أنواع التمييز العنصري في إطار الخدمات العامة أو الخاصة (النقل، الحصول على العمل، المدرسة، السكن..) ³ .

تجلت الأزمة الحضرية في تلك الفترة من خلال عمليات التفرقة في المدينة بين أغلبية السكان البيض و الأقلية الأفروأمريكية، حيث ساهم برنامج " التجديد الحضري Urban Renewal " في تعميق هذه الظاهرة و تسريعها عبر انتقال الطبقة المتوسطة المشكلة أغليبتها من البيض إلى الضواحي و أطراف المدينة كما يوضحه الجدول رقم 05، تاركين الأقلية الفقيرة من السود في مركز المدينة.

فقد اتخذت السلطات الأمريكية خلال النصف الثاني من القرن العشرين مجموعة من الإجراءات كانت ترمي لمجابهة المشاكل التي تعاني منها الأحياء الفقيرة، إلا أن هذه الإجراءات لم تزد إلا في عزل المناطق التي يقطنها السكان الأفروأمريكيين، عبر خلق حدود مجسدة للفوارق العرقية مما زاد في هشاشة المناطق الفقيرة " شكل التشتيت و التقسيم الأثر العام للسياسة العمرانية المتخذة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية طوال القرن العشرين – The general effect of urban policy of the united states throughout the twentieth century was to disperse and divide ⁴

1 - Jacques Donzelot et autres : **Faire société, la politique de la ville aux Etats-Unis et en France**, Ed DU SEUIL, 2003, P61.

2 - **La politique de la ville une comparaison entre les USA et la France, mixité sociale et développement communautaire**, centre de prospective et de veille scientifique DRAST, 2001, n° 56, P10.

3 - Jacques Donzelot et autres : Ibid, P62.

4 - Frug Jerry : **The geography of community**, Stanford Law Review, Vol 48, n° 5, 1996, P 1047-1108, in site: www.jstor.org/stable/1229380, consulté le 30/06/2016.

الجدول رقم 05 - التركيبة الإثنية لسكان مراكز المدينة و الضواحي بأمريكا

الضواحي				مركز المدينة				
الأسياويين %	الإسبان %	السود %	البيض %	الأسياويين %	الإسبان %	السود %	البيض %	
3	8	7	81	5	17	24	53	1990
5	12	9	72	6	22	23	45	2000
6	17	10	65	8	26	22	41	2010

Source : Cyril Cosme : Politique de la ville, l'expérience Américaine, la documentation Française, 2012, P 45.

ازداد التهاوي الديمغرافي و الاقتصادي لمراكز المدن الأمريكية بفعل تضاعف القاعدة الضريبية، النقص المحسوس في سعر العقار، انتقال المؤسسات الاقتصادية نحو الضواحي، التدني في نوعية الخدمات المحلية و بروز مؤشرات العنف و اللأمن.

تحولت مراكز المدن الأمريكية تدريجيا بفعل نقص الاستثمار إلى مناطق هشة، مهترئة و غير قادرة على تلبية احتياجات السكان (الأقلية الأفرو أمريكية)، و باتت المؤشرات الأساسية التي عمقت ظاهرة التمييز واضحة، خاصة من خلال قطاعي التعليم و الصحة، حيث يتناسب كثير من الأحيان معدل التسرب المدرسي مع نسبة التمييز الحضري " ارتبط الفصل العنصري في الإسكان بشكل مباشر مع التمييز العنصري في المدارس. بدوره ارتبط التمييز العنصري في المدارس مباشرة بنقص و انعدام الفرص التعليمية و تحقيق مستويات أدنى من الإنجازات، التدرج و النجاح في المدرسة - Housing segregation, of course, very directly related to school segregation. In turn, school segregation directly correlates to inferior educational opportunities and lower levels of achievement, graduation and ¹ "success in college .

هذا ما يوضحه الجدول رقم 06، حيث يقطن 74 % من السكان البيض و 09 % من السود في الضواحي مع ما يقارب 8 % فقط من عديمي الشهادات، بينما تتناقص نسبة السكان البيض في مركز المدينة إلى 55 % و تصل نسبة السكان السود إلى 18 % مع معدل 10 % من عديمي الشهادات، بشكل يبرز مدى التمييز في الفرص التعليمية المتاحة في كلا المجالين.

1 - Deirdre Pfeiffer: The Opportunity Illusion: Subsidized Housing and failing schools in California, the civil rights project, 2009, P5.

الجدول رقم 06 - تركيبة الطبقة المتوسطة في مراكز المدن والضواحي بأمريكا

الخصائص	مركز المدينة %	الضاحية %
العرق/الأصل		
البيض	55,3	73,6
السود	18,3	9
اللاتينيين	17,7	11,2
آخريين	8,7	6,1
الجنس		
ذكر	55	58,7
أنثى	45	41,3
المستوى التعليمي		
بدون شهادة	10,2	7,8
تعليم ثانوي	20,3	24,9
شهادة جامعية	8,1	9,3
درجة البكالوريا	23,9	21,5
شهادة عليا	14,5	11,5

Source : Cyril Cosme : Politique de la ville, l'expérience Américaine, la documentation Française, 2012, P 46.

الفرع الثاني: الإطار المؤسسي للمدينة الأمريكية.

تتنوع المؤسسات التي تنظم عمل المدينة الأمريكية في الحالة العادية وتشمل مستويات متعددة من الحكم، انطلاقاً من الحكومة الفيدرالية إلى غاية جمعيات المجتمع المدني مروراً بالولاية (Etat)، المدن ومختلف القطاعات التي تقدم خدمات عمومية (التعليم، الصحة، المياه، الشرطة، الحماية المدنية...). تسعى سياسة المدينة إلى تصحيح الاختلالات في كل مستوى من المستويات السابقة، مع ضمان تحقيق التواصل والارتباط فيما بينها.

يراجع المواطنون مختلف المستويات الحكومية لغرض معالجة الآثار السلبية لسياسات متخذة على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني، ولوضع وتنفيذ سياسات أكثر تنسيقاً. تعتبر علاقة المدن الأمريكية بالحكومات المحلية والحكومة الفيدرالية علاقة سياسية غامضة نوعاً ما، حيث تعقد معهم شراكة محدودة بينما تتمتع باستقلالية نسبية، " .. لقد تكون الاتحاد بقصد مواجهة عدة احتياجات عامة معينة، على حين كانت مطالب كل ولاية و التزاماتها معقدة و متنوعة، لأن الولاية كانت قد تغلغت في جميع تفاصيل الحياة

الاجتماعية...بذلك ظلت حكومة الولايات، هي القاعدة، و حكومة الاتحاد هي الاستثناء.¹ هذا ما يجعل مسألة حل المشاكل الحضرية أكثر تعقيدا، بسبب موقع المدن ضمن النظام الفدرالي الأميركي.

لقد ساهم تطور المنظومة الفدرالية الأمريكية، طوال القرن العشرين في منح سلطات أكثر للحكومة الفدرالية، الولايات، البلديات أو المقاطعات، وفي حالات خاصة للأحياء والتجمعات المحلية، حيث مثلت برامج " الصفقة الجديدة New Deal " عناصر مهمة في إعادة توضيح و تعريف العلاقات فيما بين مختلف المستويات الحكومية الممثلة للنظام الفدرالي، إذ دعمت صيغ التضامن و التداخل بين الحكومة الفدرالية و المستويات المحلية الأخرى. بدأت ملامح سياسة المدينة تتبلور لأول وهلة في إطار هذه التحولات المؤسسية، ضمن توجهات قوية نحو تنظيم البرامج الحضرية للعقود المقبلة " في الأخير، في سنوات الثمانينات، يمكن القول أنه يوجد القليل من الوظائف الحضرية (الأمن، التعليم، الصحة، النقل أو الحياة الاجتماعية) التي لا تستلزم تدخل المستويات الثلاث للحكومة"³. في حين استمرت البلديات في تسيير هذه القطاعات، إلا أن أغلبيتها تستند إلى الدعم المالي الفدرالي أو التابع لولايتها.

يمكن تحليل تطور هذا النظام الحكومي المشترك إلى خمس مراحل تاريخية: " الفدرالية المزدوجة - Dual federalism " ؛ " الفدرالية التعاونية - Cooperative federalism " ؛ " الفدرالية المبدعة - Creative federalism " ؛ " الفدرالية الجديدة - New federalism " ؛ و " الحكومة المبتكرة - " في فترة رئاسة "بيل كلينتون". اعتبرت " الفدرالية المزدوجة" إلى غاية سنوات الثلاثينات بمثابة النظام الحكومي الشرعي.. تميز بالفصل الواضح للسلطات بين الحكومة الفدرالية و الولايات، كل هيئة لها مجال تدخل خاص بها و لا تعمل إلا في إطار اختصاصها⁴.

¹ - ألكسيس دي توكفيل: الديمقراطية في أمريكا، ترجمة: أمين مرسي قنديل، القاهرة، عالم الكتب، ج1+ج2، ص 106.

2 - Kenneth.T.Jackson : CRABGRASS FRONTIER,the suburbaization of the united states, New york, Oxford university press, 1985, P 195.

3 - FREDERIC GILLI : La politique de la ville aux Etats-Unis, une perspective française, Rapport rédigé pour la Caisse des Dépôts et Consignations et l'Institut pour la Recherche de la Caisse des Dépôts et Consignation, P48.

4 - FREDERIC GILLI : Op.cit, P48.

أدى ضرورة الاعتراف بتقاسم المسؤوليات بين المستوى الفدرالي و المستويات الحكومية الأخرى إلى إحداث ثورة دستورية في الثلاثينات من القرن الماضي. حيث ساهمت " الفدرالية التعاونية" في إرساء مبدأ تقاسم الوظائف العمومية بين مختلف المستويات الحكومية، مع التأكيد على أهمية التعاون الحكومي المشترك لحل المشاكل المتعلقة بالسياسات العامة.

لقد عرف تطور المدن الأمريكية تنظيماً إدارياً متنوعاً، حيث و بعد الحرب العالمية الثانية شهدت هذه المدن عملية تعميم في الأطراف الحضرية بشكل كبير و غير مسبق. فغالبا ما يعتبر تمدد النسيج الحضري خارج الحيز المجالي للمدينة بدون أي تصور للحدود، كنتيجة للمضاربة العقارية و للاستعمال المفرط لوسائل النقل الفردية. في حين أنه لا يمكن اختزال الواقع الحضري في جانبه الاقتصادي فقط، حيث يلعب الإطار الثقافي المجدد من طرف مختلف الفواعل على غرار المرقين العقاريين. دورا بارزا في تفضيل الأطراف الحضرية على مراكز المدن عبر الإجراءات التي يقومون بها ضمن نظام تمثيلي محدد.¹

تتميز المدينة الأمريكية بالفصل بين السكان على اعتبار وضعهم الاجتماعي و انتمائهم العرقي و بتوالي مجموعة من المناطق المتراكزة فهي " تحتوي على حيز مركزي محاط بمناطق مهترئة و مأهولة بالأقلية الإثنية و المهاجرين الجدد، تليها منطقة أكثر ازدهارا تقطنها الطبقة الشغيلة، غير بعيد عن مكان عملها. بعد هذه المناطق الثلاث يمتد النسيج الحضري حول محاور الطرق السيارة - Elle comprend une aire centrale (downtown) entourée d'une zone plus ou moins détériorée et habitée par les minorités ethniques et les immigrants récentes, puis une zone plus prospère où vivent les classes laborieuses, non loin de leur lieu de travail. Au-delà de ces trois aires² s'étend le tissu suburbain, autour des principaux axes autoroutiers

تعكس هذه التجزئة في المجال الحضري الذي تمثله المدينة الأمريكية نوعا من التفتت الإداري، باعتبار خضوع كل منطقة من مناطق المدينة لتسيير مستقل " يعتبر الانتقال في

1 - Laurence GERVAIS: « Du privatisme à la gouvernance urbaine, administration de l'espace public urbain et questions de justice spatiale aux États-Unis », Mémoire(s), identité(s), marginalité(s) dans le monde occidental contemporain [En ligne], URL : <http://mimmoc.revues.org/1597> ; 11 | 2014, mis en ligne le 26 mai 2014, consulté le 19 octobre 2016. P 2.

2 - Cynthia Ghorra-Gobin : Opcit PP 1,2.

أغلبية المدن الأمريكية نحو الأطراف الحضرية انتقال كذلك نحو حكومة محلية منفصلة و
 dans la plupart des métropoles américaines, un déménagement
 vers les espaces (fragmentés) du périurbain est aussi un déménagement
 vers un gouvernement local séparé et quasi indépendant¹ ، فالمدن الكبرى
 مقسمة إداريا إلى مئات الهيئات المستقلة، على غرار مدينة نيويورك، التي قسمت إلى 2000
 ولاية قضائية حكومية منفصلة، تضم وحدات مختلفة مثل المقاطعات و البلديات و أيضا "
 special utility districts"² التي غالبا ما تهتم بتوفير خدمات عمومية (المياه، التعليم،
 الصحة، الأمن، الحماية المدنية..)

الجدول رقم 07 - عدد الحكومات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية بين 1952-2002

2002	1997	1992	1987	1982	1977	1972	1967	1962	1952	
87525	87453	84955	83186	81780	79862	78218	81248	91186	116756	الحكومات المحلية
38967	39044	38978	38933	38851	38726	38552	38202	38185	37061	الجماعات المحلية
3034	3043	3043	3042	3041	3042	3044	3049	3043	3052	المقاطعات
19429	19372	19279	19200	19076	18862	18517	18048	18000	16807	البلديات
16504	16629	16656	16691	16734	16822	16991	17105	17142	17202	القرى
13506	13726	14422	14721	14851	15174	15781	21782	36478	67355	منطقة تعليمية
35052	34683	31555	29532	28078	25962	23885	21264	18323	12340	منطقة خاصة

Source : FREDERIC GILLI : La politique de la ville aux Etats-Unis, une perspective française, P 49

نلاحظ من خلال هذا الجدول التفتت الإداري الذي تتميز به المدينة الأمريكية، فعدد الجماعات
 المحلية و المقاطعات بقي مستقرا طوال النصف الثاني من القرن العشرين، بينما تضاعف عدد
 المناطق الخاصة ثلاث مرات بين 1952 و 2002 لتزايد الخدمات المختصة و توزعها خارج إطار
 المدن الكبرى.

سمحت السياسات المعتمدة على المستوى الفيدرالي في تمكين هذا الطابع اللامركزي للمدن،
 فلا طالما دعمت الحكومة الفدرالية عملية التنافس بين الجهات، المدن و الضواحي عبر

1 - FREDERIC GILLI : Opcit, P50.

2 - Laurence GERVAIS: Opcit, P3.

مجموعة من البرامج الاقتصادية و السكنية و مجموعة من المساعدات المالية التي تكون بصيغة دعم أو الإعفاء من الضريبة.

الجدول رقم 08 - دعم الميزانية من طرف الحكومة الفدرالية للولايات و الجماعات المحلية

2005	2000	1995	1990	1985	1980	1975	1970	1965	
17,2	15,9	14,8	10,8		15,9	15,4	12,3	9,2	% من الميزانية الفدرالية
3,5	2,9	3,1	2,4		3,3				% من الناتج المحلي الخام

Source : FREDERIC GILLI : La politique de la ville aux Etats-Unis, une perspective française, P 53.

ازدادت المساعدات من 9 إلى 16 % من الميزانية الفدرالية بين سنوات 1965 و 1980، لتتخفض بعد ذلك إلى غاية سنة 1990 أين بلغت ما يقارب 11%. بعدها أعادت الحكومة الفدرالية رفعها للدعم إلى أن يصل إلى نسبة 17 % من ميزانيتها مع معدل 3,5 % من الناتج المحلي الخام.

المطلب الثاني : سياسة المدينة بالولايات المتحدة الأمريكية، بين التدخل

الفدرالي والإجراءات المحلية.

ارتبط تطور سياسة المدينة بالولايات المتحدة الأمريكية من جهة بالتطور العام للمجتمع الأمريكي، بتوجهاته و توازناته السياسية الداخلية، و من جهة أخرى بالتحويلات التي تعرفها مختلف المستويات الحكومية من حيث الوزن و الأدوار كذلك. كما تساهم مجموع الأهداف و الغايات الموجهة لمختلف الإجراءات الرامية لتصحيح الاختلالات و معالجة الأزمة الحضرية في تسطير تاريخ سياسة المدينة بالولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الأول: أهداف ومجالات سياسة المدينة.

اعتمدت الحكومة الفدرالية و الحكومات المحلية برامج مختلفة في سبيل إعادة التجديد الحضري، خاصة بعد أحداث العنف التي عرفت بالولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الستينات، سواء ما تعلق بالسكنات الاجتماعية، بالمساعدات للاستثمار، بالتنمية الاقتصادية (الإعفاءات الضريبية، الدعم المالي...) و بإعادة التهيئة العمرانية، أو بمحاربة الفقر خاصة في مراكز المدن أين تتواجد نسبة كبيرة من الفئات المعوزة.

تندرج هذه البرامج في إطار السياسات التي تركز على " الناس people " من ناحية و على " المجال place " ¹ من ناحية أخرى، بينما تتعارض هذه السياسات فيما يخص تحديد الأولويات بالتخطيط و التنفيذ، فالنقاشات التي سادت في تلك الفترة وضعت أصحاب القرار أمام خيارين " الناس مقابل المجال - people versus place " حيث يتم منح السكان فرصة الانتقال إلى أحياء جديدة في إطار سياسة الحراك، مما يساعد على اندماج السود في الأحياء السكنية الراقية و على حصولهم على وظائف جديدة و قبول أبنائهم في مدارس البيض. في إطار هذا الخيار لا يملك السكان المعوزين الإمكانيات التي تسمح لهم من الانتقال، هذا ما يضاعف المشاكل في المناطق الهشة.

1 - La politique de la ville une comparaison entre les USA et la France, mixité sociale et développement communautaire, centre de prospective et de veille scientifique DRAST, 2001, n° 56, P09.

يعتمد الخيار الآخر " المجال مقابل الناس - place versus people " على إعادة هيكلة المحيط السكني و بناء السكنات الاجتماعية لتوفير ظروف عيش هنيئة للسود، و تثبيت الطبقة الوسطى في الضواحي. لكن من مساوئ هذا الخيار كذلك هو إعاقة عمليات الاندماج الحضري و الاجتماعي بين مختلف الأعراق.

في بداية الثمانينات من القرن العشرين، بدأ يتبلور خيار ثالث جسد التحام الخيارين الأولين في صيغة " وضع إستراتيجية الناس على المجال - place based people strategy " ¹ تحت إدارة الرئيس "بيل كلينتون"، هذا الخيار يسمح من جهة بإعادة تهيئة المدن الداخلية و المناطق الهشة، و من جهة أخرى برفع المستوى المعيشي للأقليات الإثنية عبر التنمية الاقتصادية لأحيائهم و المراهنة على التكوين كأساس للارتقاء في الحياة العملية، و من ثم التمكين لأكبر قدر ممكن من هذه الأقليات للانتقال بشكل سلس و الاندماج مع السكان البيض.

يمكن الإشارة إلى أنه في إطار هذه البرامج التي اعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، ارتكزت سياسة المدينة على إعادة التجديد الحضري و السكن مقترنا بالاستثمار في المجال الاقتصادي. ففيما يخص السكن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1937 عن البرنامج الوطني لبناء السكنات الاجتماعية (Public Housing)² (Program)، ثم توالى برامج فدرالية كانت تهدف لإنعاش الأحياء عبر إعادة تهيئة السكن الهش، دعم المؤسسات الصغيرة، بناء المرافق القاعدية، تشجيع البنوك للاستثمار في الأحياء الفقيرة. كما اشتملت هذه البرامج على " الدعم الشامل لتنمية المجتمع - Community Development Block Grant. CDBG " و " صندوق التنمية الحضرية - Urban Development Action Grant "؛ قانون تمويل المجتمع - Community Reinvestment Act "؛ " برنامج أمل VI - HOPE VI "؛ " القرض الضريبي للصفقات الجديدة - New Market Tax Credit " ³.

¹ - La politique de la ville une comparaison entre les USA et la France, mixité sociale et développement communautaire: OpCit, P09.

² - Noémie Houard : POLITIQUE DE LA VILLE, perspectives françaises et ouvertures internationales, centre d'analyse stratégique, la documentation française, rapports&documents, n° 52, 2012, P 189.

³ - Noémie Houard : Ibid, P 190.

بالإضافة إلى السياسات الفدرالية، تعمل الولايات و السلطات المحلية على تسيير مجموعة من البرامج الخاصة التي تعتمد على فرض ضرائب جديدة، إجبارية تمويل مشاريع صناعية، تسويات " لتجزئة شاملة " و المصادقة على اتفاقيات " راجح- راجح " بين المجتمع و المرقين العقاريين.¹

سعت الحكومة الفدرالية عبر التحكم في هذه البرامج إلى خلق توازن بين مختلف الجهات من خلال تصحيح بعض الاختلالات التي ولدها تفضيل الولايات الاعتماد على خصوصيتها و الركون إلى فردانيتها، و ذلك بالتدخل مباشرة أو بالتدعيم ببعض المبادرات المحلية (على مستوى الأحياء) "يعمل النظام الفدرالي على التخفيف من التجاوزات الفردية التي تولدت من الحكم الذاتي المحلي، و أيضا للحفاظ على الحقوق و الحريات الفردية ... الإجراءات المتخذة من طرف النظام الفدرالي تهدف إلى ضمان تعاون مجموعات و أفراد غالبا ما يكونون في نزاع - Le système fédéral américain est fait pour tempérer d'une part les excès de l'individualisme nait de l'auto-gouvernement local et d'autre part de préserver les droits et libertés individuels.. Les actions entreprises par le système fédéral ont pour but d'amener à coopérer des groupes ou individus² " divers et souvent en conflits

يتحدد مستوى سياسة المدينة، ضمن هذا السياق، من خلال الإجراءات التي تقوم بها المؤسسات في مستوياتها المختلفة، ففي إطار الفدرالية الجديدة تم تبني فكرة أن الفريق المحلي يقوم بدور أحسن من العمال الفدراليون فيما يخص تصحيح الإشكالات الحضرية، و عليه فالبلديات و الولايات لها دور محوري في "برنامج CDBG Community Development Block Grant. CRA - Community Reinvestment Act³ ، و الحكومة الفدرالية من خلال " HOPE VI ، و المجموعات المحلية " Coopération de développement " و هي تنظيمات غير ربحية تهتم بإعادة تهيئة و بناء السكنات Communautaire CDC

1 - Noémie Houard : Ibid, P 190.

2 - FREDERIC GILLI : Opcit, P60.

3- La politique de la ville une comparaison entre les USA et la France, mixité sociale et développement communautaire: Opcit, P12.

الاجتماعية، بتأجير و بيع المساكن، و بتحسين مستوى الخدمات الحضرية (النقل، الأمن، حماية الأطفال، التكفل بالأشخاص المسنين)..¹

الفرع الثاني: إسهامات النظام الفدرالي في سياسة المدينة.

بدأ يتأكد ضرورة تدخل النظام الفدرالي ببعض البرامج من أجل تنظيم الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للولايات المتحدة الأمريكية، في فترة الأزمة الاقتصادية سنة 1929 و تقديم الرئيس "روزفلت" لبرنامج " صفقة جديدة New Deal " سنة 1933، و هذا راجع لعجز السلطات المحلية عن مجابهة تلك الأزمة بوسائلها الخاصة و المحدودة. يعتبر هذا البرنامج " New Deal " بمثابة التغيير الحاسم للنموذج الفدرالي التاريخي الأمريكي " تم التخلي عن القواعد الدستورية و التقاليد الموجودة بشكل عملي. مع ظهور مرحلة جديدة للفدرالية الأمريكية في سنوات الأزمة - Les normes constitutionnelle et les traditions existantes étaient virtuellement abandonnées. Une nouvelle phase du fédéralisme américain² émergea pendant les années de la Dépression

بدأ التأسيس لسياسة المدينة في هذه المرحلة التي عرفت تحولات هيكلية عميقة، سمحت بنسج علاقات جديدة مع مختلف المستويات الحكومية، فقد استطاعت السلطات الفدرالية من التدخل في الصلاحيات المحلية فيما يخص برامج السكن، حيث تم إنشاء مديريةية للسكن سنة 1934 " إدارة الإسكان الفدرالية - Federal Housing Administration FHA "³

تهتم بتقديم المساعدات للمبادرات الفردية خاصة للطبقة الوسطى، التي تضررت بفعل الأزمة الاقتصادية و تمكينها من بناء مساكن فردية. تعتبر هذه الإدارة نمط جديد من التدخل للنظام الفدرالي في صنع السياسات العامة الأمريكية، حيث ساهم في تحسين المشهد الحضري للمدن الأمريكية من خلال تسهيل و تسريع وتيرة تنمية الضواحي.

1 - La politique de la ville une comparaison entre les USA et la France, mixité sociale et développement communautaire: Ibid, P09.

2 - Toinet Marie-France, Kempf Hubert : La fin du fédéralisme aux Etats –Unis ?. In revue française de science politique, 30e année, n° 04, 1980, P 750, In site : www.persee.fr/ doc/rfsp_0035-2950_1980_num_30_4_393912.

3 - FREDERIC GILLI : Opcit, P 61.

لم تتجاهل إدارة الرئيس " روزفلت " مصير الطبقة الفقيرة الممثلة أساسا من السود الأمريكيين، فقد أنشأت سنة 1937 الهيئة الأمريكية للسكن " سلطة الولايات المتحدة الأمريكية للإسكان - the United States Housing Authority USHA " ¹ ، من أجل بناء سكنات اجتماعية للسكان الأكثر فقرا (Depression Poor)، الهدف الأساسي من وراء هذا البرنامج هو تقديم المساعدات للفقراء و البطالين من أجل تحسين مستواهم المعيشي.

بعد الحرب العالمية الثانية، اعتمدت الإدارة الفدرالية برنامجا لإعادة تهيئة مراكز المدن وتحديثها تجنباً لتهاويها، فيما عرف ببرنامج " التجديد الحضري - Urban Renewal ". يهدف هذا البرنامج إلى تحويل الأحياء السكنية المتضررة بشكل تدريجي إلى عمارات و مراكز تجارية و إدارية متعددة الطوابق، و إلى تحسين نوعية الهواء و المحيط عبر إبعاد النشاطات الصناعية من مراكز المدن. دفع هذا الوضع إلى انتقال السكان الذين يملكون الإمكانيات إلى الضواحي بينما تعذر على المعوزين القيام بذلك، مما ضاعف في مشكلة التمييز العنصري و عدم الاندماج الاجتماعي بين مختلف الإثنيات المكونة للمجتمع الأمريكي.

أطلقت الحكومة الفدرالية سلسلة دعم مالي كبيرة جدا سنة 1949 لصالح برامج سكنية للمدن الكبرى، و ذلك مباشرة بعد المصادقة على قانون " Wagner-Ellender-Taft Housing Act "، حيث كان ينظر لتحديث المدن كقضية وطنية و جب الاندماج فيها بقوة. تابعت السلطات الفدرالية ضخ الدعم المالي في إطار برنامج التجديد الحضري - Urban Renewal تدعيما لتوصيل الولايات و الجهات بالطرق السريعة " Federal Aid Highway " و لإزالة التلوث " Water Pollution Act " ².

أدى تطبيق برنامج " Urban Renewal " إلى تغيير المشهد الحضري للمدن الأمريكية، و أخذه للشكل الذي هو عليه الآن (عمارات شامخة، مرافق إدارية و اقتصادية عالمية...)، من جانب آخر، فقد نتج عن هذا البرنامج إحداث نزيف ديمغرافي و اقتصادي معتبر لمراكز المدن (الانتقال إلى الضواحي، نقص فرص العمل، غلق المحلات التجارية و المرافق الترفيهية) بالإضافة

1 - FREDERIC GILLI : Opcit, P 62.

2 - Cyril Cosme : Opcit, P 29.

إلى مضاعفة تفكير و عزل السكان الأفرو أميركيين، وهذا ما أدى إلى أحداث العنف التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الستينات من القرن الماضي.

اقترحت الإدارة الديمقراطية الأمريكية في سنة 1964 ممثلة في رئيسها " ليندون جونسون Lyndon-B.Johnson مشروع " المجتمع الفاضل Great society " ¹ الداعي لتقليص التمايز الاجتماعي باستعمال برنامج " الحرب ضد الفقر War on poverty " الهادف إلى تدعيم الخدمات الاجتماعية و التكوين مباشرة مع المصادقة على قانون الفرص الاقتصادية " Economic Opportunity Act " ، بالإضافة إلى " قانون الحقوق المدنية Civil Rights Act " الذي يمنع أي نوع من أنواع التمييز العنصري في إطار الخدمات العامة أو الخاصة (النقل، الحصول على العمل، المدرسة، السكن..) ² .

صوت الكونغرس في إطار " Great society " على برامج جديدة تخص القطاع الصحي (Medicaid) و برامج التعليم الأساسي، حيث أدى إلى ارتفاع المساعدات الفدرالية المدفوعة إلى الولايات و الحكومات المحلية من 8 مليار دولار سنة 1962 إلى 13 مليار دولار سنة 1966، مع إحصاء 379 برنامج دعم فدرالي مقابل 31 فقط في سنة 1938 و 161 برنامج دعم في سنة 1962. ³

شهدت هذه الفترة كذلك، إنشاء برنامج " المدينة النموذج - Model Cities " سنة 1966، حيث رمت السلطات الفدرالية من وراء هذا البرنامج إلى تحسين الخدمات المقدمة من طرف النظام الاجتماعي ، بشكل يؤدي إلى تأطير أمثل للدعم و للبرامج الفدرالية المتواجدة في مختلف الوكالات المحلية للمدينة، على غرار الوكالات المحلية الخاصة بالسكن الاجتماعي و الوكالات الخاصة بالتهيئة المحلية و التجديد الحضري، تتواجد كذلك وكالات محلية مشتركة، وهي سلطات فدرالية منتدبة تساهم في اتخاذ القرارات في كل ما يخص المقاومة والقضاء على الفقر.

1 - Jacques Donzelot et autres : Opcit, P61.

2 - Jacques Donzelot et autres : Ibid, P62.

3 - FREDERIC GILLI : Opcit, P 66.

تجسدت المساهمات الفدرالية فيما يخص سياسة المدينة في التسعينات من القرن العشرين، من خلال أشكال جديدة على مستوى الإجراءات و على مستوى الفاعلين. يتم التدخل في تلك الفترة بطريقة محددة في الزمن و المجال من أجل تمويل التنمية المجتمعية (عن طريق برنامج المناطق الحرة، أو الدعم الشامل لتنمية المجتمع - CDBG) أو برامج خاصة تجريبية (تنقل السكان، التعليم، الصحة، الحصول على فرص العمل..)

من بين الأشكال الجديدة للتدخل الفدرالي في بداية التسعينات برنامج "HOPE VI"، الذي استهدف إعادة إحياء بعض المناطق الهشة، و ذلك تحت وصاية المديرية الأمريكية للسكن و للتنمية الحضرية (United States Department of Housing and Urban Development – HUD " من خلال إعادة تجديد بعض التجمعات السكنية المهترئة منذ سنوات، و التي استشرى فيها كل أنواع الجرائم و المخدرات و التمييز العنصري و التهميش الاجتماعي و الاقتصادي.¹

يعتبر السكن الاجتماعي أحد أهم المجالات الأساسية التي يغطيها برنامج "HOPE VI"، فقد عمل على تغيير الصورة المشوهة للأحياء السكنية من خلال تجديدها و بناء أخرى نوعية، قدم هذا البرنامج كذلك ابتكارات جديدة فيما يخص التمويل و التسيير، و نجح في تحسين ظروف حياة العديد من العائلات.

تمكنت مديرية HUD منذ 1992 في إطار برنامج "HOPE VI" من إحصاء ما يقارب 80000 مسكن اجتماعي آيل للانهايار من بين 1,3 مليون سكن.² هذا لا يعني أن باقي الحظيرة السكنية تشكل مجالا مؤهلا لاستقبال الحياة الاجتماعية، كما تم تقديم الدعم المالي لـ 240 مشروع بين 1993 و 2008، حيث تم استثمار 6,5 مليار دولار من الدعم الفدرالي في إطار هذا البرنامج، مع هدم 96500 من المساكن الاجتماعية الهشة.³

أطلقت إدارة أوباما " مبادرة اختيار الجيران - Choice Neighborhoods Initiative " التي استلهمت من برنامج "HOPE VI". تقترح هذه المبادرة مساعدة مالية لبناء السكنات و

1 - Noémie Houard : Opcit, P 194.

2 - Cyril Cosme : Opcit, P 115.

3 - Cyril Cosme : Opcit, P 125.

التنمية الاقتصادية للأحياء الهشة التي تتواجد بها المساكن الاجتماعية. تم تحديد ثلاث أهداف رئيسية لتحسين الأحياء: المساكن، الأشخاص و البيئة، و يتم ابتداء بتوفير الفرص للجميع للحصول على مساكن ذات نوعية جيدة، مدارس ذات أداء متميز، النقل والشغل.¹

ما تزال هذه المبادرة قائمة لحد الآن، و بالتالي فهي تحتاج لسنوات من أجل إجراء عملية تقييم و الفصل في نجاعتها في تحقيق ظروف حياة هنيئة للعائلات الأمريكية، و بالتالي الاعتماد عليها بشكل أكثر تمثيلاً.

يتبين لنا من خلال البرامج المقدمة أن الحكومة الفدرالية لها تأثير مباشر في إعداد و تنفيذ سياسة المدينة على المستوى المحلي. فعلى المستوى المالي تقدر المساهمة الفدرالية في مجال " المدينة " 70 % من مجموع الميزانية المخصصة لهذا القطاع.

الجدول رقم 09 - ميزانية HUD (وزارة المدينة و السكن) بالمليون دولار

2007	2006	2005	التعيين
			إنفاق مباشر
3032	4178	4702	الدعم الشامل لتنمية المجتمع - CDBG
1917	1757	1900	المسكن HOME
1536	1327	1241	دعم من لا مأوى لهم
15920	15418	14766	دعم المستأجرين من الحضيرة السكنية الخاصة
5676	5037	5298	دعم المستأجرين من الحضيرة السكنية الاجتماعية
5742	6003	5018	السكن الاجتماعي
44668	46807	42518	مجموع الإنفاق

Source : FREDERIC GILLI : Opcit, P 92.

مجموع الإنفاق المالي للمدينة و المسكن يمثل 45 مليار دولار أي 1,6 % من الميزانية الفدرالية و 0,3 % من الناتج المحلي الخام الأمريكي.²

1 - Noémie Houard : Opcit, P 195.

2 - FREDERIC GILLI : Opcit, P 92.

الفرع الثالث: الفاعلون المحليون و المبادرات المجتمعية في تنفيذ سياسة

المدينة.

تميزت فترة الثمانينات في ظل حكم الرئيس " دونالد ريغن" بارتداد شامل للدولة الفدرالية، وبروز نوع جديد من الفدرالية " New Federalism "، يتم من خلاله منح سلطات أكثر للولايات و الحكومات المحلية و تقليص الميزانية الفدرالية الموجهة للمدن. تبنت سياسة المدينة انطلاقاً منه أسلوباً مغايراً، خاصة بعد نشر التقرير الحكومي سنة 1988 " العمل من أجل المدن - Action for cities " ¹، حيث لم يعد من الممكن تناول المشاكل الحضرية المتعلقة بالميزانية، بالمساكن، بالأشخاص دون مأوى، بالعنف الحضري على المستوى الفدرالي، و إنما أصبحت من القضايا المصيرية التي تستدعي تكاتف الجهود في المحل من أجل تدير شؤونها.

لم تكن مشاركة المجتمع و المجموعات المحلية في إعداد و تنفيذ سياسة المدينة وليدة الثمانينات، بل تمتد جذورها إلى البدايات الأولى للديمقراطية الأمريكية، فكان أول شكل من أشكال تجسيد هذه الشراكة في إطار محاربة الفقر سنة 1965 "برنامج العمل المجتمعي Community Action Program CAP" ²، يهدف هذا البرنامج إلى التمويل المباشر للأحياء الفقيرة في مراكز المدن من طرف السلطات الفدرالية، دون اللجوء إلى السلطات المحلية و الولايات التي تجاهلت الحالة المزريّة التي تعيشها الأقلية العرقية (الأفرو أمريكيين). تهيكل المجموعات المحلية في إطار " وكالات محلية للعمل المجتمعي" تسمح بفتح مجال المشاركة لأكبر عدد ممكن من السكان خاصة المعوزين و المعدومين منهم، كما تتمتع هذه الوكالات بأحقية التسيير المباشر للدعم المالي الفدرالي الموجه للأحياء، و ذلك عبر خلق مستوصف الحي، مراكز التخطيط الأسري، مراكز استقبال و مساعدة الطفولة، للدعم الاجتماعي و المساعدة الاقتصادية و إعادة تأهيل المساكن.

انتقلت المبادرة من المساعدة الاجتماعية التي تقدمها السلطات الفدرالية للمعوزين من الأقلية السود، إلى الجانب الاقتصادي مع التأكيد على قدرة هذه الفئة المحرومة من المجتمع على تحقيق الاكتفاء الذاتي و الارتفاع بالمستوى المعيشي، شريطة توفير الوسائل الضرورية لذلك.

1 - Laurence GERVAIS: Opcit, P5.

2 - FREDERIC GILLI : Opcit, P 112.

على إثر ذلك تقدم كل من السيناتور " روبرت كينيدي و جاكوب جفيتس " بتعديل قانون " Equal Opportunity Act " للسماح بإنشاء برنامج جديد " مؤسسة تنمية المجتمع - Corporation for the Development of Community CDC " ، التي لا تكتفي بتقديم المساعدات الاجتماعية والاقتصادية للفقراء والمحتاجين، وإنما تمكنهم من امتلاك مؤسسات كفيلة بتحويل مجرى حياتهم. كما تمثل هذه المؤسسات " CDC " إستراتيجية هادفة لتنمية الأحياء، باعتبار الانتقال من مستوى المساعدة الفردية إلى توفير الشروط الضرورية لإنشاء مؤسسات اقتصادية، و التي غالبا ما تخصصت في إعادة تأهيل المساكن، حيث استطاعت الألفين " CDC 2000 " الموزعة على الولايات المتحدة الأمريكية من إنجاز ما يقارب 320000 مسكن ما بين 1970 و 1990.¹

ارتكزت سياسة الرئيس " دونالد ريغن " منذ قدومه إلى البيت الأبيض على عدم التدخل في إعداد وتنفيذ سياسة المدينة، وإنما ترك المبادرة للمحل (مجتمع ومجموعات محلية، إدارات و وكالات محلية) للتأقلم مع الوضع الاقتصادي، باعتبار أن السوق وحده يمكنه إعادة إحياء الأحياء الفقيرة و ليست الدولة المتدخلة.

سعى الرئيس " ريغن " إلى التقليل من دور السلطات الفدرالية عبر تخفيض الضرائب للحاصلين على الملكيات و إجراء اقتطاعات كبيرة من الدعم الموجه لإعادة تهيئة المساكن و إعادة إحياء مراكز المدن، الشيء الذي أدى إلى انخفاض معتبر في الوسائل و القدرات التي تمتلكها البلديات و المجموعات المحلية، بشكل أثر على برنامج " CDC ".²

في مبادرة تسيير في اتجاه دعم القدرات المحلية، قام مجموعة من القيادات المالية المحلية " Leadership " بتعويض الدعم الفدرالي و تقديم المساعدات للمبادرات المحلية، على غرار " فورد، أني كاسي، ماكارتير، روبرت وود جونسون، و روكفيلر "، حيث أسست شركة " أني

1 - FREDERIC GILLI : Opcit, P 114.

2 - La politique de la ville une comparaison entre les USA et la France, mixité sociale et développement communautaire: Opcit, P18.

كاسي "مبادرة" بناء روابط - Making Connections - التي استثمرت في مدة عشر سنوات ما معدله 50 إلى 60 مليون دولار سنويا لمساعدة عشرة أحياء هشة.¹

في نفس الإطار قام "فورد" بإنشاء برنامج لدعم المبادرات المحلية "دعم المبادرات المحلية للتعاون - Local Initiatives Support Cooperation LISC"، التي ساهمت في تدعيم و هيكلت الجهود المحلية فيما يخص التمويل المالي لبناء السكنات، فقد استطاعت أن تكون قاعدة مالية معتبرة تمكّنها من خلال التعامل مع البنوك و شركات التأمين من تمويل مشاريع إنجاز محلات في 14 مدينة.²

منذ بداية ظهور مؤسسات تنمية المجتمع CDC، استطاعت هذه الأخيرة أن تنجز مساكن أكبر من المديرية العمومية للسكن (HUD عبر الوكالات المحلية). لقد تمكنت من تعبئة جهود مقاولين، مجتمع مدني، وكالات عمومية، أعمال خيرية و دفعها للمساهمة في عملية تحسين الأحياء.

لم تكتف هذه المؤسسات CDC بالجانب الاجتماعي فقط، فقد كانت كذلك المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي المحلي، استطاعت أن تستثمر في المجالات التي تنفر أغلب المستثمرين، باعتبار اقترابها من الواقع المحلي و معرفتها بالفرص و التحديات التي تتحكم في السوق.

هكذا فإن مؤسسات تنمية المجتمع CDC أضحت تفرض نفسها شيئا فشيئا، كبديل لتسيير سياسة المدينة و هي في طريقها لتعويض البرامج الإدارية. بالرغم من أن هذه المؤسسات لم تنطلق بقوة سنوات التسعينات إلا أنها وضعت أسس تنميتها و ازدهارها، ففي بداية سنوات 2000 أصبح عدد كبير من المدن يمتلك مقومات نجاح و نجاعة قطاع التنمية المحلية.³

1 - Noémie Houard : Opcit, P 198.

2 - FREDERIC GILLI : Opcit, P 114.

3- FREDERIC GILLI : Opcit, P 132.

خلاصة الفصل:

تعتبر سياسة المدينة من التجارب الرائدة في مضمار تسيير أزمات المدن بالعديد من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وهي سياسة نابعة من طبيعة المشاكل التي كانت تعرفها الأحياء المهمشة بهذه الدول، والتي كانت مجالاً لتجميع المهاجرين من مختلف أنحاء العالم، وبخاصة أحياء السود واللاتينيين بأمريكا، وأحياء المغاربة و الغجر الأوروبيين الشرقيين بفرنسا، علماً أن هذه المجالات السكنية بهذه المدن عانت من التهميش، وانتشرت بها كل مظاهر الأمراض المجتمعية من بطالة و تسول ومخدرات، إضافة إلى الجريمة المنظمة.

تتلخص هذه السياسة بفرنسا في تأهيل المجال الحضري و ذلك بتحسين نمط عيش سكان المدن و التقليل من الفوارق، و تحسين جودة الخدمات العمومية و الرقي بالفضاءات المجتمعية لتكون في خدمة المجتمع.

ارتبط تطور سياسة المدينة بالولايات المتحدة الأمريكية من جهة بالتطور العام للمجتمع الأمريكي، بتوجهاته و توازناته السياسية الداخلية، و من جهة أخرى بالتحويلات التي تعرفها مختلف المستويات الحكومية من حيث الوزن و الأدوار كذلك. إذ اعتمدت الحكومة الفدرالية و الحكومات المحلية برامج مختلفة في سبيل إعادة التجديد الحضري، خاصة بعد أحداث العنف التي عرفتتها الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الستينات، سواء ما تعلق بالسكنات الاجتماعية، بالمساعدات للاستثمار، بالتنمية الاقتصادية (الإعفاءات الضريبية، الدعم المالي...) و بإعادة التهيئة العمرانية، أو بمحاربة الفقر خاصة في مراكز المدن أين تتواجد نسبة كبيرة من الفئات المعوزة.

الفصل الثالث

سياسة المدينة بالجزائر أمام إكراهات

الواقع وتعدد الرهانات.

المبحث الأول: المدينة الجزائرية كرهان للاستدامة في منظور التهيئة الإقليمية.

برز للعيان في العقود الماضية اختلالات و إشكالات جوهرية مست المدن الجزائرية بدون استثناء، على الصعيد الديمغرافي، الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي و العمراني.. حيث تزايد حجم المدن -غالبا خارج المعايير التقنية و الضوابط القانونية- بشكل أصبح غير قادرة على استيعاب العدد الكبير من السكان، و لا الإيفاء بحاجياتهم الاجتماعية و الاقتصادية المتعددة و المتجددة، في ظل وضع حضري مفكك و متشردم يتسم بتفاوت و تناقض كبيرين على المستوى المجالي و الاجتماعي.

في هذا الخضم، برزت المكانة المتميزة التي تحتلها المدينة الجزائرية في منظومة التهيئة الإقليمية، فهي من جهة تواجه صعوبات التنمية المحلية و من جهة أخرى تحديات العولمة، كما تحظى بالأولوية ضمن سياسة المدينة.

المطلب الأول: المدينة الجزائرية: خلفيات التأسيس و واقع الشبكة الحضرية

عرفت المنظومة الحضرية الجزائرية تحولات معتبرة، تبعا لمتطلبات ذات طابع تاريخي، اقتصادي أو سياسي. فلقد أثرت الحقبة الاستعمارية على تكوين شبكة المدن التي خضعت لأغراض توسعية، كانت تهدف لاستنزاف الثروات الطبيعية و الاستغلال المفرط لخيرات البلاد. سعت السلطات العمومية عادة الاستقلال لإنهاء التباين الموجود في التوزيع الجغرافي للسكان و المدن.

إن خصائص المدينة الجزائرية و المجتمع الذي يقطنها متجذرة من حيث الموقع الجغرافي و من حيث التاريخ الذي يمثله أعلام و شعب مناضل. فالأولى تمنح له خطوط مشتركة مع مجموع

العالم المتوسطي و العربي الإسلامي الذي ينتمي إليه، مع بعض الخصوصية. بينما الثانية تمنحهم شخصية قوية جدا في المحافل الدولية.¹

الفرع الأول: نشأة شبكة المدن في الجزائر

إن قيام الحضارات المتعاقبة بالجزائر يفسر أن عملية التحضر كانت قديمة، أكدتها الكثير من الحفريات والشواهد التاريخية والأثرية " بالطبع، فالحفريات المتواجدة في عين حنش بالقرب من العلمة ولاية سطيف اشتملت على أقدم نشاطات الإنسان الأول الذي ظهر في المنطقة قبل أكثر من مليون سنة.. - En effet, dans le site de Ain Hanech près de Saint Arnaud (El Eulma), les gisements comportent les traces les plus anciennes qui existent actuellement vue les activités des premiers hommes et que " l'homme est apparu dans la région depuis plus d'un million d'années..²، حيث كانت الجزائر محطة لقيام العديد من الدول والحضارات. وقد شهد المجتمع الجزائري بروز نمطين اجتماعيين هما مجتمع ريفي وآخر حضري.

لقد شهدت الجزائر حضارة البربر وهم السكان الأصليون للجزائريين " انطلاقا من القرن الثالث قبل الميلاد تشكلت مملكتين كبيرتين في الجزء الشرقي من الشمال الإفريقي: - تشكلت في الشرق مملكة الماسيل قريبة من مملكة قرطاج. - و في الغرب تشكلت مملكة الماسيسيل.. تحتوي على مدينتين مهمتين في ذلك الوقت (سالدا = بجاية حاليا) و (سيرتا = قسنطينة حاليا). وحدة نوميديا أصبحت أكثر من ضرورة في ظل حكم ماسينيسا الذي أراد توحيد البربر، تثبيت البدو الرحل، تحضير و تحضر النوميديين حسب القواعد الهلنستية. - A partir du III siècle av.J.C, deux grands royaumes berbères se formèrent dans la partie Est de l'Afrique du Nord antique : - à l'Est fut créé le royaume des Massyles limitrophes du royaume de Carthage. - à l'Ouest se

¹ - COTE MARC: **L'ALGERIE espace et société**, Constantine, ed Média-plus, 2005, P 03.

² - Djamel RAHAM : **Les structures spatiales de l'Est Algérien, les maillages territoriaux urbains et routiers**, thèse de doctorat en Aménagement du territoire, soutenue le 11/04/2001, P 19.

forma le royaume des Masaesyles..Il comptait quelques grandes cités importantes à l'époque comme Saldae (Bejaia) et surtout cirta (l'actuel ¹ "Constantine) qui était la plus rayonnante.

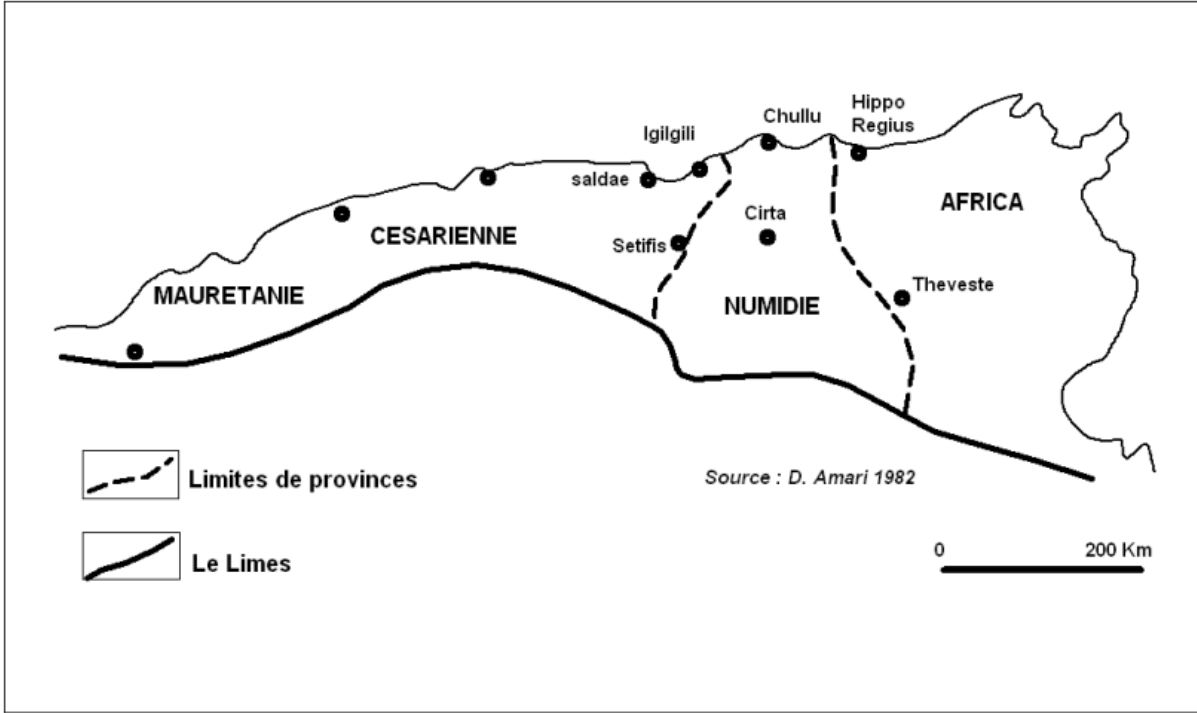
وقد مرت حياة الحضرة في الجزائر بمراحل تاريخية اتسمت بنوايا ظهور المدن، تطور البعض منها وزال البعض الآخر انطلاقاً من التواجد الفنيقي فالغزو الروماني والوندالي فالبيزنطي، وبعد الفتوحات الإسلامية، تطورت الكثير من المدن في الجزائر، إن هذا التراكم والتنوع الثقافي والحضاري صب في دائرة أحداث تغير مهم في نمط الحياة في مختلف الحقبات والفترات التاريخية.

لقد اتسمت مرحلة الاحتلال الروماني (42 ق.م - 429 م) بإقامة القلاع الحصينة و المراكز الحضرية للجنود الرومان، بغية الاحتواء من المقاومة الشديدة التي واجهوها من طرف الأهالي، ثم بعد أن تم الانتهاء من أمر المقاومة، قاموا بإنشاء مدن كبيرة، جلبوا إليها سكان حضريون رومانيون، و قدر حجمها بين 500 و 2000 نسمة للمدينة الواحدة " توغل الاستعمار الروماني انطلاقاً من الشرق، استعمل خط السهول، مستخدماً (تيفست = تبسة حالياً) الموقع الرئيسي، و من طريق تيفست - تيمقاد - لامبيز محورها القوي - La colonisation romaine, pénétrant à partir de l'Est, a utilisé le boulevard des Hautes Plaines, faisant de Théveste (Tébessa) sa position clef, de la route Théveste-Timgad-Lambèse son axe fort.² لقد كان لهذه المدن الأثر الواضح في تأسيس الشبكة الحضرية في الجزائر، أهمها: اكوسيوم (الجزائر)، سيرتا (قسنطينة)، هيبوريغيوس (عنابة)، ايجيلجيلي (جيجل)، تيمقاد، كويكول (جميلة)، سيتيفيس (سطيف)، يوماريا (تلمسان)، وغيرها.

1 - Djamel RAHAM : Ibid, P 21.

2 - COTE MARC: L'ALGERIE ou l'espace retourné, In Djamel RAHAM : Les structures spatiales de l'Est Algérien, les maillages territoriaux urbains et routiers, thèse de doctorat en Aménagement du territoire, soutenue le 11/04/2001, P 22.

الشكل 09: المحافظات الرومانية في الشمال الإفريقي



Source : Djamel RAHAM : **Les structures spatiales de l'Est Algérien, les maillages territoriaux urbains et routiers**, thèse de doctorat

مع وصول الفتوحات الإسلامية إلى شمال إفريقيا تم إثراء الشبكة الحضرية بشكل كبير، حيث ازداد عدد المدن مع تعاقب الدويلات التي حكمت الجزائر، من الرستميين و الأغالبة و الصنهاجيين و الحماديين و المرابطين و الموحيدين إلى المرنيين و الزيانيين، و كان أهم المدن: تيهرت، القليعة، تلمسان، المنصورة، بجاية، المسيلة (قلعة بني حماد)، تنس، الجزائر.¹

الجدول 10 – الممالك الأساسية في الشمال الإفريقي بين القرن التاسع والخامس عشر

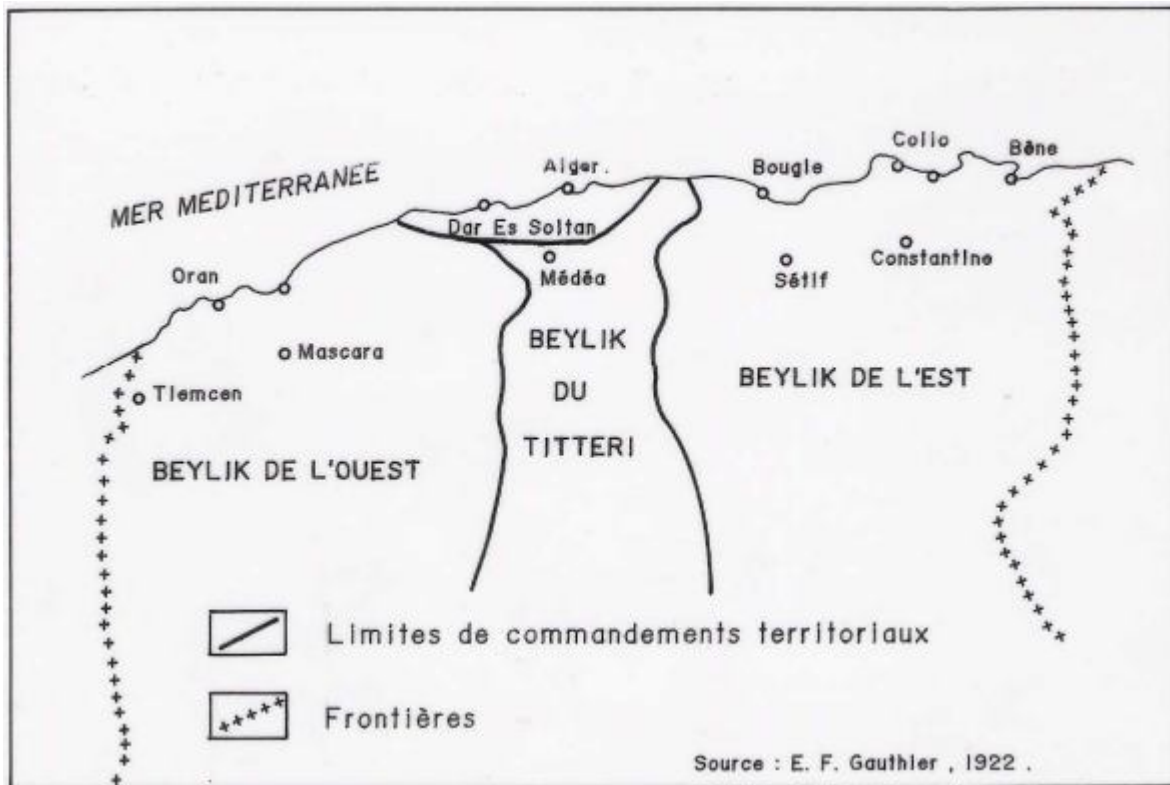
الموقع الجغرافي	العاصمة	الفترة	المملكة
تونس بالإضافة إلى الشرق الجزائري إلى جبال الأوراس.	القيروان	909-800	الأغلبية
كل الشرق الجزائري تقريبا.	بجاية	1010-910	الفاطمية
تقريبا كل الجزء الشرقي للمغرب الأوسط	عشير	1121-973	الزيرية
شرق و وسط الجزائر	القلعة ثم بجاية	1163-1010	الحمادية
كل المغرب	مراكش	1276-1130	الموحيدين
تغير في المكان لكن لا يتعدى الإطار الشرقي للمغرب	بجاية وقسنطينة	1574-1236	الحفصيين

Source : Djamel RAHAM : **Les structures spatiales de l'Est Algérien, les maillages territoriaux urbains et routiers**, thèse de doctorat

¹-Larbi Icheboudène : **Alger ,Histoire d'une capitale** ,Alger, ed Kasbah, 2eme édition, 2008, P25.

في الفترة العثمانية أصبحت المدينة تلعب دورها الإقليمي بالمفهوم الحضري، حيث تعدى تأثيرها الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي لحدودها، و أضحت تستقطب العديد من المهاجرين بحكم جاذبيتها وتنوع النشاطات الثقافية والترفيهية، بالإضافة إلى هذه الوظائف الأساسية، كان للمدينة في الفترة العثمانية دور إداري وعسكري مهم، فمدينة الجزائر العاصمة كانت العاصمة الإدارية للبلاد ومقرا للداي، مدينة المدية عاصمة الإقليم التيطري في الوسط، و مدينة قسنطينة مقرباي الشرق.¹

الشكل 10: التقسيم الإداري والإقليمي للجزائر في العهد العثماني



Source : Djamel RAHAM : Les structures spatiales de l'Est Algérien, les maillages territoriaux urbains et routiers, thèse de doctorat

حينما احتلت فرنسا الجزائر، سعت إلى فرنسة الأرض الجزائرية من خلال إصدار عدة قوانين أهمها كان القرار المشيخي Senatus Consult المؤرخ في 22 أبريل 1863، وقانون Varnier في 26 جويلية 1873²، وما تلاه من قرارات جائرة وسياسات متعدية دفعت بالسكان إلى ترك أراضيهم الأصلية والتوجه نحو المدن، فقد تم سلب نحو 3 ملايين هكتار من الأراضي

¹ - Larbi Icheboudène : Ibid, P27.

² عمار علوي: الملكية والنظام العقاري في الجزائر، الجزائر، دار هومة، ط4، 2006، ص26.

الزراعية و تم تسليمها للكولون الأوروبيين، كما تم تصنيف نحو 3.5 مليون هكتار من الغابات كملكية للدولة¹.

لا بد من التذكير، أن الاستعمار الفرنسي اعتمد على الشبكة الحضرية الموجودة في سبيل تحقيق هيمنته الاقتصادية، فقام بإنشاء الموانئ بالمدن الساحلية (وهران، سكيكدة، الغزوات، الجزائر، بجاية، عنابة...) وربطها بالمدن الداخلية بشبكة السكك الحديدية، لنقل الثروات إلى فرنسا. ولقد اعتمدت الإدارة الاستعمارية مخططات عمرانية جديدة تهدف إلى توسع الأنسجة العمرانية للمدن عن طريق إنشاء أحياء جديدة و تجهيزها بالمرافق الإدارية و الهياكل الأساسية لجلب الأوروبيين " في 1955، تنقسم الجزائر إلى ثلاث مناطق، 20 منطقة إدارية، 330 بلدية و 78 بلدية مختلطة.. - en 1959, l'Algérie comptait 03 départements, 20 arrondissements, 330 communes de plein exercice et 78 communes mixtes..² ، و لم تكتف بهذا فحسب، بل أقامت مدن جديدة يمكن تسميتها بمدن استعمارية منها: سطيف، باتنة، سيدي بلعباس و التي تعد اليوم من أهم المراكز الحضرية في الجزائر.

حسب التقديرات المقدمة من طرف المصالح الإحصائية الاستعمارية، انتقلت نسبة التحضر من 13.9 % سنة 1886 إلى 21.99 % سنة 1936 لتصل إلى 25.05 % سنة 1954³. تضاعف عدد سكان الحضر أربع مرات في مدة 68 سنة لينتقل خلال هذه الفترة من 523000 إلى 2158000 ساكن. خلال مدة 54 سنة أي في الفترة الفاصلة بين 1954 إلى 2008 تضاعف عدد السكان الحضر ما يقارب 10.4 ليصل إلى 22471000 و أصبح يمثل ثلثي سكان الجزائر.

إن الزيادة الكبيرة للسكان الحضر في تلك الفترة تمت خلال مرحلتين، فمرحلة 1954-1962 كانت مرحلة الثورة التحريرية، حيث سعت الإدارة الاستعمارية إلى اعتماد سياسة التجميع و

¹ -Yves Guillermou : Villes et campagnes en Algérie, Autrepart, revue de sciences sociale au Sud, n° 11, 1999, P 49.

² - Djamel RAHAM : Opcit, P 21.

³ -Armature Urbaine RGPH 2008 : Office Nationale des Statistiques, Alger, collection statistique n° 163/2011, P120.

خلق المناطق المحرمة في الجبال، مما دفع بأغلبية السكان إلى هجران الأرياف و الجبال. المرحلة الثانية 1962-1966 تميزت بالانتقال الهائل من الأرياف إلى المدن المهجورة من طرف الأوربيين. و لقد تضاعف عدد السكان الحضر خمس مرات ما بين 1954-1966 لينتقل من 320000 إلى 1620000 ساكن.

الجدول 11 - تطور سكان الحضر و الريفيين في الجزائر بين 1886-2008

نسبة السكان الحضر %	زيادة السكان الحضر بالآلاف	السكان بالآلاف			السنة
		المجموع	الريفيين	الحضر	
13.95	-	3752	3229	523	1886
16.59	260	474	3938	783	1906
20.21	317	5444	4344	1100	1926
21.14	148	5902	4654	1248	1931
21.99	184	6510	5078	1432	1936
23.61	406	7787	5949	1838	1948
25.05	320	8615	6457	2158	1954
31.43	1620	12022	8244	3778	1966
39.45	2909	16948	10261	6687	1977
49.54	4733	23051	11631	11420	1987
58.27	5544	29113	12149	16964	1998
65.94	5507	34080	11609	22471	2008

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، ONS، 2011.

في الفترة 1966-1977 تركزت السياسة التنموية المعتمدة من طرف الدولة حول التصنيع و الثورة الزراعية التي كانت تهدف إلى وقف النزيف الديمغرافي الذي كان يعاينيه الريف. حيث انتقل عدد السكان الحضر من 3.8 مليون ساكن سنة 1966 إلى 6.7 مليون سنة 1977 أي بنسبة زيادة عامة تقدر بـ 77 % و معدل زيادة سنوية تقدر بـ 5.3 %.

عرفت الفترة 1977-1987 تتابع زيادة سكان الحضر بشكل أقل من العشرية السابقة أي بنسبة زيادة عامة تقدر بـ 71 % و معدل زيادة سنوية تقدر بـ 5.5 %. أما الفترة 1987-1998 فقد عرف معدل الزيادة السنوية انخفاض أكيد من 3.1 % سنة 1987 إلى 2.1 % سنة 1998. في نفس الاتجاه سجل معدل الزيادة للسكان الحضر نسبة 3.6 % في السنة أي بانخفاض كبير من العشرية السابقة.

و لقد تابعت الفترة بين 1998-2008 في نفس الاتجاه، حيث انخفض معدل الزيادة للسكان الحضري إلى 2.9 % و لكن أكبر من معدل الزيادة العامة الذي واصل في انخفاضه إلى 1.6 % (لأول مرة سجلت الجزائر معدل سلبى لمتوسط معدل الزيادة السنوية للريفيين-0.48).

الجدول 12- تطور مؤشرات التحضر في الجزائر 1886-2008

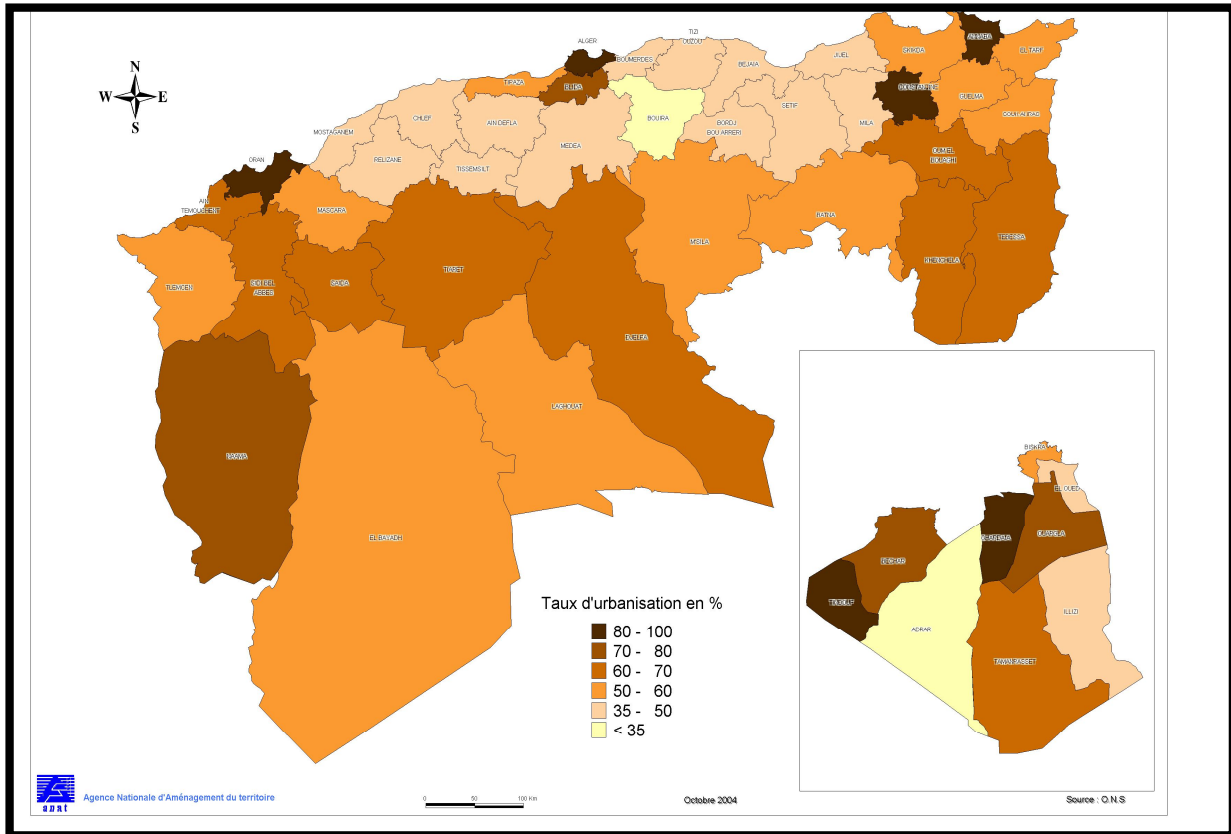
الفترة	متوسط معدل الزيادة السنوية %			نصيب الهجرة %
	الحضر	الريف	المجموع	
1906.1886	2.03	1.00	1.16	43.2
1926.1906	1.71	0.49	0.72	58.3
1931.1926	2.55	1.39	1.63	36.2
1936.1931	2.79	1.76	1.98	29.0
1948.1936	2.11	1.33	1.50	28.5
1954.1948	2.71	1.37	1.70	37.3
1966.1954	4.78	2.06	2.82	41.1
1977.1966	5.33	2.01	3.17	40.5
1987.1977	5.49	1.20	3.09	43.7
1998.1987	3.58	0.39	3.3	40.7
2008.1998	2.89	0.48	1.61	44.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، ONS، 2011.

يوضح الجدول أن نسبة زيادة السكان الحضري فاقت دائما نسبة الزيادة الطبيعية العامة، و أن إيقاع التحضر عرف تقلبات بين 1886 و 2008. فهذه النسبة تصاعدت ما بين 1886-1926 ثم أخذت في التناقص إلى غاية 1948. انطلاقا من هذه الفترة عرف إيقاع التحضر تزايدا مستمرا. نصيب الهجرة من زيادة السكان الحضري كان متزايدا إلى غاية 1936. خلال الحرب العالمية الثانية عرفت تناقصا ملحوظا، ثم بعدها زاد نصيب الهجرة إلى أن بلغ أقصاه سنة 2008 بنسبة 44.3 % من السكان الحضري. حيث 55.7 % من زيادة السكان الحضري في هذه الفترة (1998-2008) كان راجعا للزيادة الطبيعية للسكان، بينما 44.3 % الباقية كان سببها الهجرة و إعادة تصنيف الحواضر.

يمكن إرجاع هذا التطور إلى حالة اللأمن التي عاشتها الجزائر خلال التسعينات و انخفاض مستوى المعيشة في المناطق الريفية المعزولة، و كذلك انتهاج سياسة اقتصاد السوق من خلال هيمنة القطاع الخاص، التي جعلت فكرة الإقامة بالمدن مطلب و غاية أغلب الجزائريين.

الشكل 11: نسبة التحضر الخاصة بكل ولاية في 2010



المصدر: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030

الفرع الثاني: واقع توزيع المنظومة الحضرية في الجزائر

1زيادة التجمعات الحضرية: مجمل العوامل التي ذكرناها سابقا (الزيادة الطبيعية للسكان، الهجرة و إعادة تصنيف الحواضر)، أدت إلى تدعيم الشبكة الحضرية بـ 540 تجمعا حضريا لتصبح تتألف من 751 سنة 2008 (تجمع حضري ما بين البلديات AUIC).

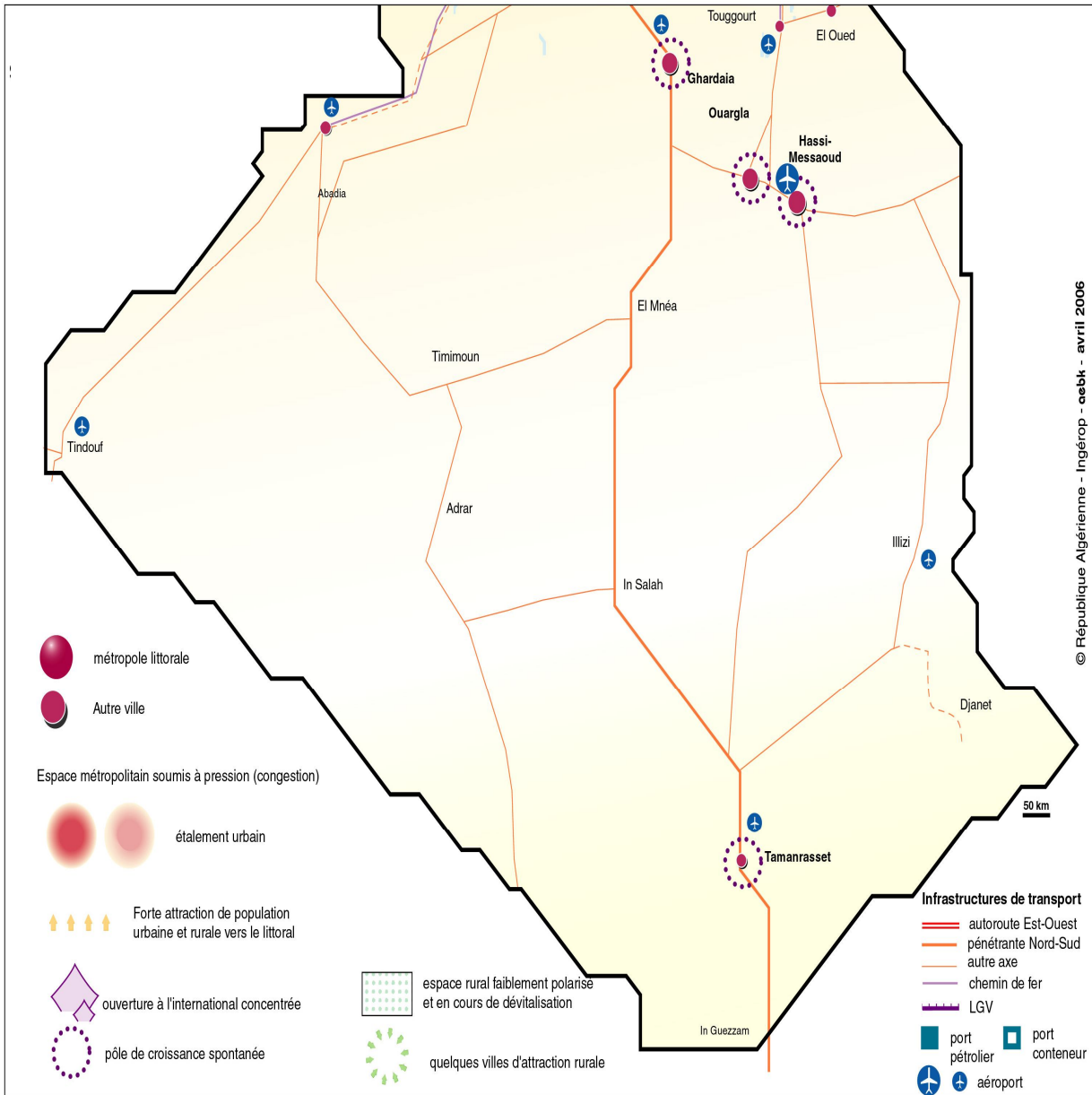
الجدول 13: تطور عدد التجمعات حسب الحجم ما بين 1977-2008

تزايد عدد التجمعات الحضرية			عدد التجمعات في الإحصاء العام للسكان				حجم التجمعات الحضرية
			2008	1998	1987	1977	
1998-2008	1987-1998	1977-1987					
3	49	17	3	0	49	32	أقل من 5000
85	13	138	283	198	185	47	5000 إلى 10000
37	109	22	238	201	92	70	10000 إلى 20000
28	35	41	142	114	79	38	20000 إلى 50000
13	8	10	47	34	26	16	50000 إلى 100000
6	16	8	38	32	16	8	أكبر من 100000
172	132	236	751	579	447	211	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، ONS، 2011.

فعدد التجمعات الحضرية ذات حجم بين 5000 و 10000 ساكن تضاعف 6 مرات بين 1977 و 2008، حيث كان 47 سنة 1977 ليصل إلى 283 سنة 2008، بينما تضاعف عدد التجمعات الحضرية ذات حجم بين 10000 و 20000 بـ 3.4 مرات في نفس الفترة، حيث كان 70 سنة 1977 ليصل إلى 238 سنة 2008. أما المدن الصغيرة (بين 20000 و 50000) فقد تضاعف عددها بـ 3.7 في مدة 31 سنة. و على العكس من ذلك فقد تزايد عدد المدن المتوسطة (بين 50000 و 100000) بوتيرة أقل من المدن الصغيرة. بينما تضاعف عدد التجمعات الحضرية ذات حجم أكبر من 100000 ساكن بشكل كبير، حيث تضاعف كل عشر سنوات من 1977 إلى 1998، وازداد بستة تجمعات في العشرية الأخيرة.

الشكل 13: الشبكة الحضرية بالجزائر - مدن الجنوب



المصدر: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030 SNAT

الجدول 14: توزيع الوحدات الحضرية حسب التصنيف و الحجم لسنة 2008

المجموع	التصنيف					حجم التجمع الحضري
	نصف حضرية	مجاورة للمدن	حضرية	حضرية راقية	ميتروبول	
3	0	3	0	0	0	أقل من 5000
283	258	25	0	0	0	5000 إلى 10000
238	211	27	0	0	0	10000 إلى 20000
142	2	26	114	0	0	20000 إلى 50000
47	0	8	37	2	0	50000 إلى 100000
33	0	1	2	30	0	100000 إلى 300000
5	0	0	0	1	4	أكثر من 30000
751	471	90	153	33	4	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، ONS، 2011.

التجمعات الحضرية الميتروبوليتية في الجزائر تتميز بتركيز الخدمات من النوع العالي ذات البعد الجهوي، الوطني و العالمي، لا توجد بالجزائر إلا (4) أربعة ميتروبول وهم: الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة. بينما تمثل التجمعات الحضرية الراقية 33 تجمع، ثلاثون منها تمثل مركز الولاية و ثلاثة فقط هي مراكز دوائر (مدينة تقرت و ولاية ورقلة، عين البيضاء و ولاية أم البواقي، العلمة و ولاية سطيف).¹

هذا التصنيف يحتوي على ثلاثين تجمع ذو حجم بين 10000 و 300000 ساكن، تجمع واحد فوق 300000 ساكن (البليدة) و تجمعين بين 5000 و 10000 (أدرار و أم البواقي).

التجمعات الحضرية تضم 153 تجمعا ذو حجم أكبر من 20000 ساكن، و هي تتميز بتمركز قليل من الخدمات الراقية و بتواجد أكثر للنشاطات الفلاحية. في هذا التصنيف توجد مدينتين بحجم أكبر من 100000 ساكن (غليزان و بوسعادة)، و 37 مدينة بحجم بين 50000 و 100000 ساكن. التجمعات الحضرية تمثل 10 مراكز ولايات و 125 مركز دائرة و 17 مركز بلدية، و تجمع واحد فقط ثانوي (المدينة الجديدة علي منجلي).²

¹ - Armature Urbaine RGPH 2008 : Ibid , P 62.

² - Op.cit : P 63.

التجمعات الحضرية المجاورة للمدن، تمثل أساسا المناطق السكنية المجاورة للميتروبول الأربع، وهي تجمعات قريبة جدا منهم، 23 تمثل مراكز دائرة. أما التجمعات النصف حضرية والتي تمثل 471 تجمع تتميز بتقديم خدمات صغيرة كالتعليم والصحة و ذات بعد محلي، وهي تجمعات ذات بعد حجم أقل من 20000 ساكن باستثناء تجمعين فقط هما مجدل بولاية المسيلة ورأس العيون بولاية باتنة¹.

2.تباين التوزيع المجالي للتجمعات الحضرية: في ظرف عشر سنوات (1998-2008) انتقل عدد سكان الحضر من 16666937 إلى 22471179 أي نسبة قدرها 25.83% (5804242 نسمة)، و نمت الشبكة الحضرية من 579 إلى 751 تجمعا حضريا، لكن تحليل النمو الحضري الذي عرفته الجزائر حسب جهات الوطن و حسب مجالات البرمجة الإقليمية (Espace de Programmation Territoriale) يوضح أن هذا النمو تم بشكل غير متكافئ و غير متجانس، بحيث 63.50% من سكان الجزائر يعيشون في المنطقة الشمالية، و 24.7% يعيشون في الهضاب العليا و 9.1% فقط في الجنوب².

الجدول 15: توزيع التجمعات الحضرية حسب التصنيف و مجالات البرمجة الإقليمية في 2008

المجموع	التصنيف					مجالات البرمجة الإقليمية	
	نصف حضرية	مجاورة للمدن	حضرية	حضرية راقية	ميتروبول		
215	131	40	38	5	1	وسط	الشمال
128	77	21	19	4	2	شرق	
134	81	24	24	4	1	غرب	
477	289	90	81	13	4	الشمال	
49	31	0	15	3	0	وسط	الهضاب العليا
111	80	0	23	8	0	شرق	
46	31	0	13	2	0	غرب	
206	142	0	51	13	0	هضاب عليا	
49	28	0	16	5	0	شرق	الجنوب
12	7	0	3	2	0	غرب	
7	5	0	2	0	0	هقار	

¹ - Op.cit : P 63.

² - Op.cit : P 64.

						طاسيلي	
68	40	0	21	7	0	الجنوب	
751	471	90	153	33	4	المجموع	

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، ONS، 2011.

إن أغلبية التجمعات الحضرية تتمركز في الشمال بصفة عامة مع نوع من التوازن بين الوسط، الشرق و الغرب، في مناطق الهضاب العليا تبقى الجهة الشرقية هي التي تجمع أكبر عدد من التجمعات الحضرية.

حسب الإحصاء الأخير في سنة 2008، فإن 5 تجمعات حضرية ذات حجم أكبر من 300000 ساكن، 14 من 33 تجمعات ذات حجم بين 100000 و 300000 ساكن، 24 من 47 تجمع ذو حجم بين 50000 و 100000، 90 من 142 تجمع ذو حجم بين 20000 و 50000 ساكن، كلها متواجدة في الجهة الشمالية من الوطن¹

¹ - Armature Urbaine RGPH 2008 : Ibid , P 65.

المطلب الثاني: رهانات و تحديات المدينة الجزائرية في ظل المنظومة الحضرية.

أمام حدة التعقيدات و الإشكالات المرتبطة بالمدينة الجزائرية، ازدادت قيمتها استراتيجيا، و أصبحت فاعلا مركزيا لا محيد عنه، باعتبار مساهماتها في الناتج الداخلي الخام الوطني، و قدرتها على استقطاب الاستثمارات، و تحملها للثقل الديمغرافي و الاقتصادي، و بالتالي الاجتماعي و السياسي.

الفرع الأول: التحول الحضري المتسارع و الضغط على المجال العمراني.

عرفت المدن الجزائرية في العقود الأخيرة تحولات عميقة بفعل النمو الديمغرافي المتزايد و التطورات الاجتماعية و الاقتصادية. لقد أدت الزيادة في عدد السكان إلى كبر حجم و تدهور النسيج الحضري، بشكل أعاق المدن على أداء وظيفتها و تنمية الخدمات و المرافق الخاصة بها لإعمال جاذبيتها.

1- الآثار السلبية للتوسع العمراني على المدن:

تضاعف عدد السكان في المدينة مقارنة بالسنتين من القرن الماضي، فالنسبة الحالية التي تفوق 70 % من السكان الحضر مرشحة لبلوغ 80 % بحلول 2030. ¹ في حين تمكنت المدن من استيعاب عدد كبير من السكان بفعل الزيادة الطبيعية و الهجرة الريفية، بينما يجدر الإشارة إلى أن المدن في الوقت الحالي تزداد اتساعا و حجما بفعل الحركية الداخلية الناتجة عن بروز السكان الحضريين من الجيل الثاني و الثالث.

الجدول 16: تطور السكان الحضريين بين 1966 و 2008

السنة	السكان الحضريون	السكان الريفيون	إجمالي السكان	حصة السكان الحضريين
1966	3 778 482	8 243 518	12 022 000	31,40 %
1977	6 686 785	10 262 515	16 948 000	40 %
1987	11 444 249	11 594 693	23 038 942	49,70 %
1998	16 966 967	12 133 926	29 100 863	58,30 %
2008	22 471 000	11 609 000	34 080 000	66 %

1 - المخطط الوطني لهيئة الإقليم SNAT 2030. ص 17

2010	23 456 034	12 083 410	35 539 444	66 %
------	------------	------------	------------	------

المصدر: المخطط الوطني لهيئة الإقليم SNAT 2030، ومعطيات التعداد العام 2010.

مس هذا النمو الحضري المتسارع أغلبية الإقليم الجزائري مع تسجيل العديد من الاختلالات:

- كثافة الشبكة الحضرية في منطقة التل، حيث تتميز بتمركز المدن بشكل كبير مع تمددها على حساب الأراضي الزراعية.

- عملية تحضر هائلة يشهدها الجنوب، فمدينة أدرار مثلا تعرف نموا حضريا يقدر بـ 07 % سنويا .

- تعرف منطقة الهضاب العليا نمو حضريا كبيرا سواء على مستوى الشرق، الوسط أو الغرب، حيث سجلت معدلات بلغت إلى 6-5 % سنويا، تعتبر الهضاب العليا كمنطقة عبور غير مستغلة بشكل كامل.¹

إضافة إلى هذه الإشكالات المسجلة في توزع الشبكة الحضرية على المستوى الإقليمي، فإن هذا النمو الحضري الكبير قد دفع بالمدن إلى التمدد و التشرذم، بشكل أنتج لنا نسيجا حضريا غير مهيكل، فاقدا للمركزية و فقيرا بالمرافق الضرورية لتلبية احتياجات السكان، إلى جانب ذلك فإن المدن التاريخية لم تلق الاهتمام الكفيل بإعادة تأهيلها و تأكيد رمزيتها كمعالم تاريخية شاهدة على قيمة و هوية الجزائر.

أدى هذا الوضع إلى تهميش أحياء بأكملها على مستوى المركز أو أطراف المدينة، مع انتشار السكن الهش و البنايات غير القانونية، و بروز مشاكل في قطاعات النقل و الصحة و التعليم و غيرها من الآفات الاجتماعية التي نخرت بجسم المدينة.

يعتبر السكن الهش كل بناء يتميز بعدم الاستقرار و انتشار الأوبئة و تعريض صحة الإنسان للخطر، فهي بنايات يتم غالبا إنجازها بالوسائل المادية التالية:

- القصدير و الحطب في المنطقة الشمالية من الوطن.

1 - Tahar BAOUNI : Les dysfonctionnements de la planification urbaine et des transports urbains dans les villes algériennes., In site : <http://www.codatu.org/wp-content/> consulté le 30/09/2016.

- بناءات عفوية بالأجر دون استعمال الخرسانة المسلحة في مناطق الهضاب العليا و الشمال (سكن متفرق ومهترئ).
- البناء بالطين في الهضاب العليا والجنوب.
- البناء بالجبس التقليدي (القصور)

يلعب الاقتصاد الحضري دورا كبيرا في تعميق الأزمة، حيث تدفع هذه الوضعية بالعديد من سكان المدن إلى اللجوء إلى الضواحي الحضرية من أجل توفير مستقر للعيش فيه، بينما تقف وثائق التعمير عاجزة على احتواء ظاهرة التوسع التي تشهدها المدن، باعتبار أن عمليات بناء مساكن عشوائية يتم بمعزل عن مخططات التعمير، مما يخلق مشاكل متعددة للسلطات المحلية على مستوى التنظيم أو النفقات لإعادة هيكلة وتوفير التجهيزات والمرافق الضرورية.

تعاني الكثير من المدن الجزائرية نوعا من الفوضى العمرانية و في رداءة في التسيير، و ذلك راجع لغياب التهيئة في الشوارع والأرصفة و تدهور الطرق الرئيسية، نتيجة السيول والانجراف، خاصة التي تعرفها مدننا كل سنة في الأشهر الشتوية، مما يؤدي إلى تشويه المشهد الحضري

Dans les ceintures de misère qui entourent les grandes villes du tiers " للمدن monde, plus de 200 millions d'êtres humains vivent dans des conditions concentrationnaires. Leur environnement ? Des ruelles boueuses flanquées de baraques en planches, tôles et matériaux de récupération. Leurs aspirations ? Assurer une maigre pitance à des enfants faméliques, se protéger d'une éviction policière toujours possible, survivre au jour le ¹ jour

على الرغم من ترسانة النصوص القانونية الصادرة في مجال التهيئة و التعمير التي تسعى إلى الحفاظ على الطابع العمراني إلا أنها لم تثبت فعاليتها، و ذلك بالنظر إلى حجم المخالفات المرتكبة في هذا المجال، مما أدى إلى انتشار ظاهرة البناء غير القانوني بشكل رهيب، حيث عرفت الجزائر على غرار الكثير من الدول انتشارا واسعا لهذه الآفة التي تعيق تنمية المجتمعات.

1 - Sid Ahmed SOUIAH : **L'Habitat des pauvres dans les villes algériennes**, in revue, Villes d'Algérie formation, vie urbaine at aménagement, Ed CRASC, 2010, P89.

يصعب تقديم عدد صريح حول البناء غير القانونية، وهذا راجع لتكوين هذه المساكن، تنوعها وحجمها ومدة إنجازها، إلا أن السلطات العمومية أفادت أنه قد تم دراسة 255 301 ملف تسوية وضعية البناء غير المطابقة في سنة 2015، بنسبة تقدر بـ 72 % من مجموع الملفات المودعة لدى المصالح التقنية والتي تقدر بـ 380 380 ملف¹.

لقد وقفت السلطات العمومية عاجزة أمام ضخامة مشكلة البناء غير القانوني و الحل الذي لجأت إليه هو التسوية عن طريق قانون 15-08 في إطار سياسة إعادة تنظيم التعمير.

حيث يهدف هذا القانون إلى وضع حد لحالات عدم إنهاء البناء، تحقيق مطابقة البناء المنجزة و التي هي في طور الإنجاز قبل صدور هذا القانون، تحديد شروط شغل أو استغلال البناء وترقية إطار مبني ذي مظهر جمالي و مهياً بانسجام، مع تأسيس تدابير ردية في مجال عدم احترام آجال البناء وقواعد التعمير.²

2. التباين الهيكلي والنقائص الوظيفية للشبكة الحضرية:

تضاعف عدد التجمعات الحضرية بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة، فقد انتقل من 211 تجمع في سنة 1977 إلى 447 تجمع سنة 1988 إلى 579 تجمع سنة 1998 و أخيرا بلغ عدد التجمعات 751 تجمعا في الإحصاء الأخير سنة 2008.³

هيمنت الجزائر العاصمة على البنية الحضرية للجزائر، مدعومة بالحواضر الكبرى الجهوية: وهران، قسنطينة و عنابة، التي تتواجد كلها بالشمال، منها ثلاث مدن كبرى بالساحل. تتميز هذه المدن بنمو ضعيف أقل من 1 % سنويا (1,28 % للعاصمة، 0,68 % لقسنطينة، 0,9 % لوهران و عنابة بنسبة 0,34 %) ⁴، يمكن تفسير ذلك بانتقال السكان إلى الضواحي و أطراف المدن الكبرى منشئين بذلك نطاق ميثروبولي، حيث 1 ساكن حضري من 10 يعيشون في ضواحي الميثروبولات الأربع.

1- Rapport : Politique gouvernementale dans le domaine de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la Ville, septembre 2015, P 12.

² القانون رقم 15-08 مؤرخ في 17 رجب عام 1429 الموافق 20 يوليو سنة 2008، المحدد لقواعد مطابقة البناء و إتمام إنجازها، الجريدة الرسمية رقم 44

³ - Armature Urbaine RGPH 2008 : Ibid , P 62

⁴ - Armature Urbaine RGPH 2008 : Ibid , PP 105,109,110,113

- يقطن بالعاصمة 2 817 868 ساكن وأكثر من 7 000 000 في نطاقها الميتروبولي، وهي تستمد قوتها من وزنها الديمغرافي وقيمة ونوعية وظائفها.
- في الشرق نجد كل من قسنطينة و عنابة بتعداد سكان على الترتيب 836 977 و 512 411 ساكن.
- بينما في الغرب وهران وهي ثاني مدينة بالجزائر بتعداد سكاني يقدر بـ 1 343 899 ساكن.¹

إن توزيع أعداد الحضريين الجدد بين المدن الكبرى (الميتروبول) و المجمعات السكنية الأخرى التابعة لمساحات كل منها، يجسد بالأرقام مدى ثقل الإنصابات التي حصلت على محيط كل مدينة من المدن الكبرى المختلفة، و مدى الخطر الذي تمثله العملية على الأراضي الفلاحية ذات القيمة.

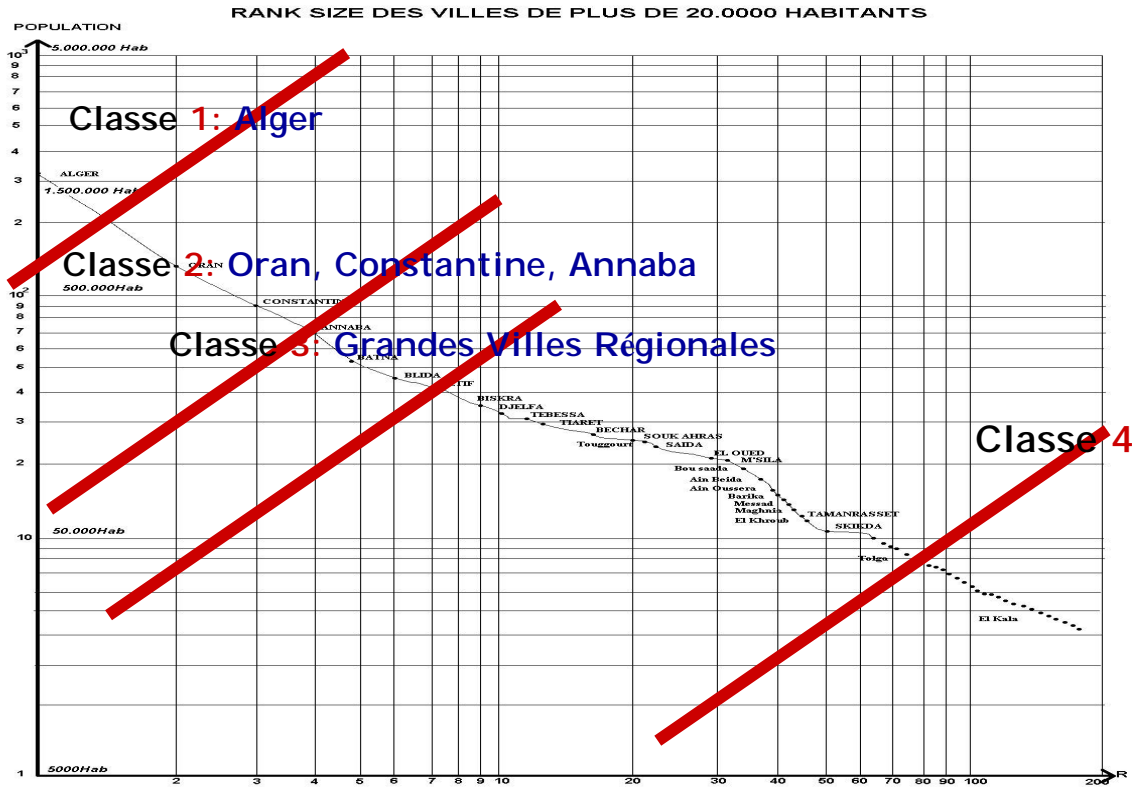
و تلك النتائج تخفي مدى التهديد الحقيقي الذي تتعرض له الأراضي الفلاحية، لأن نمو الضواحي المعروفة بالضواحي الثانوية و انبساطها على حساب الأراضي الزراعية ما يزال مذهلا.

و حتى المدن ذات أزيد من 100000 نسمة تضاعف عددها إلى خمس مرات فانتقل من 8 إلى 32 مدينة سنة 1998، لتصل سنة 2008 الثمانية و الثلاثين (38) مدينة، حيث نجد كل من مدينة سطيف و باتنة بتعداد سكاني أزيد من 200 000 ساكن و كذلك بعض المدن الجهوية النشطة (سيدي بلعباس، بسكرة، الشلف، الجلفة، تلمسان..). و تقوم هذه المدن بتوسيع الجزء الأكبر من الشبكة الحضرية توازيا مع التنمية الحاصلة في الحواضر الكبرى (Métropoles) و المدن المتوسطة، هذه الأخيرة موزعة توزيعا غير مدروس و تفتقد إلى أبسط الوظائف و المرافق الضرورية، تتكون من مراكز ولايات و دوائر على غرار (الأغواط، عين البيضاء، عين مليلة، البويرة، تمنراست، بئر العاتر، الشريعة، مغنية، سوقر، عين وسارة، قصر البخاري، برواقية، بوسعادة، أرزيو، البيض، تيسمسيلت، خنشلة، ميله، النعامة، عين تيموشنت، غرداية، سيق و محمدية).²

1 - Armature Urbaine RGPH 2008 : Ibid , PP 105,109,110,113

2 - Armature Urbaine RGPH 2008 : Ibid , P 63

الشكل 14: تصنيف RANK SIZE للمدن أزيد من 20000 ساكن



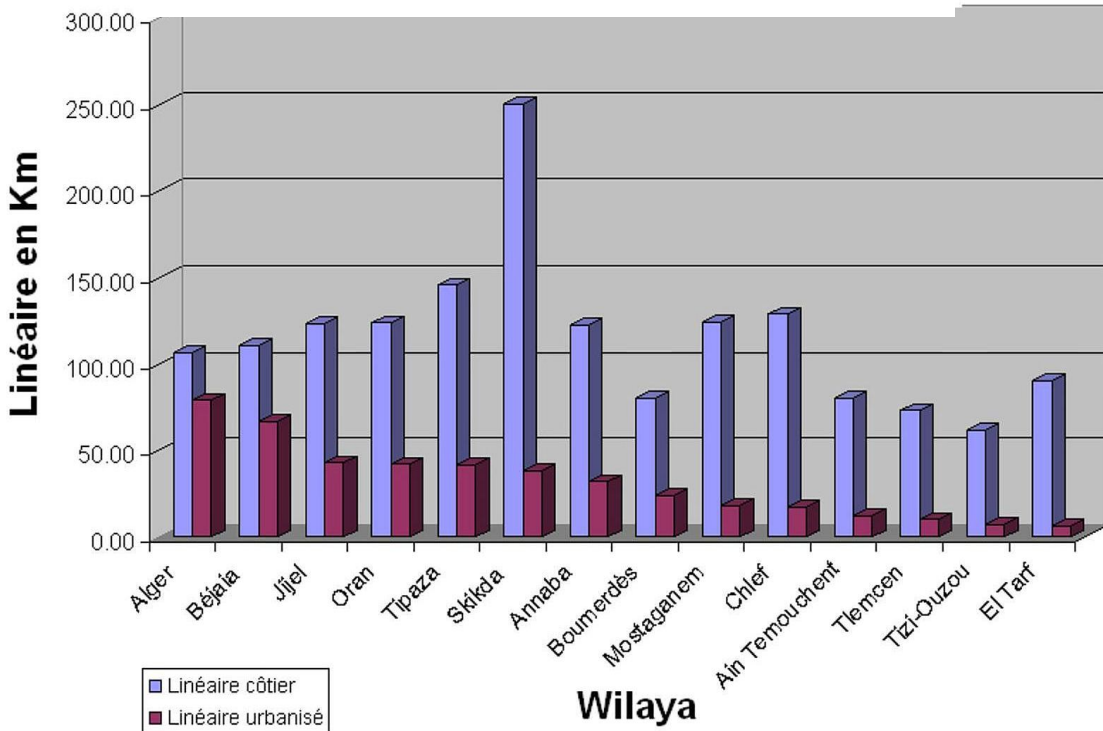
المصدر: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030

إن التحكم في حركة التعمير من خلال توزيعها على التراب الوطني هو الأداة الأساسية لإعادة توازن الإعمار؛ وهذا الجانب لم يجد التقييم الكافي في مراحل التنمية السابقة، أو أن نصيبه فيها كان الإهمال والإغفال، ولذلك كانت الاختلالات الصارخة التي لحقت بحركة التعمير وبالهيكل الحضري في البلاد، متجلية بشكل أوضح في توزيع المدن الكبرى. إن هذا التوزيع الذي لا يخدم الهضاب العليا على الخصوص، ولا يظهر فيها جزءها السهبي بالغ الدلالة إذا علمنا مدى الدور الفعال الذي تلعبه المدن الكبرى في التنمية الجهوية.

يشهد الشريط الساحلي حركة تعميرية غير خاضعة للرقابة، أدت إلى نقص في العقار الفلاحي وتضرر الوسط الساحلي تحت تأثير انتشار مختلف الأنشطة والتلوث، فقد تم تعمير ما يقارب 435 كم من بين 1622 كم المكونة للشريط الساحلي بنسبة 27 %، أخذ الساحل شمال مركز حصة الأسد بتعمير 235 كم بينما تم استغلال 120 كم من الساحل شمال شرق و 82 كم من جهة شمال غرب.¹

1- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030

الشكل 15: احتلال الشريط الساحلي بالولايات



المصدر: المخطط الوطني لهيئة الإقليم SNAT 2030

بالإضافة إلى هذا التباين في هيكلية المدن على مستوى الإقليم الجزائري، فإن أغلبيتها باستثناء بعض المدن الكبرى في الشمال، تعتبر غير قادرة على القيام بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية، فالمدن الجزائرية احتضنت عددا هائلا من السكان دون أن تتبعها قاعدة اقتصادية كفيلة بتلبية الاحتياجات اليومية للمواطنين، و اكتفت بتوفير الإطار الإداري. و تجسدت النقائص فيما يخص التسيير الحضري في الغياب التام لمنظومة النقل و الحراك مما أعاق السير الحسن للنشاطات الاقتصادية.

إن التحليل الاقتصادي و الاجتماعي و الوظيفي للمنظومة الحضرية بالجزائر يسمح بتحديد طبقتين من المدن:

- مدن ذات وظيفة اقتصادية غالبية.
- مدن ذات وظيفة خدمات عمومية غالبية.

بالنظر إلى المدن الجزائرية فإن أغلبها لا يمثل نفس النموذج و لا يمتلك نفس الخصائص:

- الحواضر الكبرى الأربع (الميتروبول: الجزائر- وهران - قسنطينة - عنابة) تمثل تقريبا نصف الإمكانيات الاقتصادية الجزائرية، تعتبر القاطرة للاقتصاد الوطني.
- مدن ذات إمكانيات اقتصادية عالية خاصة في المجال الصناعي: مثل مدن البليدة، سكيكدة، برج بوعرييج و سطيف، سيدي بلعباس و تلمسان، تيزي وزو، غرداية، الوادي و بسكرة، المسيلة، ورقلة و حاسي مسعود في مجال الطاقة خاصة.
- مدن تمتلك مقومات التنمية و النهوض، تحتاج إلى المساعدة العمومية لاحتلال مكانة مرموقة: معسكر، غليزان، الشلف، باتنة، أدرار، تيارت، الأغواط..
- نمو غير متحكم فيه لبعض المدن و تعيش حالة أزمة: بشار، الجلفة، تبسة، سعيدة، سوق أهراس، خنشلة، مشرية، البيض، أفلو..
- مدن تعيش تراجعاً اقتصادياً رهيباً: مليانة، شرشال، دلس، تمنراست، عين صالح..

تمركزت الصناعة الجزائرية - المتمثلة غالباً من الصناعة الكيماوية و الفولاذ- على مستوى الشريط الساحلي، فمن بين 83 100 وحدة على المستوى الوطني تم إنجاز 42 700 وحدة في الولايات الساحلية أي بنسبة 51 %، استقبل النطاق الميتروبولي العاصمي وحده نسبة 38 % من الوحدات الصناعية الوطنية. كما يمكن إحصاء على الشريط الساحلي إنجاز 786 وحدة صناعية، 21 منطقة نشاطات، 13 منطقة صناعية، و 91 صناعات خطرة.¹

الفرع الثاني: الديناميكية الديمغرافية و عدم التوازن الإقليمي.

يشكل عدد السكان و لأول مرة في تاريخ الجزائر قوة و رأس مال كبيرين، إلا أن هذا الوزن الديمغرافي يتوزع بشكل غير متناسق على مستوى الإقليم الجزائري، مما يرهن إمكانية تحقيق الإنصاف بين مختلف الأجزاء المشكلة للوطن.

انتقل عدد سكان الجزائر من 23,06 مليون شخص إلى 29,11 مليون في ظرف إحدى عشر سنة (أي من 1987 إلى 1998) و ذلك بفارق 6,3 مليون شخص، بينما سجلت زيادة عدد السكان في الإحصاء العام الأخير في سنة 2008 بمقدار 4,97 مليون شخص ليصل تعداد عدد سكان الجزائر إلى 34,08 مليون شخص¹ ، و الذي قد بلغ بتاريخ 01 جانفي 2016 مقدار 40,4 مليون شخص.²

عرف التعداد العام للسكان نموا كبيرا ابتداء من الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث تضاعف أربع مرات، فبعدما سجل في الفترة بين 1977 و 1987 نسبة نمو كبيرة 3,1 %، بدأت في التناقص لتصل إلى 2,1 % بين سنوات 1987 و 1998، ثم إلى 1,6 % في سنة 2008.

يمكن إرجاع سبب التناقص في نسبة النمو السكاني إلى الخصائص التالية:

- التهاوي المعتبر في نسبة الولادة، التي انتقلت من 50 % سنة 1970 إلى 30,94 % سنة 1990 لتصل إلى 26,03 % سنة 2015.

- التهاوي في مؤشر الخصوبة الذي انتقل من 7,8 طفل لكل امرأة سنة 1970 إلى 4,5 طفل سنة 1990 ليصل إلى 3,1 طفل لكل امرأة سنة 2015.³

أدى هذا التحول المعتبر إلى التغيير في الهيكل العام للسكان استنادا إلى العمر خلال العقود الأخيرة، حيث أصبحت الفئة العمرية الأقل من 5 سنوات لا تمثل إلا 11,72 % فقط من العدد الإجمالي للسكان في سنة 2015، مقارنة بسنة 1966 التي كانت تمثل 20 % . لا شك في أن النقص الحاصل في عدد الوفيات خاصة على مستوى الأطفال، و الزيادة في مستوى العيش، سوف يؤديان إلى الشيخوخة المتدرجة للسكان، و إلى تضخم الفئة العمرية النشطة.

1- تمركز السكان في شمال الوطن:

يشهد توزيع السكان على مستوى الوطن خلا كبيرا، حيث تتمركز نسبة معتبرة تقدر بـ 36 % من السكان في الشريط الساحلي بمساحة 45000 كم² (1,9 % من إجمالي مساحة

1 - Armature Urbaine RGPH 2008 : Ibid , P 09.

2 - Site : www.ONS.dz.

3 - Site : www.ONS.dz.

الوطن) و بنسبة كثافة 274 ساكن/كم². بينما تتوزع نسبة 53 % من السكان فوق منطقة " التل و السهوب" بمساحة 255000 كم² (7,10 % من إجمالي مساحة الوطن) و بنسبة كثافة تقدر بـ 70,6 ساكن/كم². و أخيرا، تأتي المنطقة الثالثة "الجنوب" و هي امتداد صحراوي بمساحة 2 مليون كم² (87 % من إجمالي مساحة الوطن)، و تقطن بها نسبة 10,9 % من السكان بكثافة مقدرة بـ 1,8 ساكن/كم².¹

تحيلنا هذه الإحصائيات إلى التأكيد كون تسعة أعشار السكان الجزائريين يعيشون في الشمال فوق 12,6 % من مساحة الجزائر، بينما العشر فقط يتوزع على 87,4 % من المساحة الكلية بالجنوب الجزائري.

الجدول 17: توزيع السكان في المناطق الثلاث المكونة للجزائر

المجال الفيزيائي	المساحة التقريبية كم ²	السكان بالآلاف			الكثافة ساكن/كم ²		نسبة النمو السنوية المتوسطة	
		1987	1998	2008	1987	1998	1987/1998	1998/2008
الشريط الساحلي	45000	8904	11000	12342	197,8	244,4	1,9	1,17
		%38,6	%37,8	%36,2				
التل و السهوب	255000	12145	15300	18010	47,6	60	2,08	1,67
		%52,7	%52,6	%52,9				
مجموع الشمال	300000	21049	26300	30352	70,1	87,7	2	1,46
		%91,3	%90,3	%89,1				
الجنوب	2081000	2002	2801	3728	0,96	1,35	3,04	2,94
		%8,7	%9,6	%10,9				
الجزائر	2381000	23051	29113	34080	9,7	12,2	2,1	1,61
		%100	%100	%100				

Source : Armature Urbaine RGPH 2008 .

قدّرت نسبة النمو السنوية بين سنتي 1987 و 1998 بالنسبة للشريط الساحلي 1,9 % و ذلك بعد زيادة 2,1 مليون ساكن، ثم تدنت هذه النسبة في الفترة بين 1998 و 2008 إلى 1,17 % و زيادة سكانية عدت بـ 1,34 مليون ساكن. بينما عرفت منطقة التل و السهوب نسبة 2,08 % بزيادة 3,16 مليون ساكن و 1,67 % بزيادة 2,7 مليون ساكن لنفس الفترتين على التوالي. سجلت منطقة الجنوب زيادة 801000 ساكن و 927000 ساكن لنفس الفترة بنسبة 3,04 % و 2,94 %.

يتمظهر التباين في الكثافة السكانية و نسبة النمو السنوي على مستوى المجموعات الثلاث المكونة للمجال الفيزيائي للجزائر كما بينه الجدول رقم 17، كما يتمظهر كذلك داخل هذه المجموعات، ففي الشريط الساحلي تبرز ولاية الجزائر بكثافة سكانية مقدرة بـ 3666 ساكن/كم²، ثم تأتي وهران بنسبة 685 ساكن/كم²، و بومرداس بنسبة 539 ساكن/كم²، و الطارف تقدر نسبة الكثافة بها 102 ساكن/كم²، و أخيرا تلمسان التي بلغت الكثافة السكانية بها 104,7 ساكن/كم².

بالرغم من أن التمرکز السكاني يتم بشكل كبير في الشريط الساحلي، إلا أن مؤشرات التباين تبدو واضحة من الوسط (ولاية الجزائر) إلى الشرق (ولاية الطارف) و إلى الغرب (ولاية تلمسان)، نفس الشيء بالنسبة للتل و السهوب، حيث تنتقل الكثافة السكانية من 429 ساكن/كم² بالنسبة لقسنطينة إلى 39,4 ساكن/كم² بالنسبة إلى خنشلة وصولا إلى البيض التي تقدر فيها الكثافة السكانية 6,4 ساكن/كم².

أما فيما يخص الجنوب فالكثافة السكانية تبدو جد ضئيلة مقارنة بالشمال، حيث تتباين النسبة من 34,4 ساكن/كم² ببسكرة إلى 0,91 ساكن/كم² بأدرار، 0,32 ساكن/كم² بتمنراست، 0,31 ساكن/كم² بتندوف و 0,18 ساكن/كم² باليزي.¹

1 - Armature Urbaine RGPH 2008 : Ibid , P 17.

2- تضخم الفئة العمرية النشطة:

تعرف نسبة الفئة النشطة من السكان ارتفاعا ملحوظا نتيجة انفتاح سوق العمل و استقباله لطبقات جديدة من التحول الديمغرافي ونتيجة النمو المتزايد للنشاط النسوي، فقد انتقلت هذه النسبة من 26,5% من إجمالي السكان سنة 1995 إلى 30% بحلول سبتمبر 2016، حيث بلغ عدد الناشطين اقتصاديا 12 117 000 شخصا. تتوزع الفئة النشطة بشكل غير متساوي بين الرجال الذي قدرت نسبتهم بـ 80,26%، بينما قدر حجم الفئة النسوية النشطة بـ 2 392 000 أي ما يمثل 19,7% من إجمالي الفئة النشطة.

بلغ حجم السكان المشتغلين 10 845 000 شخصا وهذا ما يمثل نسبة 89,50% من مجموع الفئة النشطة، بينما شهد حجم المشتغلات انخفاضا ليصل إلى 1 912 000 مشكلا بذلك نسبة 17,6% من إجمالي المشتغلين.¹

الجدول 18: تمثيل الفئة النشطة (بالآلاف)

المجموع			الريف			الحضر			
مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	
10845	1912	8933	3525	418	3107	7320	1495	5826	الفئة المشتغلة
3133	394	2740	1086	119	967	2048	275	1773	صاحب العمل
4176	920	3256	1100	133	967	3076	787	2289	أجير دائم
3382	562	2820	1257	142	1115	2125	420	1705	أجير غير دائم
154	37	118	83	24	59	72	13	59	مساعداة عائلية
1272	479	792	336	116	220	936	363	572	عاطلين عن العمل
12117	2392	9725	3861	534	3327	8256	1858	6398	الفئة النشطة
28980	14381	14599	9249	4512	4737	19731	9869	9862	فئة عمرية من 15 سنة فأكثر
10,5	20	8,1	8,7	21,8	6,6	11,3	19,5	8,9	نسبة البطالة
41,8	16,6	66,6	41,7	11,8	70,2	41,8	18,8	64,9	نسبة النشاط الاقتصادي

Source : Publication ONS Algérie, ACTIVITE, EMPLOIE & CHOMAGE, en septembre 2016, N° 763.

¹ - Publication ONS Algérie, ACTIVITE, EMPLOIE & CHOMAGE, en septembre 2016, N° 763, P 01.

وتظهر التركيبة النسبية حسب قطاع النشاط الاقتصادي أن قطاع الخدمات بمفهومه الواسع يشغل 61 % من إجمالي اليد العاملة، يليه قطاع البناء بنسبة 17,5 % ثم قطاع الصناعة 13,5 % وأخيرا الفلاحة 8 %، ويظهر التوزيع حسب القطاع القانوني في الجدول 19 أن القطاع الخاص يشغل 59,8 % من إجمالي اليد العاملة و هو ما يمثل 6 490 000 مشتغلا، كما نلاحظ تباينات معتبرة حسب الجنس، حيث تتمثل اليد العاملة النسوية بتمركز أكثر في القطاع العمومي (62,1 % من إجمالي اليد العاملة النسوية).

الجدول 19: تمثيل الفئة النشطة (بالآلاف)

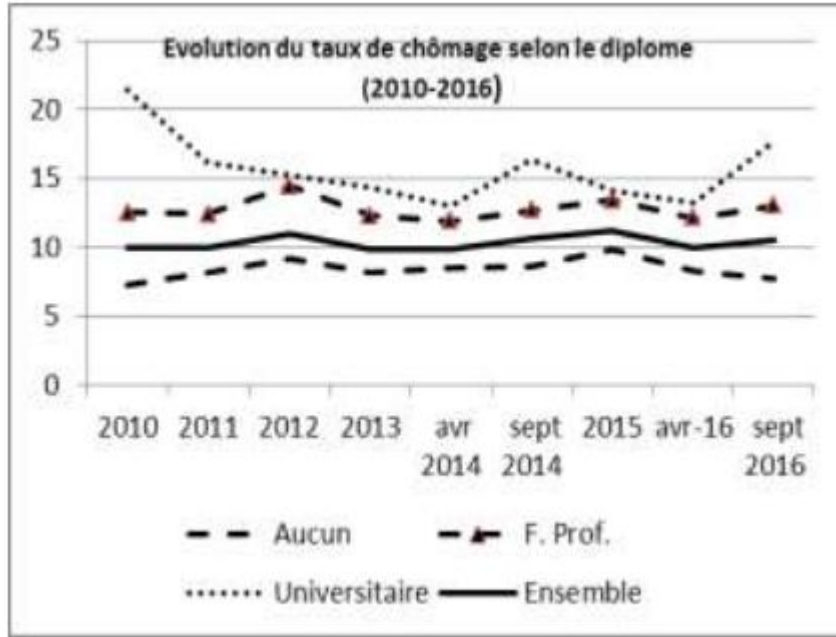
	المجموع		إناث		ذكور	
	%	القوى العاملة	%	القوى العاملة	%	القوى العاملة
الحضر						
عمومي	43,1	3157	64,9	971	37,5	2187
خاص-مختلط	56,9	4163	35,1	524	62,5	3639
المجموع الحضري	100	7320	100	1495	100	5826
الريف						
عمومي	34,0	1198	52,0	217	31,6	981
خاص-مختلط	66,0	2327	48,0	200	68,4	2127
المجموع الريفي	100	3525	100	418	100	3107
مجتمعيين						
عمومي	40,2	4355	62,1	1188	35,5	3167
خاص-مختلط	59,8	6490	37,9	724	64,5	5766
المجموع	100	10845	100	1912	100	8933

Source: Publication ONS Algérie, ACTIVITE, EMPLOIE & CHOMAGE, en septembre 2016, N° 763.

بلغت نسبة البطالة 10,5 % على المستوى الوطني بحجم 1 272 000 شخصا، نسبة 70 % منهم موجودة في المدن، و تجدر الإشارة إلى أن هذا الارتفاع من بصفة حصرية فئة الإناث دون الذكور، حيث ارتفعت نسبة البطالة لديهم من 16,5 % إلى 20,0 % خلال هذه الفترة، كما تشهد هذه النسبة تباينات حسب الفئة العمرية و المستوى التعليمي و الشهادة المحصل عليها، و بلغت نسبة البطالة لدى الشباب (16-24 سنة) 26,7 % على المستوى الوطني.¹

1 - Publication ONS Algérie, ACTIVITE, EMPLOIE & CHOMAGE, en septembre 2016, N° 763, P 02.

الشكل 18: تطور نسبة البطالة حسب الشهادات بين 2010 و 2016



Source: Publication ONS Algérie, ACTIVITE, EMPLOIE & CHOMAGE, en septembre 2016, N° 763.

مست نسبة البطالة أساساً فئة أصحاب الشهادات الجامعية، بينما شهدت هذه النسبة تراجعاً لدى فئة البطالين دون أي شهادة حيث تراجعت من 8,3 % إلى 7,7 % بين أبريل وسبتمبر 2016، بينما ارتفعت من 13,2 % إلى 17,7 % لدى أصحاب الشهادات الجامعية خلال نفس الفترة.¹

1 - Publication ONS Algérie, ACTIVITE, EMPLOIE & CHOMAGE, en septembre 2016, N° 763, P 02.

المبحث الثاني: المدينة بالجزائر: من سياسة التهيئة العمرانية إلى سياسة المدينة.

لقد خضع تسيير الأزمة الحضرية في الجزائر منذ الاستقلال إلى كثير من التجارب و المقاربات، و التي كانت مرتبطة أساسا بمبادرات قطاعية أحادية، لم تستطع أن تقدم رؤية كلية من شأنها تصحيح مجمل الاختلالات التي تعاني منها المدن الجزائرية، مما أدى إلى تعميق مظاهر الأزمة و تشويه المشهد الحضري الوطني.

بات واضحا ازدياد الحاجة إلى سياسة شمولية قادرة على مواجهة التحديات الآنية و المستقبلية للمدن و الحواضر، في هذا الشأن تطرح سياسة المدينة رؤية متكاملة لتسيير المدن و تختلف عن سياسة التهيئة العمرانية من حيث المبادئ، الأهداف و آليات التنفيذ.

المطلب الأول: سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر.

إن تحليل سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر يدفعنا لا محالة إلى استعراض مختلف المراحل التي شهدتها الوطن، حيث أن الوضع السائد حاليا يجسد هويات مختلفة للمجال العمراني. فقد عرف المشهد الحضري الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي وضعاً مغايراً تماماً، إذ سادت فيه مبادئ التكاتف الاجتماعي و التناسق المجالي على غرار (القصبة، مختلف القصور، غرداية...)، قام الاستعمار الفرنسي بمجرد أن وطأت قدماه أرض الجزائر بجلب نموذج غربي لتخطيط المدن، حيث سارعت الهندسة العسكرية إلى إعداد مخططات المدن سواء كانت مدن جديدة أو إدخال نمط جديد على المدن الموجودة (القصبة - الجزائر)¹.

ورثت الجزائر بعد الاستقلال قاعدة إقليمية مختلة، تميزت بتكثيف المدن في الشريط الساحلي مع مختلف الهياكل الأساسية، و افتقار باقي الأقاليم لأبسط مستلزمات العيش الهنيء. ألزمت هذه الوضعية المزرية السلطات العمومية و الهيئات المختصة بوضع سياسة تفضي إلى تحكّم في المجال و شغله بطريقة عقلانية.

¹ - Maouia Saidouni : Opcit, P 201.

الفرع الأول: مراحل سياسة التهيئة العمرانية وتوجهاتها.

تميزت سياسة التعمير بالجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بتدخل إرادي وقصدي كبير من طرف الدولة، دعمها في كثير من الفترات توفر الوسائل المادية الكافية (الدخل المالي من قطاع المحروقات) والخط السياسي الاشتراكي التسلطي المتبع بعد الاستقلال مباشرة.¹ وباعتبار أن السياسات الكبرى للبلاد لم تظل على وتيرة ثابتة، وإنما خضعت لتعديلات متتابة، فخصائص سياسة التهيئة العمرانية قد انطبعت بهذه التغيرات.

أولا: مرحلة 1962-1966 مبادرة الاستثمار المنتج.

اهتمت الدولة الفتية خلال هذه الفترة بإيجاد الحلول المستعجلة للقضايا السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال تطبيق قانون التعمير الموروث من طرف فرنسا (قانون 1958)، مشروع قسنطينة الذي سعى الاستعمار لتطبيقه في الجزائر.

قامت الدولة الجزائرية بمحاولة تكييف مشروع قسنطينة مع الوضع العام للوطن وتطبيقه إلى غاية 1962/12/31. كما أصدرت السلطات العمومية قانون بتاريخ 1962/08/24 المتضمن حماية وتسيير الممتلكات غير المشغولة، وذلك مباشرة بعد الرحيل الكبير للمستوطنين، و تم إعادة تنظيم هذه الممتلكات بموجب القانون الصادر بتاريخ 1963/03/18.

اختارت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة إعادة تبني القوانين الفرنسية بموجب القانون الصادر بتاريخ 1962/12/31، و ذلك إلى غاية 1973. تميزت تلك الفترة بتجميد كل المعاملات العقارية، فكان أن سارت وتيرة التعمير بشكل بطيء ومعتدل. بينما تم التركيز على القطاع الفلاحي، حيث سعت الدولة في تلك الفترة إلى محاولة استغلال الأراضي الخصبة المتواجدة بالشمال الجزائري (سهول متيجة) وفي الغرب (سهول وهران و الشلف) والهضاب العليا (سطيف).

1 - Maouia Saidouni : Opcit, P 205.

في نهاية هذه الفترة بدأ الاستشعار بأهمية القطاع الصناعي في النهوض بالتنمية الاقتصادية، عن طريق إنجاز المناطق الصناعية.¹ فكانت المدن مطالبة باستقبال الأنشطة الصناعية الكبرى مع تعريضها لاستقطاب هجرة سكانية كبيرة من الأرياف. الشيء الذي يبين بجلاء جزء كبير من الاختلالات التي أصابت المدن الجزائري فيما يخص نوعية المجال الحضري و صعوبة تلبية احتياجات المواطنين من المساكن والمرافق الضرورية.

تم البدء في إنجاز المناطق الصناعية في سنة 1965 مع منح التسيير لجهاز الصندوق الوطني للتهيئة (CADAT) الذي يقوم بشراء العقار، تهيئته و تنظيمه لاستقبال الأنشطة الصناعية، حيث مست العملية في بدايتها ما يقارب 10000 هكتار. لا بد من الإشارة أن عملية تهيئة المناطق الصناعية تخضع لشروط مطابقة مخططات التعمير (المنطقة الصناعية تحتوي على الأقل خمس وحدات صناعية، توفر 1000 منصب شغل و تحتل مساحة تتراوح بين 50 و 2000 هكتار).

تم إنجاز أغلبية المناطق الصناعية في فترة التخطيط الاقتصادي بالجزائر بين 1966 و 1977، حيث بلغ العدد في سنة 1990 ما يقارب 120 منطقة صناعية.²

ثانيا: مرحلة 1966-1977 سياسة التوازن الجهوي و التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي

الغايات الكبرى للسياسات التنموية بعد الاستقلال مباشرة كانت تروم إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة أفراد الشعب، و ذلك عن طريق توزيع الدخل الوطني و توفير فرص الترقية بكيفية متساوية للجميع، و القضاء على الفوارق الجهوية الصارخة بين مختلف جهات الوطن، و بالخصوص بين مناطق الشمال و الهضاب العليا و الجنوب؛ و بين السهول و المناطق الجهوية.

تأكد خيار التركيز على القطاع الصناعي في هذه الفترة، حيث جاء مخططي التنمية (المخطط الثلاثي الأول سنة 1967، و المخطط الرباعي الأول سنة 1970) ليظهر الأهمية المولاة للاستثمارات ذات الطابع الصناعي و الاقتصادي.³ بينما جانبت الدولة في تلك الفترة

¹ - BENACHENHOU. Abdelatif : L'expérience Algérienne de planification et de Développement, 1962-1982, 2eme Ed, office des publications universitaires, P 22-30.

² - MOHAMED Gharbi : Proposition d'une méthodologie du plan d'occupation des sols en site à urbaniser, mémoire de magister, option urbanisme, 2002, P 47-50.

³ - Maouia Saidouni : Opcit, P 206.

التركيز على قطاع السكن كأولوية و اعتبرته قطاعا مستهلكا للموارد المالية و غير منتجاً للرأس المال، مع عدم إمكانية توفير سكن لائق لكل عائلة.

1- المخطط الثلاثي الأول (1967 – 1969):

حمل هذا المخطط برنامج إعادة تنمية الجهات الفقيرة من الوطن، عبر مجموعة من المخططات الخاصة و عبر إنجاز الكثير من المرافق الهامة. كما تم إنجاز برنامجا هاما للسكن الريفي في المناطق الريفية بغية إيقاف النزيف البشري الذي أتى على هذه المناطق الحساسة من الوطن. البرامج الخاصة تعلقت بعشر مناطق تتميز بضعف الهياكل القاعدية، و نسبة بطالة عالية، مع تزايد درجة النزوح نحو المدن الكبرى.

2- المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973):

تأكد في هذه الفترة بصورة أوضح الاهتمام بإعادة التوازن الجهوي، و زيادة على مواصلة تنفيذ المشاريع الصناعية الكبرى و البرامج الخاصة خصّصت عمليات أخرى على المستوى المحلي، كالمخططات الولائية و المخططات البلدية للتنمية و بالنسبة للمدن الكبرى مخططات التجديد العمراني وغيرها.

بلغت نسبة التحضر في المدن درجات معتبرة، مما دفع بإعداد دراسات لمخططات التعمير ضمن رؤية لامركزية في تنفيذ سياسة التهيئة العمرانية، حيث اهتم هذا المخطط الرباعي بإنجاز " أشغال البرمجة العمرانية للمدن الكبرى"، و إنجاز العديد من المناطق الصناعية خاصة بعد تأميم المحروقات سنة 1971.

ظهرت في هذه الفترة مجموعة من المشاريع على غرار:

- برامج التجهيز المحلي للبلديات ابتداء من 1970 و ترمي إلى التنمية الصناعية، الاقتصادية، الفلاحية و التشغيل.

- الثورة الزراعية و برامج الـ1000 تجمع سكني (villages socialistes) سنة 1970.

اهتمت الدولة من خلال هذا المخطط بإعداد آليات التعمير التنفيذية و التفصيلية، فقامت بإنجاز التجمعات الكبرى التي لا طالما انطبعت بها الحياة الاجتماعية للمجتمع الجزائري " منطقة السكن الحضري الجديد - ZHUN"، التي حلت محل آلية تعميم فرنسية كانت تدعى سابقا " أولوية المناطق للتعمير - ZUP " منطقة السكن الحضري الجديد ليست فقط آلية للتعمير، و لكن هي كذلك عملية تقنية و إدارية، تشرك وزارة السكن أو الجماعات المحلية كصاحب مشروع، بالإضافة إلى مكتب دراسات عمومي (CADAT) كصاحب عمل و مؤسسات إنجاز. - La ZHUN n'est pas réellement un instrument d'urbanisme, c'est plutôt une procédure technique et administrative, impliquant le ministère de l'habitat ou les collectivités locales, comme maitres d'ouvrage, un bureau d'étude étatique (CADAT), comme maitre¹ " d'œuvre et des entreprises de réalisation

أثر هذا النوع من السكن على المشهد الحضري للمدن الجزائرية، حيث اهتمت السلطات بإنجاز الكمية الكبيرة على حساب النوعية المعمارية و العمرانية، و كانت قواعد الإنجاز مخالفة تمام للقوانين المسنّة في تلك الفترة (قانون الاحتياطات العقارية 1974، قانون رخصة البناء و رخصة التجزئة في سنة 1975، و قانون التعاونيات العقارية في سنة 1976)².

اشتمل هذا المخطط على برامج خاصة مسّت الولايات التالية: تلمسان، سطيف، سعيدة، قسنطينة، باتنة، الشلف، عنابة، حيث استطاعت هذه البرامج و المخططات من تغيير الخريطة الصناعية للجزائر، مضيفة للواقع مجموعة من الوحدات، المناطق و حتى أقطاب صناعية معتبرة.

1 - Maouia Saidouni : Opcit, P 211.

2 - SALAH Bouchemal : colloque international, la production de l'urbain en Algérie, entre planification et pratiques, laboratoire RNAMS centre universitaire larbi ben m'hidi, Alger.

كما شهدت هذه الفترة إصدار مجموعة من القوانين في الميدان العمراني:

- قانون الاحتياطات العقارية (أمر رقم 26-74 المؤرخ في 1974/02/20 المتضمن إنشاء الاحتياطات العقارية لصالح المجالس الشعبية البلدية)، حيث ساهم هذا الأمر في إنجاز عدد كبير من المشاريع والمرافق الهامة، ZHUN.

- قانون رقم 48-76 المؤرخ في 1976/05/25 المحدد لنزع الملكية الخاصة للصالح العام.

فيما يخص التخطيط الاجتماعي و الاقتصادي، فقد اهتمت السلطات العمومية بتنمية الشريط الساحلي على حساب المدن الداخلية التي لا تستفيد إلا نادرا بالبرامج، في هذا الإطار تم إنشاء مخططات على المستوى المحلي:

1.3 المخطط البلدي للتنمية PCD:

تم إنجازه في إطار المخطط الرباعي الثاني، هو برنامج مالي يتم تجديده كل سنة، يهتم ب:

- تحسين المرافق الاجتماعية.

- التنمية الفلاحية.

- تنمية الصناعة. فيما لا تتكلف البلديات بتمويل المشاريع الصناعية ذات البعد الوطني.

2.3 مخطط العصرية العمرانية PMU:

تقتصر مهمة هذا المخطط في التدخل على مستوى النسيج الحضري للمدن ذات الحجم المتوسط أو الكبير، من أجل تصحيح الاختلالات، تحديد موقع المرافق العمومية و التوزيع المجالي للمشاريع الاستثمارية المطروحة في مخطط البلدية للتنمية. يسمح هذا المخطط كذلك بتنظيم و تخطيط التحولات المتوقعة للمدن.¹

وقد أعطت هذه الأعمال نتائج إيجابية مثل التقليل من الفوارق في ميدان الشغل، و بالتالي في المداخيل و في ميدان التربية و تنمية الهياكل الأساسية و التجهيزات و الكهرباء و تطوير المدن الصغرى و المتوسطة. وقد أدى إنجاز هذه المخططات إلى الاستهلاك الكبير في العقار و إلى

¹ - CHERIF Rahmani : La croissance urbaine en Algérie - OPU - 1982 - P229.

التسريع في وتيرة التنمية. الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية إلى البحث عن آلية جديدة لتسيير المجال العمراني وتنظيم وتوزيع مختلف برامج الاستثمارات والمرافق على المدى القريب، المتوسط والبعيد (مخطط التوجيه العمراني PUD).

3.3 مخطط التوجيه العمراني PUD:

استحدث هذا المخطط مواكبة التطورات التي تبعت إنجاز المخططات البلدية، و للتحكم في النمو الحضري الناتج عن التنمية المتسارعة وكذلك الاستهلاك المفرط للعقار الحضري. هو آلية للبرمجة و التوزيع المجالي لمختلف البرامج و الاستثمارات على المدى القريب، المتوسط و البعيد، تم إصدار نشريّة وزارية رقم 01181 / PU / 2174 بتاريخ 16/10/1974 تتضمن إنشاء مخطط التوجيه العمراني.

تم التداول بهذا النوع من التخطيط الحضري في فترة الاستعمار الفرنسي سنة 1958 بموجب المرسوم رقم 58-1463 المؤرخ في 31/12/1958.¹ يتكفل مخطط التوجيه العمراني بالتوزيع المجالي لمختلف مركبات المدينة، بينما يتم تسيير مختلف برامج التنمية و الاستثمارات (الغلاف المالي للمشاريع) عن طريق المخطط البلدي للتنمية بالنسبة للمدن ذات الحجم الصغير، و مخطط العصرية العمرانية بالنسبة للمدن الأكبر، هذا ما يشكل حاجزا أمام تنظيم التعمير للمدن.²

4.3 المخطط العمراني المؤقت PUP:

يهتم هذا المخطط بالتجمعات التي لم تستفد بمخطط التوجيه العمراني، لقد تم التأسيس له عن طريق قانون البلدية و يخص التجمعات الحضرية الصغيرة. يمتلك المخطط العمراني المؤقت نفس الأهداف و الآفاق المتعلقة بمخطط التوجيه العمراني، بينما يختلفان في مدى إنجاز المخطط، حيث يتم إنجاز المخطط العمراني المؤقت على المدى القريب، و يصادق عليه في المستوى المحلي (البلدية).

1 - Maouia Saidouni : Opcit, P 210.

2 - Maouia Saidouni : Ibid, P 210.

5.3 آليات التعمير التنفيذية:

1.5.3 منطقة السكن الحضري الجديد - ZHUN:

انطلاقاً من الصعوبات التي واجهت تنفيذ مخطط التوجيه العمراني، فقد تم إنشاء آلية عمرانية تنفيذية خاصة بقطاع السكن من خلال النشوية رقم 335 / 75/PU2 المؤرخة في 19/02/1975. تعتبر منطقة السكن الحضري الجديد - ZHUN آلية برمجة و إنجاز قطاعي بالإضافة إلى كونها كذلك آلية تدخل على مستوى الضواحي.

مكنت منطقة السكن الحضري الجديد - ZHUN من تجسيد نموذج التنمية الحضرية المدرجة في مخطط التوجيه العمراني، كما استطاعت أن تجيب على الطلب المتزايد للسكن. انتشر هذا النوع من الإجراء على مستوى مختلف أطراف المدن الجزائرية بشكل كبير، وهي تتمثل في شكل عمارات مرتفعة واستغلال أمثل للعقار، تاركة مجالات خارجية دون تهيئة.

2.5.3 التجزئات السكنية Lotissements:

تم تأسيس هذا النوع من التخطيط الحضري بموجب القانون رقم 82-02 بتاريخ 06/02/1982 المتعلق برخصة البناء و رخصة التجزئة، على خلاف منطقة السكن الحضري الجديد - ZHUN، فإن التجزئة تتمدد أفقياً وتحتل نسبة أكبر من العقار.

في إطار عمليات التعمير التي أقرتها الدولة و المتمثلة في الإسراع في إنجاز مناطق سكنية، تم الاعتماد على نموذج التجزئات كحل لمشكلة السكن، حيث تعهد المتابعة للوكالات العقارية.

من سلبيات التجزئات أنها أتت على العقار الفلاحي فاستنفذته، من خلال التمدد الأفقي و كذلك الغياب التام للمرافق الضرورية، و غياب مختلف الشبكات المكونة للتهيئة (الماء، الصرف الصحي، الكهرباء، الغاز).

ثالثاً مرحلة 1978 – 1986 الاستعمال الجديد للتهيئة العمرانية:

تميزت المرحلة السابقة بعدم الاهتمام بشكل خاص بتهيئة الإقليم من خلال إرساء الهيئات الضرورية، و التي من شأنها الوقوف أمام النزوح الريفي و البطالة المنتشرة في مختلف المنشآت

العمرانية؛ فظهرت ابتداء من سنة 1980 التهيئة العمرانية أكثر تأكيداً و جلاء عن طريق سلسلة من الإجراءات " أصبحت الآليات القديمة للتخطيط و التخطيط الحضري مستهلكة، و بالتالي فإيجاد آليات جديدة للتعمير، موجهة نحو عقلنة استغلال الأرض و ليس لبرمجة الاستثمارات، أصبح أكثر من ضرورة و ذلك بغية التحكم في تهيئة المجال على مستوى التجمع الحضري، البلدية و جزء من البلدية كذلك. - Les anciens instruments de planification et de planification urbaine devenaient caduques et de nouveaux instruments d'urbanisme, orientés vers la rationalisation de l'occupation des sols et non plus vers la programmation des investissements, s'imposaient pour garantir une maîtrise spatiale de l'aménagement à l'échelle de l'agglomération, de la commune et de la ¹ partie de la commune

أظهر التدخل الكلي للدولة (الدولة مراقبة، مبرمجة، مستثمرة، ممولة و منجزة) و التخطيط المركزي عدم انسجام كبير، مما دفع بخلق وزارة مهمة للتخطيط و التهيئة الإقليمية في سنة 1980، مع إنشاء المركز الوطني للدراسات و الأبحاث العمرانية بموجب المرسوم رقم 276-80 المؤرخ في 1980/11/12.

كما تأسست سنة 1981 الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (ANAT) التي كلفت على الخصوص بإعداد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT)، و من جهة أخرى صدر قانونان في نفس السنة يتضمنان تعديلات و تميمات لقانوني الولاية و البلدية ينصان على صلاحيات الجماعات المحلية و يزودانها بأدوات خاصة كالمخطط الولائي للتهيئة و نظيره البلدي.

و تزودت التهيئة العمرانية أيضاً سنة 1987 بالقانون المتعلق بالتهيئة العمرانية الذي يوضح أدواتها على المستويين الوطني و الجهوي، و يحدد اتساقها و تناسقها ².

1 - Maouia Saidouni : Opcit, P 213.

²- القانون 03.87 المؤرخ في 27 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية رقم 05.

1- أدوات التهيئة العمرانية والتعمير:

قامت الدولة بإنشاء سياسة التهيئة العمرانية طويلة المدى لغرض إعطاء رؤية استشرافية لحالة الوطن (على مدى 25 سنة)، يتم إعداد هذه السياسة عن طريق التشاور والتنسيق بين مختلف الفاعلين المهتمين بالتهيئة العمرانية. كما يصدر عنها مجموعة من الآليات التخطيطية الإقليمية و الحضرية من أجل التنظيم الأمثل للمجال بصفة عامة. يتعلق الأمر بمخططات التهيئة الإقليمية (على المستوى الوطني، الجهوي، الولائي)، حتى المخططات المتعلقة بتنظيم المجال الحضري على مستوى المدن والتجمعات الحضرية.

كانت سياسة التهيئة العمرانية في بداية الثمانينات مجرد تصورات محددة في المخططات الوطنية، و لم يكن في الحسبان أنها ستدخل حيز التطبيق إلا بعد صدور نصوص قانونية تضيف عليها الطابع التنظيمي، على غرار القانون 87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية، الذي يهدف إلى تحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي، و الموازنة بين وظائف السكن و الفلاحة و الصناعة و وقاية المحيط و الأوساط الطبيعية و مجالات أخرى أدرجها القانون، و ذلك على أساس احترام مبادئ و أهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية، و حسب ما جاء فيه هناك ثلاثة أنواع من المخططات:

1.1 المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT) :

يعتبر المخطط الوطني للتهيئة العمرانية المادة الأساسية و الخام المشكّلة لهذا القانون، حيث يجسد الاختيارات المحددة بخصوص تهيئة المجال الوطني و تنظيمه على المدى الطويل "المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية على المستوى الوطني، هو معدّ من طرف الدولة المركزية، ينظم توزيع الأنشطة و السكان على مستوى الإقليم الوطني، في إطار توزيع متكافئ للثروات، لا سيما نحو جهات الجنوب و الحدودية منها. يقوم هذا المخطط بتثبيت المرافق العلمية الكبرى، الاقتصادية، للنقل و الاتصالات. - Le schéma national d'aménagement du territoire (SNAT) est à l'échelle du territoire national. Il est initié par l'état central. Il règle la distribution des activités du peuplement à travers le territoire national, en visant une distribution équitable des richesses, notamment pour les régions du Sud et des régions frontalières. C'est le

SNAT qui localise les grandes infrastructures intellectuelles, économiques, de transports et de communications¹. لقد طرحت من خلال المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية ملفات متعلقة بالديمغرافية، الموارد الطبيعية، النشاطات الإنتاجية، المنشآت القاعدية و البيئية؛ ويشكل الإطار الإستدلالي لتوزيع الأعمال التنموية و توزيع أماكنها، فهو إذن بمثابة أداة استراتيجية لتطبيق مبادئ التهيئة العمرانية، وبهذا فهو يدمج بصفة إلزامية الأهداف المحددة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

إن هذا المخطط يحدد المقاييس التالية و ذلك اعتمادا على الأهداف الأساسية الموكلة إليه:²

- الشغل العقلاني للمجال الوطني.

- وضع قنوات للهياكل القاعدية بصفة منسقة و تعيين التجهيزات الكبرى.

- توزيع المخططات المعدة للسكان، و الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

- تقييم الاستغلال العقلاني للموارد البشرية.

- حماية التراث الإيكولوجي و الثقافي و التاريخي الوطني.

و في هذا الصدد فإنه يحدد البرامج و النشاطات الكبرى بفترات زمنية تتناسب و المجال التخطيطي الوطني، و يحدد سلم الأولويات و تخصيص الموارد النادرة و غير القابلة للتجديد، كما يحدد توجيهات التنمية و التهيئة على المستوى الجهوي.

2.1/ المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية (SRAT) :

يعتبر المخطط الجهوي أداة تنفيذ لتوجيهات المخطط الوطني، حيث يتولى في حدود مجاله شرح و توضيح التوجيهات و المبادئ المقررة في المستوى الوطني، و يتكفل بالتنمية الجهوية عاملا على تبسيط و تكييف أعمال التهيئة العمرانية الواردة ضمن الخطة الوطنية قصد القضاء التدريجي على الفوارق الجهوية، و تشجيع التنمية و التكامل ما بين الجهات.

يعتبر المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية (SRAT) وسيلة للتهيئة على مستوى ما بين

1 - Maouia Saidouni : Opcit, P 143.

2 - RACHID sidi boumediene : L'URBANISME EN ALGERIE, échec des instruments ou instrument de l'échec, Alger, Alternatives urbaines, 2013, P 101-102.

الولايات، يضم مجموعة من الولايات لهم نفس الخصائص الفيزيائية و وجهة تنموية مماثلة. يعدّ عن طريق التشاور و مشاركة الفاعلين المعنيين من خلال تنظيم ورشات و أيام دراسية و مؤتمرات جهوية " المخططات الجهوية للتهيئة الإقليمية عددها تسعة و هي على مستوى الجهات، تعد من طرف الدولة، تقوم بتوزيع الأنشطة و السكان على مستوى الجهة، و تثبت الهياكل القاعدية و المرافق كما تنظم الهيكلة العمرانية الجهوية. - Les schémas régionaux d'aménagement du territoire (SRAT) sont à l'échelle inter-wilayale, c'est-à-dire des régions- au nombre de 9. Ils sont initié par l'Etat central. Ils distribuent les activités et le peuplement à travers la région, localisent les " infrastructures et les équipements et règlent l'armature urbaine régionale.

¹، و يعمل المخطط الجهوي على تنمية المجالات التالية:²

- ضمان حماية و ترقية الموارد الطبيعية

- حماية المساحات الإيكولوجية

- الارتقاء بالأراضي الفلاحية و المجالات الريفية

- برمجة و تثبيت الهياكل الكبرى

- الأنشطة الواجب تنميتها لإعادة توازن الجهات.

- تنظيم الهياكل العمرانية الجهوية.

3.1 / مخطط تهيئة الولاية (PAW) :

تقوم كل ولاية بإعداد مخطط تهيئة و ذلك استنادا لتوجيهات و مبادئ كل من المخططين الوطني و الجهوي. تسعى الإدارة المحلية بجمع كل الفاعلين و الشركاء من أجل عقد جلسات تشاور حول الرؤية التنموية للولاية.

يهدف المخطط الولائي للتهيئة إلى توضيح التوجيهات المعدة في المخطط الجهوي و شرحها فيما يخص الإقليم الذي تشغله، بإدخال التوجيهات الخصوصية لكل مساحة من التخطيط بين

1 - Maouia Saidouni : Opcit, P 143.

2 - RACHID sidi boumediene : Opcit, P 104.

البلديات التي تهيكّل الولاية، " توضح مخططات تهيئة الولاية التسلسل الهرمي الحضري في الولايات (بلديات ريفية، بلديات حضرية) وإيقاع التحضر. تحدد كذلك نطاقات التخطيط ما بين البلديات، بالنسبة للبلديات الأكثر تضامنا، و توزع الخدمات العمومية في الولايات. -

Les PAW identifient la hiérarchie urbaine dans les wilayas (communes rurales, communes urbaines) et les rythmes d'urbanisation. Ils déterminent les aires de planification intercommunales, pour les communes à fortes solidarités¹, et distribuent les services publics dans les wilayas² : يوضح ويضبط:

- توزيع الأنشطة و الخدمات المحلية ذات الاهتمام العام على مستوى الولاية.

- تثبيت الهياكل المختلفة و تحديد المناطق المراد تأهيلها.

- تحديد نطاقات ما بين البلديات للتهيئة.

- تثمين قدرات و وجهة بلديات الولاية.

- تحديد إيقاع التحضر.

كما تحتوي المخططات الولائية توجيهات للانسجام بين البلديات و ذلك لفائدة التنمية المنسقة و المتكاملة للولاية، ويعتبر إقليم كل ولاية أيضا، مجالا لتثمين نوعي لهذا الانسجام على مستوى الخدمات العمومية خاصة التي تهتم السكان مباشرة و التي ينبغي تكييفها ابتداء من هذا الصعيد مع التوزيع و مع خصوصيات هؤلاء السكان.

رابعاً مرحلة 1988 - 2000 تراجع سياسة التهيئة الحضرية:

بدأت الجزائر انطلاقا من سنة 1986 تعرف أزمة متعددة الجوانب (اقتصادية، سياسية، مالية و أمنية)، حيث و بعد انخفاض سعر البترول و تقلبات سعر الدولار، أمت بالجزائر أزمة اقتصادية حادة نجمت عنها أحداث انتفاضة 5 أكتوبر 1988، الأمر الذي أثر بالسلب على سياسة الدولة و دفعها للتخلي تدريجيا عن التهيئة الإقليمية.

1 - Maouia Saidouni : Opcit, P 144.

2 - RACHID sidi boumediene : Opcit, P 107-108

دفعت هذه الأزمة الدولة الجزائرية لإعادة النظر في نمطها التنموي، و التفكير في انتهاج سياسة اقتصاد السوق، هذا ما تحقق فعلا في التعديل الدستوري لسنة 1989، الذي فتح المجال السياسي و كرس النظام الاقتصادي الحر.

أفرز دستور 1989 مجموعة من القوانين المهمة، لاسيما تلك المتعلقة بال عقار، التهيئة و العمران، حيث صدر في سنة 1990 القانون التوجيهي للعقار الذي ألغى نظام الاحتياط العقاري، و حرر المبادلات العقارية. تم إصدار قانون آخر متعلق بالتهيئة و العمران الذي أسس وسيلتين تعميريتين "المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU" و "مخطط شغل الأرض POS".

تضاعفت الأزمة في الجزائر بعد سنة 1990 في جانبه الاقتصادي و الأمني بشكل مريع، أين أخضع الاقتصاد الجزائري لصندوق النقد الدولي، و تمت جدولة الديون، الأمر الذي أدى إلى تفشي البطالة و حل الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية و تم تسريح العمال، كما تعرض المشهد الحضري للتشوه نتيجة الهجرة من الأرياف إلى المدن بعد تعرضها لموجة الإرهاب.

على إثر ذلك عرفت سياسة التعمير تحولا عميقا، تجسد بصدور قانون الولاية و البلدية رقم 08/90 و 09/90 المؤرخين في 07/04/1990 اللذان حددا الصلاحيات و مجال تدخلهما في ميدان التعمير كهيئات إدارية لضمان الرقابة، و كذا صدور قانون 25/90 المؤرخ في 18/11/1990 المتعلق بالتوجيه العقاري، حيث تم بموجبه تصنيف الأراضي من حيث طبيعتها و وضع الأحكام التي تنظم الإطار العام للتحكم في العقار الحضري. يليه القانون رقم 29/90 المؤرخ في 01/12/1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير و المراسيم التنفيذية المطبقة له، و الذي يعد بداية مرحلة جديدة فعلية لتطبيق توجه جديد يضبط قواعد التعمير بوضع آليات للرقابة، لاسيما تلك المتعلقة بالرقابة و تقنين أدوات التهيئة و التعمير.

1- القانون 25/90 المؤرخ في 18/11/1990 المتعلق بالتوجيه العقاري:

يكتسي هذا القانون أهمية كبرى فيما يخص التشريع العقاري و أنماط تسيير و إنتاج المجالات. كما يحدد الأنظمة المتعلقة بالأراضي المعمرة و الموجهة للتعمير، يؤكد هذا القانون على إنشاء سوق عقاري حر، يتطلب التأطير من طرف الجماعات المحلية باستخدام الوسائل

1 التنظيمية التالية:

- حق الشفعة.
 - نزع الملكية للصالح العام.
 - الشراء المسبق للأراضي من السوق العقاري من طرف وكالة التسيير و التنظيم العقاريين.
 - الحصول بالتراضي على أراضي عمومية من عند مديرية أملاك الدولة.
 - الجباية.
- بموجب هذا القانون تستطيع الجماعات المحلية تسيير الاحتياطات العقارية عن طريق وكالة التسيير و التنظيم العقاري التي تقوم ب:
- الحصول على كل عقار أو حق عقاري موجه للتعمير لصالح الجماعات المحلية.
 - إنجاز عمليات التنظيم العقاري و ترقية التجزئات.
 - مساندة الجماعات المحلية في تحضير، إعداد و إنجاز وسائل التعمير.

2- القانون 29/90 المؤرخ في 12/01/1990 و المتعلق بالتهيئة و التعمير:

تتجلى أهمية هذا القانون من خلال مجموعة من العوامل المتعلقة بتوافق قواعد إدارة و استعمال الأراضي و مواءمة الإجراءات القانونية فيما يخص التعمير مع المعطيات الجديدة للدستور، أقر هذا القانون وسيلتين للتهيئة و التعمير مختلفتين و متكاملتين (المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و مخطط شغل الأرض). تسمح هذه الوسائل بالتحكم في التنمية و الاستغلال المفرد للأراضي عن طريق تسيير محكم و توظيف عقلائي للعقار.

1.2 المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU) :

يهدف المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير إلى صياغة صورة مجالية تسمح بتطبيق سياسة عامة على إقليم البلدية، و كذلك تشمل تقدير الاحتياطات في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية لفترة تتراوح مدتها في 20 سنة بعد إعداده، فهو بذلك وثيقة استشرافية و موجهة التهيئة، و توسع التجمعات السكانية، كما يحدد التوجيهات العامة للأراضي، فهو يقسم المنطقة إلى قطاعات محددة كما يلي:¹

أ. القطاعات العمرة: و تشمل كل الأراضي المبرمجة للتعمير على الأمدين القصير و المتوسط.

ب. قطاعات التعمير المستقبلية: وهي الأراضي المخصصة للتعمير على الأمد البعيد.

ج. القطاعات غير القابلة للتعمير: كالمواقع الأثرية، المناطق الفلاحية، حماية الثروات الطبيعية و الغابات.

و تكمن أهمية المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير كونه الوثيقة المرجعية الملزمة لكل الهيئات المتواجدة في إقليم البلدية و حتى الجهة المعدة له و هي البلدية؛ فهو المقسم للعقارات على تراب البلدية و بذلك فإن إنشاء المخطط بمثابة تعريف للأموال العقارية و طبيعتها، و كذا تعريف بطرق استعمالها تفاديا للنمو العشوائي، و الاستغلال اللاعقلاني للأموال العقارية داخل حيز البلدية.

إن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير هو تحديث لمخطط العمراني التوجيهي (PUD) و يتوجب عند إعداده مراعاة المخطط الوطني و الجهوي للتهيئة العمرانية.

2.2 مخطط شغل الأراضي (POS) :

يجب أن تكون كل بلدية مغطاة بمخطط شغل الأراضي، فهو الذي يحدد حقوق استعمال الأراضي و البناء عليها، و يبين الشكل العمراني و حقوق البناء و يحدد طبيعة و أهمية البناءات، كما يحدد القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبناءات، و يبين كذلك هذا المخطط الأراضي الفلاحية، و الارتفاقات و الطرقات و المناطق الأثرية الواجب حمايتها.

¹ - RACHID sidi boumediene :Opcit, P 58-59

للإشارة فإنه لا يمكن مراجعة مخطط شغل الأراضي مراجعة جزئية أو كلية بعد المصادقة عليه إلا للأسباب التالية¹ :

- عدم إنجاز مخطط شغل الأراضي في الأجل المقرر لإتمامه، سوى 3/1 من البناء المسموح به من المشروع الحضري، أو البناءات المتوقعة في التقدير الأولي.
 - إذا كان الإطار المبني في حالة خراب أو في حالة من القدم تدعو إلى تجديده.
 - إذا كان الإطار المبني قد تعرض لتدهورات ناتجة عن ظواهر طبيعية.
- كما عرفت هذه الفترة صدور مجموعة من القوانين و المراسيم التنفيذية الخاصة بالتعمير يمكن إحصاء منها:

✚ مرسوم تنفيذي رقم 175/91 المؤرخ في 28 ماي 1991 و المحدد للقواعد العامة للتهيئة و التعمير و البناء.

✚ مرسوم تنفيذي رقم 177/91 المؤرخ في 28 ماي 1991 و المحدد لإجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و المصادقة عليه و محتوى الوثائق المتعلقة به، المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 317/2005 المؤرخ في 10/09/2005.

✚ مرسوم تنفيذي رقم 178/91 المؤرخ في 28 ماي 1991 و المحدد لإجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي و المصادقة عليها و محتوى الوثائق المتعلقة به، المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 318/2005 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005.

✚ قانون رقم 11/91 المؤرخ في 27/04/1991، يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة.

✚ مرسوم تشريعي رقم 03/93 المؤرخ في 01/03/1993 يتعلق بالنشاط العقاري.

✚ مرسوم تنفيذي رقم 370/95 المؤرخ في 15/11/1995، يتضمن لجنة الهندسة المعمارية و التعمير و البيئة في الولاية و عملها.

✚ القانون رقم 04/98 المؤرخ في 05/06/1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي.

¹ - المادة 37 من القانون 29-90 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 و المتعلق بالتهيئة العمرانية و التعمير.

رغم هذه الترسانة الكبيرة من القوانين و المراسيم، إلا أن ميدان التعمير في الجزائر عرف خلال هذه الفترة تسيبا كبيرا، تجسد من خلال انتشار البنايات الفوضوية و غير المطابقة للقانون، و توسع الأحياء الهامشية في أطراف المدن و كثير من الاختلالات الحضرية.

أمام هذا الواقع المتردي الذي مرت به الجزائر في بداية التسعينات، قامت السلطات العمومية بتنظيم استشارة وطنية سنة 1995 حول مشروع جديد يتناول إستراتيجية التخطيط العمراني و سياسة التنمية الحضرية، شارك فيها كل الفاعلين المعنيين بموضوع التهيئة العمرانية من جامعيين، جماعات محلية، خبراء و مجتمع مدني، و هذا لإثراء وثيقة صادرة عن وزارة التخطيط العمراني بعنوان "الجزائر غدا".¹

¹ - عبد العزيز بون: المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، نوفمبر 2003/2004، ص 16.

الفرع الثاني: آثار سياسة التهيئة العمرانية على المدن الجزائرية.

إن ثقل أطوار التعمير التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال كانت السبب الرئيسي في بروز الإشكالات والمظاهر السلبية الحالية لتهيئتنا العمرانية، فقد ساهمت مختلف البرامج التنموية والآليات التعميرية في إحداث شرح كبير بين المدينة و الريف و تباين معتبر بين مختلف الجهات المكونة للوطن، يمكن الإشارة بشكل خاص إلى:

❖ فترة التوازن الجهوي: لم تشهد الجزائر ذلك التوازن المراد تحقيقه بين الجهات من خلال محاولة إدراج و توزيع مختلف المرافق و الهياكل القاعدية بشكل منصف بين جميع الجهات، بل أكثر من ذلك، ازدادت الفوارق وضوحا خاصة بين الشريط الساحلي و باقي أجزاء الوطن، الأمر الذي دفع بظهور حركات نزوح هامة من الأرياف إلى المدن انجر عنها عمران فوضوي و زاد المشاكل الحضرية تعقيدا و حدة.

عملية التصنيع التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة تميزت بانتشار واسع للمناطق الصناعية، على حساب الأراضي الفلاحية و الأحزمة الخضراء.

❖ وضعت السلطات العمومية في المرحلة الثانية من مراحل التهيئة العمرانية مجموعة من القوانين المتعلقة بالتهيئة الشاملة للوطن، إلا أنها لم تتبع بالنصوص الأساسية التطبيقية، و هكذا لم يتم تحديد الأطر الكفيلة بإعداد و تنفيذ مختلف المخططات (المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية- المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية - مخطط تهيئة الولاية...) ، ولا الأدوات القانونية المحلية طبقا لما ينص عليه القانون، فظهرت محدودية تطبيق القرارات المتعلقة بالتهيئة العمرانية للأسباب التالية:

- شهد قطاع التهيئة و التعمير تذبذب مؤسساتي كبير، حيث تعاقب على تنظيمه و تسييره عدة سلطات وزارية (التخطيط، الإسكان...).

- أثر التخطيط المركزي المطبوع بالثقل في إجراءات التنفيذ و الأحادية النمطية في إعداد التصورات و البرامج على الاستجابة لضرورات التهيئة العمرانية المحلية.

- إعطاء الأولوية للنظرة القطاعية في التخطيط دون البحث عن تحقيق سبل التنسيق بين مختلف التوجهات.

❖ وبالنسبة لمرحلة تراجع سياسة التهيئة الحضرية، ففيها برز تفكك الأقاليم، ومعانات الضواحي من التهميش وانعدام الأمن، و تشرذم مجالات المدينة و تمددها إلى الأراضي الفلاحية المجاورة، حيث شهدت مجموعة من المدن (الجزائر، سطيف، قسنطينة...) اعتداء كبيرا على النطاق الفلاحي المحيط بها، فقد تم تبيد على المستوى الوطني 70000 هكتار في الفترة 1974-1987 و 78000 هكتار في الفترة 1987-1996، و في السنوات الأخيرة وحتى تاريخ 31 مارس 2000، فإن مخططات التعمير المصادق عليها في 1531 بلدية من بلديات الوطن قد أدرجت 25733 هكتار من الأراضي الزراعية، و في نهاية سنة 2000 تم إدراج 25000 هكتار، منها 6000 هكتار من الأراضي الزراعية المسقية.¹

في هذه المرحلة حاولت السلطات العودة إلى التخطيط الحضري متخذة وسائل جديدة للتعمير خاصة بين سنوات 1990-2000، و نظرا للوضع غير المستقر الذي عايشته الجزائر فقد أتى التعمير الفوضوي على أغلبية العقارات و غلب الاستهلاك غير العقلاني للأراضي و بشكل فوضوي. الأمر الذي ضاعف في هشاشة الشبكة الحضرية على المستوى الوطني، الجهوي و حتى المحلي.

¹-BEDRANI Slimane,BOUAITA Ahmed: Le foncier Agricole dans le périurbain en Algérie, in Site : <http://www.books.google.fr/books?isbn=2845864078>. Date de consultation : 10/01/2013.

المطلب الثاني: سياسة المدينة بالجزائر بين إكراهات الواقع و متطلبات التفعيل.

تعاني المدن الجزائرية من اختلالات كبيرة نتيجة التحولات العميقة والسريعة التي عرفتھا خاصة في العقود الأخيرة، والتي أدت إلى إفراز "أزمة حضرية"¹ حقيقية تبدو مؤشراتھا بارزة إن على مستوى مورفولوجيا المدينة أو نظامها الاجتماعي أو نسيجها الاقتصادي أو على مستوى أساليب تديرھا وحكمھا "إن القفز على واقع الحياة العمرانية وبخاصة التوترات داخل الفضاء الحضري و الارتقاء في أحلام المدن العملاقة دون تحديد مسبق لأدوات الإنجاز و التوضيح الدقيق للمشروع الحضري الذي يبقى قوامه التنمية الاجتماعية الحضرية، يؤدي إلى مضاعفات تعميرية يصعب التحكم في تعقيداتها ومخاطرها سواء على التوازنات داخل المدن، أو فيما تعلق بالأمن الاجتماعي والرفاهية الحياتية الحضرية"².

إن المقاربة القطاعية (أحادية القطاع و أفقية التنزيل) التي كانت المدينة مجالاً لتنفيذھا، أضحت عديمة الجدوى، وذلك بفعل التحولات المتسارعة و العميقة التي مست المنظومة التنموية (اقتصاد معلوم - تنافسية المدن..)، مما نجم عنه اختلالات اجتماعية و اقتصادية و حضرية كبيرة جداً، هذا ما استدعى ضرورة اعتماد مقاربة شمولية تكاملية بين كل القطاعات (سياسة المدينة)، انطلاقاً من رؤية تشاركية واضحة الأهداف، متجاوزة بذلك الطرق والأدوات الكلاسيكية في تسيير وتدير المدينة، في إطار أفق محاولة تحريك دواليب التنمية الحضرية.

¹ - بيار سينيول: حول الأزمة الحضرية في البلدان العربية، ترجمة د.محمد هناد، مجلة الدراسات و النقد الاجتماعي -نقد، العدد 16، 2002، ص13.

² - رسالة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة اليوم الوطني للمدينة بتاريخ 20 فيفري 2007.

الفرع الأول: سياسة المدينة بالجزائر: السياقات والمفهوم.

استقبلت الجزائر القرن الواحد والعشرين بأفاق جديدة فيما يتعلق بالمسألة الحضرية، التي لا يمكن الحديث عنها بمعزل عن الفضاء المدني، ذلك أن الاهتمام بالمدينة والتنمية الحضرية، قد أصبح أحد الرهانات التي ينبغي الاعتماد عليها خلال طرح إشكالية التمدن والتدبير الحضري. لذا فالجزائر باعتبارها من الدول المبادرة إلى المصادقة على "بروتوكول ريو" 1992، سارعت إلى اتخاذ التزامات فيما يخص اعتماد مبادئ التنمية المستدامة في التخطيط والتنمية الحضرية سواء على المستوى الوطني، الجهوي أو المحلي.

أولاً: السياق العام لبروز سياسة المدينة بالجزائر.

انطلاقاً من الأزمة الحضرية التي أمت بالجزائر في العقدين الماضيين، واستناداً إلى بروز مفهوم التنمية المستدامة وارتباطه بمختلف الميادين على الصعيد الدولي، وباعتبار الاهتمام الكبير الذي أولته دول العالم للمدينة كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. كل هذه العوامل ساهمت في بلورة الحاجة لإعداد سياسة للمدينة الجزائرية، في هذا السياق سعت الجزائر إلى إدماج المسألة البيئية والتنمية المستدامة أثناء عملية التخطيط الحضري، من خلال مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنفيذية:

1- قانون رقم 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم:

نظراً للاختلالات الكبرى التي عرفها توزع الشبكة الحضرية على مستوى الوطن، و رغبة الدولة في إدراج مسألة التنمية المستدامة في تشريعاتها الداخلية، سارعت السلطات إلى إقرار قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، والذي جاء في سياق إصلاحات عميقة أقرتها الدولة في ذلك الوقت.

انطلاقاً من ذلك، فإن القانون تضمن النص على استحداث المخطط الوطني لتهيئة الإقليم¹، الذي يقوم على توجيهات أساسية تتمثل في الاستغلال العقلاني للمجال الوطني والموارد الطبيعية و تهيئتها، و التوزيع الفيزيائي للملائم للمدن والمستوطنات البشرية، و حماية التراث

¹ المادة 20.19 من قانون 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، جريدة رسمية عدد 2001/77، تتولى السلطة المركزية إعداد المخطط، و يغطي فترة زمنية 20 سنة.

الإيكولوجي الوطني و تثمينه، و تماسك الاختيارات الوطنية مع المشاريع التكاملية الجهوية¹، ويهدف هذا المخطط إلى ما يلي:

- إرساء المبادئ التي تحكم تموقع البنى التحتية الكبرى للنقل و التجهيزات الكبرى و الخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، و مساحات الحواضر الكبرى.
- تحديد مبادئ و أعمال التنظيم الفضائي، و التي تشمل الفضاءات الطبيعية و المساحات المحمية و مناطق التراث التاريخي و الثقافي.
- تعبئة الموارد المائية و توزيعها و تحويلها، و تنمية برامج الاستصلاح الزراعي و الري.²

و في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة في المخطط الوطني حرصت السلطات على تدعيمه من الناحية المؤسساتية باستحداث المجلس الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة³، و من الناحية التنظيمية على ضرورة إيجاد كل القواعد اللازمة لتأمين تطبيقه⁴، و من الناحية الإجرائية على إخضاع الاستثمارات أو التجهيزات أو المنشآت التي لم تنص عليها أدوات تهيئة الإقليم إلى دراسة التأثير على تهيئة الإقليم في جوانبه الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

دعا القانون إلى إرساء تقاليد تسييرية حديثة (المشاركة) و ذلك من أجل إنجاح السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة، من خلال إشراك مختلف الفاعلين (جماعات إقليمية، مجتمع مدني، أعوان اقتصاديين و اجتماعيين..) في إعداد تصور و تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.⁵

1- المادة 09 من القانون 20/01 السابق.

2- المادة 09 من القانون 20/01 السابق.

3- من مهامه التقييم و التحديث الدوري للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، و المساهمة في إعداد المخططات التوجيهية الجهوية، المادة 21 من القانون 20/01 السابق.

4- شرع المجلس في إصدار سلسلة من القوانين و التنظيمات الجديدة لحماية المجالات الحساسة (الساحل، الجبال، السهوب، المناطق الصحراوية). المادة 43 من قانون 20/01 السابق.

5- المادة 02 من القانون 20/01 السابق.

كما نص قانون تهيئة الإقليم على إحداث المخططات التوجيهية للهياكل القاعدية والخدمات الجماعية ذات المنفعة العامة الوطنية¹ التي يتم إعدادها مع مختلف القطاعات².

و نظرا لعدم استكمال وضع هذه المخططات التوجيهية، تظل مخططات التهيئة و التعمير التقليدية هي المجسدة للسياسة الوطنية للتهيئة و التعمير.

2- ميثاق البلدية للبيئة و التنمية المستدامة (2001.2004):

أقدمت الجزائر منذ تاريخ تبنيها مبدأ التنمية المستدامة على وضع مخطط وطني يهدف إلى الحفاظ على البيئة بشكل يؤثر على ممارسة مهنة العمارة و العمران، بذلك باشرت الجزائر إلى إعداد "ميثاق البلدية للبيئة و التنمية المستدامة"، عبر مشاركة منتخبها المحليين في الملتقى المنعقد بتاريخ 12 ماي 2001 تحت عنوان "نقاش حول مشروع"، حيث قاموا بإعداد الميثاق الذي يهدف إلى تحديد مجمل الأعمال التي يتوجب على المصالح البلدية القيام بها "الحفاظ على بيئة نوعية و انتهاز سياسة ديناميكية من أجل التنمية المستدامة في البلدية لمراقبة الانتعاش الاقتصادي المنتهج من طرف الحكومة في فترة 2001-2004"³.

يحتوي هذا الميثاق على تصريح عام، و برنامج عمل بالإضافة إلى مؤشرات بيئية لفترة 2001-2004⁴:

1.2- التصريح العام: على ضوءه، يتحتم على المنتخبين المحليين الالتزام بالحفاظ على البيئة و ضمان التنمية المستدامة من خلال إنجاز مختلف الأعمال المنسجمة مع المبادئ المعتمدة في مؤتمر "ريو" سنة 1992، و الملخصة في:

- الوعي بالمسؤولية الجماعية لحماية البيئة، و بالدور الفعال للبلديات لقربها من المواطن.
- ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

1- المادة 22 من قانون 20/01 السابق، أين تدرج مجموعة من المخططات: المخطط التوجيهي لتنمية الصيد و الموارد الصيدية، المخطط التوجيهي للتنمية الزراعية، المخطط التوجيهي للمناطق الأثرية، المخطط التوجيهي لشبكات الطاقة، المخطط التوجيهي للمصالح و البنى التحتية للمواصلات و الاتصالات السلكية و اللاسلكية و الإعلام، المخطط التوجيهي للفضاءات الطبيعية و المساحات المحمية ..

2- يتم تحديد هذه الأطراف عن طريق التنظيم، المادة 23 من القانون 20/01 السابق.

³ - Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, « **Charte Communale pour l'environnement et le développement durable 2001-2004** », Algérie, Mai 2001, P 3.

⁴ Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Ibid, P 3.

- إشراك جميع الفاعلين، من إدارات و جمعيات و مؤسسات و أفراد في المحافظة على البيئة.

- الالتزام بعدم نقل المشاكل البيئية الحالية للأجيال المقبلة.

العزم على الحد أو التقليل من الانبعاثات الملوثة، و الاقتصاد في الطاقة، و استعمال التكنولوجيات النظيفة، و حماية الموارد، و تطوير الفضاءات الطبيعية كالمساحات الخضراء و الغابات الموجودة داخل النسيج العمراني.

كما شمل الإعلان بالتصريح بالالتزام بتنفيذ برنامج للإعلام و التربية حول حماية البيئة و التنمية المستدامة لصالح المنتخبين المحليين، أعوان الإدارات المحلية و عموم المواطنين، و استعمال وسائل التخطيط و التصور و الوسائل التنظيمية و الوسائل الاقتصادية و آليات إشراك المجتمع المدني في تسيير البيئة.

2.2/ المخطط المحلي للأعمال البيئية (أجندة محلية 21) 2001-2004:

يهدف هذا المخطط إلى تحسين البيئة و ضمان للبلدية تنمية مستدامة، وفقا للقرارات المعتمدة من طرف المجتمع الدولي في جوان 1992 في ريو دي جانيرو. ينبغي أن يتم إنجاز هذا المخطط بإشراك كل الفاعلين الحضريين إضافة إلى المجتمع المدني، على أساس تناول الأجندة 21 لكل المشاكل المحلية على غرار:

- التسيير المستدام للموارد البيولوجية الطبيعية.
- التهيئة و التسيير المستدام للمجالات الطبيعية و النظام البيئي.
- تهيئة و تسيير المناطق الخاصة.
- حماية و المحافظة على الأراضي الزراعية.
- التهيئة و التسيير المستدام للمدن.
- التسيير الإيكولوجي العقلاني للفضلات.
- الاستعمال المستدام للمياه.
- إدارة المخاطر الكبرى.
- استشارة و مساهمة المواطنين في كل العمليات البيئية.

- ترقية إمكانيات البلدية للاهتمام بالمشاكل البيئية.
- تعاون ما بين البلديات.
- تقييم مستمر لحالة البيئة.
- مشاركة البلدية في برامج الإعلام و التكوين البيئي.
- خلق الشغل الإيكولوجي.

3.2 مؤشرات تطور البيئة:

ينبغي على البلديات وضع ميكانيزمات تقييم إنجاز الأجندة 21 كل سنة في فترة ثلاث سنوات من 2001 إلى 2004. ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار عملية تحديد المؤشرات للوضع القائم في كل بلدية و لمجالات العمل المتوفرة. كما ينبغي إشراك كل الفاعلين المعنيين بغية الوصول إلى توافق عام حول الوضع البيئي للبلدية.

تتعلق المؤشرات المعنية بمجالات العمل التالية: السكان، الأرض، الماء، الغابات، الساحل، المناطق الجبلية، مناطق السهوب، الواحات، المناطق الصناعية، التنوع البيولوجي، الأراضي الزراعية، المساحات الخضراء، السكن الهش، مياه الصرف الصحي، النفايات الحضرية، نفايات المستشفيات، النفايات الصناعية، و نوعية الهواء.

في الحقيقة، لم تتعد محاولة البلديات مرحلة الاستشارة و التحسيس حول أولوية الاهتمام بحالة تدهور البيئة، بالإضافة إلى المخاطر المحتملة التي تواجه الأجيال الحالية و المقبلة إن لم يتم تدرك الوضع.

يمكن إحصاء عدة أسباب أدت إلى فشل تنفيذ ميثاق البلدية للبيئة و التنمية المستدامة، أولها: أن البلديات لم تكن محضرة تماما لهذا النوع من الأداء الأكثر تعقيدا (الحكم الراشد)، و لتسيير إقليمها باعتبار افتقارها للوسائل المادية، المالية و البشرية المؤهلة، و ثانيها: أنه بفعل العولمة و تحديات الاقتصاد المعولم أصبح التسيير الحضري من ناحية أكثر صعوبة، و من ناحية

أخرى بروز إشكالات مرتبطة بالبيئة و التنمية المستدامة. أدت هذه الأسباب إلى إبراز عدم كفاية وفشل آليات وميكانيزمات التسيير الحضري للبلديات ¹ :

- غياب رؤية إستراتيجية ومشاركة مع كل الفاعلين الحضريين، بما فيهم المواطنين.
- عدم الإسراع في اعتماد اللامركزية والديمقراطية المحلية.
- عدم تحيين آليات و وسائل التعمير (المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير - مخطط شغل الأرض) لتكييفها مع الواقع الحضري المعقد.
- نقص تكوين و تأهيل المسيرين و التقنيين.
- عدم إعادة تنظيم المصالح المرتبطة بالتسيير الحضري.

3/ القانون رقم 08/02 المؤرخ في 08/05/2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها:

اهتمت الدول في نهاية القرن العشرين بمعالجة الاختلالات الحضرية الناجمة عن التضخم الحضري، و عن الطلب المتزايد للسكن و العمل و الخدمات، من خلال طرح نموذج عمراني جديد "المدن الجديدة".

شهد المجال العمراني بالجزائر تحولات جوهرية و متسارعة في مختلف النواحي، كان أبرزها عدم التجانس بين المدن مع تباين توزيعها في المجال الفيزيائي على مستوى الوطن، إضافة إلى اختلال التوازن داخل المدينة الواحدة و غياب العلاقة التكاملية بين المدينة و الريف، الأمر الذي أحدث شرخا كبيرا في الشبكة الاجتماعية و تهللا في النسيج الاقتصادي.

مما حدى بالسلطات إلى البحث عن سبل إعادة التوازن بين مختلف أرجاء الوطن، عبر التوزيع المتكافئ لبرامج التنمية و التنسيق بين المدن و أقاليمها، فكان أن اهتمت إلى إطلاق سياسة المدن الجديدة في الهضاب العليا و الجنوب لتنميتها اجتماعيا و اقتصاديا بشكل أساسي، و في الشمال لتخفيف العبء عن الحواضر الكبرى و الشريط الساحلي بشكل استثنائي " لا يمكن إنشاء مدن جديدة إلا في الهضاب العليا و الجنوب، غير أنه و بصفة استثنائية و تخفيفا

¹ - Belkacem Belkhamsa : **Tentatives d'intégration du développement durable dans les politiques d'aménagement urbain en Algérie** , revue aménagement urbaine et développement durable, édition CRASC, 2012, P40.

للضغط على المدن الكبرى وهران و الجزائر و قسنطينة و عنابة، يمكن إنشاء مدن جديدة في المناطق الشمالية للبلاد"¹.

لا نقصد بالمدينة الجديدة تلك الفضاءات الملاصقة للمدن الكبيرة و التي تستقبل برامج تنموية موجهة أساسا للمدينة الأم التي تفتقد إلى الوعاء العقاري، بل المدينة الجديدة هي مشروع متكامل مستقل بذاته، فقد جاء القانون 08/02 ليقدم تعريفا دقيقا للمدن الجديدة " تعدّ مدنا جديدة كل تجمع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة. و تشكل المدن الجديدة مركز توازن اجتماعي و اقتصادي و بشري، بما يوفره من إمكانيات التشغيل و الإسكان و التجهيز"².

يتضح لنا أن المدينة الجديدة هي مركز تفاعل بين مجموعة من العوامل و ليست فقط مركزا لاستقبال مجموعة من السكان، فهي يجب أن تشمل على كل الوظائف الحضرية الحيوية على غرار السكن، الترفيه و الشغل، التي من شأنها إيجاد ديناميكية اجتماعية و اقتصادية تعطي حياة للمدينة الجديدة.

إن إنشاء مدينة جديدة لا يكون إلا بموجب مرسوم تنفيذي، حيث يتوجب أولا أخذ رأي الجماعات الإقليمية المعنية باعتبار تعلق المشروع الجديد بأملالك تابعة لها " يقرر إنشاء مدينة جديدة بموجب مرسوم تنفيذي، استنادا إلى أدوات تهيئة الإقليم الموافق عليها، و بعد أخذ رأي الجماعات الإقليمية المعنية"³، كما يجب أن ينص إنشاء المدينة الجديدة على بعض المشتملات:

- تعيين أو تسمية البلديات المعنية.
- تحديد محيط تهيئة المدينة الجديدة الذي يمتد على الجزء من أو كل إقليم البلديات المعنية.
- تحديد محيط حماية المدينة.

1- المادة 04 من القانون 08/02 المؤرخ في 08/05/2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها. الجريدة الرسمية رقم 2002/34.

2- المادة 02 من القانون 08/02 السابق.

3- المادة 06 من القانون 08/02 السابق.

1 - البرنامج العام والوظائف الأساسية للمدينة الجديدة.

باعتبار أن المدن الجديدة هي مشاريع ذات اهتمام وطني، فهي تتعدى آليات التخطيط المحلية "المخطط تنمية إقليم الولاية PATW" و "المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية PDAU"، و بالتالي فدراسة و إنجاز المدينة الجديدة يوكل لمؤسسة عمومية تسمى مؤسسة المدينة الجديدة، حيث تكلف بالتالي² :

- التوجيه و البدء في إجراءات دراسة و إنجاز المدينة الجديدة بالتنسيق مع الجماعات الإقليمية المعنية.

- إنجاز -لصالح الدولة- عمليات الهياكل و المرافق الضرورية للمدينة الجديدة بصفتها صاحب المشروع.

- إنجاز الإجراءات العقارية و كل عمليات التنسيق، التسيير و ترقية الأعمال التجارية الضرورية لإنجاز المدينة الجديدة.

شهدت تلك الفترة (بداية القرن الواحد و العشرين) تسارع كبير في عملية النمو الحضري، و بعض العوائق الناتجة عن الحوادث الكارثية و الأخطار الطبيعية (زلزال بومرداس، فيضان باب الواد)، التي خلفت أضرارا بشرية و مادية معتبرة على المجال الاجتماعي، الاقتصادي و البيئي، مما أدى إلى مراجعة و تحيين الكثير من قوانين التهيئة و التعمير:

🚧 القانون 10/03 المؤرخ في 19/07/2003 المتعلق بحماية المحيط ضمن إطار التنمية المستدامة للإقليم.

🚧 القانون رقم 03/01 المؤرخ 17 فيفري 2003 والذي يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.

🚧 القانون رقم 03/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية.

1- المادة 06 من القانون 08/02 السابق.

2- المادة 07 من القانون 08/02 السابق.

القانون 20/04 المؤرخ في 25/12/2004 المتعلق بمكافحة الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

القانون 05/04 المؤرخ في 14/08/2004 المعدل و المتمم للقانون 29/90 المؤرخ في 01/12/1990 و المتعلق بالتهيئة و التعمير.

القانون 06/04 المؤرخ في 14/08/2004 الذي يتضمن إلغاء بعض أحكام المرسوم التنفيذي 07/94 المؤرخ في 18/05/1994 و المتعلق بشروط الإنتاج المعماري و ممارسة مهنة المهندس المعماري، و قد سجل هذين القانونين الأخيرين تحول ضمني في إطار تنظيم ظاهرة النمو الحضري المتزايد و تسيير المخاطر الكبرى أحيانا، بإدخال مفهوم المخاطر الطبيعية و التكنولوجية في القواعد العامة للتهيئة و التعمير.

المرسوم التنفيذي رقم 317/05 المؤرخ في 10/09/2005 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 177/91 المؤرخ في 28/05/1991 المحدد لإجراءات إنجاز و المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU.

المرسوم التنفيذي رقم 318/05 المؤرخ في 10/09/2005 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 178/91 المؤرخ في 28/05/1991 المحدد لإجراءات إنجاز و المصادقة على مخططات شغل الأرض POS.

4- القانون رقم 06/06 المؤرخ في 20/02/2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة:

تكريس لسياسة المدينة

تعتبر الفوضى الكبيرة التي سادت في مجال التعمير، و حالة المدن الجزائرية و كذلك أساليب تسييرها و تدبيرها من العوامل التي زادت من تعقيد الأزمة الحضرية، الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية في سنة 2006 إلى التأسيس لسياسة المدينة، حيث استوحت مبادئها و أسسها من المبادئ العالمية الحديثة و القائمة على أسس "التنسيق و التشاور بين كل الفاعلين العموميين

و الخواص و المجتمع المدني، ضمن مبادئ اللامركزية و اللاتمركز، و عملا بالتسيير الجوّاري و الحق في الإعلام، و التمكين للحكم الراشد...¹

يندرج هذا القانون في سياق الإجراءات المتخذة لتحقيق الأمثل للسياسة الوطنية للتهيئة الإقليمية " يهدف هذا القانون إلى تحديد الأحكام الخاصة الرامية إلى تعريف عناصر سياسة المدينة في إطار سياسة تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة. يتم تصميم و إعداد سياسة المدينة وفق مسار تشاوري و منسق. و يتم وضعها حيز التنفيذ في إطار اللاتمركز و اللامركزية و التسيير الجوّاري."²

يتبين من خلال موضوع سياسة المدينة، أنها بالإضافة إلى سعيها لتجسيد مبادئ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، فإنها تتم بطريقة تشاورية و وضعها حيز التنفيذ يكون على المستوى المحلي، و أن طريقة إنجازها يتم بالتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية بالمدينة " التنسيق و التشاور اللذان بموجبهما، تساهم مختلف القطاعات و الفاعلين المعنيين في تحقيق سياسة المدينة بصفة منظمة و منسجمة و ناجعة، انطلاقا من خيارات محددة من طرف الدولة و بتحكيم مشترك"³

إن الأوضاع المزرية التي تعيشه مختلف المدن الجزائري، دفع بالسلطات إلى تحديد و بشكل مفصل كل الأطر و الأهداف التي تغطيها سياسة المدينة، موضحين بذلك الخطوط العريضة التي ينبغي على مختلف الآليات التعميرية المحلية (المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU - مخططات شغل الأرض POS) الاستناد عليها، و موجهين بذلك لكل الإجراءات التي تقوم بها الجماعات الإقليمية فيما يخص التسيير و التحسين الحضري، و من الميادين التي تهتم بها سياسة المدينة:⁴

- تقليص الفوارق بين الأحياء و ترقية التماسك الاجتماعي.

- القضاء على السكنات الهشة و غير الصحية.

¹ - المادة رقم 02 من القانون رقم 06/06 السابق.

² - المادة رقم 01 من القانون رقم 06/06 السابق.

³ - المادة رقم 02 من القانون رقم 06/06 السابق.

⁴ - المادة رقم 06 من القانون رقم 06/06 السابق.

- التحكم في مخططات النقل والتنقل وحركة المرور داخل محاور المدينة وحولها.
- تدعيم الطرق والشبكات.
- ضمان توفير الخدمة العمومية وتعميمها، خاصة تلك المتعلقة بالصحة والتربية و التكوين والسياحة والثقافة والرياضة والترفيه.
- حماية البيئة.
- الوقاية من الأخطار الكبرى وحماية السكان.
- ترقية الشراكة والتعاون بين المدن.
- اندماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية والعالمية.

بالإضافة إلى تحديد الأهداف و الأطر، فالقانون التوجيهي للمدينة لم يترك أي مجال للغموض فيما يتعلق بتحديد المجالات وإشراك مختلف القطاعات في إعداد سياسة المدينة "تهدف سياسة المدينة إلى تحقيق التنمية المستدامة بصفتها إطارا متكاملا متعدد الأبعاد و القطاعات و الأطراف و يتم تجسيدها من خلال عدة مجالات: مجال التنمية المستدامة و الاقتصاد الحضري و المجال الحضري و الثقافي و المجال الاجتماعي و مجال التسيير و المجال المؤسساتي"¹.

تختلف سياسة المدينة عن الآليات التعميرية المدرجة في المراحل السابقة، باهتمامها بكل المجالات و الأبعاد، فمن خلال المجال الحضري تهدف سياسة المدينة إلى التحكم في التوسع غير العقلاني للمدن عبر مجموعة من التدابير²:

- تصحيح الاختلالات الحضرية.
- إعادة هيكلة و تأهيل النسيج العمراني و تحديثه لتفعيل وظيفته.
- المحافظة على التراث الثقافي و التاريخي و المعماري للمدينة و تثمينه.
- المحافظة على المساحات العمومية و المساحات الخضراء و ترقيتها.

1- المادة رقم 07 من القانون رقم 06/06 السابق.

2- المادة رقم 09 من القانون رقم 06/06 السابق.

- تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية.

- وضع حيز التطبيق نشاطات عقارية تأخذ بعين الاعتبار وظيفة المدينة.

- ترقية المسح العقاري وتطويره.

أما فيما يخص المجال الاجتماعي، فالأمر منوط بتحسين الظروف و الأطر المعيشية للسكان عن طريق تحقيق الشروط الأساسية التالية¹ :

- مكافحة تدهور ظروف المعيشة في الأحياء.

- ترقية التضامن الحضري و التماسك الاجتماعي.

- ترقية و تطوير النشاطات السياحية و الثقافية و الرياضية و الترفيهية.

- المحافظة على النظافة و الصحة العمومية و ترقيتها.

- الوقاية من الانحرافات الحضرية.

- تدعيم التجهيزات الاجتماعية و الجماعية.

تحدد السلطات العمومية الرؤية الكلية و الإستراتيجية المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة للمدينة، كما تسهر على توفير الوضع الملائم للقيام بالتشاور و الحوار بين مختلف الفاعلين ، و في سعيها لإعادة تأهيل المدينة و إعادة هيكلة المناطق الحضرية الحساسة تعمل السلطات العمومية على توفير الحلول الأنجع عبر ضمان تناسق الأدوات المتعلقة بسياسة المدينة و مراقبتها و تقييم أدائها، و كذلك عبر انتهاج طريق التشاور مع الجماعات الإقليمية و المتعاملين الاقتصاديين و الاجتماعيين².

1- المادة رقم 10 من القانون رقم 06/06 السابق.

2- المادة رقم 14 من القانون رقم 06/06 السابق.

إنشاء المرصد الوطني للمدينة:

كما اشتمل القانون التوجيهي للمدينة على ضرورة إنشاء مرصد وطني للمدينة، يلحق بالوزارة المكلفة بالمدينة ويضطلع بالمهام التالية:

- متابعة تطبيق سياسة المدينة.

- إعداد دراسات حول تطور المدن في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم.

- إعداد مدونة المدن وضبطها وتحديثها.

- اقتراح كل التدابير التي من شأنها ترقية السياسة الوطنية للمدينة على الحكومة.

- المساهمة في ترقية التعاون الدولي في ميدان المدينة.

- اقتراح إطار نشاط يسمح بترقية مشاركة واستشارة المواطن على الحكومة.

استكمالاً لهذا القانون، أصدر في جانفي 2007 مرسوم تنفيذي رقم 2007/05 المؤرخ في

2007/01/08 والمتضمن لتركيبه ووظيفة وتنظيم المرصد الوطني للمدينة.

ويتكفل المرصد بمتابعة تطبيق سياسة المدينة واقتراح كل التدابير التي من شأنها ترقية هذه

السياسة، وكذا آليات إشراك المواطنين في صياغتها. كما يهدف هذا المرصد إلى إعداد كل

الدراسات والتقديرات والمؤشرات والإحصائيات والمعلومات المتعلقة بالمدينة وتطوير أنماط

جديدة للتسيير من شأنها مساعدة الدولة والجماعات الإقليمية في التحكم في الشغل و

التوسع العمراني والطرق، من أجل تحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتثمين دور المدينة في

التنمية المستدامة.

لقد جاء القانون التوجيهي للمدينة بأهداف وإستراتيجية، من شأنها أن تعطي وجهاً آخر للمدينة

الجزائرية، بغية إيصالها إلى مصاف المدن العالمية، فهو أقرب للميثاق منه إلى القانون بحكم

اشتماله على مرجعية وطنية تدير كل الآليات التعميرية والوسائل التدييرية والخطط و

البرامج المحلية الموجهة لترقية المدن.

ثانيا: سياسة المدينة بالجزائر: قراءة في المفهوم والأبعاد.

- تنطلق سياسة المدينة في محاولتها لمعالجة مجمل الإشكالات التي تعاني منها المدن والأزمة الحضرية المتعددة الأوجه من الأسس المنهجية التالية لتحقيق التنمية الحضرية:
- معرفة عميقة ومشاركة بين مختلف المعنيين بالواقع الحالي للمدينة، وبخصائصها ومواطن قوتها وضعفها.
 - تحديد أهداف معينة بناء على رؤية لمستقبل التنمية الحضرية.
 - ترجمة هذه الرؤية لخطة عمل محددة المسؤوليات ووسائل تنفيذها، ومنظومة تتبع هذا التنفيذ وتقييم نتائجه.
 - تعتبر سياسة المدينة سياسة إصلاحية قصدية وإرادية متعددة الأبعاد، تستدعي انخراط الفاعلين من مختلف القطاعات وترتيب وتنسيق تدخلاتهم في اتجاه تحقيق حكمة جيدة وتنمية مستدامة بالمدن الكبرى والمتوسطة والصغرى.
- هكذا فإن " سياسة المدينة " المعنية تفيد على السواء ¹ :
- السياسة العامة التي تباشرها الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مستوى المدن دون الأرياف.
 - السياسة ما بين القطاعية التي تباشرها وزارات معينة، "وزارة السكن والعمران والمدينة، وزارة العمل، التضامن الاجتماعي، التربية..."، وتعني مجموعة التدابير والبرامج التي تنفذها هذه الوزارات في المدن.
 - سياسة التنمية المحلية كاستجابة للشروط الاقتصادية والاجتماعية للمحل. الفعل العمومي هنا يساير الوضع المحلي و تباشره الجماعات الإقليمية على مستوى المدن.
 - سياسة تعاقدية، تتم عبر اتفاق اكتتاب مع جماعة إقليمية أو أكثر و / أو فاعل أو شريك اقتصادي أو أكثر في إطار النشاطات و البرامج التي تنجز بعنوان سياسة المدينة.

1- المواد: 13.14.15.16.17 من القانون رقم 06/06 السابق.

- السياسات التي تباشرها المصالح القطاعية في كل مدينة، والتي تتعلق بمجالات: التعليم، الشغل، الصحة، الثقافة، النقل، الأمن، البيئة....

- سياسة تشاركية، تسعى إلى إشراك السكان والمجتمع المدني في كل عملية اتخاذ قرار، بغية منح الشرعية لمشروع سياسة المدينة.

فهي تهدف إلى تقليص الفوارق وترقية التماسك الاجتماعي، القضاء على السكنات الهشة و غير الصحية، الرقي بالسكن، التحكم في مخططات النقل والتنقل وحركة المرور داخل محاور المدينة و حولها، تدعيم الطرق والشبكات المختلفة، ضمان توفير الخدمة العمومية و تعميمها خاصة تلك المتعلقة بالصحة و التربية و التكوين و السياحة و الثقافة و الرياضة و الترفيه، حماية البيئة، الوقاية من الأخطار الكبرى و حماية السكان، مكافحة الآفات الاجتماعية و الإقصاء و الانحرافات و الفقر و البطالة، ترقية الشراكة و التعاون بين المدن، و اندماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية و الدولية¹.

هذا يفيد أن سياسة المدينة هي سياسة إقليمية و إرادية قصدية و عمومية:

إقليمية: بمعنى أنها تجمع عددا من الفاعلين (الدولة، والجماعات المحلية، والمصالح القطاعية، والقطاع الخاص، وجمعيات المجتمع المدني) للعمل في إقليم محدد.

إرادية قصدية: بمعنى أنها تتجسد في وسائل مادية و بشرية توفرها الدولة و شركاؤها بصفة مباشرة لفائدة إقليم معين، و سكان معينين، وذلك على شكل برامج قطاعية.

وعمومية: أي أنها تستجيب لنمط من التدخل العمومي ضمن إستراتيجية محددة لإدماج المجالات الإقليمية المتضررة، في إطار سياسة شمولية لإعداد الإقليم الجهوي و الوطني.

أبعاد سياسة المدينة:

إن المقاربة القطاعية (أحادية القطاع و أفقية التنزيل) التي كانت المدينة مجالاً لتنفيذها، أضحت عديمة الجدوى، وذلك بفعل التحولات المتسارعة و العميقة التي مست المنظومة التنموية (اقتصاد معولم - تنافسية المدن..)، مما نجم عنه اختلالات اجتماعية و اقتصادية و حضرية

1- المادة رقم 06 من القانون رقم 06/06 السابق.

كبيرة جدا، هذا ما استدعى ضرورة اعتماد مقاربة شمولية تكاملية بين كل القطاعات، في إطار أفق محاولة تحريك دواليب التنمية الحضرية.

لذا فإن أبعاد سياسة المدينة تشمل جميع الجوانب (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، بيئية، حضرية...)، على هذا الأساس فقد جاءت لتحقيق الإستراتيجية التالية¹ :

- ضمان جودة وإعادة تجديد الشكل الحضري، في إطار تحقيق جاذبية المدينة.
- تكييف المدينة مع متطلبات الأنشطة الاقتصادية، باعتبار أن جاذبية وتنافسية المدينة يتطلبان إنجاز مرافق وخدمات عامة في المستوى: مناطق صناعية، مرافق للنقل، للإعلام و الطاقة، خدمات عالية للتكوين والبحث...
- جعل المدينة "بعيدة عن الأخطار الكبرى"، عبر اعتماد تدابير وقائية وحماية، من خلال إنجاز مخططات للحماية خاصة بكل نوع من الأخطار.
- مقاومة الإقصاء والتهميش، والارتقاء بـ"المناطق الحضرية المهمشة"، وذلك عبر ضمان مستوى من الخدمات والمرافق بشكل منصف، وإنجاز مساكن متوافقة مع متطلبات السكان.
- تحسين التسيير الحضري، عبر وضع إستراتيجية شاملة للمدينة تحتوي على البعد الاجتماعي، التركيبية المالية، والتنظيم المؤسسي الذي يسمح بإنجازها.
- وهكذا يمكن القول بأن أهمية إستراتيجية تنمية المدينة بالنسبة للجزائر تكمن في كونها تسعى إلى إحداث قطيعة مع أساليب التسيير السابقة، وتعزيز القدرات والإمكانات والموارد البشرية، في مسعى نحو تحقيق نظام الحكم الراشد.

¹ - ALGERIE 2025 : SCHEMA NATIONAL D'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE, Equilibre durable et compétitivité des territoires, Tome 2, Prescriptions : Les lignes directrices et les 20 Programmes d'Action Territoriale, Février 2007, P 292.

الفرع الثاني: تعدد الرهانات والأبعاد لسياسة المدينة.

استندت السلطات في سبيل معالجة الأزمة الحضرية إلى كثير من المقاربات و التجارب، لكنها ظلت في مجملها تستشرف الحلول و التدابير من منطلق قطاعي بحت، الأمر الذي حال دون احتواء كافة مظاهر العجز في المشهد الحضري الوطني. لقد انحصرت اهتمام السياسات العمرانية بالجزائر منذ الاستقلال على كيفية الاستجابة للطلب المتزايد للسكن، فكان انشغال السلطات يدور في فلك إنتاج الوحدات السكنية بمختلف صيغها (القرى الاشتراكية، السكن الاجتماعي، البناء الذاتي في التجزئات السكنية، المناطق السكنية الحضرية الجديدة، السكن الاجتماعي التساهمي، السكن الترقوي..) و المناطق الصناعية، هذا ما أدى إلى تجاهل المدينة كمقوم أساسي من مقومات الاقتصاد الوطني في مختلف النواحي و المستويات.

في هذا الإطار، تهدف سياسة المدينة إلى تحقيق التنمية المستدامة بصفتها إطارا متكاملا متعدد الأبعاد و القطاعات و الأطراف و يتم تجسيدها من خلال عدة مجالات: مجال التنمية المستدامة و الاقتصاد الحضري و المجال الحضري و الثقافي و المجال الاجتماعي و مجال التسيير و المجال المؤسساتي. من هنا يمكن القول بأن أبرز الرهانات التي تخوضها سياسة المدينة - إن لم يكن من منظور حصري، فعلى الأقل من منطلق أولوي - تتحدد أساسا في رد الاعتبار للمدينة و دعم تنميتها الاقتصادية و الاجتماعية، مع تأهيل المنظومة البيئية و تثمين المؤهلات الثقافية للمدن.

1- الرهان الحضري لسياسة المدينة:

تأتي سياسة المدينة في ظرف عرفت فيه المدن الجزائرية تضاعفا في عدد سكانها، نتيجة النزوح الريفي المتتالي و الزيادة الطبيعية لقاطنيها، الأمر الذي ساهم في تعميق أزمة السكن و جعلها تتصدر المشهد الحضري، حيث أدى ذلك إلى ظهور الأحياء الفوضوية مع استهلاك غير عقلاني للعقار الحضري و الفلاحي على حد سواء.

دفع هذا النمو الحضري الهائل بالمدن إلى التمدد و التشرذم، بشكل أنتج لنا نسيجا حضريا غير مهيكلا، فاقدا للمركزية و فقيرا بالمرافق الضرورية لتلبية احتياجات السكان، إلى جانب

ذلك فإن المدن التاريخية لم تلقى الاهتمام الكفيل بإعادة تأهيلها وتأكيد رمزيتها كمعالم تاريخية شاهدة على قيمة وهوية الجزائر.

أدى هذا الوضع إلى تهميش أحياء بأكملها على مستوى المركز أو أطراف المدينة، مع انتشار السكن الهش والبنيات غير القانونية، و بروز مشاكل في قطاعات النقل و الصحة و التعليم وغيرها من النقائص والآفات التي نخرت بجسم المدينة، على غرار:

- أزمة السكن الحضري: سمح برنامج السكن للفترة 1999-2004 ببناء 810 000 سكن، بينما تم بناء 912 326 سكناً في إطار برنامج الفترة 2005-2009، حيث بلغت الحضيرة السكنية سنة 2009 ما مقداره 7 281 121 مسكن. وتسعى الخطة الخماسية 2015-2019 إلى إنجاز 1.6 مليون سكن¹، إلا أن أزمة السكن ما فتئت تتسع و تبلغ مستوى خطيراً، حيث لا تزال هناك أحياء تفتقر إلى شروط العيش الكريم، و ما زالت المساكن تسجل نسبة اكتظاظ كبيرة، حيث سجل سنة 2104 معدل نسبة المسكن 4,55².

- التوسع العمراني العشوائي: يشهد النسيج العمراني توسعا غير متحكم فيه، نتيجة انتشار السكن العشوائي و البيوت القصديرية بشكل مريع، و هذا ما انعكس سلبا على إطار الحياة، حيث نتج عن هذا النمو المتسارع الكثير من الاختلالات، نذكر منها على سبيل المثال:

- عدم إمكانية مواكبة الخدمات، المرافق و الهياكل القاعدية للمتطلبات المتجددة و المتعددة للسكان. فالحالة العامة للمدن في تدهور مستمر نتيجة النقائص المتعلقة بعدم توفير المياه الصالحة للشرب، قنوات الصرف الصحي، ورمي الفضلات و نقص المرافق المرتبطة بالصحة، الترفيه و النقل. بالإضافة إلى مشكلة ازدحام المدن بالمرور مع ما يترتب عنه من آثار سلبية على المستوى الاقتصادي و على جودة الحياة.

- الضغط المتزايد على قطاع السكن، مع انتشار السكن الفوضوي في جميع نواحي المدينة يساهم في تدهور الشكل الحضري و المجالات العمومية. لقد أحصت السلطات في سنة 2015 مجموع السكنات الهشة و المقدرة بـ 561 000 سكن، حيث تسعى الخطة

1 - Rapport : Politique gouvernementale dans le domaine de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la Ville, septembre 2015, P 06.

2 - Rapport : Politique gouvernementale dans le domaine de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la Ville, septembre 2015, P 06.

الخماسية 2015-2019 إلى هدم 379 000 مسكن هش، بينما يحتاج 182 000 مسكن إلى إعادة التجديد مع تقديم مساعدة مالية من طرف الدولة¹. إن عملية التمدد خارج الأطر المجالية للمدينة يحفز ظهور الأحياء المهمشة والحساسة. ويدفع بمضاعفة الاعتداء على الأراضي الفلاحية.

- تواجه المدن بشكل مقلق الأخطار الكبرى، لا سيما في الجزء الشمالي من الوطن، الذي هو معرض أكثر للزلازل، بينما يتعرض كل الإقليم الوطني بدون استثناء لأخطار الفيضانات و انزلاقات التربة.

- تنامي ظاهرة التلوث، نتيجة الاستعمال المفرط لوسائل النقل الفردية، انتشار المناطق الصناعية بجوار المدن، و النقص في الجانب التوعوي و التحسيسي، الأمر الذي يؤدي إلى الإضرار بالصحة و بنوعية الحياة.

أمام هذا الوضع المقلق، يبدو من الطبيعي أن يستأثر الجانب الحضري للمدن بسياسة المدينة، و ذلك في سبيل تحقيق رهان التحكم في التوسع غير العقلاني للمدن و تأهيل النسيج العمراني و تحديثه لتفعيل وظيفته².

2- رهان تكريس البعد الاقتصادي والاجتماعي في المدن:

لقد أصبحت المدن اليوم تعيش في محيط يتسم بتنامي مفهومي الحوكمة و التنمية المستدامة، في ظل ازدياد المنافسة الاقتصادية بين المدن و الأقاليم، حيث بات لزاما على مسؤولي هذه الحواضر البحث عن أساليب و وسائل تمكنهم من تحسين جاذبية المدن و الرفع من قدراتها التنافسية.

إن المنافسة بين المدن اليوم ارتبطت بميزة الاستقلالية و انفتاح الحدود و عولمة الأسواق، التي نتج عنها نمط اقتصادي عالمي يتمحور حول شبكات المدن، و أن أهمية المدينة تقاس بأهمية

1 - Rapport : Politique gouvernementale dans le domaine de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la Ville, septembre 2015, P 06.

2- المادة رقم 09 من القانون رقم 06/06 السابق.

تموقعها في هذه الشبكات، و عليه فالمدن اليوم مطالبة بأن تتكيف مع هذا التغيير لتضمن مكانتها في السوق العالمية.

بالرغم من حيابة المدن الجزائرية على إمكانيات كبيرة (سياحية، تاريخية، ثقافية، موارد طبيعية...) يمكن أن تؤهلها لاستقطاب استثمارات كبيرة وتجعلها قاطرة للاقتصاد الوطني، يعود بالنفع على مستوى التشغيل وتحسين ظروف المعيشة، إلا أن المدن الجزائرية في الواقع تعاني من ضعف في الجاذبية، باعتبار معاناتها في كثير من المجالات كالتهيئة العمرانية، التنمية الاقتصادية، الخدمات العمومية، جعلها تتأرجح في مؤخرة سلم ترتيب المدن عالميا.

و في ارتباط بذلك يسجل الوضع الاجتماعي داخل المدن الجزائرية مؤشرات سلبية متعددة، أبرزها التهميش الحضري الذي يعكس الإقصاء الاجتماعي و المجالي لفئات معينة من المجتمع، و تحد من فعاليتها.. و يأخذ التهميش دلالة اجتماعية و أخرى مجالية. فالمشهد الحضري في الجزائر مليء بالفوارق الاجتماعية تعكسها كثير من المظاهر الخارجية السلبية، مما يعمق مشكلة اللاتجانس الاجتماعي.

تتزايد الفئات الهامشية في المدينة كما و كيفا، و من المؤشرات الدالة على ذلك تزايد معدلات الفقر و البطالة الحضرية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن فئة العاطلين عن العمل بلغت نسبة 10,5 % على المستوى الوطني بحجم 1 272 000 شخصا و أن 70 % منهم موجودون على مستوى المدن ، و تجدر الإشارة إلى أن هذا الارتفاع من بصفة حصرية فئة الإناث دون الذكور، حيث ارتفعت نسبة البطالة لديهم من 16,5 % إلى 20,0 % خلال هذه الفترة، كما تشهد هذه النسبة تباينات حسب الفئة العمرية و المستوى التعليمي و الشهادة المحصل عليها، و بلغت نسبة البطالة لدى الشباب (من 16 إلى 24 سنة) 26,7 % على المستوى الوطني.¹

إن الحاجة تبدو ملحة أكثر من أي وقت مضى، إلى تأهيل المدينة الجزائرية اقتصاديا لأداء دورها الريادي في السياسة التنموية، حيث تراهن سياسة المدينة ضمن أهدافها على الفعالية الاقتصادية للمدن لا سيما من خلال تقوية الأسس الاقتصادية لها، و دعم جاذبيتها، و ترقية التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال، مع المحافظة على البيئة الطبيعية و الثقافية و

1 - Publication ONS Algérie, ACTIVITE, EMPLOIE & CHOMAGE, en septembre 2016, N° 763, P 02.

الحرص على الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية¹، دون إهمال البعد الاجتماعي للسياسات الاقتصادية، من خلال التركيز على العدالة الاجتماعية بمختلف صورها، من تدعيم التجهيزات الاجتماعية والجماعية وتمكين الجميع من الولوج إليها على قدم المساواة، إلى الوقاية من الانحرافات الحضرية وترقية وتطوير النشاطات السياحية والثقافية والرياضية والترفيهية ومكافحة تدهور ظروف المعيشة في الأحياء² من خلال دعم الولوج إلى السكن اللائق.

3- رهان ترقية أنماط التسيير والتحكم المؤسساتي في سياسة المدينة:

تعددت الأطر والمؤسسات التي تناولت موضوع المدينة وملف سياسة المدينة منذ بداية القرن الواحد والعشرين، حيث وانسجاما مع مجموع الإصلاحات التي أطلقتها الدولة في تلك الفترة، ورغبة منها في إدراج مفهوم التنمية المستدامة والحكم الرشيد في مختلف ميادين التنمية، أنشأت مديرية المدينة بوزارة التهيئة العمرانية والبيئة منذ سنة 2001 إلى غاية 2004، حيث تم إدراج مديرية لترقية المدينة بالوزارة، ونظمت من خلال مديرتين فرعيتين، الأولى للمنظومات الحضرية وتتكون من مكتبين: - مكتب المنظومات الحضرية. - مكتب ترقية المدن الجديدة.، بينما تكفلت المديرية الفرعية الثانية بالتنمية النوعية للمدينة التي كانت تتكون من مكتبين كذلك: - مكتب إستراتيجية وسياسة المدينة. - مكتب ترقية التطور الحضري وتحديث تسيير المدن³. أبرز النتائج في تلك الفترة فيما يتعلق بالمدينة هو إصدار القانون رقم 08/02 المؤرخ في 08/05/2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، بالإضافة إلى التحضير لدراسة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

تم ترقية مديرية تسيير سياسة المدينة سنة 2004 إلى وزارة منتدبة للمدينة لدى وزارة التهيئة العمرانية والبيئة إلى غاية 2007⁴، والتي كانت الإطار الأمثل الكفيل بضمان التنسيق

1- المادة رقم 08 من القانون رقم 06/06 السابق.

2- المادة رقم 10 من القانون رقم 06/06 السابق.

3- المادة 10 من القرار الوزاري المشترك الممضي في 07 يونيو 2003، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التهيئة العمرانية والبيئة، الجريدة الرسمية رقم 81 المؤرخة في 24 ديسمبر 2003.

4- تم حل الوزارة المنتدبة سنة 2007 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 166-07 بتاريخ 31 ماي 2007، الجريدة الرسمية رقم 36 بتاريخ 03 جوان 2007.

ما بين القطاعات وتنظيم المشاركة في جميع مراحل التخطيط (وطنية، جهوية، محلية)، وقد قامت الوزارة المنتدبة بمجهودات كبيرة خاصة فيما يتعلق بالتأطير القانوني لسياسة المدينة و الارتقاء بالوعي براهنية المدينة ورهاناتها المتعددة. توجت تلك الفترة بإصدار القانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06 بتاريخ 20/02/2006، الذي جاء بأهداف من شأنها أن تعطي وجها آخر للمدينة بغية إيصالها إلى مصاف المدن العالمية. كما تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 2007/05 المؤرخ في 08/01/2007 و المتضمن لتركيبية و وظيفة و تنظيم المرصد الوطني للمدينة، الذي يتكفل بمتابعة تطبيق سياسة المدينة واقتراح كل التدابير التي من شأنها ترقية هذه السياسة، وكذا آليات إشراك المواطنين في صياغتها. كما يهدف هذا المرصد إلى إعداد كل الدراسات والتقديرات والمؤشرات والإحصائيات والمعلومات المتعلقة بالمدينة وتطوير أنماط جديدة للتسيير من شأنها مساعدة الدولة والجماعات الإقليمية في التحكم في الشغل و التوسع العمراني والطرق، من أجل تحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتثمين دور المدينة في التنمية المستدامة.

بعد حل الوزارة المنتدبة للمدينة سنة 2007، أعيد إلحاق موضوع سياسة المدينة بوزارة التهيئة العمرانية و البيئة و المدينة إلى غاية سنة 2013، حيث تم في تلك الفترة الانتهاء من دراسة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و المصادقة عليه بموجب القانون رقم 10/02 المؤرخ في 29 يونيو 2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، أين تم تكريس المدينة كمحرك أساسي للارتقاء بتهيئة الإقليم وتحقيق جاذبيته و تنافسيته.

انتقلت مديرية المدينة في سنة 2013 من وزارة التهيئة العمرانية و البيئة و المدينة إلى وزارة السكن و العمران و المدينة، حيث تأسست كمديرية مركزية و سميت المديرية العامة للمدينة، وتكلف بما يأتي¹:

- المساهمة بالاتصال مع القطاعات المعنية، في تحضير شروط تطوير سياسة المدينة.
- المبادرة بالاتصال مع القطاعات المعنية بإعداد النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالمدينة و المساهمة في ذلك.

¹ - الموقع الرسمي لوزارة السكن و العمران و المدينة: <http://www.mhuv.gov.dz>

- المساهمة في تحسين التشاور والتنسيق بين مختلف متدخلي سياسة المدينة وتنفيذ البرامج الحضرية.

- تحسين آليات التسيير الجوارية في المجمعات الحضرية وفي المدينة.

- ترقية التدابير الهادفة إلى تحسين الحكم الراشد في جميع جوانب تسيير المدينة.

- ضمان متابعة الأعمال والتدابير المتخذة في إطار إنجاز وترقية المدن الجديدة.

- السهر على تحسين نوعية الإطار المعيشي في المدينة.

- اقتراح برنامج إعادة تصنيف الأحياء في المدن.

- المساهمة في تحديد وتنفيذ التخطيط الحضري والمحلي.

وتضم المديرية العامة للمدينة ثلاث مديريات، 1- مديرية سياسة المدينة، 2- مديرية ترقية

المدينة، 3- مديرية برمجة ومتابعة وتقييم أعمال تحسين وضعية المدينة.

تتكلف مديرية سياسة المدينة بتنفيذ المهام التالية:

- المبادرة بالنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمدينة، بالتنسيق مع القطاعات المعنية.

- تحديد أدوات تأطير المدينة ووضعها بالتشاور مع القطاعات المعنية.

- المساهمة في تحضير الشروط التي تسمح بالتحكم في تطور المدن وتوجيهها.

- المساهمة في تنفيذ برامج سياسة المدينة وضمان متابعتها.

- ترقية التدابير الهادفة إلى تحسين الحكم الراشد في جميع جوانب تسيير المدينة.

وتضم مديرية سياسة المدينة، مديرتين فرعيتين: 1- المديرية الفرعية لأدوات تأطير المدينة. 2-

1

المديرية الفرعية لتنسيق برامج سياسات المدينة ما بين القطاعات.

1- الموقع الرسمي لوزارة السكن والعمران والمدينة: <http://www.mhuv.gov.dz>

إن التذبذب الحاصل في تسيير ملف المدينة بالجزائر منذ 2001 إلى 2017، والذي يتأرجح بين التحويل والإلغاء والحل والإلحاق، إنما يضيف على هذا القطاع صفة عدم الاستقرار، مما ينعكس بالسلب على مجمل المشاريع والبرامج التي تم إطلاقها في مراحل سابقة، على غرار مخططات الانسجام الحضري SCU التي أنجزت في بعض الولايات (قسنطينة، باتنة، عنابة...) و تم إيقافها في باقي الولايات نتيجة التحولات المؤسساتية المرتبطة بهذا الملف..

لقد جاء القانون التوجيهي للمدينة ليوضح بأن سياسة المدينة لا بد وأن تتم بطريقة تشاورية و وضعها حيز التنفيذ يكون على المستوى المحلي، و أن طريقة إنجازها يتم بالتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية بالمدينة " التنسيق و التشاور اللذان بموجبهما، تساهم مختلف القطاعات و الفاعلين المعنيين في تحقيق سياسة المدينة بصفة منظمة و منسجمة و ناجعة، انطلاقا من خيارات محددة من طرف الدولة و بتحكيم مشترك"¹.

و باعتبار أن من بين المبادئ الأساسية لسياسة المدينة هي اللاتمركز و اللامركزية، يمكننا الاستنتاج أن تسيير ملف سياسة المدينة على المستوى المركزي كما هو عليه الحال الآن، من شأنه تغييب الجماعات الإقليمية و المجتمع المدني في عمليات الإعداد و التنفيذ لسياسة المدينة، و من ثم الإخلال بمبادئ جوهريّة جاء بها قانون المدينة.

الرهان إذن يكمن في الارتقاء بتسيير ملف سياسة المدينة إلى مستوى تحقيق المبادئ الأساسية المدرجة في القانون التوجيهي للمدينة (التنسيق و التشاور، اللاتمركز، اللامركزية، التسيير الجوّاري، الحكم الراشد، التنمية البشرية، التنمية المستدامة، الإعلام، الثقافة، الإنصاف الاجتماعي).

4- رهان ترقية الجانب الثقافي و البعد البيئي في سياسة المدينة:

تعدّ البيئة نظاما كبيرا معقدا يتكون من مجموعة من العناصر الحية و غير الحية، تتفاعل فيما بينها مؤثرة و متأثرة، تحكمها علاقات أساسية تحفظ لها تعقيدها و مرونة اتزانها، و تتكون البيئة أيضا من مجموعة من الأنظمة الصغرى تجري مكوناتها في دورات طبيعية

1- المادة رقم 02 من القانون رقم 06/06 السابق.

تحفظ لها أيضا التعقيد و مرونة الاتزان، و قد تعرضت الأنظمة البيئية و لا زالت لتغيرات من صنع الإنسان.

لذا فإن المشكلات البيئية الحضرية لم تكن قائمة و بارزة عالميا حتى منتصف القرن الماضي، إن التأكيد في الآونة الأخيرة على المشكلات البيئية قد يشير إلى حدوث تغيرات في البيئة الحضرية و التي لم تكن واضحة قبل مدة، إلا أن الأمر ليس كذلك فقد بدأت المشكلات البيئية الحضرية منذ أن بدأ الإنسان يسخر المصادر الطبيعية لخدمته، فإن زيادة عدد السكان حديثا رافقها الحاجة إلى المزيد من المساكن، و زيادة نسب الإنتاج، و زيادة عدد وسائل النقل، و استهلاك الطاقة، إلى المزيد من التلوث و الإخلال بالتوازن البيئي.

هذا و يمكننا أن نميز في البيئة الحضرية عناصر خمسة هي:

أ. البيئة الطبيعية: و تشمل الأرض و الماء و الهواء و النبات و الحيوان.

ب. السكان: و هو التعداد البشري الذي يقطن المركز الحضري.

ج. الأنشطة: و تتضمن العلاقات بين الناس و مع البيئة، مثل إنتاج السلع و بيعها و شرائها، و التعليم و وسائل التربية، و الخدمات الصحية و أهمية دور الحكومة في وضع القوانين و المحافظة عليها.

د. البيئة المشيدة: بما فيها من مساكن و عمارات و مصانع و شوارع.

هـ. الشبكات المختلفة: و تضم الأنظمة التي تؤمن استمرار العلاقات و التفاعلات الحضرية بما فيه من شبكات النقل و الانتقال و الاتصال و التبادل و الخدمات المختلفة.

فالبيئة الحضرية تختلف بشكل جذري عن البيئة الريفية، إذ المدن هي المسرح الذي يظهر عليه التأثير الهائل للإنسان في الطبيعة و التي غالبا ما تختفي لتقوم مكانها بيئة جديدة لها متطلبات و احتياجات جديدة.

انطلاقا مما سبق و بالنظر إلى المدن الجزائرية، فإن عملية النمو العمراني السريع و ما صاحبه من أنشطة تنموية كان لها تأثير واسع على البيئة الحضرية و ذلك من خلال:

-التلوث الناجم عن مخلفات الحضر: ويتضمن ذلك بطبيعة الحال صرف المياه القذرة للمساكن و المصانع و صرف مياه الأمطار، و المخلفات الصلبة المنزلية و المخلفات الخطرة و تلوث هواء المحيط.

-التأثيرات الخارجية لوسائل النقل بالحضر: الاتجاه المتزايد إلى استخدام وسائل النقل، تدهور عمليات تشغيل وسائل النقل العام، عدم جودة أعمال صيانة الطرق، عدم توافر مسارات للدراجات و أرصفة للمشاة على نحو كافي، عدم فاعلية إدارة حركة المرور.

اعتبارا من ذلك فإن من بين الرهانات الأساسية لتنفيذ سياسة المدينة هو توجه اهتمامها إلى تعزيز حماية البيئة، من خلال التحكم في مخططات النقل و التنقل و حركة المرور داخل محاور المدينة و حولها، تدعيم الطرق و الشبكات المختلفة، و الوقاية من الأخطار الكبرى و حماية السكان¹.

كما يعتبر الجانب الثقافي رهانا أساسيا، تسعى من خلاله سياسة المدينة ترقية المدن الجزائرية للاندماج في الشبكات الجهوية و الدولية، و ذلك عبر المحافظة على التراث الثقافي و التاريخي و المعماري للمدينة و تثمينه.²

1- المادة رقم 06 من القانون رقم 06/06 السابق.

2- المادة رقم 06-09 من القانون رقم 06/06 السابق.

خلاصة الفصل:

عرفت المدن الجزائرية في العقود الأخيرة تحولات عميقة بفعل النمو الديمغرافي المتزايد و التطورات الاجتماعية و الاقتصادية. لقد أدت الزيادة في عدد السكان إلى كبر حجم و تدهور النسيج الحضري، بشكل أعاق المدن على أداء وظيفتها و تنمية الخدمات و المرافق الخاصة بها لإعمال جاذبيتها.

في هذا الخضم، برزت المكانة المتميزة التي تحتلها المدينة الجزائرية في منظومة التهيئة الإقليمية، فهي من جهة تواجه صعوبات التنمية المحلية و من جهة أخرى تحديات العولمة، كما تحظى بالأولوية ضمن سياسة المدينة.

تميزت سياسة التعمير بالجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بتدخل إرادي و قصدي كبير من طرف الدولة، دعمها في كثير من الفترات توفر الوسائل المادية الكافية (الدخل المالي من قطاع المحروقات) و الخط السياسي الاشتراكي التسلطي المتبع بعد الاستقلال مباشرة. و باعتبار أن السياسات الكبرى للبلاد لم تظل على وتيرة ثابتة، و إنما خضعت لتعديلات متتابة، فخصائص سياسة التهيئة العمرانية قد انطبعت بهذه التغيرات.

إن المقاربة القطاعية (أحادية القطاع و أفقية التنزيل) التي كانت المدينة مجالاً لتنفيذها، أضحت عديمة الجدوى، و ذلك بفعل التحولات المتسارعة و العميقة التي مست المنظومة التنموية (اقتصاد معولم - تنافسية المدن..)، مما نجم عنه اختلالات اجتماعية و اقتصادية و حضرية كبيرة جداً، هذا ما استدعى ضرورة اعتماد مقاربة شمولية تكاملية بين كل القطاعات (سياسة المدينة)، انطلاقاً من رؤية تشاركية واضحة الأهداف، متجاوزة بذلك الطرق والأدوات الكلاسيكية في تسيير و تدير المدينة، في إطار أفق محاولة تحريك دواليب التنمية الحضرية

الفصل الرابع

آفاق سياسة المدينة بالجزائريين

الديناميكية الإقليمية وإستراتيجية

التجديد الحضري.

المبحث الأول: المدينة الجزائرية كمحرك رئيسي للديناميكية الإقليمية.

تشكل الشبكة الحضرية من مجموعة من المدن المترابطة، التي تربطها علاقات اقتصادية وسياسة وثقافية، وغالبا ما تخضع المدن للعاصمة أو لمدينة كبيرة جهوية، تحتكران اتخاذ القرارات التي تهم مجموع التراب الوطني أو الجهة، وهذا يعني أن مجموع الشبكات الحضرية الإقليمية تدخل في إطار الشبكة الحضرية الوطنية.

تلعب المدينة الجزائرية - بمقوماتها و نقائصها كذلك - دورا محوريا في الديناميكية الإقليمية، لما تضطلع به من أدوار تنظيمية (توظيف الإمكانيات المادية و البشرية لإرساء قواعد تنظيمية تسهر على هيكلتها مجالها و نطاقها الإقليمي)، و أدوار وظيفية (تحدد من خلاله جميع الآليات و التنظيمات أو الأطر المساعدة على الحياة الحضرية)، و أدوار جمالية (كنتيجة حتمية للتنظيم و لإرساء القواعد و الوظائف لتوجيه نمط الحياة المعبر عن الثقافة الإنسانية).

المطلب الأول: المدينة الجزائرية ضمن أفق إعادة التوازن الإقليمي. أي مستقبل؟

يعرف الإقليم الجزائري خلا كبيرا في التوازن بين أجزائه و داخل نظامه الحضري و في العلاقة بين المدن و الأرياف. يهدد هذا الخلل مختلف الأقاليم بخطر التفكك و عدم الانسجام، كما يضع تنميته المستدامة في المحك. كما تعاني المدن الجزائرية من نقص في تنافسيتها و جاذبيتها بحكم التضخم الذي تتميز به أغلبية المدن (الحواضر الكبرى بالخصوص)، مع ترك مجالات واسعة من الإقليم، خالية من أي ديناميكية اقتصادية. إن تنظيم المدن ضمن أفق إستراتيجية إعادة التوازن الإقليمي أصبح أكثر من ضروري.

الفرع الأول: تقليص العبء على الشريط الساحلي في إطار التوازن مع المناطق الداخلية.

يعكس توزيع الكثافة السكانية في الجزائر عدم التوازن في التوزيع المجالي على مستوى الإقليم، حيث تتمركز نسبة معتبرة تقدر بـ 36 % من السكان في الشريط الساحلي بنسبة كثافة 274 ساكن/كم². بينما تتوزع نسبة 53 % من السكان فوق منطقة " التل و السهوب" بنسبة كثافة تقدر بـ 70,6 ساكن/كم². وأخيرا، تأتي المنطقة الثالثة "الجنوب" و هي امتداد صحراوي تقطن بها نسبة 10,9 % من السكان بكثافة مقدرة بـ 1,8 ساكن/كم².¹

إن الضغط المتزايد للسكان على الشريط الساحلي، كان نتيجة حركة تعميرية غير خاضعة للرقابة، مما أدى إلى نقص في العقار الفلاحي و تضرر الوسط الساحلي تحت تأثير انتشار مختلف الأنشطة و التلوث من خلال توطين الأنشطة الصناعية و الهياكل القاعدية الكبرى، فقد تم تعميم ما يقارب 435 كم من بين 1622 كم المكونة للشريط الساحلي بنسبة 27%²، وهو ما أدى إلى اختناق و اختلال وظيفي للجزء الشمالي، عكس ما هو عليه في الهضاب العليا و الجنوب.

إن الوضعية الحالية للتوزيع المجالي للسكان استدعت من السلطات أن تبحث عن سبل إبراز جغرافية جديدة للجزائر من خلال ديناميكية إعادة التوازن بين مختلف الأنحاء المكونة للوطن، و التي تلخصت في غايتين أساسيتين³ :

- إعادة التوازن بين المكونات الكبرى للوطن (الشريط الساحلي و التل، الهضاب العليا، الجنوب).

- بعث تنمية منبثقة من خصوصيات كل جزء و مستجيبة للمتطلبات الأنية لكل منطقة.

1 - Armature Urbaine RGPH 2008 : Ibid , P 09.

2. المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030 SNAT

3. المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030 SNAT

وفق هذا المنظور فالنتيجة النهائية المراد تحقيقها هي إعادة الانتشار الديمغرافي، بشكل يسمح بخلق توازن في التوزيع السكاني، و في خلق فرص العمل بشكل متوازن على مستوى كل الوطن.

الجدول 20: التوزيع السكاني في أفق 2025

السكان لآلاف				
التغيير	إعادة الانتشار 2025	الاتجاه العادي 2025	تقديرات 2005	الجهة
2 500-	24 600	27 100	20 700	الشمال
2 000+	13 850	11 850	9 050	الهضاب العليا
005+	4 500	4 000	2 950	الجنوب
0	42 950	42 950	32 700	الجزائر

المصدر: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030

من خلال الجدول رقم 20، يتبين لنا عملية وضع وإعداد سيناريوهين اثنين:

- يقوم السيناريو الأول على استقرار السكان و استمرار الوضع بنفس الوتيرة إلى غاية 2025 (الاتجاه العادي)

- بينما السيناريو الثاني (إعادة الانتشار)، الذي يبني على السيناريو الأول، و يعيد نشر 2 500 000 ساكن على مستوى الهضاب العليا والجنوب.

تسعى السلطات العمومية في محاولة منها لتقليص العبء على الشريط الساحلي في منظور 2030 إلى اعتماد الإستراتيجية التالية¹:

أولاً- إستراتيجية إعادة هيكلة المجالات الساحلية والتل:

إن تنمية الجزء الشمالي من الوطن، يقتضي أعمال التفكير العقلاني للوصول إلى إعادة التوازن في المنطقة، و أن ذلك لا يتأتى إلا من خلال التحكم في النمو العمراني لمدن الشريط الساحلي من ناحية، و من ناحية أخرى عبر تحقيق جاذبية مدن التل لتمكينها من تثبيت سكانها و قدرتها على استقطاب ساكنة الشريط الساحلي و الهضاب العليا.

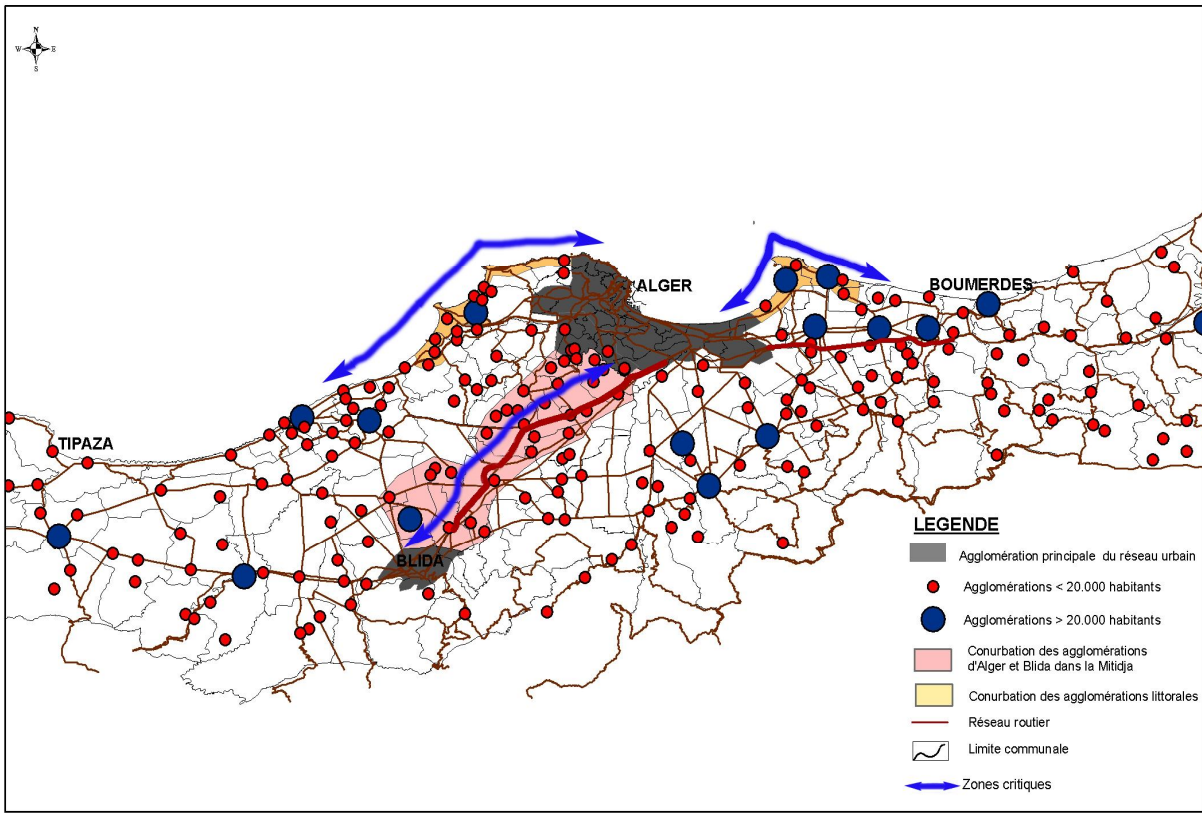
1- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030

1- التحكم في نمو مدن الساحل:

يتعين في هذا المجال تحديد نمو المدن و الحواضر الساحلية الكبرى (خاصة الجزائر، وهران، عنابة)، مع التحكم في التمدد خارج النطاق العمراني، الكفيل بإحداث الضرر على الأراضي الزراعية المنتجة و المجالات الطبيعية. ويتم ذلك عبر تنفيذ مجموعة من الإجراءات¹ :

- التحكم في التنمية الحضرية و إعادة هيكلة نطاقات الحواضر الكبرى: و ذلك عبر إيقاف عمليات الالتحام بين الحواضر التي تتمدد بشكل طولي على طول الشريط الساحلي.

الشكل 19: التهام التجمعات الحضرية بالشريط الساحلي شمال وسط.



المصدر: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030

يظهر الشكل الالتحام الحاصل بين العديد من التجمعات الحضرية، في صورة حرحة على النمط العمراني و على النظام البيئي للساحل، كما يتبين كذلك أن الالتحام و انتشار التوسع العمراني يتم في العمق، بين الجزائر و البلدية.

- تعزيز الإمكانيات التنافسية للشريط الساحلي: عبر تدعيم الخدمات و المرافق النوعية ذات القيمة المضافة العالية للحواضر الكبرى (التعليم العالي، البحث، المؤسسات المالية..).

1- المادة رقم 04 من القانون رقم 02/02 المؤرخ في 05/02/2002 للمتعلق بحماية الساحل و تميمينه، الجريدة الرسمية رقم 10.

- حماية و تدعيم النظام البيئي للشريط الساحلي: عبر إحصائها، حمايتها و ترقيتها للحؤول دون الإضرار بها جراء النمو العمراني غير المتحكم فيه. إن عملية التوسع العمراني المهولة في الشريط الساحلي قد أتت على ما يقارب 8 790 هكتار من الأراضي الفلاحية في المتيجة، 2 850 هكتار من هضبات الساحل، 5 470 هكتار في وهران، وحدها الحواضر الكبرى الثلاث (الجزائر، عنابة، وهران) فقدت نسبة 17% من مجموع أراضيها الفلاحية¹.
- الوقاية من المخاطر الكبرى الطبيعية و الصناعية: من خلال وضع سياسية وقائية لتجنب الكثافة السكانية الكبيرة المتواجدة في الشريط الساحلي من المخاطر الطبيعية (زلازل، فيضانات) و أخرى صناعية (أنشطة صناعية..).

2- تنمية مدن التل و الارتقاء بوظائفها:

- تعتبر تنمية و تهيئة مدن التل شرط أساسي من شأنه تحقيق إستراتيجية إعادة التوازن الإقليمي، فلا يمكن بأي حال من الأحوال إيقاف تمدد الحواضر و المدن بالشريط الساحلي، إذ لم يكن لدينا مدنا بالتل جذابة قادرة على استقطاب السكان و الوظائف الجديدة.
- تتوسط منطقة التل الشريط الساحلي و الهضاب العليا، و هي تمتلك نموذج تنموي خاص بها، إذ لا يمكن تحقيقه دون تحقيق ابتداء الإجراءات التالية:
- تثبيت سكان المناطق الجبلية الموجودة في التل.
 - تنمية مدن التل لاستقبال و إعادة نشر سكان الشمال.

¹ - Malika Kacemi : « Protection et valorisation du littoral en Algérie : législation et instruments : Le cas des communes littorales d'Oran », *Études caribéennes* [En ligne], 20 | Décembre 2011, mis en ligne le 15 décembre 2011, consulté le 03 décembre 2016. URL : <http://etudescaribeennes.revues.org/5959> ; DOI : 10.4000/etudescaribeennes.5959

- تكييف تنمية الشريط التلي مع كل منطقة من المناطق التلية الثلاث: - الأحواض الداخلية الغنية بالأراضي الفلاحية. - جبال الأطلس التلي الهشة، خزانات المياه الحقيقية للبلاد. - الهضبات التلية شبه القاحلة¹.

تتميز منطقة التل بأنها منطقة غنية بالأراضي الفلاحية، و بكثافة سكانية ضئيلة. تشكل المدن المتواجدة بالتل نقطة ارتكاز للحواضر الكبرى المتواجدة بالشريط الساحلي أو الهضاب العليا، فهي مدنا مؤهلة لاستقبال عدد كبير من السكان. المدن المعنية (تلمسان، سيدي بلعباس، معسكر، غليزان، المدية، الشلف، عين الدفلى، البويرة، ميلت، قالم، سوق أهراس)².

تندرج عملية تنمية مدن التل في إطار رفع الضغط عن المجالات و الموارد الحساسة المتاحة في الساحل، و التي هي معرضة أكثر من أي وقت مضى للنفاد. و يتم ذلك من خلال رفع مستوى التنافسية و الجاذبية للمدن المعنية، و تقوية القدرات الإنتاجية مع الانخراط في شبكة تضامنية و تبادلية (مدن مدن و مدن أرياف) على مستوى كل أنحاء الوطن.

1. عابدة مصطفى: الإستراتيجية الجديدة لحماية الساحل في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم في الجزائر. مقال في المجلة الدولية للتخطيط و التهيئة العمرانية و التنمية المستدامة، 2016، Issue 3 , volume 3، ص 39. الموقع: <http://ijpusd.ewdr.org>، اطلع عليه في 2016/12/03.

2 - المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030

الفرع الثاني- ترقية وتعزيز شبكة المدن بالهضاب العليا والجنوب:

تستدعي إستراتيجية ديناميكية إعادة التوازن الإقليمي على المستوى الوطني، تمكين أقاليم الهضاب العليا و الجنوب من تدعيم قدراتها التنموية و تطوير شبكة مدنها، من اجل السعي لتثبيت السكان في مقارهم و كذلك لاكتساب نسبة معينة من السكان من مدن الشريط الساحلي و التل، للتخفيف عن كبرى الحواضر المتواجدة في الشمال. يقتضي ذلك استنفاذ جهد كبير و استخدام وسائل ذات أهمية، لتحويل هذه الأقاليم إلى مجالات جذابة تحتوي على قاعدة إنتاجية قوية، مرافق و هياكل قاعدية كبيرة و خدمات في المستوى.

أولاً- مدن التوازن بالهضاب العليا:

ينحصر هذا الإقليم بين سلسلتين جبليتين متوازيتين هما أطلس التل شمالا، والأطلس الصحراوي جنوبا. يتراوح ارتفاع أراضيه بين 800 و 1,000م تتخللها منخفضات تغمرها المياه المالحة تسمى السبخات، أو الشطوط. مناخ هذا الإقليم قاري وأمطاره قليلة إذ يتراوح معدل سقوط الأمطار بين 400 و 500 ملم، تسمح بزراعة الحبوب التي تشكل الإنتاج الرئيسي لهذا الإقليم، منذ أقدم العصور.

تندرج أهمية إعادة تهيئة إقليم الهضاب العليا ضمن إستراتيجية إرادية قصدية و طموحة، تهدف إلى جعل من هذا الإقليم مجالا جذابا لساكنيه و لكل المواطنين الجزائريين خاصة في المناطق الشمالية، للسماح لهم بإعادة الانتشار الطوعي و التدريجي، و ذلك غير التأسيس لقاعدة تنموية صلبة و تأهيل المدن لتحقيق التوازن بين الأقاليم.

يتميز هذا الإقليم باحتوائه على مجالات واسعة، على كتلة بشرية متنوعة، محدودية في المخاطر الكبرى، و قربيه و ارتباطه بمنطقة الشمال، مما يؤهله و بشكل تكاملي مع باقي أجزاء الوطن، من تقديم خدمات في مستوى عالي و تأهيل قاعدته الإنتاجية بشكل فعال.

لا يخلو إقليم الهضاب العليا كباقي أجزاء الوطن من بعض الاختلالات في الخدمات الأساسية كتوفير فرص العمل، التعليم، الصحة، الطاقة، توفير المياه الصالحة للشرب، و التي تشكل أولويات الإستراتيجية التنموية داخل المدن.

الجدول 21: نسبة الخدمات الأساسية في الهضاب العليا

المسكن (نسبة شغل المسكن)	الماء (الاستهلاك السنوي لكل الاستغالات)	الصحة (طبيب لكل ساكن)	التعليم (نسبة التمدرس)	
5,3 شخص/مسكن	3500م/سنة/ساكن	1000/1 ساكن	82 %	المستوى الوطني
5,4 شخص/مسكن	>3500م/سنة/ساكن	2500/1 ساكن	70 %	مستوى الهضاب العليا
المسيلة 6,4 الجلفة 6,83			الجلفة	الحالة القصوى

المصدر: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030

حسب تقديرات الحكومة فإن نسبة شغل المسكن على المستوى الوطني بلغت نسبة 4,55 في سنة 2014¹، وأن هذا المستوى يبقى متقاربا مع نسبة الهضاب العليا، إلا أن الخدمات المقدمة في ميدان الصحة تبقى جد ضعيفة مقارنة بالمستوى الوطني، وكذلك الحال فيما يخص نسبة التمدرس.

إن إضفاء الطابع المميز على مدن الهضاب العليا، عبر تخصيص وظائف نوعية و متكاملة لمجمل المدن، يجعل منها مدن توازن تنخرط في العجلة التنموية للوطن و تربط علاقات تكامل مع الحواضر الكبرى بالشمال و مدن الجنوب في ظل المنظومة الحضرية. الأمر الذي يجعل منها رهانا للانسجام و لوحة التراب الوطني.

إن تقوية المنظومة الحضرية على مستوى الهضاب العليا تتطلب إنشاء منظومة مترابطة و ذات أقطاب، تتأسس حول شبكة فعالة من الهياكل القاعدية، تتكون من مدن توازن و أخرى جديدة تستكمل الهيكلة الحضرية، و تضمن أداء الوظائف التالية²:

- خلق أقطاب و هيكلية إقليم الهضاب العليا في العمق.
- نشر التنمية بين المدن و أقاليم الأقطاب التي تشكلها.
- خلق توازن في مقابل نمو المدن و الحواضر الكبرى في الشريط الساحلي.
- ربط مدن التوازن في الهضاب العليا ضمن إطار شبكي.

¹ - Rapport : **POLITIQUE GOUVERNEMENTALE DANS LE DOMAINE DE L'HABITAT, DE L'URBANISME ET DE LA VILLE**, Septembre 2015, P06.

² المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030

- الارتباط مع مدن الشريط الساحلي والتل من جهة ومدن الجنوب من جهة أخرى.

الرهان إذا، هو السعي لتوضيح تراتبية و وظائف مدن التوازن بالهضاب العليا، وتقوية العلاقات فيما بينها، في إطار المنظومة الحضرية الكلية، مع هيكلية وتنمية قاعدتها التنموية. تتركز آفاق تنمية إقليم الهضاب العليا حول تعزيز و تدعيم مدن التوازن التالية: تبسة، سطيف، باتنة، الجلفة، تيارت، المسيلة، الاغواط¹، التي تم إحصائها بناء على الخصائص التالية:

- الحجم: مدينة يفوق عدد سكانها 100 000 ساكن.

- تموقعها حول طرق اتصال أساسية.

- تمتلك قاعدة أنشطة و خدمات قابلة للتطوير.

- إمكانية الإشعاع لأقاليم واسعة.

كما يتطلب وضع إقليم الهضاب العليا في قلب ديناميكية إعادة التوازن الإقليمي، العمل على تنمية و تطوير مدن ارتباط و توابع: عين الصفراء، مشرية، البيض، بوسعادة، برج بوعريريج، بريكة، التي تم إحصائها وفقا للخصائص التالية:

- حجم سكان بين 50 000 و 100 000 ساكن باستثناء برج بوعريريج (أكبر من 100 000 ساكن).

- خلق علاقات فعالة مع مدن التوازن المرتبطة بها.

- قاعدة تجارية و خدمات قوية، ولكن لا ترقى لمستوى مدن التوازن.

ثانياً / إستراتيجية تنمية مدن الجنوب:

تعاني منطقة الجنوب من مجموعة من الاختلالات، بالرغم من توفرها على ثروات طبيعية مخزونة هائلة، فهي تعتبر المنطقة الأكثر تضرراً في الإقليم الوطني. تتميز هذه المنطقة بشساعة مساحتها، بمناطق قحلة و انتشار ضعيف للسكان، مع توفرها على موارد معدنية و طاقوية معتبرة، و قدرات تنموية محلية تستمد مرجعيتها من العمق التاريخي للمنطقة.

تشكل هذه الفوارق في القدرات و الإمكانيات و الخصائص المتعلقة بإقليم الجنوب، قاعدة لإعداد إستراتيجية إعادة هيكلة الصحراء، انطلاقاً من توظيف مميزاته المحلية و سعياً لتثبيت ساكنته و منعهم طوعاً من الارتحال نحو الشمال.

مما سبق، يتبين أن الأمر متعلق بتمتين تنمية مجال إستراتيجي للجزائر، لاحتوائه على الموارد الطاقوية من ناحية، و لتموقعه الحساس بارتباطه مع الساحل الإفريقي من ناحية أخرى.

تظهر أهمية الارتقاء بتنمية منطقة الجنوب انطلاقاً من الواقع الهش المكون لهذا الإقليم¹ :

- يعرف الجنوب تنمية ضعيفة و متفرقة باعتبار تفرق و ابتعاد المدن عن بعضها البعض، و مكونة لنظام مغلق يتميز بتأزر ضعيف بين مكوناته. أكثر التبادلات تكون بين الشمال و الجنوب، بعيداً عن التبادلات الأفقية.
- تمركز ثلاثة أرباع ($\frac{3}{4}$) سكان الجنوب في أربع ولايات فقط (الوادي، بسكرة، ورقلة، غرداية)، مع استئثارها بأربعة أخماس ($\frac{5}{4}$) الموارد المتواجدة بالجنوب، بينما تعاني بعض الأقاليم من العزلة التامة (توات، قورارة، الساورة، الهقار – الطاسيلي..).
- تشكل الواحات في الجنوب وحدة نوعية مهددة اليوم بالتوسع العمراني غير المخطط له و غير المتحكم فيه، و التي كانت تمثل الهيكلة الرئيسية لتنمية التبادلات بالجنوب.
- عدم تحكم في العقار و النمو الديمغرافي المعتبر أدى إلى بروز سلوكات سلبية أتت على النظام البيئي لمدن الجنوب، مع الافتقار الكبير للمرافق العمومية و الخدمات الضرورية.

1- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030 SNAT

يتكون الجنوب من مجموعة من الأقطاب الحضرية منكفئة نوعا ما على نفسها، و تربط علاقات جد محدودة مع بعضها البعض، نتيجة البعد في المسافة و غياب تجمعات ارتباط تسمح بتقليص المسافات. الرهان يتمثل في التقليل من العلاقات و التبادلات شمال-جنوب، مقابل تقوية شبكة علاقات تكاملية أفقية، مع السماح لشبكة المدن بالجنوب بالارتباط مع مدن التوازن الموجودة في الهضاب العليا.

باعتبار إحاطة الجنوب الجزائري بسبعة دول (المغرب، الصحراء الغربية، موريطانيا، مالي، النيجر، ليبيا، تونس)، فإنه يشكل نقطة ارتكاز و تلاقي دولي مع الجوار، إذن فالرهان يتمثل كذلك في بناء هيكلية حضرية و شبكة قوية من المدن لمواجهة المخاطر المحيطة بها، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بالنظام البيئي المتمثلة في النمو الديمغرافي، التلوث، الاستعمال غير العقلاني لموارد المياه و ترك السلوكات التقليدية في تنظيم الإقليم (نظام توزيع الري، الواحات..)

يتعلق الأمر بتنمية بعض المدن التي من شأنها تكوين أقطاب نمو و خدمات، تمكن من أداء دور إشعاعي للنطاقات الواسعة المحيطة بها (إليزي، جانات، ورقلة، حاسي مسعود، تقرت، الوادي..)، وقد تم اختيار المدن بناء على مجموعة من الخصائص¹ :

- القدرات التنموية المحلية و الذاتية (البترول، طاقات متجددة، سياحة، المناجم، الزراعة الصحراوية..)
- الجاذبية لباقي الأقاليم الجزائرية و الدولية (الجاذبية السياحية على المستوى العالمي).
- قاعدة إنتاجية و خدمات عمومية و خاصة (إدارة، تكوين، صحة، تجارة..).
- الحجم، مع الأخذ بعين الاعتبار النسبة الضعيفة للكثافة الحضرية في الجنوب.
- التموقع الجيد حول المحاور شمال-جنوب و المحاور الأفقية (طرق، سكة حديدية، مطارات..).

انطلاقاً من الخصائص المذكورة أعلاه فقد تم تشكيل ثلاث شبكات من المدن:

- بشار، أدرار، تندوف في (الجهة - برنامج) شمال غرب.
- بسكرة، الوادي، غرداية، القليعة، المنيعه، ورقلة، تقرت في (الجهة - برنامج) جنوب شرق.
- عين صالح، تمنراست، إليزي في (الجهة - برنامج) الجنوب الكبير.

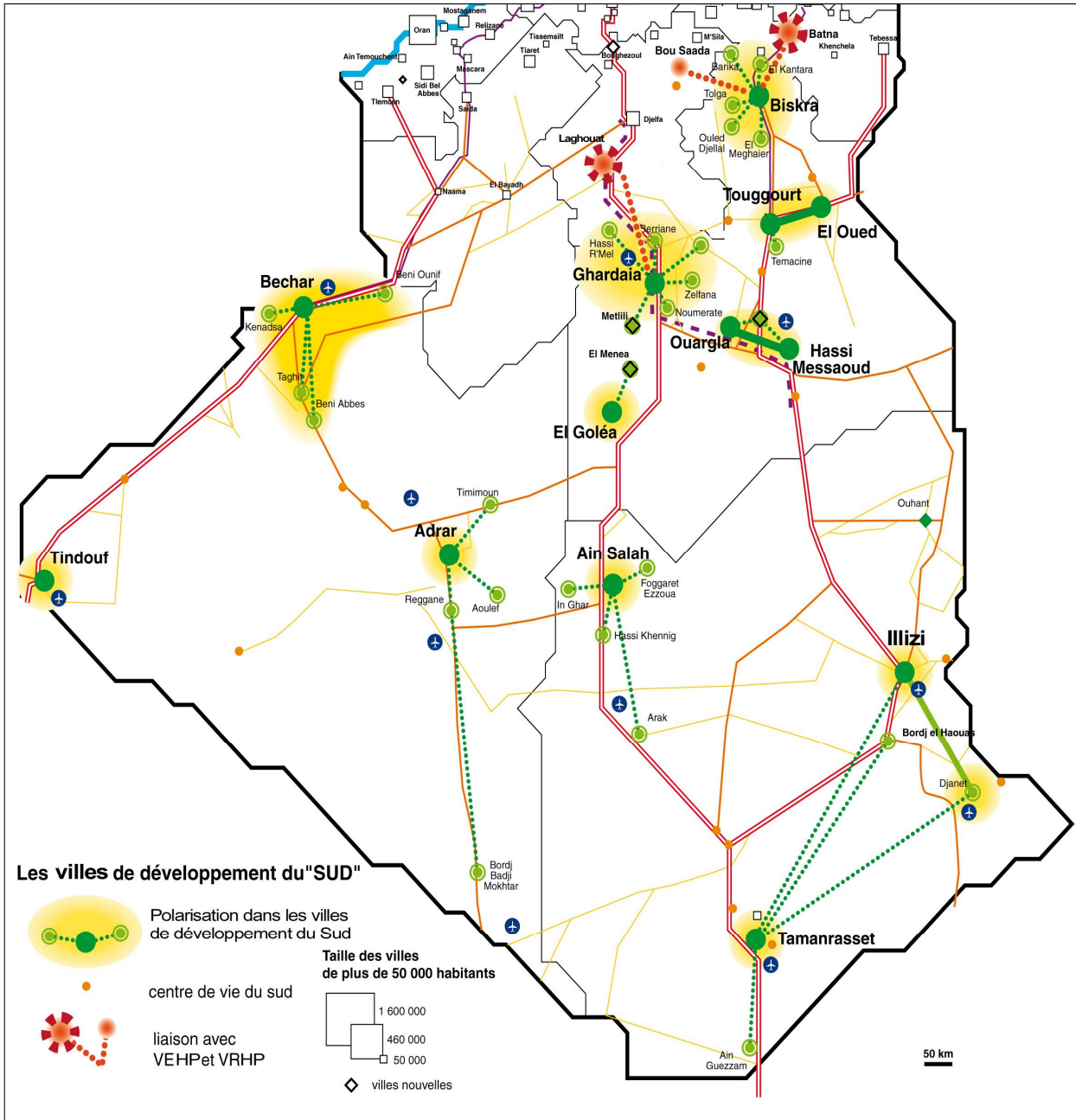
تشكلت بعض المدن في شكل ثنائي الأقطاب:

- ثنائي القطب "تقرت-الوادي"
- ثنائي القطب "ورقلة - حاسي مسعود"
- ثنائي القطب "بشار - أدرار"
- ثنائي القطب "إليزي - جانت"

في هذا الإطار، و لتنفيذ هذه الإستراتيجية استفادت منطقة الجنوب من استحداث و تنصيب لولايات منتدبة، مع تخصيصها ببرامج معتبرة لتنميتها و تأهيلها، الأمر الذي سيمكن هذه الهيئات الجديدة من لعب دورها بصفة كاملة في مجال التنمية و الاستجابة السريعة و بفعالية لحاجيات و تطلعات مواطني هذه الولايات المنتدبة¹.

¹- تقرير: السياسة الحكومية في مجال الجماعات المحلية، أكتوبر 2015، ص 06.

الشكل 22: الشبكة الحضرية: مدن التنمية بالجنوب



المصدر: المخطط الوطني لهيئة الإقليم SNAT 2030

المطلب الثاني: المدينة الجزائرية و متطلبات إنشاء شبكة حضرية متناسقة وتراتبية.

استخدم الاستعمار الفرنسي الشبكة الحضرية الموجودة غداة الاستعمار، و طور خط علاقات شمال/جنوب، بشكل يسمح له باستنفاد الموارد الطبيعية و تحويلها إلى فرنسا. بعد الاستقلال سعت الدولة إلى تنظيم الإقليم الوطني، عبر انتهاج مجموعة من المخططات و البرامج، التي لم تغير كثيرا من الواقع المزري الذي كانت تعيشه أجزاء كبيرة من الوطن، و أتت نتائجها ضعيفة و مكرسة لعدم التوازن الإقليمي، حيث يعتبر التفاوت في الإمكانيات و القدرات الإنتاجية و في ديناميكية التنمية، السمة البارزة التي تكرر مستويات الجهات الثلاث للوطن (الشريط الساحلي و التل، الهضاب العليا، الجنوب).

يستدعي هذا الوضع السعي لخلق التجانس و التناسق المجالي، عبر إعادة تنظيم الشبكة الحضرية و الارتقاء بالحوضر الكبرى إلى مستوى التنافسية العالمية، مع إنشاء مدن جديدة مستدامة و ذات وظائف نوعية تسمح باستقطاب المكون البشري و الاستثمارات الاقتصادية الداخلية و الخارجية، بالإضافة إلى وضع مخطط للتنظيم الوظيفي لشبكة حضرية مهيكلتة عن طريق الأقطاب الحضرية الكبرى.

الفرع الأول- تنوع وظائف المدن ضمن شبكة حضرية متجددة:

من خلال ما سبق، تبين لنا تشكيل فئات متنوعة من المدن ضمن أفق إعادة التوازن الإقليمي، و أن هذه المدن تستدعي تحديد وظيفتها -انطلاقا من التوجهات التنموية المحلية، من أجل ربط علاقات متنوعة على كل المستويات و خلق مجموعات صغيرة و جهوية، مع إعداد أسس الإستراتيجية الخاصة بتنمية كل فئة من فئات المدن التالية¹ :

- المنظومة الحضرية بالتل: ضمن أفق إعادة التشكيل، في سبيل إيقاف تمدد الحواضر الكبرى في الشريط الساحلي، حيث تم اقتراح تعزيز مدن ارتباط في التل، مع توجيه توسعها العمراني نحو التلال و الجبال على أراضي ذات قيمة زراعية ضعيفة.

1- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030 SNAT

الجدول 22: تحديد وظيفة مدن الارتباط بالتل

مدن الارتباط بالتل	
التعريف	هي أقطاب جهوية، تهدف إلى هيكلية التنمية في المستوى الخلفي للشريط الساحلي. كما تشكل منطقة عبور بين مدن الساحل و مدن الهضاب العليا. تتموقع بالجبال و التلال و لكن بعيدة بشكل كافي عن الحواضر و المدن الكبرى الساحلية كي لا يتم استيعاب مناطق تأثيرها المباشرة.
وظائفها	<ul style="list-style-type: none"> - الارتباط بالحواضر الكبرى (الميتروبول) و المدن الساحلية، بشكل يسمح بتخفيف العبء عنهم و نقل نموهم نحو التل. - تشكيل نقطة ارتكاز بين المنطقة التلية و الهضاب العليا، لا سيما مع مدن التوازن بالهضاب العليا. - الانخراط في شبكة المدن الوسيطة (تتواجد في غالبيتها بين الساحل و الجبل) مهيكلة بالطريق السيار شرق غرب: تلمسان، سيدي بلعباس، معسكر، غليزان، الشلف، عين الدفلى، مليانة، المدية، البويرة، برج بوعرييج، سطيف، قالمة، سوق أهراس. - استقطاب المدن الصغيرة و المناطق الريفية، مع الإشعاع التنموي لهذه المناطق عبر سياسة التنمية المحلية. تعتبر محور إعادة هيكلية التل عن طريق تهيئته في العمق.
معايير التصنيف	<ul style="list-style-type: none"> - مدن بحجم 100 000 ساكن قادرة على تعزيز آثار النمو المنثور من الأقطاب الحضرية الساحلية، مع تشكيل أساس للتنمية المحلية. - تمركزها في محور شمال جنوب، مع سهولة الوصول إليها انطلاقا من الساحل. - توصيلها بشكل مرضي مع مدن التوازن بالهضاب العليا و الجنوب. - توفرها على أسس تنموية و خدمات عمومية و خاصة متنوعة (إدارات، جامعة، تكوين، صحة، تجارة..). - إمكانية تعبئة الفاعلين المحليين العموميين و الخواص.
اقترح المدن	تلمسان، سيدي بلعباس، (معسكر، سيق، محمديّة)، الشلف، المدية، البويرة، بجاية، قالمة، سوق أهراس.

المصدر: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030

- المنظومة الحضرية بالهضاب العليا: العمل جاري على تمكين قاعدتها التنموية، لتمكينها من ضمان الانسجام الإقليمي لمجالاتها، و لإشعاع أدوات التنمية. لذلك تم اقتراح مدن توازن و مدن ارتباط بالهضاب العليا مشكلين محورا للإقليم.

الجدول 23: تحديد وظيفة مدن التوازن بالهضاب العليا

مدن التوازن بالهضاب العليا	
التعريف	تشكل أقطاب أساسية لتمتين التنمية في الهضاب العليا، من ناحية كمراكز إنتاج و خدمات (التنمية المحلية الذاتية) و كرابط للنمو مع الشمال (الميتروبول، المدن الساحلية). لها علاقات مباشرة مع مدن الارتباط بالتل و الميتروبول. و يمكن أن تشكل القاعدة المتوازنة للمدن الساحلية في الهضاب العليا.
وظائفها	<ul style="list-style-type: none"> - لها ارتباط مع مدن التل، الساحل و الجنوب. - تهيكل و تستقطب في العمق الأقاليم التابعة للهضاب العليا - نمو اقتصادي انطلاقا من مواردهم الخاصة عبر سياسة للتنمية المحلية. - نشر النمو حول المدن و الأقاليم التي تستقطبها. - ضمان التوازن لنمو مدن الساحل و الميتروبول. - خلق شبكة بشكل تدريجي لمدن الهضاب العليا لتشكيل تآزر فيما بينها.

<ul style="list-style-type: none"> - حجم سكان أكبر من 100 000 ساكن باستثناء عين الصفراء. - توفر أسس إنتاجية وخدمات متنوعة، مع مستوى جيد من المرافق العمومية التي تسمح بالتنمية المحلية. - التمركز حول طرق رئيسية للاتصال. - الإشعاع حول مجال واسع من الأقاليم. - قطب جامعتي بحث. - إمكانية تعبئة الفاعلين المحليين العموميين و الخواص. 	<p>معايير التصنيف</p>
<p>سعيدة، تيارت، الجلفة، المسيلة، البيض، عين الصفراء، سطيف، باتنة، تبسة، الأغواط.</p>	<p>اقتراح المدن</p>

المصدر: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030

- المنظومة الحضرية بالجنوب: و هي شبكة متباعدة تتميز بعلاقات محدودة و لكن نوعية، تتمحور حول مدن التنمية بالجنوب. تم اقتراح علاقات نوعية بين المدن على شاكلة ثنائي الأقطاب (إليزي-جنات، ورقلة-حاسي مسعود، تقرت-الوادي..).

الجدول 24: تحديد وظيفة مدن التنمية بالجنوب

مدن التنمية بالجنوب	
<p>هي مراكز أنشطة و خدمات قادرة على بث التنمية حول الأقاليم الواسعة التي تستقطبها و تنمية الإشعاع في جهات الجنوب. تشكل مدن الجنوب الشبكة الحضرية الصحراوية مع العلم بالمسافات الكبيرة التي تفصل بعضها عن بعض. تعزز هذه المنظومة الحضرية تنمية التبادلات وخلق التآزر بين مدن التنمية بالجنوب.</p>	<p>التعريف</p>
<ul style="list-style-type: none"> - استقطاب المدن الصغيرة و نشر التنمية لمناطق تأثيرها عبر سياسة التنمية المحلية. - ربط علاقات مع المدن الجنوبية الأخرى، بشكل يسمح بخلق شبكة مدن الجنوب (شبكة المدن السياحية..) - ربط علاقات مع الأقطاب الوطنية الأخرى (مدن التوازن للهضاب العليا، الميتربول..). - ربط علاقات مع مدن أجنبية صحراوية و تنمية علاقات فوق حدودية. - تنمية السياحة. 	<p>وظائفها</p>
<ul style="list-style-type: none"> - القدرة على التنمية المحلية الذاتية (الطاقة، الزراعة الصحراوية، الطاقات المتجددة، السياحة، البحث العلمي..) - الجاذبية مقارنة بالجهات الأخرى جزائرية و أجنبية. - قاعدة تنموية و خدمات عمومية و خاصة (إدارة، جامعة و تكوين، صحة، تجارة..) - الحجم، مع الأخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية الضعيفة في الجنوب. - السهولة في الوصول إليها (توفر الطرقات، السكة الحديدية، المطار..). 	<p>معايير التصنيف</p>
<p>بشار، تندوف، أدرار، غرداية، عين صالح، الوادي، إليزي، تمنراست، بسكرة، "تقرت-الوادي"، "ورقلة-حاسي مسعود".</p>	<p>اقتراح المدن</p>

المصدر: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030

أولاً- الميتربوليات (الحواضر الكبرى) بوصفها محركا للتنمية الشاملة:

تشكل الميتربوليات مجموعة من الديناميكيات التي تنتج النمو في المدن الكبرى، ضمن رؤية تفاعلية و انفتاحية على العالم الخارجي و النطاقات الحضرية المحيطة بها، ترتكز أساسا حول اقتصاد المعرفة و حول الإعلام، كما تعتبر الأمكنة المفضلة للابتكار و الإبداع.

تتميز الميتربوليات بتركيز لكثافة معتبرة من السكان، و الأنشطة، و تحتوي على تشكيلات متنوعة من الخدمات العالية الجودة، كما تشكل شبكات للقيام بمختلف التبادلات مع ميتربوليات أخرى¹.

لقد تم إحصاء أربعة ميتربوليات في الجزائر: الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، التي انخرطت في عجلة نمو اقتصادية كبيرة، إذ تمثل لوحدها تقريبا نصف الإمكانيات الاقتصادية للوطن. من هنا تتبدى أهمية تأهيلها و الارتقاء بتنميتها لجعلها قاطرة الاقتصاد الوطني.

لتحقيق تنمية نوعية للميتربوليات الأربع، تسعى السلطات العمومية إلى إنجاز الاستراتيجيات التالية²:

- إستراتيجية التحكم و التناسق الإقليمي: من خلال إعداد مشروع تنموي خاص بكل ميتربول على حدى، تندرج هذه الإستراتيجية ضمن الأهداف الكبرى للتحكم في الساحل و حمايته عن طريق الهيكلية النوعية للمناطق العمرية، و نقل جزء من التعمير الإضافي إلى المدن الجديدة و منطقة التل. كما تقوم بتحديد التوجيهات المتعلقة بالقضايا التالية: - السكن، - الهياكل القاعدية و المرافق العمومية، مجالات الأنشطة، - حماية و الارتقاء بالمناطق الحساسة.

تعمل هذه الإستراتيجية في مجال السكن على القضاء على السكن الهش و غير القانوني، و على تخصيص برنامج للمرافق و السكن³.

¹ - DOMINIQUE Perben : **Imaginer les métropoles d'avenir**, Janvier 2008, P16-17, In site : <http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/084000068.pdf>, consulté le 03décembre 2016

2. المخطط الوطني لهيئة الإقليم 2030 SNAT

³ - Rapport : **POLITIQUE GOUVERNEMENTALE DANS LE DOMAINE DE L'HABITAT, DE L'URBANISME ET DE LA VILLE**, Septembre 2015, P06-07.

- إستراتيجية تقوية التنافسية و الانفتاح العالمي للميتروبولات: تسمح التنافسية بموضعة الميتروبول في السوق العالمي، في إطار مجموعة من المجالات (أنشطة البحث، هياكل التعليم العالي، أنواع متخصصة في الإنتاج..)، كما يجد الميتروبول موقعه ضمن العلاقات الدولية بما يتوفر عليه من قدرات و إمكانيات التبادل (ميناء، مطار، هياكل النقل..) و بانخراطه في شبكات دولية للأبحاث..

- إستراتيجية تقوية جاذبية الميتروبول: من خلال تثمين و ترقية الإطار الحضري، عبر وضع أجهزة ميتروبولية للتسيير الحضري و عبر مختلف التدخلات في سبيل إعادة التجديد الحضري، إنجاز هياكل قاعدية و توفير خدمات حضرية تسمح بخلق إطار معيشي جذاب و بيئة تنافسية قابلة للنمو. كما يمكن تحقيق الجاذبية من خلال التنوع الاقتصادي، وضع نظام حوكمة للميتروبول و خلق بيئة للوظائف ذات المستوى العالي (الدراسات العليا و الأبحاث، خدمات للمؤسسات الكبرى..).

- إستراتيجية تحديد تخصص وظيفي للميتروبولات الأربعة: و ذلك نظرا للخصائص المختلفة لكل ميتروبول، الذي ينبغي أن يحدد قدراته و إمكانياته و توجهاته الخاصة الكفيلة برفع قدرته التنافسية على المستوى المحلي و الدولي.

- إنشاء مستويات جديدة للحوكمة و تضامن إقليمي جديد: باعتبار شساعة النطاق الميتروبولي، فهو يتجاوز الإطار المؤسسي البلدي أو الولائي. يبدو من الأهمية بمكان تحديد إطار مؤسسي نوعي للحوكمة الميتروبولية.

انطلاقا من هذه الإستراتيجيات، فالسلطات قد أعدت برنامج إجرائي يتمحور حول الأهداف التالية: - جعل من الجزائر عاصمة عالمية، ضمن أفق بلوغ "Top-five" للمدن المتوسطة، بالنسبة لوهران، قسنطينة، عنابة السعي لبلوغ مستوى الميتروبولات المتوسطة¹.

ثانياً/ أصناف المدن الجديدة وتوزيعها:

يختلف تعريف المدينة الجديدة و ميدان استخدامها من دولة إلى أخرى، فإن كانت الدول الأكثر نمواً تستخدمها -أي المدن الجديدة- كمجال لتحقيق ظروف معيشية أفضل، فإن الدول الأقل نمواً -على العكس من ذلك- توظفها لعلاج اختلالات أصابت نظامها الحضري، إذ تعتبر بمثابة تصويب للسياسات المنتهجة.

لقد ساهم اهتمام السلطات العمومية بالجزائر في تركيز التنمية بالمدن الكبرى و الحواضر في جعلها مركزاً استقطابياً، الأمر الذي أدى إلى تمدها بشكل فوضوي و غير مسير لأدوات التخطيط. لتصحيح هذه الوضعية ارتأت الدولة إلى اعتماد سياسة المدينة الجديدة كخيار كفيل بالتخفيف من قطبية المدن الكبرى و قوة جذبها .

اعتمدت سياسة المدن الجديدة في الجزائر توزيعاً يمتد على ثلاثة أطواق، يتضمن كل طوق عدة مدن جديدة، منها ما كان فوق تجمعات موجودة مثل سيدي عبد الله (فوق المعالمة)، بوينان ومنها ما كان جديداً، ويمكن حصرها في الصور التالية¹ :

- المدن الجديدة للامتياز (مدن الطوق الأول في التل): من شأنها التحكم في التوسع الحضري وهي بالأخص سيدي عبد الله و بوينان.
- المدن الجديدة لإعادة التوازن الإقليمي (مدن الطوق الثاني في الهضاب العليا): بوغزول.
- المدن الجديدة لدعم التنمية المستدامة (مدن الطوق الثالث في الجنوب): المنيعتة و حاسي مسعود.

لقد تم اقتراح عدة مدن جديدة على غرار: الناصرية، العفرون، سيدي عمار بالجزائر، و عقازو رأس فلكون بوهران (هذا في الطوق الأول)، كما اقترحت كذلك مدينة إمدغاسن و مولاي سيليسن (بالطوق الثاني)، و مدن القليعة و متليلي الجديدة (بالطوق الثالث)² .

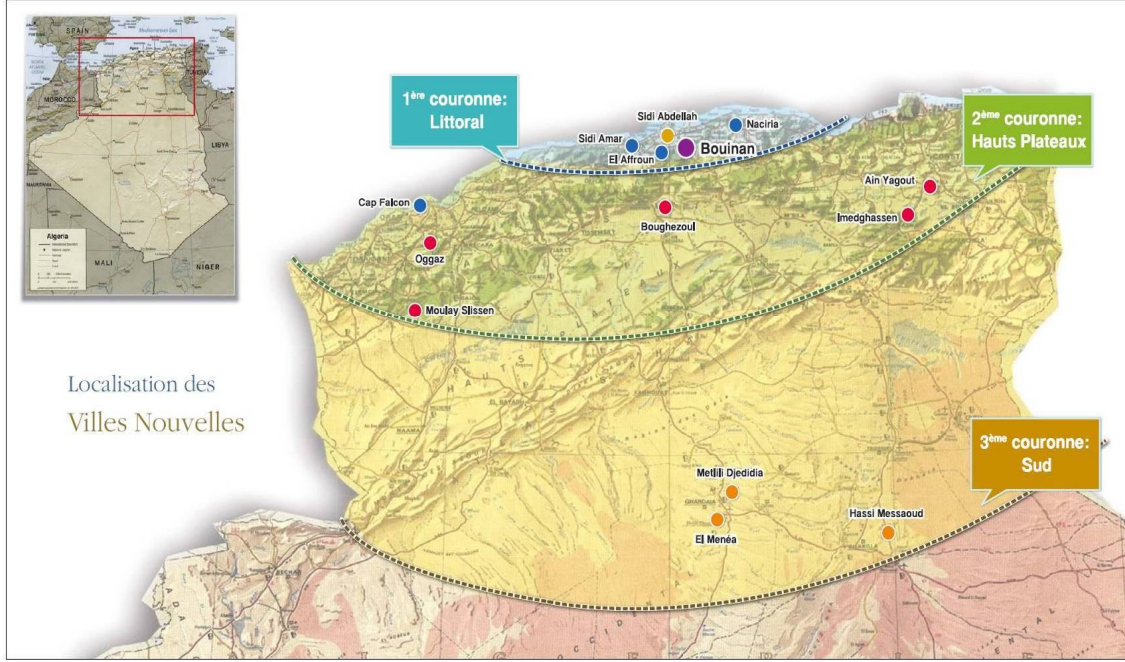
1 - Rapport : **POLITIQUE GOUVERNEMENTALE DANS LE DOMAINE DE L'HABITAT, DE L'URBANISME ET DE LA VILLE**, Septembre 2015, P14.

2 - المخطط الوطني لهيئة الإقليم 2030 SNAT

بالرغم من اقتراح كل هذه المدن كتنوع لإستراتيجية إعادة التوازن الإقليمي، إلا أنه لا الموارد المالية و لا طاقات الإنجاز و لا الخبرة المطلوبة كافية لتجسيد جميع هذه المشاريع العملاقة، الأمر الذي دفع بالمفاضلة و الأخذ بمبدأ الأولوية، وتم اعتماد مشاريع مدن الجيل الأول المذكورة آنفا.

الشكل 23: توزيع المدن الجديدة بالجزائر

Carte de l'emplacement des villes nouvelles de l'Algérie |



المصدر: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030

1/ مدن جديدة للتحكم في التوسع الحضري:

برمج هذا النوع من المدن الجديدة لرفع الضغط على الحواضر الكبرى بالطوق الأول، و السيطرة على التوسع العمراني المهول، كما اختير لها كتوجه أن تصبح مساحات للتكنولوجيا العالية، و ذات تنافسية كبيرة. تسمح هذه المدن الجديدة بتحديد توسع الميتروبول (العاصمة)، بهيكلية مجالات التأثير الخاصة بها، و بدعم تنميتها الشاملة، مع المحافظة على الفضاءات الطبيعية و الأراضي الفلاحية و الغابات.

تشكل كذلك هذه المدن الجديدة مواقع جاذبة للأنشطة الاقتصادية، عبر تقديم خدمات أعلى و أمكنة استقبال عالية القيمة (مناطق صناعية، مناطق عقارية و تجارية و خدمات، مناطق تكنولوجية..)، إذ برمجت خصيصا لتدعيم جاذبية الميتروبولات (العاصمة).

1.1/ المدينة الجديدة سيدي عبد الله:

تقع على بعد ثلاثين كم إلى الغرب من العاصمة، وتلعب دورا حاسما في توزيع الوظائف في الجزائر العاصمة. كما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 275/04 المؤرخ في 05/09/2004 فإن مساحتها تقدر بسبعة آلاف هكتار (7000 هأ)¹.

تتمثل المهام و الوظائف الأساسية للمدينة الجديدة سيدي عبد الله، في التكنولوجيات المتقدمة و التكوين و البحث الجامعي و كذا مهام الدعم المتصلة بها²، حيث تم برمجة المدينة لتتهدم بما يلي:³

- تدعيم الوظائف الميتروبولية للعاصمة.
- تطوير قطب علمي و تكنولوجي: جامعة، سيبير بارك (Cyber parc)، مخابر، مراكز للبحث، مصانع.
- تجسيد إطار معيشي نوعي.
- قطب للإعلام و الاتصال و قطب إداري و صحي و حظيرة عمرانية..
- تم برمجة بناء 50 000 مسكن و تحقيق 50 000 منصب عمل، و قدرتها على استقبال 200 000 ساكن.

2.1/ المدينة الجديدة بوعينان:

تقع بولاية البليدة فوق إقليم بلدية بوعينان، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/04 و الذي جاء في مادته الأولى " تنشأ مدينة جديدة تسمى المدينة الجديدة لبوعينان"⁴ و تقدر مساحتها بألفين و مائة و خمسة و سبعين هكتار (2175 هأ).

¹- المرسوم التنفيذي رقم 275/04 المؤرخ في 05/09/2004، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة سيدي عبد الله، الجريدة الرسمية رقم 2004/56

²- المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم 275/04 السابق.

³- المادة رقم 05 من المرسوم التنفيذي رقم 275/04 السابق.

⁴- المرسوم التنفيذي رقم 96/04 المؤرخ في 01/04/2004، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة لبوعينان، الجريدة الرسمية رقم 2004/20

تقع المدينة الجديدة بوينان في الطوق الأول، وهي مدينة إيكولوجية¹، تستدعي إنشاء قطب ممتاز في الميدان التكنولوجي مع تطبيقات في ميادين الفلاحة و الصحة بالتعاون مع سيدي عبد الله، كما برمجت كذلك لتدعيم الوظائف الميتروبولية بالعاصمة، تطوير قطب علمي، مركز دولي للأعمال، و مركز ثقافي ورياضي و ترفيهي، بالإضافة إلى تطوير شعبية علوم الأحياء و البيوتكنولوجيا.

أهم ما تم برمجته في هذه المدينة الجديدة هو الوجهة الرياضية، حيث سطر إنشاء أكاديمية رياضية، حي أولمي و مقر الفدراليات و الاتحاديات و اللجنة الأولمبية، مع إمكانية نقل وزارة الشباب و الرياضة إليها كخطوة في سبيل تقليص العبء على العاصمة، كما تم برمجة بناء 35 000 مسكن و استقطاب 60 000 منصب عمل مع القدرة على استيعاب 150 000 ساكن.²

2/ مدن جديدة لإعادة التوازن الإقليمي:

يندرج ضمن خيار تنمية الهضاب العليا و خلق مدن التوازن، في مواجهة الآثار الكبيرة لتمرکز السكان في الجهة الشمالية من الوطن، و مخاطر تفكيك و تهميش شرائح كاملة من إقليمها. كما تشكل نقطة ارتكاز و جذب للسكان و مختلف الأنشطة، قصد تثمين إعادة انتشار طوعي و عقلائي لجزء من سكان الشمال، مع ضمان التواصل و الارتباط بمدن الجنوب.

في هذا السياق، و بغرض تجسيد هذه الأهداف تم اقتراح عدة مدن جديدة في الطوق الثاني و هي بوغزول في الهضاب العليا الوسطى، مولاي سيليس شمال غرب و إمدغاسن في ولاية باتنة.

1.2/ المدينة الجديدة بوغزول:

تقع المدينة الجديدة بوغزول في بلدية بوغزول ولاية المدية و بلدية عين وسارة ولاية الجلفة، حسب المرسوم التنفيذي رقم 97/04 المتضمن إنشاء المدينة الجديدة بوغزول³، على بُعد 170 كم جنوب العاصمة، و تغطي المدينة ما مساحته 4650 هكتار، موزعة ما بين منطقة

1- المادة رقم 02 من المرسوم التنفيذي رقم 96/04 السابق.

2- المادة رقم 05 من المرسوم التنفيذي رقم 96/04 السابق.

3- المرسوم التنفيذي رقم 97/04 المؤرخ في 01/04/2004، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة بوغزول، الجريدة الرسمية رقم 20/2004

داخلة في حدود التعمير و تهيئة المدينة الجديدة مقدرة 215 هكتار و منطقة فلاحية تقدر مساحتها 1000 هكتار، و مطار بمساحة 500 هكتار، بينما تقدر المساحة الإجمالية للأماكن العقارية المستعملة لإنجاز بعض المنشآت و تجهيزات و هياكل المدينة 1750 هكتار.¹

تقوم المدينة الجديدة بوغزول بتعزيز وظائف مركز الهضاب العليا، و تدعم وظائف الجزائر العاصمة، كما تشكل متنفسا للتوسع الحضري. تضم في برنامجها إنشاء 350 000 مسكن مع خلق 130 000 منصب عمل، بإمكانها أن تكون مدينة نموذجية في استقطاب مركز عالي المستوى للتعليم الجامعي، مزارع تجريبية للبحوث الزراعية، مطار دولي، الطاقات المتجددة و التكنولوجيا الحيوية و البيئة و الصحة.²

3- المدن الجديدة لدعم التنمية المستدامة:

تقع بالطوق الثالث المقترح و تخص الجنوب الشاسع، إذ انتبعت السلطات العمومية لأهمية هذا الجزء من الوطن، فاقترحت إستراتيجية هامة لتنمية الجنوب، تقوم على تامين موارده الهامة و تنظيم الإقليم بتثبيت السكان في أماكنهم و جلب شرائح أخرى لدعم التوازن الجهوي، و جعل الجنوب مجالا جذابا و ربطه بالهضاب العليا و الشمال.

1.3- المدينة الجديدة المنيعة:

تقع المنيعة على إقليم بلدية المنيعة بغرداية³، و قد بنيت خارج الوادي للمحافظة على واحة النخيل المهددة بالتعمير، تم تصميمها في إطار شبكة من المدن بالجنوب، مما يساهم في ارتفاع كبير في مستوى المرافق و الخدمات و فرص العمل بهذا الجزء من الوطن.

تغطي حدود المدينة الجديدة المنيعة مساحة 600 هكتار، موزعة بين منطقة تعميم مقدرة بـ 350 هكتار، و محيط للتوسع المستقبلي بمساحة 100 هكتار و آخر لحماية المدينة الجديدة مساحته 150 هكتار.

1- المادة رقم 03 من المرسوم التنفيذي رقم 97/04 السابق.

2- المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم 97/04 السابق.

3- المرسوم التنفيذي رقم 366/07 المؤرخ في 2007/11/28، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة المنيعة، الجريدة الرسمية رقم 2007/76

وقد برمجت هذه المدينة لتضم عدد من السكان قدره 30 000 نسمة، تجهيزات إدارية وخدمات وأخرى جوارية، فضاء سياحي، و مركز للصناعة التقليدية (متحف و شارع للصناعات التقليدية)، مركز جامعي، أماكن للعبادة، مؤسسات للرياضة والشباب...

و تتمثل النشاطات الأساسية لهذه المدينة في النشاطات السياحية و الثقافية و نشاطات التسلية. و تهدف المدينة الجديدة إلى إعادة الاعتبار لاقتصاد الواحات و محاربة مشاكل أمراض النبات، كما تهدف إلى تطوير أنشطة محددة مثل السياحة، البيئة و دعم الزراعة الصحراوية و تجهيز الأغذية و المنتجات الزراعية و تحسين خزان الطاقة المتجددة ¹.

2.3/ المدينة الجديدة حاسي مسعود:

تقع المدينة الجديدة على إقليم بلدية حاسي مسعود بولاية ورقلة بالمكان المسمى واد مرعي، تغطي مساحة قدرها 4483 هكتارا، موزعة بين محيط التعمير بمساحة 3205 هكتار، و يقدر محيط التوسع المستقبلي 1161 هكتار، بينما خصصت مساحة 313 هكتار لحماية المدينة و منطقة نشاط الإمداد بمساحة 965 هكتار ².

تتمثل الوظائف الأساسية في النشاطات الطاقوية و الجامعية و الثقافية و الرياضية و نشاطات التسلية، كما تلعب دورا مركزيا في صنع مستقبل الهيدروكربونات، فالجنوب الجزائري غني بالطاقة الشمسية، للتحضير للانتقال الطاقوي عبر تشجيع الطاقات المتجددة. المدينة غنية كذلك بزراعتها الصحراوية، حيث تسمح بتقييم آثار تغيير المناخ من خلال استنباط أصناف المحاصيل المعدلة وراثيا أو طبيعيا. ³

في إطار برامج المدينة الجديدة، تستقبل حاسي مسعود 80 000 ساكن، مع تجهيزات إدارية و منشآت للشباب و الرياضة، معاهد جامعية و مراكز للتكوين و البحث و التنمية، مناطق مخصصة للخدمات المرتبطة بالنشاطات الطاقوية و حزام أخضر لحماية المدينة من الرياح. ⁴

1 - المادة 04 و 05 من المرسوم التنفيذي رقم 366/07 السابق.

2- المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 321/06 المؤرخ في 2006/09/18 و المتضمن إنشاء المدينة الجديدة حاسي مسعود، الجريدة الرسمية 2006/58

3- المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 321/06 السابق.

4- المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 321/06 السابق.

المبحث الثاني: إستراتيجية التجديد الحضري و أفق تفعيل سياسة المدينة بالجزائر.

لا يشكل التجديد الحضري توجها جديدا على مستوى الحقل المعرفي أو الإجرائي، باعتباره جزءا من الممارسة المستمرة من قبل الإنسان منذ ظهور المدن، سعيا منه للتكيف مع المستجدات و التحولات المتسارعة من حوله، إذ يعتبر التجديد الحضري ممارسة يُبتغى من ورائها إحداث تغييرات على مرافق و منشآت المدينة في بعدها الوظيفي، لتستجيب للمتطلبات الجديدة و المستقبلية كذلك، بفعل تأثير التغير التكنولوجي و الاقتصادي و الاجتماعي المستمر.

لا ينحصر التجديد الحضري في أعمال ترميم جزئية لمباني و مكونات المدن، بل هو تطوير للنسيج العمراني للمدينة عبر تبني سياسة تقوم على تجاوز مشاكلها في إطار سياسة شمولية و متكاملة هي سياسة المدينة ضمن أفق تحقيق المدينة المستدامة.

المطلب الأول: المدينة المستدامة: النموذج الأمثل المرجعي للمدينة الجزائرية

تشهد المدن الجزائرية على غرار معظم مدن العالم ديناميكية سريعة و حركة نشطة في إنجاز مختلف المشاريع التنموية، نتجت عنها توسعات ميدانية جراء الاستقطاب المتضاعف للسكان، أعطت للمدن وجها آخر من حيث الحركة و البناء، مع إفرازات ثقافية و اجتماعية وحتى سيكولوجية حددت المورفولوجية الجديدة للمدينة الجزائرية، و المتمثلة في التمدد على مستوى الأطراف مخلفة نسيجا حضريا غير مهيكلا و يفتقد إلى كثير من المرافق، و أحياء مهمشة سواء على مستوى المركز أو الضواحي.

وضعت سياسة المدينة هذه التحولات الحضرية في محور اهتمامها، عبر التأكيد على أهمية و ضرورة السعي إلى التجديد الحضري للمدن الجزائرية من خلال تأهيل وظائفها الحضرية و من ثم الارتقاء بها إلى مصاف المدن المستدامة.¹

1 - Rapport : POLITIQUE GOUVERNEMENTALE DANS LE DOMAINE DE L'HABITAT, DE L'URBANISME ET DE LA VILLE, Septembre 2015, P13.

الفرع الأول: نحو تحقيق جاذبية وتنافسية المدينة الجزائرية.

لطالما اعتبرت المدينة كرمز للحياة الاصطناعية و ك مجال يفتقد إلى الروابط الاجتماعية، و إلى الأخلاقيات التي تأسس لمنظومة اجتماعية متماسكة و إطار معيشي نوعي، إذ غالبا ما يشار إلى معاناة ساكنيها في مقابل انتشار القيم السليمة في المجتمع الريفي، لكن تبقى المدينة على أية حال " رمز المجتمع الكبير، و كذلك المقياس الأكثر حساسية للتغير الاجتماعي.. تعتبر المدن المركز العصبي للنظام العالمي الجديد الذي يأخذ طريقه في التشكل. هي الأمكنة التي يكون فيها العالم أكثر وعيا و أكثر حيوية - le symbole de la grande société, et c'est aussi le baromètre le plus sensible du changement social.. Les villes sont le centre nerveux du nouvel ordre mondial en cours de développement. Elles sont les points ou le monde est le plus conscient, ¹ "le plus vivant

ظهرت في العقود الأخيرة مصطلح " المدينة - الإقليم ville-territoire " نتيجة ارتقاء الأنشطة الاقتصادية من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي، في عالم بدأ يعرف انصهار أقاليمه و غياب الحدود الجغرافية. الأمر الذي دفع بأهمية دراسة تأثير المدينة على الأقاليم المحيطة بها داخليا و خارجيا، باعتبارها مركزا للسلطة و تمتلك إستراتيجية تسويقية لتحقيق الجاذبية و التنافسية. ²

في هذا السياق، المطبوع بالعولمة، فإن الأشخاص و المؤسسات الاقتصادية و المالية و الثقافية، تبحث في المدينة عن بيئة نوعية، خدمات متنوعة و ذات قيمة عالية، عن يد عاملة مؤهلة، عن هياكل قاعدية و مراكز خدمات، و قيم لا مادية تضع المدينة في ميدان تنافسي كبير تدفع بها لتقوية جاذبيتها.

1 - Robic Marie-Claire, « **La ville, objet ou problème ? La géographie urbaine en France (1890-1960)** », *Sociétés contemporaines*, 1/2003 (n° 49-50), p. 107-138. URL : <http://www.cairn.info/revue-societes-contemporaines-2003-1-page-107.htm>, consulté le 05/12/2016.

2 - Gilles Pinson : **Projets et pouvoirs dans les villes européennes. Une comparaison de Marseille, Venise, Nantes et Turin**, Doctorat en science politique, Université Rennes 1, 2002, P 72.

في ظل هذا الوضع، فإن الجزائر لا يمكن أن تنأى بنفسها عن هذه الحركة العالمية الموسومة بالتنافسية الكبيرة بين المدن، إذ هي مطالبة أكثر من أي وقت مضى، بالارتقاء بمدنها إلى مستوى تجسيد التنافسية وتحقيق الجاذبية (السياحية، المؤسسات، استقطاب الاستثمارات..)

إن التنمية المحلية المبنية على الاستخدام الأمثل لرأس مال المدينة¹، يسمح للمدن الجزائرية بالانخراط في المجال التنافسي، وذلك من خلال إنشاء مختلف الأقطاب التكنولوجية، المطارات الدولية، إنجاز البنيات الجذابة في مراكز المدن، استقطاب التظاهرات الرياضية والثقافية ذات البعد العالمي، مع تطوير إستراتيجية اتصال نوعية.

إن انخراط المدن الجزائرية في مسعى تنافسي مع المدن الإقليمية والدولية، يتطلب الارتقاء بوعي المسؤولين المحليين، فيما يخص مؤشرات جاذبية المدن، فتوفير أماكن الترفيه وبعض المرافق والهياكل القاعدية غير كاف وحده لاستقطاب المدينة للأشخاص والمؤسسات الوطنية والدولية.

في حين أنه يمكن قياس جاذبية المدينة -وفق مقارنة موضوعية- بحساب نسبة تدفق الهجرة (تدفق الأشخاص الداخلين والخارجين)، بمراقبة تطور أسعار العقارات المرتبط بقيمة المدينة، بارتفاع نسبة العاملين، الطلبة الأجانب.. يمكن كذلك قياس جاذبية المدينة - وفق منظور ذاتي - عن طريق إجراء سبر آراء في المدينة، يتم من خلاله تحسس مدى رضى السكان من عدمه حول جاذبية مدينتهم، أو نوعية الحوافز والغرض من قدوم الناس إلى مدينة معينة².

الرهان إذن، مرتبط بمدى قدرة الجماعات الإقليمية بالجزائر من استكشاف هوية مدنهم، باعتبار أن " المدينة هي روح أو حالة ذهنية أكثر منها مجموعة من القواعد أو التشريعات أو الاعتبارات التي تطبق على عدد السكان"³، وقد طرحت الكثير من الدراسات مجموعة من العوامل يمكن أن تساعد في فهم هوية المدينة و تقييم قوة جاذبيتها من عدمه، لأن كل ما

¹ - فرانشيسكو خافيير كارييلو: مدن المعرفة، الداخلة والخبرات والرؤى، ترجمة د. خالد علي يوسف، الكويت، عالم المعرفة، أكتوبر 2011، عدد 381، ص 98.

² - Synthèse : La fabrique de la cité, l'attractivité des villes étude menée de janvier à avril 2010, P08, In site : [https://www.lafabriquedelacite.com/fabrique-de-la-cite/data.nsf/48B665E9F7307C18C1257B820036EE6B/\\$file/fabrique-synthese-futuribes-attractivite-des-villes.pdf](https://www.lafabriquedelacite.com/fabrique-de-la-cite/data.nsf/48B665E9F7307C18C1257B820036EE6B/$file/fabrique-synthese-futuribes-attractivite-des-villes.pdf), consulté le 04/12/2016.

³ - فرانشيسكو خافيير كارييلو: المرجع السابق، ص 418.

تحتويه المدينة يمكن أن يشكل فارقا في تنافسيتها " كل شيء يسهم في جعل المدينة مختلفة ومتفردة، لا سيما في عصر العولمة والعلامات التجارية العالمية".¹

الجدول 25: مؤشرات جاذبية المدينة

المكونات	الموارد الموضوعية	الموارد الرمزية
جغرافية	- جغرافية فيزيائية: القرب من البحر، النهر، منطقة حدودية، فضاءات طبيعية.. - الإقليم كما تشكل عبر التاريخ	- قيم المناظر الطبيعية النسوية للإقليم. - قيم رمزية (ذاكرة المكان).
جيوسياسية	- موقع بين المدن داخليا. - سهولة الوصول إليها.	- الشعور بالمركزية.
ديمغرافية	- الوزن و الديناميكية الديمغرافية - خصائص الكثافة السكانية و تطورها الحالي	- صورة عن السكان و نمط معيشتهم.
اقتصادية	- نمو الناتج المحلي، وضعية سوق العمل، اللامساواة..	- صورة المدينة عند الفئة النشطة، المقاولين و الإعلام.
اجتماعية	- جودة الحياة: التجارة، الترفيه، الجريمة، البيئة.. - القدرة على إدماج السكان في الإقليم بما فيهم القادمين. - تكاليف الحياة و السكن..	- صورة المدينة، جودة الحياة، أجواء التعايش السلمي، انفتاح السكان.
الهيكل القاعدية	- عرض المرافق و الخدمات للأشخاص. - الموارد التعليمية (من الحضنة إلى الجامعة). - الهياكل و الخدمات الصحية و الاجتماعية. - وسائل و خدمات النقل (من الدراجة إلى المطارات).	- سمعة و جودة الخدمات.
مؤسسية	- الموقع في النظام السياسي الوطني و الدولي. - تنظيم السلطة المحلية. - معدل عائدات الضرائب. - السياسات الاجتماعية المحلية.	- الإشعاع السياسي للمدينة. - الصورة الإعلامية للمنتخبين. - الإشعاع الوطني و الدولي للمنتخبين.
ثقافية و تراثية	- الهياكل الثقافية. - المعالم التاريخية و المعمارية. - المعالم التاريخية الدالة على هوية المدينة. - المواقع السياحية.	- إنجازات جذابة عصرية. - شهرة إعلامية.
بيئية	- المساحات الخضراء. - سياسة حماية البيئة.	- إمكانية الاشتهار بأنها مدينة مسؤولة و مستدامة.

Source : La fabrique de la cité : l'attractivité des villes, P 09.

تأتي هذه المؤشرات كبرنامج عملي و إجراءات تنفيذية تقوم الجماعات الإقليمية بالعمل على تخطيطها و تنفيذها ابتداء، و كعوامل لتقييم الأداء و استشعار مدى جاذبية المدينة و إمكانية انخراطها في منحنى تنافسي.

1- فرانثيسكو خافيير كارييلو: المرجع السابق، ص 418.

الفرع الثاني: المدينة الجزائرية و أفق التنمية المحلية الشاملة.

إن المدينة تشبه إلى حد كبير الإنسان ، فهي تولد وتنمو ، تنضج وتزدهر ، تمرض وتموت ، ولعل من أهم الأسباب التي تقف وراء ازدهارها أو مرضها الخلل في تهيئتها الحضرية ، والتي لا تقتصر فقط على إقامة المنشآت الحديثة، تجميل المدن وتنظيم الشوارع، بل تتعداها إلى إجراءات اقتصادية، اجتماعية ، ثقافية وترويجية عميقة ودقيقة في آن واحد.

تشكل التنمية المحلية الرهان الأساسي لسياسة المدينة، التي لا تحصرها فقط في المدن التي تملك قدرات تنافسية، بل تسعى إلى نشرها إلى كامل المدن و الأقاليم على حد سواء. بموجب ذلك فالجماعات الإقليمية مدعوة في سبيل استنهاض قدراتها الذاتية، و الانخراط في العجلة الاقتصادية الوطنية بتسجيل الاقتصاد المحلي ضمن الاقتصاد الشامل للوطن، من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات و التدابير التالية:

1- جرد الموارد والإمكانيات المحلية:

إن عملية تثمين الموارد المحلية يقتضي ابتداء معرفتها و تقييم نوعيتها و إمكانياتها، يتعلق الأمر بمجمل الموارد التي لم تخضع إلى إحصاء دقيق: الموارد و الأوساط الطبيعية، التراث الطبيعي و الثقافي، الإمكانيات الزراعية و غناء التربة، هياكل تجارية، هياكل صناعية آخذة في التطور، و مختلف الخدمات. كما ينبغي ربط التنمية المحلية بجهاز التكوين، لا سيما التعليم العالي و البحث، و قدرته على الاستجابة لاحتياجات الإقليم. لا بد و أن تسعى الجماعات الإقليمية إلى إعداد بطاقة خاصة بكل من الميادين الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية و الحضرية، كي يتسنى لها الانخراط في مشروع تنموي محلي انطلاقا من القدرات الذاتية المحلية وفق رؤية تحقيق استدامة المدينة و الإقليم.

2- تعزيز و تقوية أسس التنمية المحلية:

تستند التنمية المحلية إلى شبكة قاعدية من الطرقات و المرافق، و التي يجب أن تندرج ضمن عمليات تأهيل مستمرة، تسمح لها بالانخراط في الشبكة الحضرية المشكلة للوطن (مدن ارتباط، مدن توازن، مدن تنمية بالجنوب)، فالإجراءات الأولية على المستوى المحلي تتعلق بتحسين شبكة الطرقات الولائية، و تلك التي تؤدي إلى المدن الصغيرة و المناطق الريفية. يجب

السعي إلى ربط هذه الشبكة بالطرق الرئيسية، و تأهيل المرافق الأساسية للتوافق مع الاحتياجات المتجددة للسكان ولتقوية جاذبيتها.

من ناحية أخرى، فالجماعات الإقليمية مدعوة إلى التأقلم مع التحولات الجارية على المستوى الوطني و الدولي " لا بد أن تدع البلدية المسيرة المجال للبلدية المقاولاتية، أين تقاس كفاءتها بقدراتها في الهندسة الإقليمية و التدقيق الاجتماعي - la commune providence devra nécessairement laisser place, à la commune entreprise, dont l'efficacité se mesurera à ses capacités d'ingénierie territoriale et d'audit social"¹ ، الرهان إذن هو العمل على أن تحل الهندسة الإقليمية محل التسيير العادي للموارد الحالية، أين يمكن تعزيز كفاءات المصالح التقنية للجماعات الإقليمية بالشكل الذي يجعلها قادرة على تركيب و متابعة المشاريع في أبعادها التقنية، القانونية، المالية.

3- هيكلية الجاذبية المحلية:

تتمثل الجاذبية المحلية في قدرة إقليم معين على جذب استثمارات منتجة، موارد بشرية مؤهلة، و تنمية وظائف قيادية، و كذلك القدرة على تركيز مرافق ذات مستوى عالي، و الحصول على الطلب المتزايد لمنتجاته على المستوى المحلي، الجهوي، الوطني و الدولي.

الجماعات الإقليمية بالجزائر، مطالبة بالعمل على عرض مزايا تنافسية للمستثمرين و تحقيق كفاءة عالية في سوق استقبال الاستثمارات المتحركة، بشكل يدفع بالفاعلين الاقتصاديين إلى الانجذاب بشكل إرادي إلى المدينة المؤهلة.

في هذا الإطار، فإن النوعية الجيدة لوسائل التكوين و الأبحاث تساهم في جاذبية المدينة، و عليه فتطوير هذه الوسائل تمكن الجماعات الإقليمية من مجاراة الوزن الكبير للتكنولوجيا الحديثة، المنتجات الجديدة، و السلوكات الحديثة².

¹ - Abdelkader KHALIL : LA COMMUNE DANS LE DEFI DU MANAGEMENT ET DE L'INGENIERIE TERRITORIALE, ed CASBAH, Alger, 2011, P19.

² - Abdelkader KHALIL : Ibid, P 46.

المطلب الثاني: التجديد الحضري كرهان لاستدامة المدينة الجزائرية.

يعتبر التجديد الحضري جملة مستمرة من الإجراءات المعقدة والمتداخلة، التي تهدف إلى إعادة الروح إلى الجزء أو الكل من مدينة وقعت تحت تأثير التغير الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي المتسارع، فالتجديد الحضري هو سياسة توقعية تنطلق من استقرار الحاضر و متطلباته، وتستشرف المستقبل وآفاقه وفق النمط المعيشي المراد تحقيقه. فهو بذلك مجموعة من الإجراءات الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والعمرانية، التي تسعى إلى تأمين أحسن الظروف البيئية والمعيشية للسكان.

فيما يخص برامج التجديد الحضري فهي غالباً ما تنحصر في الإجراءات التالية، ببعضها أو كلها
مجتمعة، حسب الواقع الذي تمثله المدينة¹ :

- الحفاظ conservation : هو أول سياسات التجديد الحضري، وغالباً ما يرتبط بثقافة المجتمع وبالحضارة والبيئة والتاريخ من حيث علاقته بالهوية، ويكون في الغالب على مستوى أبنية مفردة لها أهمية سياحية وتكون ذات قيمة تاريخية للمحافظة على هويتها، كذلك فإن الحفاظ له علاقة مباشرة بالطابع المعماري السائد من حيث ثباته واستمراريته، وتلعب الموروثات دوراً كبيراً ضمن هذا التوجه، ومن طرق الحفاظ عمليات الترميم والصيانة، وفيه جملة فوائد لعل من أهمها عدم الانقطاع عن الماضي والتواصل معه عبر الزمن، وتطبيق سياسة الحفاظ يحتاج إلى كوادر مدربة ومتخصصة.
- إعادة التأهيل réhabilitation : هو ثاني برامج التجديد الحضري، وغالباً ما يركز على منطقة محددة أو قطاع واضح ذو معالم مميزة، وتحكمه توجهات وقوانين ومحددات ترتبط بطبيعة المنطقة المراد إعادة تأهيلها، ويشمل عمليات تطوير مكثف لأنماط معينة هدفها الحفاظ على البيئة الفيزيائية للمباني.

¹ - عمر حازم خروفتة: سياسات التجديد الحضري وفق مناهج الاستدامة (تقويد للمدن التقليدية-الموصل أنموذجاً)، مقال في مجلة القادسية، المجلد 7، العدد 3، 2004، ص 109، اطلع عليه في الموقع: <http://qu.edu.iq/engjou/wp-content/uploads/2015/03/4a-3-2014.pdf> بتاريخ 2016/12/06.

- إعادة التطوير redéveloppement: يرتبط هذا التوجه بعمليات الإزالة والهدم، إذ يمثل هدم الأحياء و المناطق الأيالة للسقوط و المتداعية بأكملها ثم إعادة بنائها، و هو بمعنى آخر استبدال لمنطقة معينة بهدف الاستثمار.

المدينة الجزائرية الغنية بتراثها، تتشكل من أنسجة حضرية و أنماط عمرانية متنوعة، تقوم بتجسيد مختلف الثقافات و الحضارات التي تناوبت على حكم الجزائر، فهي تعاني اليوم من اختلافات كبيرة و تسجل تحديات مختلفة تدعو الجميع لرفعها، و أبرز التحديات هي عدم الانسجام الكلي في المجالات التالية¹:

- السوسيو-مجالى: مع تنامي التفكك في الشبكة الاجتماعية و التمييز المجالى، فقدان الهوية الحضرية و ظهور أحياء غير قانونية مخلقة هشاشة اجتماعية.

- السوسيو – اقتصادي: مع عدم مطابقة الطلب الاجتماعي (العمل، المسكن، مرافق جوارية، النقل) مع العرض المتوفر في السوق، و كذلك تنامي الاقتصاد غير الرسمي، و المضاربة العقارية، و اهتراء البنيات القديمة.

- المجالى – الوظيفي: مع غياب المركزية الحضرية و انتشار قطاع الخدمات في مركز المدينة، و انتقال السكان نحو أطراف المدينة الأمر الذي نتج عنه ظهور بعض البنيات الشاغرة من ناحية و الاعتداء الصارخ على الأراضي الفلاحية المجاورة للمدينة من ناحية أخرى، ضعف الخدمات الحضرية، و الارتباط التام بالطاقة الأحفورية على حساب الإمكانيات المتوفرة في مجال الطاقات المتجددة.

- حضرية: فقدان نوعية الإطار المبني و المجالات العمومية، بشكل يعاكس أهداف و مسعى الجاذبية، حساسية و هشاشة النسيج الحضري المبني، و إمكانية تعرضه للمخاطر الكبرى الطبيعية و التكنولوجية.

- مؤسسية و تنظيمية: تقسيم إداري لا يستجيب لتحديات التنافسية، مع ضعف في التسيير الجوارى، و تعارض أهداف المستوى العام مع تطلعات المحل.

¹ - Ewa BEREZOWSKA-AZZAG et autres : Baromètre des performances urbaines locales, ALGER ET SES COMMUNES, ed Les Alternatives Urbaines, Alger, 2015, P 14-15.

- إدارية، أخيراً: مع ضعف في الاتصال و التواصل، و مشاركة المواطنين بشكل غير فعال، عدم فعالية بنك المعلومات، قدم و عدم تنوع آليات التخطيط، ارتباط التمويل المحلي بالمستوى المركزي.

أمام هذا الوضع المتأزم، و باعتبار اعتماد -لروح من الزمن- المقاربة القطاعية (أحادية القطاع و أفقية التنزيل) التي كانت المدينة مجالاً لتنفيذها، و التي أضحت عديمة الجدوى، و ذلك بفعل التحولات المتسارعة و العميقة التي مست المنظومة التنموية (اقتصاد معولم - تنافسية المدن..)، أصبح من الضروري اعتماد مقاربة شمولية تكاملية بين كل القطاعات (سياسة المدينة)، انطلاقاً من رؤية تشاركية واضحة الأهداف، متجاوزة بذلك الطرق والأدوات الكلاسيكية في تسيير و تدير المدينة، ضمن أفق تحريك عجلة التنمية الحضرية الشاملة، و ذلك عبر تنفيذ مجموعة من الإجراءات تدخل ضمن أهداف إستراتيجية التجديد الحضري.

الفرع الأول- التجديد الحضري:

فالمدينة الجزائرية، و باعتبار قدم المرافق الأساسية المكونة لها و انتشار أنسجة جديدة بشكل غير قانوني، تحتاج إلى إعادة إحيائها عن طريق:

1-إعداد رؤية شاملة للتنمية الحضرية:

يتم من خلالها إعادة تأهيل المدينة في كل أبعادها (الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و الثقافية و الحضرية..)، بشكل يتوافق مع متطلبات النمو الاقتصادي و احتياجات مواطنيها. إن التنمية الحضرية الشاملة تقتضي تحقيق الانسجام في مختلف المستويات ، من خلال اقتراح منظومة عملياتية تضمن تداخل مختلف الأبعاد (المجالية، الاجتماعية و مختلف القطاعات).

تتجسد هذه الرؤية من خلال إعداد مخطط إستراتيجي للإقليم، ينصب محتواه حول البحث في الانسجام بين مختلف السياسات (السكن، النقل، الصحة، التعليم، الأنشطة الخدماتية و المراكز التجارية، و حماية البيئة..)، في التحكم في النمو الحضري، تنمية و التحكم في مكونات المنظومة الحضرية، و اعتماد مبدأ التنمية المستدامة.

2-إعادة تأهيل الضواحي:

عرفت أغلبية المدن الجزائرية توسعات غير متناسقة و لا منسجمة مع الإطار الحضري الكلي (مجموعات سكنية غير قانونية، مرافق مهترئة، مناطق أنشطة و تخزين). إعادة تأهيل هذه الضواحي من شأنه خلق انسجام وظيفي، و المساهمة في اندماجها داخل المدينة، عبر ربط علاقات مع المركز وباقي الأحياء¹.

إن إعادة تأهيل الأحياء الهشة في الضواحي يستدعي العمل على إنجاز التالي:

- القضاء على السكن الهش، و تأهيل المجموعات السكنية الكبرى.
- تحسين المرافق و الخدمات القاعدية (الربط بالمياه الصالحة للشرب و قنوات الصرف الصحي، التربية و التعليم، الصحة، الرياضة، الثقافة..).
- إعادة توزيع المباني الفارغة، لإدماجها في النسيج الحضري.
- هيكلة النسيج الحضري، و تهيئة الفضاءات العمومية: طرق، مساحات خضراء، استعادة الأراضي الحضرية غير المهيئة.
- تحسين العلاقات مع المجال المركزي للمدينة و فيما بين الأحياء، عن طريق إنجاز المرافق و تقديم الخدمات الضرورية (النقل الجماعي..).

3- تحسين المدينة للرفع من جاذبيتها:

التحسين الحضري يساهم في الرفع من قدرات و إمكانيات المدينة فيما يخص الجاذبية و الاستقطاب لمختلف الاستثمارات و المورد البشري المؤهل، كما تسمح بتثمين التراث الثقافي و التاريخي و الطبيعي للمدينة، وهي ما تتميز به المدينة الجزائرية بالخصوص، عبر²:

- تأهيل و تحسين و صيانة المجالات العمومية.
- تأهيل و ترميم التراث التاريخي و الثقافي، عبر إدراج وظيفة لهذا التراث بما يتناسب مع وزنه و تمثيله للقيم المحلية.

¹ - Abdelkader KHALIL : Opcit, P 20.

² - Rachid SIDI BOUMEDIENE : Opcit, P 121-124

- حماية وتحسين المشهد الحضري (الطبيعي و المبني)، مع إدراج مخططات المشهد الحضري في ملفات التعمير.

- تعزيز وصيانة المساحات الخضراء في المدينة، مع إنجاز حدائق وغرس نباتات حضرية.

- جمع الفضلات بشكل كفاء، لمنع كل أنواع التلوث.

4- مشاريع التجديد الحضري:

تتنوع مشاريع التجديد الحضري، و تختلف تطبيقاتها من مدينة إلى أخرى، بالنظر إلى حجم، إمكانيات، ونوعية، حتى طموحات المدينة. المدن الجزائرية بلغت إلى المستوى الذي يتطلب فيه التدخل لإعادة تأهيلها، من بين البرامج التي يمكن إنجازها ¹ :

- إعادة الهيكلة الحضرية: إعادة هيكلة وسط المدينة، ترميم وتأهيل التراث الثقافي و التاريخي، تأهيل المرافق، تهيئة المساحات الخضراء..

- إنجاز مرافق للأعمال: مركبات خدمتية، مراكز أعمال، مركب تكنولوجي، قصر المعارض، قاعات للمؤتمرات..

- إنجاز هياكل استقبال: تنويع العرض في السكن (مساكن ترقية، اجتماعية..)، إنجاز قرى سكنية و مركبات فندقية ذات المستوى العالمي.

- إنجاز مرافق سياحية، ثقافية، رياضية و للترفيه: متاحف، قاعات العرض، مراكز إعلامية، مركب مائي..

الفرع الثاني- إصلاح التسيير الحضري:

التخطيط و التسيير الحضريين تربطهما علاقات معقدة الأمر الذي بدأ يظهر بجلاء مع الثورة التكنولوجية و المعلوماتية، التي وضعت بين أيدي المخططين و المسيرين على حد سواء وسائل تقنية فائقة الدقة، سمحت بتحديد المشاكل التي تعاني منها المدن بدقة متناهية و بالتالي تسهيل التدخل لحلها. من بين هذه التقنيات نجد في مقدمتها نظم المعلومات الجغرافية و الاستشعار عن بعد GIS . هذه التقنيات سهلت كثيرا تعامل المختصين مع المشاكل الحضرية اليومية و ساعدت في عملية التسيير و التحكم في نمو المدن من جهة و في توفير إطار حياة أفضل للسكان من خلال إمكانية التدخل السريع و الدقيق لحل أية مشكلة (تسيير النفايات الحضرية، النقل الحضري، تحديد مستويات التلوث و طبيعتها).

لا تسمح الأجهزة و آليات التسيير الحضري المتوفرة حاليا، بتأهيل الأحياء الهشة و إنجاز عمليات التجديد الحضري وفق ما هو مأمول، مما يتطلب القيام بعملية إصلاح جذرية، تبعا للتحويلات و التغييرات التي عرفتها المدينة الجزائرية.

1- تقوية إمكانيات الإدارة الحضرية:

العمل على أن تحل الهندسة الإقليمية محل التسيير العادي للموارد الحالية، بالشكل الذي يسمح بتنمية القدرات التفكيرية، التخطيط، البرمجة و التنفيذ و المتابعة و التقييم. تعمل كذلك على تأطير التنمية المحلية و الجهوية للأقاليم، مع تشجيع حاملي المشاريع و تسيير سبل النجاح لهم¹.

تهتم الإدارة الحضرية بتوفير الأرضية المناسبة لنجاح التنمية المحلية، خاصة فيما يتعلق بالميادين التالية:

- التأطير التقني، القانوني و المالي لمشاريع التنمية و تهيئة الإقليم.
- متابعة و تقييم مشاريع التنمية و التهيئة.

- إنجاز و تنفيذ مخططات التوجيه، و التخطيط و البرمجة الإقليمية، و المخططات العمرانية (SNAT, SEPT, PAW, PDAU, POS).

- مساعدة تقنية لحاملي المشاريع الاستثمارية.

- تنظيم و تأطير عمليات التشاور، الاتصال و التسويق الإقليمي.

- تسيير إداري و مالي نوعي لتهيئة الإقليم.

2- تطوير و تكييف الآليات التعميرية:

كما تم التطرق إليه في المباحث السابقة، فإن الجزائر تمتلك آليات تعميرية تراتبية ابتداء من المستوى الوطني (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT)، إلى المستوى الجهوي (مخطط الفضاءات للبرمجة الإقليمية SEPT)، إلى المستوى الولائي (مخطط تهيئة الولاية PAW)، و إلى المستوى المحلي (المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU، مخطط تهيئة و تنمية النطاقات الميتروبولية SDAAM، مخطط شغل الأراضي POS) ¹. نظرا للتباين في تطبيق هذه الآليات التعميرية من مدينة إلى أخرى، و نظرا للتحويلات العمرانية التي عرفتها المدن الجزائرية، فإنه من الأنسب و من الملح تطوير استخدامها، و اقتراح أدوات أخرى مع مراعاة إستراتيجية تنمية المدينة و تكييفها مع أهداف التجديد الحضري.

في هذا الشأن، فإن الأدوات التنظيمية الجديدة، هي تلك التي تستطيع أن تنتج الإجماع بين مختلف الفاعلين المحليين حول مشروع المدينة، هي التي تمتلك القدرة على احتواء كل مكونات المدينة، على تحديد التوجيهات الكبرى و وضع الأولويات، على إعطاء معنى و وضوح للإجراءات. إن "مخطط التناسق الحضري SCU" كفيل بتقديم ديناميكية تنموية للمدينة، فهو يقترح مشروع متكامل و شامل، تتقاطع فيه كل المخططات و الدراسات التي تعني المدينة (الخريطة الاجتماعية الحضرية، شبكة المدينة، المخطط العقاري..)، بشكل يمنع تشتت التدخلات ².

1 - Abdelkader KHALIL : Opcit, P 37-38.

2 - المادة رقم 20 من القانون رقم 06/06 السابق.

من جانب آخر، فمن الضروري إعادة تكييف المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU، الذي جاء بموجب القانون 29/90 المؤرخ في 01/12/1990 و المتعلق بالتهيئة و التعمير، لكي يستطيع أن يجاري الواقع المتغير، و ذلك انطلاقا من ثلاثة مكونات: مكون التعمير و التهيئة، إذ يجب أن يحدد مختلف المجالات الموجهة للتوسعة المستقبلية و مراكز التجمع الحضري، مع تحديد وظيفة مختلف الفضاءات، و توضيح نوعية التعمير المراد إنجازه. و مكون التنمية و المرافق الذي يوضح التوجيهات و المشاريع الأساسية (المياه، الصرف الصحي، المرافق الكبرى كالمستشفيات و الجامعات، مناطق صناعية و أنشطة و تكنولوجية...)، أما المكون الثالث فهو متعلق بالبيئة و الأخطار أين يجب تحديد المناطق الطبيعية التي يتوجب حمايتها و تعزيزها، المناطق الخطرة و التعليمات المتعلقة بالحماية من الأخطار.

بالإضافة إلى ذلك، على الجماعات الإقليمية أن تقوم بإعداد " خريطة اجتماعية حضرية" تمكنها من معرفة الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للسكان و ذلك في سبيل اتخاذ إجراءات من شأنها تحقيق الانسجام و التضامن الاجتماعي بين مختلف الطبقات المكونة لسكان المدينة.

في نفس السياق، فإن إعداد " الخريطة العقارية الحضرية" ، تسمح للجماعات الإقليمية بتحديد الاحتياطات العقارية لاستخدامها في برامج إعادة التجديد الحضري.

3- تحديث وسائل التنفيذ:

تحتاج عملية تنفيذ مختلف الآليات التعميرية المحلية (المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU، مخطط تهيئة و تنمية النطاقات الميتروبولية SDAAM، مخطط التناسق الحضري SCU) إلى تحديث في طريقة التنفيذ و ذلك عبر إشراك مختلف الفاعلين المحليين، لا سيما القطاع الخاص لما له من دور فعال و محرك لدواليب التنمية في المدينة. إن مشاركة المواطن في مختلف مراحل عمليات التخطيط يعتبر من الضروريات التي ينبغي العمل على تجسيدها، فذلك يشعره بالانتماء إلى المدينة و يدفعه إلى إنجاح المشروع التنموي المحلي¹.

خلاصة الفصل:

يعرف الإقليم الجزائري خلال كبريا في التوازن بين أجزائه و داخل نظامه الحضري و في العلاقة بين المدن و الأرياف. يهدد هذا الخلل مختلف الأقاليم بخطر التفكك و عدم الانسجام، كما يضع تنميته المستدامة في المحك، مع ترك مجالات واسعة من الإقليم، خالية من أي ديناميكية اقتصادية. إن تنظيم المدن ضمن أفق إستراتيجية إعادة التوازن الإقليمي أصبح أكثر من ضروري.

تشهد المدن الجزائرية على غرار معظم مدن العالم ديناميكية سريعة و حركة نشطة في انجاز مختلف المشاريع التنموية، نتجت عنها توسعات ميدانية جراء الاستقطاب المتضاعف للسكان، أعطت للمدن وجها آخر من حيث الحركة و البناء، مع إفرازات ثقافية و اجتماعية و حتى سيكولوجية حددت المورفولوجية الجديدة للمدينة الجزائرية، و المتمثلة في التمدد على مستوى الأطراف مغلقة نسيج حضري غير مهيكّل و يفتقد إلى كثير من المرافق، و أحياء مهمشة سواء على مستوى المركز أو الضواحي.

وضعت سياسة المدينة هذه التحولات الحضرية في محور اهتمامها، عبر التأكيد على أهمية و ضرورة السعي إلى التجديد الحضري للمدن الجزائرية من خلال تأهيل وظائفها الحضرية و من ثم الارتقاء بها إلى مصاف المدن المستدامة.

لا ينحصر التجديد الحضري في أعمال ترميم جزئية لمباني و مكونات المدن، بل هو تطوير للنسيج العمراني للمدينة عبر تبني سياسة تقوم على تجاوز مشاكلها في إطار سياسة شمولية و متكاملة هي سياسة المدينة ضمن أفق تحقيق المدينة المستدامة

الفصل الخامس

المدينة الجزائرية مستقبلا في ضوء

سياسة المدينة - مدينة سطيف نموذجا-

المبحث الأول: الخصائص العامة لمدينة سطيف

المطلب الأول- الموقع الجغرافي:

تنتمي ولاية سطيف جغرافيا إلى إقليم الهضاب العليا الشرقية، وهي بحدودها الحالية تشغل موقعا هاما في إقليم الشرق الجزائري، تنحصر بين السلسلة التلية في الشمال (جبال البابور) و السلسلة الصحراوية في الجنوب (جبال الحضنة) وبذلك تعدّ منطقة عبور بين الشرق والغرب و بين الشمال والجنوب.

تقع الولاية فلكيا بين خطي طول $5,04^{\circ}$ و $6,26^{\circ}$ شرق خط غرينتش، و بين دائرتي عرض $36,26^{\circ}$ و $34,76^{\circ}$ شمال دائرة الاستواء، يحدها من الشمال ولايتي بجاية و جيجل، و من الجنوب ولايتي باتنة و المسيلة، و من الشرق ولاية ميلة و من الغرب ولاية برج بوعرييج (الشكل 05).

تتربع ولاية سطيف على مساحة 6549,64 كم² أي بنسبة 0.27 % من مساحة التراب الوطني و بكثافة سكانية تصل إلى 241,39 نسمة/كم² سنة 2010¹ و هي كثافة عالية مقارنة بالكثافة الوطنية التي بلغت 14,31 نسمة/كم² سنة 2008².

تقع مدينة سطيف و التي تمثل مركز الولاية في الشرق الجزائري على علو 1080م فوق مستوى سطح البحر، على بعد 300 كم جنوب شرق العاصمة عن طريق المحور شرق غرب للطريق الوطني رقم 05 و على بعد 130 كم من مدينة جيجل و 120 كم من مدينة باتنة.

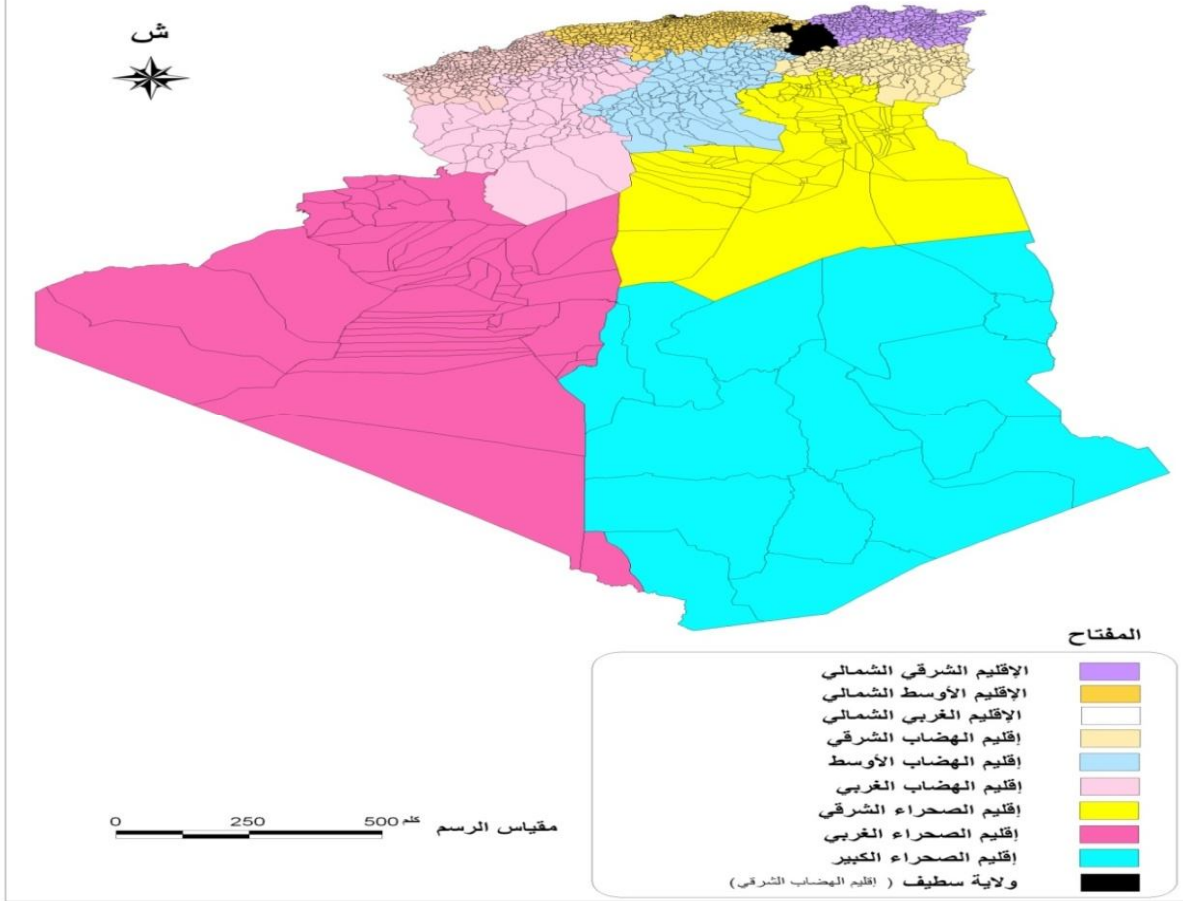
أما بلدية سطيف فتحتل موقعا متوسطا لإقليم الولاية، و تتربع على مساحة قدرها 127,30 كم² أي بنسبة 0.02 % من مساحة تراب الولاية و بكثافة سكانية تصل إلى 2435,65 نسمة/كم²³، و تمتاز بأرضية منبسطة نوعا ما مع بعض المرتفعات في الجزء الشمالي، كما تمتاز بمرور العديد من الطرق الوطنية عبر محيطها فبالإضافة إلى الطريق الوطني رقم 05، يمر بها الطريق الوطني رقم 28 و الطريق الوطني رقم 09 و الطريق الوطني رقم 75.

¹ - مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف .

² - Armature Urbaine RGPH 2008 : Ibid, P 18.

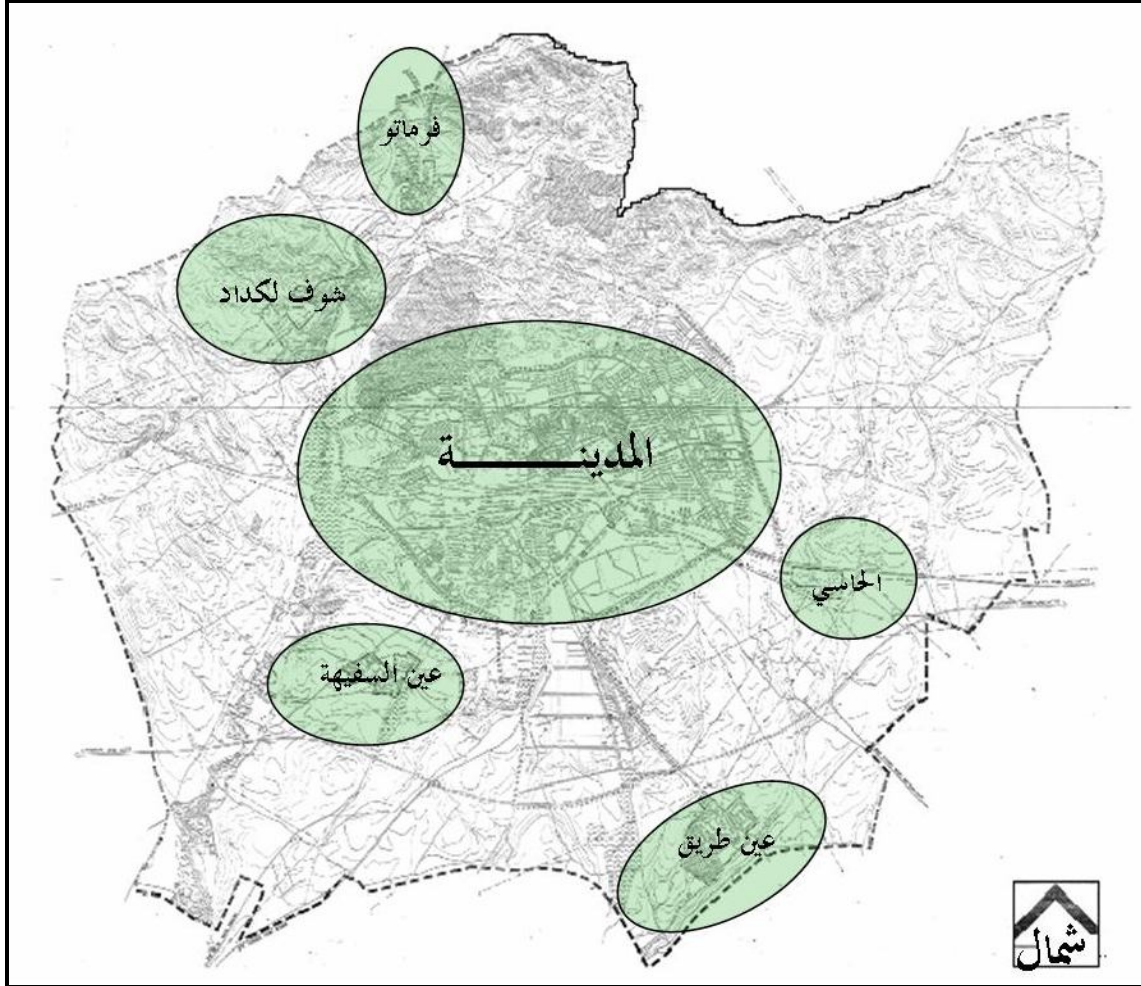
³ - مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: نفس المرجع .

شكل 25 الموقع الجغرافي لولاية سطيف بالنسبة للوطن



و البلدية مكونة من مركز البلدية الذي يشكل محيط مدينة سطيف و مراكز حضرية صغيرة هي: الحاسي في الشرق، شوف لكداد في الغرب، عين السفيهة و عين الطريق في الجنوب و فرماتو في الشمال.

الشكل 26- محيط مدينة سطيف



المصدر: أرشيف بلدية سطيف (معالجة الباحث)

المطلب الثاني- لمحة تاريخية:

على غرار أغلبية مناطق الوطن عرفت منطقة سطيف تعاقب العديد من الحضارات، وهذا راجع لموقعها الهام و خصوبة أراضيها. و أصل كلمة سطيف يعود إلى كلمة "ستيفيس"، وهي مشتقة من كلمة بربرية "أزديف" ومعناها "الأرض السوداء".

تعرضت المنطقة للاحتلال الروماني، و أصبحت مخزنا لقمح روما فعرفت تطورا مرموقا، حيث نالت استقلالها بقيادة "داقليوط" سنة 279 م، تحت إسم "موريطانيا ستيا ينسيس"، و خير شاهد على تطورها آثار "كويكول" ببلدية جميلة و التي تبعد عن مدينة سطيف بحوالي 48 كم، و آثار "المونيس" قرب بلدية بني فودة، و في سنة 419 م تعرضت المنطقة لزلزال عنيف هدمها بكاملها، و زادت الأوضاع سوءا بغزو الوندال لها سنة 429 م، ثم أعيد بناؤها على منبسط أرضي، و كان ذلك على يد البيزنطيين، حيث جعلوها عاصمة لإقليم "موريطانيا الأولى"¹.

و في سنة 705 م تم فتح المنطقة عن طريق العرب المسلمين، و من هذه السنة إلى سنة 1848م، و المنطقة تعيش تحت لواء الحكم العربي الإسلامي، فمن الخلافة الأموية إلى الخلافة العباسية، ثم الدولة الفاطمية و أخيرا الخلافة العثمانية، و في 15 ديسمبر 1839 سقطت المدينة كغيرها من المدن الجزائرية في يد الاحتلال الفرنسي بقيادة الجنرال "غالبوا"، و كان أهم ما ميز فترة الاستعمار المجزرة الرهيبة التي اقترفها، و التي ذهب ضحيتها الآلاف من الشهداء المطالبين بحقهم في الاستقلال، حيث عرفت فيما بعد بأحداث 8 ماي 1945 و كانت الدافع الكبير لاندلاع حرب التحرير سنة 1954.

لقد ساهم سكان ولاية سطيف في هذه الحرب، وهذا نظرا للموقع الجغرافي الذي تتميز به هذه الجهة إذ وجدت مدينة سطيف عند نقطة التقاء الولاية الأولى و الثانية و الثالثة . لهذا فان شمال المدينة ضم إلى الولاية الثالثة و جنوبها ضم إلى الولاية الأولى و كانت السكة الحديدية تفصل بين الولايتين . و نظرا لتضاريس الولاية تم إنشاء مراكز للقيادة عبر ترابها أهمها جبل بابور و جبال منطقة بني ورثيلان و جبل بوطالب .

¹ - مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف .

حاولت الإدارة الاستعمارية أثناء الحرب التحريرية خنق و عرقلة هذه الثورة و ذلك بإنشاء عمالة (ولايات) و بالتالي تم إنشاء عمالة سطيف في سنة 1956 و التي كانت تضم 9 دوائر و 186 بلدية. و بعد الاستقلال احتفظت ولاية سطيف بحدودها الإقليمية القديمة -ولاية سطيف الحالية و ولايتي بجاية و برج بوعرييج و جزء من ولاية المسيلة.¹

المطلب الثالث العناصر الطبيعية:

الفرع الأول: -طبوغرافية الولاية:

تتميز البنية الطبيعية في الولاية بعدم التجانس بسبب وقوعها بين منطقتين مختلفتين هما المنطقة الجبلية للأطلس التلي في الشمال و السلسلة الصحراوية في الجنوب، و منطقة السهول في الوسط، هذا التنوع أكسب الولاية ثلاث مناطق متباينة و هي كالتالي:

1. المنطقة الجبلية الشمالية:

تتمثل في سلسلة جبال البابور التي تمتد على مسافة 100 كم و تغطي الجزء الأكبر من شمال الولاية و تضم هذه المنطقة 32 بلدية، كما توجد أكبر الارتفاعات في الجهة الشرقية و هي:

- جبل بابور بارتفاع 2004 م ببلدية بابور.
- جبل "مقرس" بارتفاع 1737 م ببلدية عين عباسة.
- جبل سيدي ميمون بارتفاع 1646 م ببلدية بني عزيز.²

2. منطقة السهول العليا:

تتميز هذه المنطقة بالانبساط و الاتساع و تتراوح الارتفاعات بها ما بين 800-1000 م و تغطي نسبة 53,75 % من مساحة الولاية، و هي تتوسط الكتلتين الجبليتين الشمالية و الجنوبية، يقطعها على مستوى الحدود الفاصلة بين ولاية سطيف و برج بوعرييج "واد بوسلام"، و

¹ - مديرية البرمجة و متابعة الميزانية : نفس المرجع

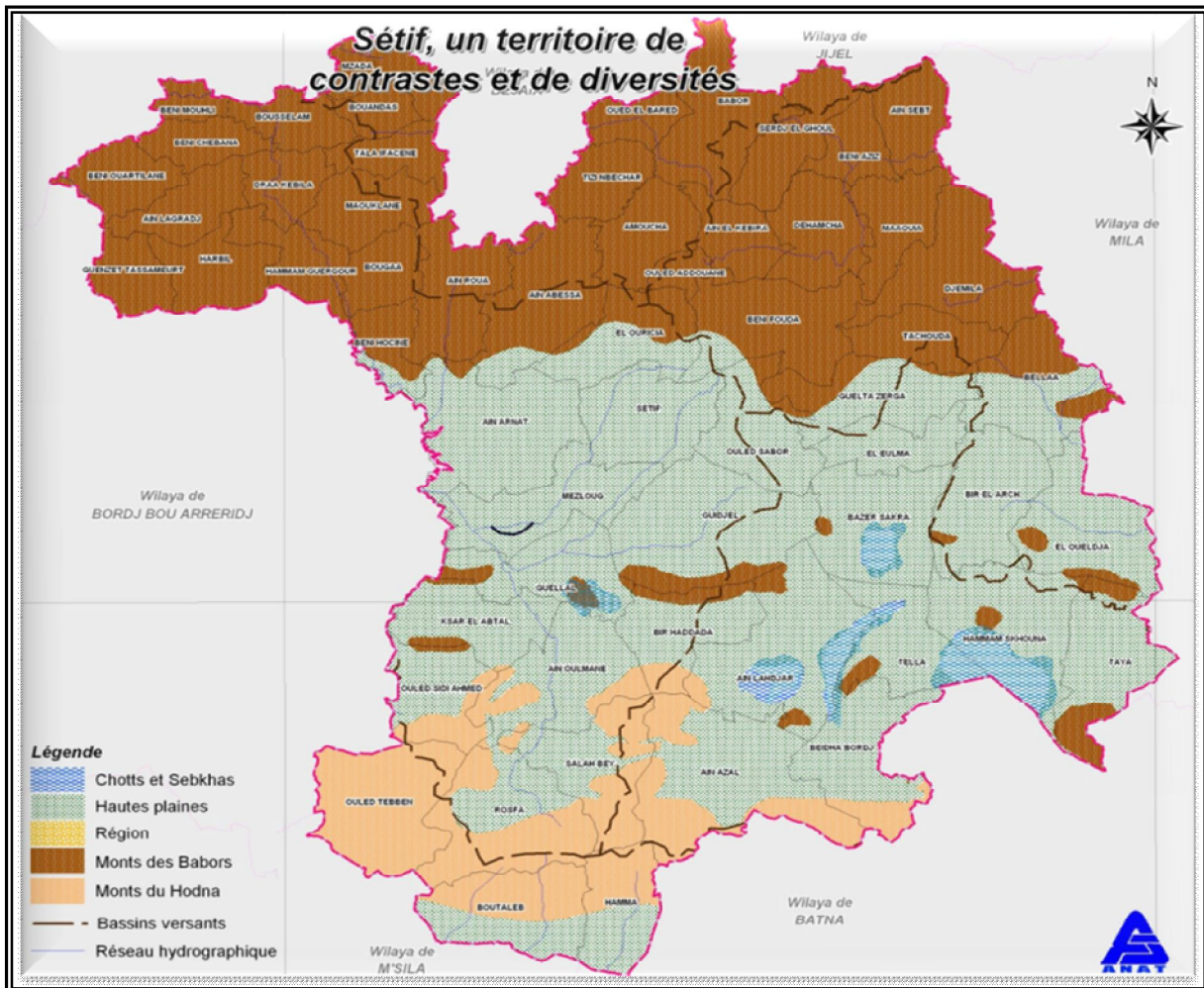
² - مخطط تهيئة إقليم ولاية سطيف، جانفي 2012.

تتخللها بعض التلال أهمها في الوسط، وبعض الجبال مثل جبل "يوسف" بارتفاع 1424م، وفي الشرق جبل "أبراو" بارتفاع 1263م.¹

3- المنطقة الجبلية الجنوبية:

تتمثل في سلسلة جبال الحضنة و تضم ارتفاعات معتبرة مثل جبل "أفرجان" 1886م و جبل "كندار" 1644م، و تمتد سلسلة جبال الحضنة على مسافة 60 كم و هي ذات انحدارات شديدة. فالولاية تنقسم إلى منطقتين فيزيائيتين، المنطقة الشمالية الجبلية و الجنوبية الجبلية بنسبة 46,52 % من مساحة الولاية، و المنطقة السهلية بنسبة 53,75 % من إجمالي مساحة الولاية، هذا التقسيم الفيزيائي ينتج عنه تنوع مناخي مهم.

شكل 27- وحدات التضاريس الكبرى لولاية سطيف



المصدر: مخطط تهيئة إقليم ولاية سطيف 2012

¹ - مخطط تهيئة إقليم ولاية سطيف، جانفي 2012.

الفرع الثاني: مناخ المدينة:

إن دراسة المناخ تكتسي أهمية بالغة، لكونها عاملاً أساسياً يؤثر بمختلف عناصره على الوسط الطبيعي، فمن خلال عناصره المختلفة يمكننا التحكم في أنواع المنتوجات الزراعية و المشاريع الصناعية، و استطاع المناخ منذ القديم أن يتحكم في نشاطات الإنسان و يخضعه لمختلف تغيراته، و تتميز ولاية سطيف بمناخ قاري شبه جاف حار صيفا و بارد شتاءا يتراوح بين رطب في المنطقة الشمالية إلى شبه جاف في السهول العليا و المناطق الجنوبية.

1- الحرارة:

تعتبر الحرارة من بين العوامل المناخية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي، حيث تلعب دوراً مهماً في توزيع النباتات على مختلف المناطق، و كذلك في تقدير احتياجات المزرعات من مياه السقي خلال مراحل نموها، و الجدول الموالي يوضح معطيات درجات الحرارة في منطقة الدراسة.

جدول 26- توزيع درجات الحرارة بمدينة سطيف و ضواحيها

المعدل السنوي	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	الأشهر
7.9	1.3	4.5	9.1	13	16.7	16.9	13.5	9.2	5.5	3.2	1.1	0.4	Min
19.9	10.1	14	20.4	27	31.9	32.5	27.7	22.4	18.1	14	11	9.2	Max
13.90	5.70	9.25	14.75	20.45	24.3	24.7	20.6	15.8	11.8	8.6	6.05	4.80	Moy

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير. 2010

من خلال الاطلاع على المعطيات الموضحة في الجدول يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

- المعدل السنوي للحرارة هو 13.90° .
- الشهر الأكثر برودة في السنة هو شهر جانفي بـ 4.80° .
- الشهر الأكثر حرارة في السنة هو شهر جويلية بـ 24.70° .
- السنة مقسمة لفصلين: - فصل حار يبدأ بشهر ماي و ينتهي في أكتوبر.
- فصل بارد يبدأ بشهر نوفمبر و ينتهي في أبريل.

2- التساقط:

يعد التساقط من أهم العناصر المناخية، فكمية الأمطار المتساقطة بالولاية موزعة توزيع غير عادل، فهي تختلف من منطقة إلى أخرى، و من سنة إلى أخرى، فنجد المنطقة الجبلية تتلقى 700 مم سنويا، و تتلقى منطقة السهول العليا حوالي 400 مم، أما المنطقة الجنوبية لا يزيد معدل التساقط السنوي بها عن 300 مم.

جدول 27. التوزيع الشهري والسنوي للأمطار بمدينة سطيف وضواحيها

المعدل السنوي	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	الأشهر
469	52	53	39	37	14	11	28	51	36	43	45	60	Max
100	12	11	8	7	4	3	6	8	9	12	10	12	Min

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير. 2010

من خلال الاطلاع على المعطيات الموضحة في الجدول يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

- الأمطار تتساقط بشكل غير مستقر والعواصف الرعدية قليلة الحدوث في شهر ماي و جوان.
- نسبة الأمطار السنوية قليلة نوعا ما (469 مم/سنة) من المنظور الزراعي.
- نسبة الأمطار الشهرية تتراوح بين 11 و 60 مم.
- الشهر الأكثر جفافا في السنة هو شهر جويلية (11 مم)، متبوعا بشهر أوت (14 مم).

جدول 28. التوزيع الفصلي للأمطار بمدينة سطيف وضواحيها

الفصل	المطر	%	عدد الأيام	%
الخريف	129	27.5	26	26
الشتاء	157	33.48	34	34
الربيع	130	27.72	27	27
الصيف	53	11.30	13	13
المجموع	469 مم	100	100	100

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير. 2010

نلاحظ بأن الأمطار تتساقط بشكل كبير في فصل الشتاء بنسبة 33.48% من الأمطار السنوية، أي 157 مم في 34 يوم، متبوع بالربيع والخريف بـ 130 مم و 129 مم على التوالي، ثم تشح في فصل الصيف بنسبة 11.30% من الأمطار السنوية.

المبحث الثاني: مراحل النمو الحضري لمدينة سطيف

المطلب الأول- المراحل الفيزيائية:

مدينة سطيف كغيرها من المدن المشيدة في الحقبة الاستعمارية، تقدم نموذج مجالي خاص و شكل عمراني و هندسي نوعي (تخطيط المدينة تم من طرف الهندسة العسكرية، بشكل يستجيب لمنطق النظام الاستعماري)، و كل التوسعات المتقدمة تمحورت حول المركز الذي يمثل في حقيقة الأمر المدينة نفسها.

عملية التوسعة تمت عبر مراحل متتالية، يمكن تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين: مرحلة الاحتلال الفرنسي و مرحلة بعد الاستقلال.

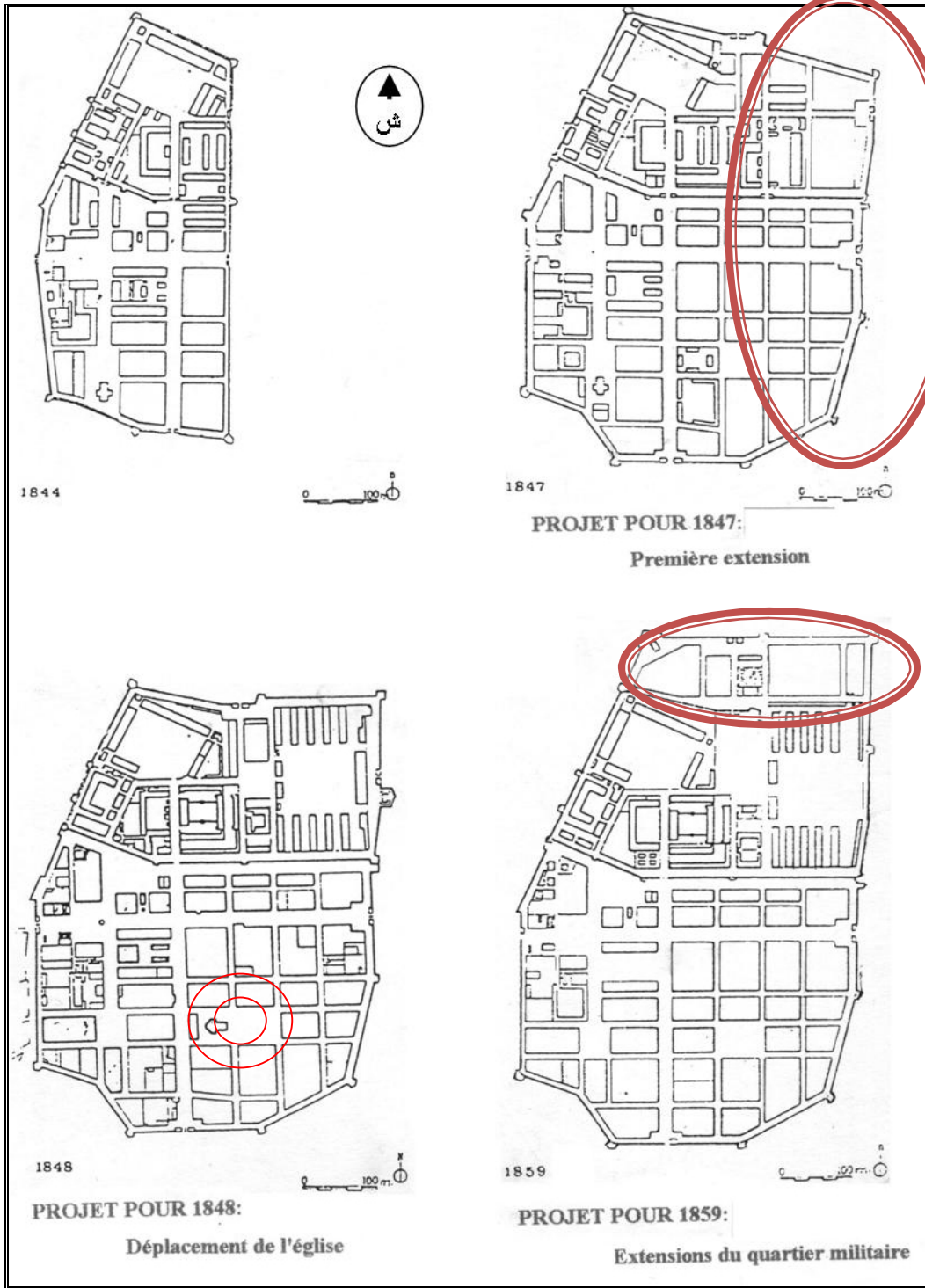
الفرع الأول التطور العمراني لمدينة سطيف أثناء الاحتلال الفرنسي:

قبل مجيء العسكريين الفرنسيين عام 1838م، كانت مدينة سطيف عبارة عن أطلال تتوسطها سور القلعة البيزنطية و نبع ماء عذب، و على هذه الأنقاض القديمة قام الجنرال الفرنسي غالبا Galbois بإحياء المدينة. و قبل مشاركة إنجاز القلعة العسكرية على الانتهاء بدأ التدفق الكبير للعمال المدنيين على المنطقة، فأصبح البناء متجها نحو حاجيات هذه الطبقة السكانية المدنية، و التي حتمت اللجوء إلى وضع أول مخطط حضري منتظم بواسطة قرار عام 1843، ثم توالى التوسعات الحضرية شيئا فشيئا داخل الأسوار التي رسمت حدودها عام 1947 بواسطة التعليمات الملكية التي أنشأت رسميا مركز مدينة سطيف، حتى أخذت المدينة شكلها المكثف و المهيكل، و أصبحت تحمل جميع الملامح التي تميزت بها المراكز الحضرية الاستعمارية المتمثلة في المخطط المتعامد ذو الطرق الواسعة و المباني المتراففة، و قد كانت مقسمة إلى قسمين: القسم الشمالي مخصص للحى العسكري و القسم الجنوبي مخصص للحى المدني، و الكل كان محاطا بسور ذو أربع أبواب متطابقة مع الجهات الجغرافية الأربع:

- شمالا: باب بجاية. - جنوبا: باب بسكرة.

- شرقا: باب قسنطينة. - غربا: باب الجزائر. (شكل رقم 28)

الشكل رقم 28. سطيف بين 1844 و 1859



المصدر: أرشيف بلدية سطيف (مع معالجة الباحث)

و بعد إنجاز السكة الحديدية عام 1925 بدأت مرحلة جديدة لمدينة سطيف، اتسمت بهدم الأسوار ما عدا الشمالية منها، تاركة بذلك المجال لتوسع المدينة خارج هذه الأسوار في الجهات الثلاثة الأخرى:

- فهدم باب بسكرة في الجنوب ترك المجال لظهور ضاحية الصناعات و الحرف.
 - وهدم باب الجزائر في الغرب أدى إلى إدماج الحدائق (Faubourg des jardins) المتميزة بالسكن الفردي المحاط بالحدائق مستغلا وفرة المياه الجوفية.
 - وهدم باب قسنطينة شرقا ولد إنشاء ضاحية المحطة (Cheminots) المتميزة بالنسيج الشطرنجي المشكل من بيوت القرميد المحاطة بالحدائق و التي كانت مخصصة للطبقة البورجوازية الوسطى و ذلك على امتداد الطريق الوطني رقم 05 الحالي في اتجاه قسنطينة.
- (شكل رقم 29)

الشكل 29- المورفولوجية الحضرية لمدينة سطيف سنة 1933



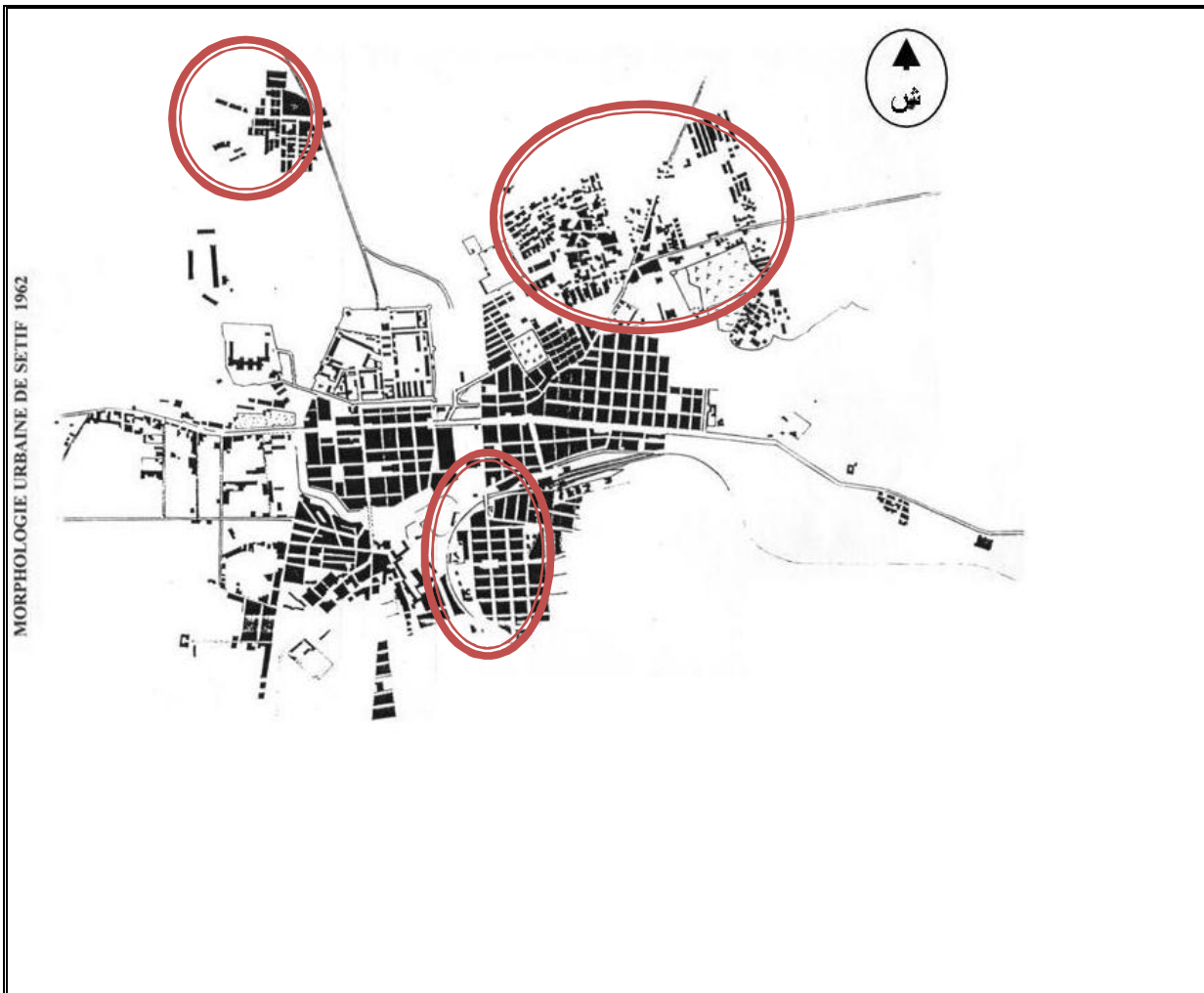
المصدر: أرشيف بلدية سطيف (مع معالجة الباحث)

أما قبل اندلاع الثورة التحريرية، لم تعد الفلاحة تستقطب تشغيل السكان الجزائريين في الأرياف فولدت هذه الوضعية نزوحا ريفيا كبيرا مما أدى إلى ظهور الأحياء غير المخططة في المناطق الشبه حضرية كحي طنجة.

و بعد الثورة التحريرية و في إطار مخطط قسنطينة (1958-1962) تم إنجاز بعض المشاريع السكنية وأهمها:

- حي السيلوك، 130 مسكن عام 1960.
- حي الهواء الطلق، 103 مسكن عام 1961.
- حي الأسوار القديمة، 66 مسكن عام 1961. (شكل رقم 21)

الشكل 30- المورفولوجية الحضرية لمدينة سطيف سنة 1962



المصدر: أرشيف بلدية سطيف (مع معالجة الباحث)

الفرع الثاني التطور العمراني لمدينة سطيف بعد الاستقلال:

يمكن تقسيم التطور العمراني لمدينة سطيف بعد الاستقلال إلى أربعة مراحل متوافقة مع السياسات العمرانية للبلاد، والتي نوردتها بإيجاز فيما يلي:

1. المرحلة الأولى 1962-1970:

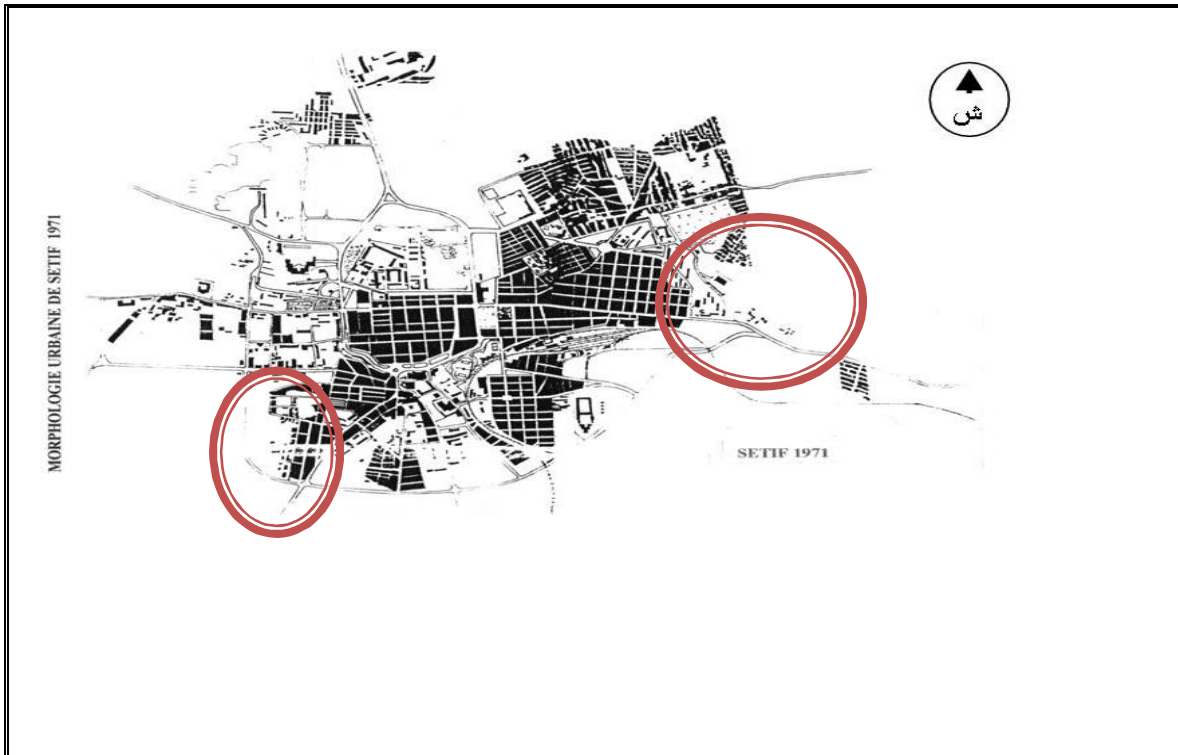
برزت في هذه المرحلة التدخلات العمرانية داخل النسيج الحضري، و تمثلت في إتمام المشاريع المدرجة ضمن مشروع قسنطينة وذلك في إطار المخطط الثلاثي الأول (1967-1970) وقد تمثلت في المشاريع التالية: - حي سينيستال، 230 مسكن عام 1968.

- حي بوعروة، 150 مسكن عام 1969.

- حي بيزار، 120 مسكن عام 1970.

كما تميزت بإنجاز بعض التجهيزات الكبرى كمقر الولاية و المركب الأولي و ثانوية ابن رشيق، و ملأ المناطق الشاغرة بالتجهيزات الكبرى. (شكل رقم 22)

الشكل 31- المورفولوجية الحضرية لمدينة سطيف سنة 1971



المصدر: أرشيف بلدية سطيف (مع معالجة الباحث)

2 المرحلة الثانية 1970-1986:

شهدت هذه المرحلة إنشاء المنطقة الصناعية بمدينة سطيف، الأمر الذي أدى إلى تغيير المدينة لوجهتها من الطابع الفلاحي إلى الطابع الصناعي، مما جلب تدفقا كبيرا للسكان إلى مركز المدينة، نتج عنه أزمة حادة في السكن فاستوجب العمل على حلها باعتماد سياسة المجموعات الكبرى للسكن والتي تجسدت في إنجاز الأحياء التالية:

- مشروع 750 مسكن بحي الهواء الطلق.
- مشروع 600 مسكن بساحة التدريب العسكري سابقا.
- مشروع 300 مسكن بحي معبودة.
- مشروع 1000 مسكن، و مشروع 400 مسكن جنوب المدينة محور المسيلة.
- مشروع 1006 و مشروع 1014 و مشروع 500 مسكن شرق المدينة بالمنطقة الجديدة للسكن الحضري.

الشكل 32- المورفولوجية الحضرية لمدينة سطيف سنة 1986

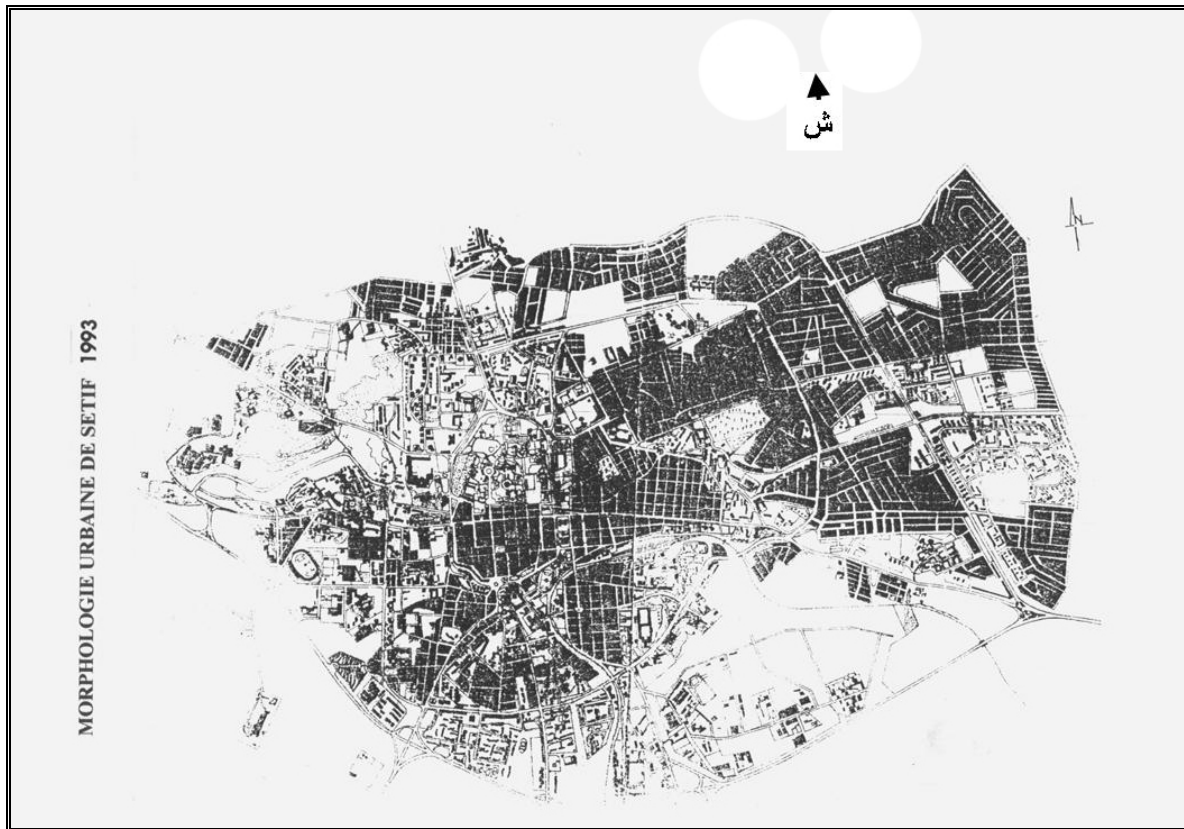


المصدر: أرشيف بلدية سطيف (مع معالجة الباحث)

3 المرحلة الثالثة 1986 – 2000:

و قد شهدت هذه المرحلة بروزا لسياسة جديدة ذات صبغة ليبرالية واضحة، و التي شجعت السكن الفردي، حيث تم تحويل قطاعات واسعة من المنطقة الجديدة للسكن الحضري إلى تجزئات سكنية اجتماعية و تعاضديات عقارية، تاركة المجال للمواطنين للمساهمة في إنجاز مساكنهم بأنفسهم. (شكل رقم 33)

الشكل 33- المورفولوجية الحضرية لمدينة سطيف سنة 1993

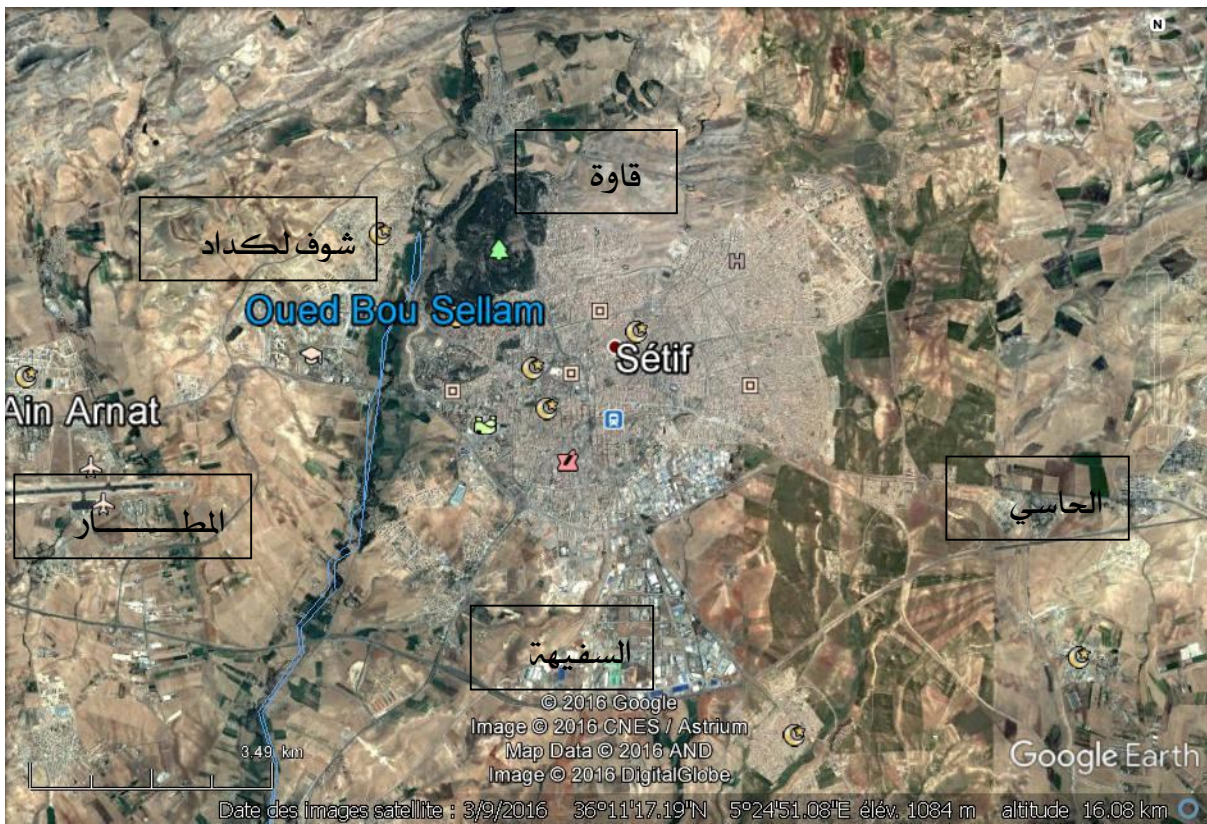


المصدر: أرشيف بلدية سطيف

4 المرحلة الرابعة ما بعد 2000:

أهم ما يميز هذه المرحلة هو توسع مدينة سطيف إلى ما وراء الحواجز الطبيعية و الفيزيائية ، ففي الحدود الجنوبية تم تجاوز الطريق الوطني رقم 05 لتلتحم المدينة بتجمع السفيةة، بينما في الجهة الغربية تجاوز التوسع لواد بوسلام حيث تشهد المدينة حاليا عملية إنجاز قطب شوف لكداد، وفي الجهة الشرقية نلاحظ توسع المدينة باتجاه الحاسي. (شكل رقم 34)

الشكل 34 اتجاهات توسع مدينة سطيف سنة 2016



Source : Google earth, Image satellite, décembre 2016

المطلب الثاني- المراحل الديمغرافية:

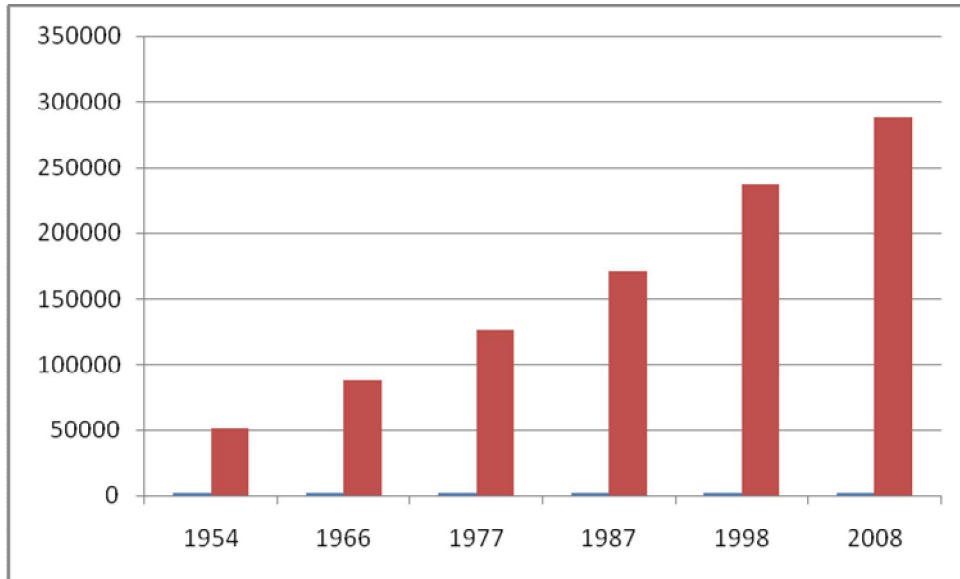
يعتبر النمو الديمغرافي إلى جانب النمو الفيزيائي العنصران الرئيسيان في تحديد النمو الحضري للمدينة، فزيادة عدد السكان يزداد الإطار المبنى بشكل آلي، وقد يختل التوازن عندما يكون هناك نمو سكاني سريع غير متحكم فيه.

الجدول 29- تطور سكان مدينة سطيف منذ 1966 إلى 2010.

2010	الإحصاء العام للسكان والسكن					الفترة الزمنية
	2008	1998	1987	1977	1966	
310058	288461	239195	186642	135700	98504	سكان مدينة سطيف
3.57	1.71	2.20	2.73	2.74		معدل النمو %
1581325	1489973	1313893	980535	641782	490658	سكان ولاية سطيف
2.32	1.20	2.52	3.45	2.35	-	معدل النمو %
-	34080000	29113000	23051000	16948000	12022000	سكان الجزائر

المصدر: ONS + مديرية البرمجة و متابعة الميزانية سطيف

الشكل 35- تطور سكان مدينة سطيف منذ 1954 إلى 2008.



المصدر: الباحث

من خلال قراءتنا للجدول السابق، يتبين أن عدد سكان مدينة سطيف قد تزايد بشكل ملحوظ ابتداء من 1954. حيث لا يمكن إرجاع النسبة الكبيرة للزيادة السكانية إلى عامل الزيادة الطبيعية فقط، إذ لعبت الهجرة من خارج المدينة دورا كبيرا في رفع تعداد سكان سطيف.

الهجرة المسجلة ما بين سنتي 1954-1966 ارتبطت بحدثين مهمين. الأول هي ثورة التحرير المضفرة، وما تبعها من سياسة الأرض المحروقة التي انتهجها الاستعمار الفرنسي لعزل الثوار عن الشعب، مما خلق حالة من اللأمن دفعت بسكان الأرياف إلى الانتقال إلى المدن. الحدث الثاني ارتبط بفترة الاستقلال، التي أجبرت السكان الأوربيون على مغادرة الجزائر و ترك المساكن شاغرة.

هذا ما يفسر تسجيل مدينة سطيف لأعلى معدل نمو سكاني في تلك الفترة و بإيقاع كبير جدا قدر بـ 5.36% . أما في السنوات التي تلتها فقد بدأ معدل النمو السكاني في الانخفاض تدريجيا (2.74% بين 1966-1977، ثم 2.73% بين 1977-1988، ثم 2.20% بين 1988-1998 و أخيرا 1.71% بين 1998-2008 ليرتفع إلى 3.57% بين 2008-2010).

يمكن إرجاع هذا النمو الكبير و المتسارع لمدينة سطيف لطابعها الجذاب المرتبط أساسا بـ:

- موقع المدينة على طرق الاتصال المهمة.
- الموقع الإداري كمركز ولاية، مما يمنحها الأفضلية في تقديم مستوى خدمات أرقى.
- قدرة المدينة على خلق مناصب شغل (المنطقة الصناعية، قطاع السكن و الأشغال العمومية، و قطاع خدمات مهم).

المبحث الثالث: مدينة سطيف: أي إستراتيجية تنموية في ظل سياسة المدينة؟.

في ظل النمط الاقتصادي المعولم، لا تملك المدن الجزائرية خيارات سوى الانخراط في الشبكات التنافسية للمدن من أجل تحسين موقعها على المستوى الدولي، بالشكل الذي يسمح لها باستقطاب و جذب الاستثمارات المنتجة و الموارد البشرية المؤهلة و الخبرات الكفيلة بتنمية شاملة للمدن الجزائرية.

السلطات العمومية و في سبيل السعي لتأهيل مدن الجزائر، عبر دفع عجلة التنمية فيها، أصدرت مجموعة من الآليات التعميرية و الأدوات التنظيمية المتناسقة، على غرار " المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT"، القانون التوجيهي للمدينة، و مختلف البرامج و المخططات الجهوية " مخطط المجال للبرمجة الإقليمية SEPT، و على المستوى الولائي " مخطط تهيئة الولاية PAW" و المستوى المحلي " المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU".

سجلت مدينة سطيف في العقود الأخيرة تقدما مهما في إنجاز و تجسيد مشاريع طموحة في كل القطاعات و الميادين، لقد فرضت نفسها كقطب كبير للأعمال، بالنظر للإمكانيات الكثيرة التي تملكها، فعدد لا بأس به من المتعاملين من كل أقطار الوطن اختاروا الاستثمار بسطيف، التي تتوجه نحو المستقبل لتكون ميثروبول جهوي ذو جاذبية عالية.

المطلب الأول- مدينة سطيف في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (الرؤية

الوطنية – 2030 SNAT):

في إطار سعيها لتجسيد شبكة مدن متناسقة و متكاملة وطنيا، اعتمدت السلطات العمومية خيار الهضاب العليا كمجال توازن بين الشمال و الجنوب، و باعتبار تموقع مدينة سطيف في هذا الجزء من الوطن، فمجالها الإقليمي يندرج ضمن البرامج المسطرة في هذا الإطار.

إن من اهتمامات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، البحث عن تقوية انسجام الهضاب العليا، وتعزيز تسجيلها في الإقليم الوطني، من خلال بعث عجلة التنمية و جعلها قاطرة لتنمية الإقليم في العمق¹.

يتحدد الرهان إذن في تحديد وظيفة كل مدينة من مدن الهضاب العليا، وتحديد تراتبيتها و العلاقات التي تنسجها مع بعضها البعض، و هيكلتها و تنمية قاعدتها الإنتاجية. في هذا الإطار، تعرف مدينة سطيف (مع بعض مدن الهضاب العليا) كمدينة توازن بالهضاب العليا، تشكل قطبا من الأقطاب التي تعزز التنمية بالمنطقة، من ناحية كمركز إنتاج و خدمات، و من ناحية أخرى كرابط اتصال مع مدن الشمال في البعد التنموي.

تتبلور الجهود التنموية من أجل تحقيق هذه الأهداف، عبر مجموعة من البرامج النوعية التي تسمح بتقوية الهياكل القاعدية (النقل، الاتصال، الطرقات، التوصيل بالمياه...)، تأكيد الأقطاب الإدارية و الرفع من مستوى خدماتها، و تعزيز مرافق التعليم العالي و الأبحاث و التكوين المهني.

بالإضافة إلى ذلك، و في إطار خلق أقطاب امتياز و تنافسية على المستوى الوطني، فإن مدينة سطيف حاضرة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، في القطب الرابع (سطيف - بجاية - برج بوعرييج - المسيلة)، كمحرك رئيسي لخلق مدينة تكنولوجية (Parc technologique)، حيث تم تحديد التخصصات على أساس الأنشطة الاقتصادية البارزة في هذه الجهة و كفاءة الإطار العلمي²:

- البلاستيك، تركيب المواد البلاستيكية. هذا القطب المتمركز في سطيف، سوف يدعمه المخبر " كيمياء البوليمار العالي chimie des hauts polymères"، و مخبر " المواد العضوية" التابعان لجامعة سطيف 1، و مخبر " البوليمار polymères" التابع لجامعة بجاية.

¹ - المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. SNAT 2030

² - المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. SNAT 2030

- التكنولوجيا الحيوية الحيوية للأغذية (Biotechnologie Alimentaire): وذلك لتواجد ديناميكية كبيرة للصناعات الغذائية، لا سيما في بجاية. يمكن أن ينشط من خلال أعمال مخابر جامعة سطيف (الكيمياء الحيوية، علم الأحياء المجهرية).

- الأنظمة الإنتاجية الآلية (Productique): قطب موجود بسطيف، راجع لنشاط الصناعة الإلكترونية في المنطقة، لا سيما برج بوعريريج. هذا القطب يسمح بتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة. أربع مخابر من جامعة سطيف يمكن أن يقدموا الدعم للأنظمة الإنتاجية الآلية (optoélectronique, systèmes intelligents, automatique et informatique, productique)، ومخبر الإعلام الآلي ببجاية.

كما أن مشروع إنجاز المركز الوطني لنقل التكنولوجيا بمدينة سطيف، يمكن أن يقدم دعما كبيرا لتنمية الأبحاث، لخلق محاضن تنمية وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. من خلال ذلك، يتبين أن مدينة سطيف في الرؤية الوطنية المستقبلية، هي قطب امتياز و منافسة في مجالات متعددة، وهي مركز توازن في الشبكة الحضرية.

المطلب الثاني- مدينة سطيف في مخطط المجال و البرمجة الإقليمية

(التصور الجهوي- SEPT 2030):

يتبنى مخطط المجال و البرمجة الإقليمية (هضاب عليا شرق) إستراتيجية تهيئة شبكة حضرية متناسقة، مترابطة تدعم العلاقات و التبادل بين مختلف مكوناتها المدينية، بين المدن و الوسط الريفي و بين المدن و مختلف الأقاليم الوطنية و الدولية، مع تحقيق الأهداف التالية¹ :

- خلق و نشر النمو: لذلك يجب على المدن أن تتوفر على إمكانيات إنتاجية قوية، مستوى مرافق و خدمات راقية، و القدرة على التعامل و التأثير للمناطق المحيطة بها. فيما يخص نشر النمو يتطلب توفر المدن على مقدار معين من الهياكل القاعدية ذات الكفاءة العالية (النقل، شبكة الطرقات..).
- ضمان مستوى أمثل من الخدمات للسكان: من خلال تعزيز الخدمات و المرافق التابعة للمدن، بشكل يسمح لهم بلعب دور المحرك الرئيسي لتنمية المجال.
- خلق ديناميكية في التبادلات و التآزر بين أقطاب الشبكة الحضرية التابعة لمجال البرمجة (هضاب عليا شرق) مع الأقطاب الخارجية: من خلال تثمين الموارد الخاصة بالإقليم، و دعم تنمية القدرات و الإمكانيات الكامنة في كل مدينة، بغية الانخراط في المجال الوطني في إطار علاقات مكثفة مع الأقطاب الخارجية.

في إطار هذا المخطط، فإن " مدينة سطيف " مع باتنة و تبسة، تعد مدن توازن، مما يكسبهم أهمية كبيرة و يمنحهم دورا جوهريا في تحريك عجلة التنمية الجهوية، مع نشر النمو للأقطاب الخارجية، الأمر الذي يستدعي تجسيد بعض البرامج للرفع من القدرات الإنتاجية و الخدماتية لهذه المدن، من خلال:

¹- مخطط المجال و البرمجة الإقليمية-هضاب عليا شرق- (التوجيهات الإستراتيجية العامة)، ماي 2011.

أ- إنجاز، توسعة وتحديث المرافق الهيكلية: ويعنى بالمرافق هياكل البحث و التعليم العالي (في التخصصات الجهوية المحددة)، مناطق للنشاطات من نوع المدينة التكنولوجية و العلمية، قطب تكنولوجي، قطب بحث زراعي، كذلك برامج لمراكز أعمال ومقرات للمؤسسات لاستقبال الخدمات من كل نوع.

ب- إنجاز، توسعة و تحديث هياكل الاستقبال: من خلال إعادة تهيئة مدينة التوازن لجعلها أكثر جاذبية، و إنجاز مناطق سكنية، فنادق و مطاعم و مرافق سياحية ذات المعايير الدولية.

المطلب الثالث مدينة سطيف في مخطط تهيئة الولاية (السيناريو الولائي)-

PAW 2030):

تتميز مدينة سطيف بامتلاكها لنسيج اقتصادي متنوع، مع تركيز في الأنشطة الحضرية (خدمات، تجارة، صناعة...)، و إمكانيات زراعية هائلة مدعومة بالمشروع الكبير للتنمية الزراعية (GPI- grand périmètre irrigué).

استفادت المدينة اقتصاديا، جراء تموقعها في مفترق طرق ساهم في تطوير الحراك التنموي بها، كما منحها هذا الموقع مكانة خاصة من حيث الاستقطاب و الجاذبية على المستوى الجهوي و الوطني، و مما زاد في ديناميكيته البنى التحتية التي تزخر بها المدينة خاصة فيما يتعلق بقطاع النقل (الربط بالطرق الرئيسية، شبكة السكك الحديدية، المطار).

وضعت هذه الحركة مدينة سطيف ضمن منطق تشكيل ميتروبول جهوي، إذ تشترك مع الولايات المجاورة في ظل علاقات تآزر في تنمية الهضاب العليا، كما تنسج علاقات اقتصادية مع الفضاءات ذات التقاليد المشتركة كما هو الحال في منطقة الحضنة الصومام.

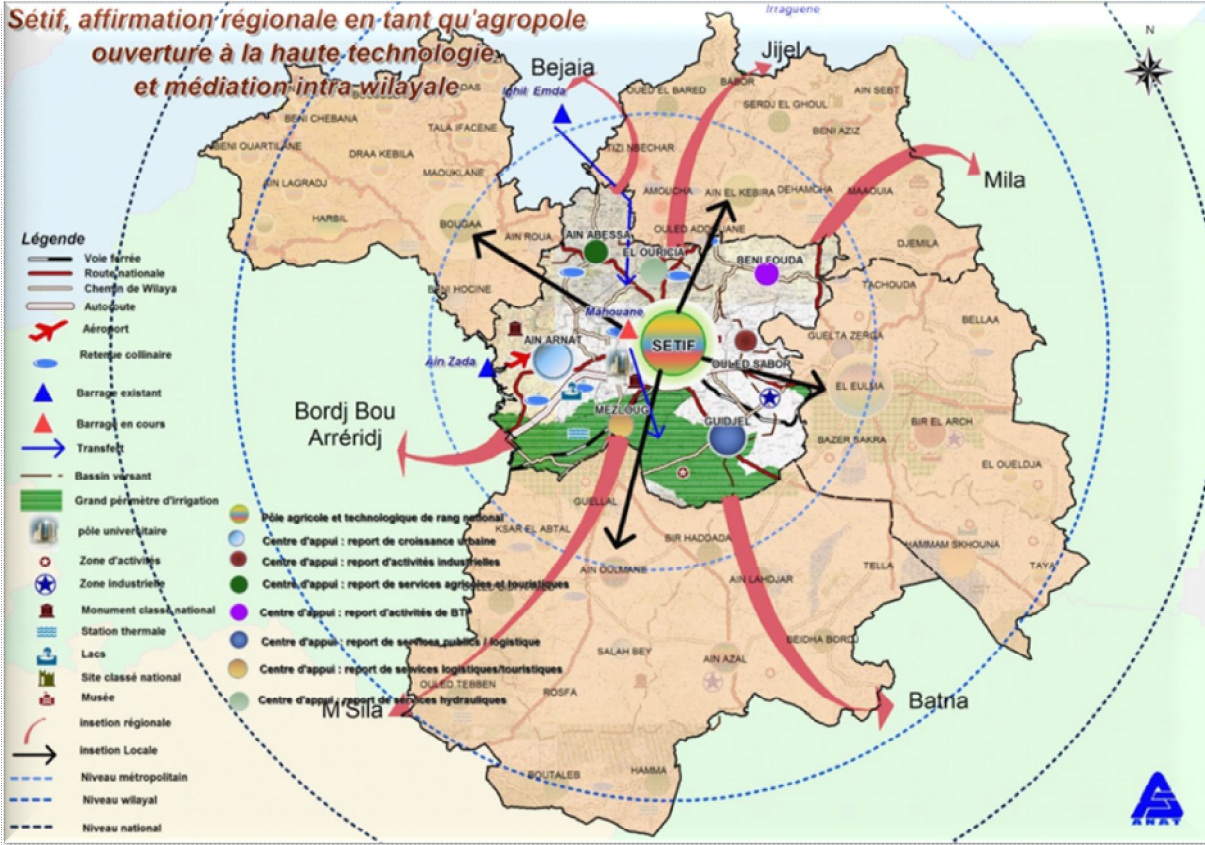
في إطار تدعيم هذا التوجه، تعمل التوجيهات الكبرى لمخطط تهيئة الولاية PAW على جعل مدينة سطيف نموذج حضري من المستوى العالي، يدعم الإقليم المحيط به و يكمل باقي مكونات الولاية، ضمن أفق تشكيل وحدة متناسقة.

السيناريو المعتمد في مخطط تهيئة الولاية PAW ، بالنسبة لمستقبل مدينة سطيف (آفاق 2030) هو السعي لإنشاء قطب زراعي (Agropole) دون التخلي عن التوجهات الجديدة و المتعلقة أساسا بالإستراتيجية الصناعية الموجهة لأقطاب الامتياز و التنافس. الأمر الذي يدفع بتدعيم الوظائف و إنجاز المرافق التي تخدم المجالات التالية¹ :

- الإطار الحضري الجذاب الذي يساهم في ازدهار السياحة.
- إنجاز هياكل تسمح بالقيادة المؤسسية للإقليم.
- الابتكار التكنولوجي و ترقية الاستثمار الصناعي (مدينة تكنولوجية)

¹ - مخطط تهيئة الإقليم لولاية سطيف، 2012.

الشكل 38: مدينة سطيف ميتروبول جهوي وقطب امتياز



المصدر: مخطط تهيئة الإقليم لولاية سطيف.

المطلب الرابع- مدينة سطيف في المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية

(الإستراتيجية المحلية PDAU 2030).

تجسد مدينة سطيف عاصمة الهضاب العليا قدرة حقيقية للنمو و جذب الاستثمارات المنتجة، الموارد البشرية المؤهلة و تشجيع البحث العلمي، انطلاقا من الإمكانيات و القدرات الذاتية التي تسمح لها بانتهاج إستراتيجية اقتصادية رائدة على المستوى الوطني، و تؤهلها لأن تكون ميتروبول جهوي ذو جاذبية عالية.

تندرج الإستراتيجية التنموية التي قدمها المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية PDAU ضمن مقارنة المشروع الكلي المتكامل في إطار مبادئ سياسة المدينة التي تضمن الانسجام بين المخططات، البرامج والآليات التعميرية والأدوات التنظيمية، لتجسيد جاذبية المدينة بأكملها، من جانب آخر، فإن نجاح المشروع التنموي لمدينة سطيف، لا بد و أن يصاحبه تبني تام لمفهوم التنمية المستدامة وفق منهج "التفكير الشامل والتنفيذ المحلي".

الفرع الأول: مقومات وإمكانيات مدينة سطيف.

تزايد عدد سكان مدينة سطيف ابتداء من الاستقلال بشكل متسارع، فقد بلغ سنة 2010 مستوى 310 058 ساكن، و وفق التوقعات فإنه سيبلغ سنة 2018 العدد 333 741 بمعدل النمو 1,5 % ، بينما سيصل سنة 2028 العدد 379 760 ساكن بمعدل نمو 1,4 %¹.

بعد الإحصاء الاقتصادي الذي قام به المركز الوطني للإحصاء سنة 2011، تبين أن ولاية سطيف احتلت المرتبة الثالثة من حيث الوحدات الاقتصادية بمجموع 48 238 وحدة، موزعة بين الصناعة 6021 وحدة و التجارة 25 888 وحدة و الخدمات 15 999 و البناء 330 وحدة، و ذلك بعد كل من العاصمة في المرتبة الأولى بـ 99 405 وحدة و وهران في المرتبة الثانية بـ 53 537

¹- المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية للنطاق الحضري سطيف، 2012.

وحدة اقتصادية. ¹ من هذا يتبين أن سطيف تحتل المرتبة الأولى على مستوى الجهة (الهضاب العليا).

1- موقع مدينة سطيف الإستراتيجي :

تعتبر مدينة سطيف قطب رئيسي بأبعاد جهوية، فهي تحتوي على إدارات و مؤسسات عمومية جهوية، تمكنها من أداء دور قيادي ليس على المستوى المحلي فقط، بل يتعدى ذلك إلى الفضاء " السطايفي Le Sétifois". تقع مدينة سطيف في مفترق طرق ذو أهمية بالغة فيما يخص الاتصال و نسج العلاقات البينية (شمال/جنوب، و شرق/غرب)، كما تعتبر منطقة عبور للأشخاص و مختلف السلع.

تحتوي مدينة سطيف على شبكة طرق وطنية، ولائية، وبلدية مهمة جدا، إذ يعبر الطريق السيار شرق غرب بمحاذاة المدينة على مسافة 75 كم، بالإضافة إلى الطريق الوطني رقم 05 الرابط بين العاصمة و قسنطينة، الطريق الوطني رقم 09 الرابط بين بجاية و سطيف، الطريق الوطني رقم 74 الذي يربط باتنة بسطيف، الطريق الوطني رقم 75 الذي يربط بجاية باتنة مرورا بسطيف، الطريق الوطني رقم 28 الرابط بين سطيف و عين التوتة. ²

بالإضافة إلى خط السكة الحديدية شرق - غرب الذي يمر على سطيف بمسافة 84 كم و يشهد عملية إنجاز لازدواجية خط السكك، فإن العمل جاري على فتح مسارات جديدة بين سطيف و جيجل لتقليص الوقت للوصول إلى ميناء جنجن (خط سكة حديدية بين باتنة و جيجل) و طريق سريع شمال جنوب موازي لخط السكة الحديدية، كما تحظى مدينة سطيف بمطار دولي (08 ماي 1945) له وجهات متعددة (الجزائر، وهران، باريس، ليون، ميلوز، مرسيليا).

¹ - Statistiques économiques, série E : Statistiques n° 168, premier recensement économique, 2011, résultats préliminaire de la première phase, p35, in site : http://www.ons.dz/IMG/pdf/Publication_RE2011.pdf, consulté le 10/12/2016.

² المخطط التوجيهي للمهينة العمرانية للنطاق الحضري سطيف، 2012.

2/ الإمكانيات الاقتصادية:

تتمتع مدينة سطيف بمؤهلات اقتصادية عالية تدفع بها إلى تقوية جاذبيتها و تنافسيتها، مع احتلال المراتب الأولى على المستوى الوطني.

1.2/ الواقع الفلاحي:

تقع مدينة سطيف في وسط محيط زراعي و غابي معتبر، تشغل فيه المساحة الصالحة للزراعة 38% من مساحة البلدية. أما الفضاءات الخضراء و الغابات و الأحرش فهي تمثل نسبة 1.47%¹، بمساحة إجمالية تقدر بـ 13218.75 هكتار، مما يستدعي المحافظة عليها و حمايتها من الزحف العمراني الذي يتهدها.

الجدول 30- توزيع الأراضي الفلاحية في مدينة سطيف سنة 2010

المجموع كم ²	الأراضي الغابية (هأ)	أراضي غير منتجة و غير مخصصة للفلاحة (هأ)	أراضي غير منتجة و مخصصة للفلاحة (هأ)	أراضي رعوية و ممرات (هأ)	منها المسقية (هأ)	أراضي صالحة للزراعة (هأ)	البلدية
127.30	332	3300	412	258	488.75	8428	سطيف
6549.64	100232.00	94883.67	41084.38	57399.63	26147.71	361363.32	ولاية سطيف

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

2.2/ الواقع الصناعي:

لقد حظيت مدينة سطيف باهتمام كبير في السياسة الصناعية للدولة الجزائرية عبر مخططاتها المختلفة، فقد تم إنشاء منطقة صناعية و أخرى للنشاطات و التخزين في المنطقة الجنوبية بمحاذاة الطريقين الوطنيين رقم 05 و رقم 75. أهم الوحدات²:

- الصناعة التحويلية للمواد المعدنية: 61 وحدة.

- صناعة مواد البناء: 17 وحدة.

¹ - Boudjenouia Abdelmalek, Fleury André, Tachrift Abdelmalek : **Le statut de l'espace agricole périurbain à Sétif (Algérie) : réserve foncière ou projet urbain**, Cahiers Agriculture Vol 15, n°2, mars-avril 2006 p :221-226 Site : http://www.jle.com/e-docs/00/04/17/4E/vers_alt/VersionPDF.pdf. Date de consultation 12/11/2012.

² المخطط التوجيهي للمتهيئة العمرانية للنطاق الحضري سطيف، 2012.

- الصناعة الكيميائية والبلاستيك: 33 وحدة.

- الصناعة الحديدية و الميكانيكية الإلكترونية: 18 وحدة.

- الصناعة الغذائية: 23 وحدة.

- الصناعات النسيجية: 08 وحدات.

3.2 واقع القطاع التجاري والخدمات:

تمثل التجارة عامل مستقطب للسكان، لأن لها دور مهم في حياتهم، إذ بواسطتها تتوافر حاجيات الإنسان اليومية و متطلباته، الجدول 31 يبرز حجم الخدمات و النشاطات التجارية من مجموع النشاطات في مدينة سطيف، حيث تمثل الخدمات نسبة 25.70% من بنية النشاط العام في المدينة و نسبة 31.70% من نشاط الخدمات على مستوى الولاية، بينما تمثل التجارة (مستوردون، بائع بالجملة، بائع بالتجزئة) نسبة 60.22% من بنية النشاط العام في المدينة و نسبة 38.00% من نشاط التجارة على مستوى الولاية.

الجدول 31- توزيع النشاط التجاري و الخدمات في سطيف لسنة 2010

التجارة						الخدمات		الصناعات التقليدية		الانتاج الصناعي		
بائع بالتجزئة		بائع بالجملة		المستوردون		طبيعي	معنوي	طبيعي	معنوي	طبيعي	معنوي	
طبيعي	معنوي	طبيعي	معنوي	طبيعي	معنوي							
11721	249	1263	352	133	722	5519	6475	112	6	2331	981	سطيف
31786	470	2160	612	539	2437	18158	1297	277	11	6787	2131	الولاية

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

يبين الجدول 32 عدد المرافق التجارية التي تتمتع بها مدينة سطيف، حيث تمثل نسبة الأسواق المغطاة 80% من مجموع الأسواق على مستوى الولاية، و كذلك المراكز التجارية تمثل نسبة 42% من المجموع العام على مستوى الولاية.

الجدول 32- توزيع الشبكة التجارية بمدينة سطيف لسنة 2010

الأسواق							
مراكز تجارية	التجزئة	الأسبوعية	الأغنام	الخضرو الفواكه	السيارات	المغطاة	
10	01	01	01	02	14	40	سطيف
14	01	01	21	35	46	50	الولاية

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

3- المرافق الهيكلية:

ترتكز مدينة سطيف على مجموعة من المرافق الهامة ذات الاستقطاب و البعد الجهوي، مثل:

- جامعتي سطيف 1 و سطيف 2: تتشكل جامعة سطيف 1 من قطبين، الأول متواجد غرب المدينة (المركز الجامعي القديم)، بينما يتواجد القطب الثاني في أقصى غرب المدينة في منطقة الباز، يتربع على مساحة 120 هكتار، أما جامعة سطيف 2 فهي موجودة بالهضاب شمال.

- المستشفى الجامعي و القطب الطبي: المستشفى يمثل العنصر المهيكل للمدينة، درجة تأثيره و استقطابه تتعدى الحدود الإدارية للولاية.

أما القطب الطبي فهو متواجد بمنطقة الباز بالقرب من القطب الجامعي، و يحتوي على مجموعة خدمات ذات بعد جهوي و وطني.

-القطب الرياضي: يتواجد بالقرب من القطب الجامعي، يحتوي على مجموعة من المرافق (مدرسة جهوية لكرة القدم، ثانوية رياضية، مسبح أولمبي، دار الشباب...).

-حديقة التسلية: تشغل الجزء المركزي من المدينة على مساحة 30 هكتار. تواجهه في مدينة كثيفة بحداثته، مائه و اخضراره، يشكل مكان للترفيه و التنفس داخل المدينة.

- محطة النقل متعددة الوسائل. - مدرسة الشرطة. - محطة الأرصاد الجوي (عين السفيهة).

- المعهد الفلاحي (عبيد علي). - محطة تصفية المياه (عين السفيهة). - ملعب 8 ماي 1945.

- المجمع التجاري " بارك مول Parc Mall" و هو مشروع عصري كبير يقدم خدمات في التسوق، الترفيه و الفندقية (سلسلة ماريوت).

- مرافق سياحية هامة على غرار المتحف الوطني الذي يحتوي على قطع أثرية هامة جدا (الفسيفساء التي صنفت كتراث عالمي)، بالإضافة إلى المقبرة الرومانية، القلعة البيزنطية، ضريح سوبين الإفريقي، و العديد من المرافق الحموية الطبيعية.

الفرع الثاني: الإكراهات والتحديات لمدينة سطيف.

بالرغم من الإمكانيات المعتبرة التي تزخر بها مدينة سطيف إلا أن ذلك لا يمنع من ذكر بعض التحديات، و النقائص التي تعاني منها المدينة، و التي تتلخص أساسا في نسيجها العمراني المتباين، نتيجة تتابع الحقب التاريخية عليها، فكل ظرف ينتج نسيج مختلف عن سابقه، مما خلق قطيعة على المستوى النوعي و المورفولوجي. يمكن تحديد نوعين من الأنسجة على مستوى المدينة:¹

1-النسيج المهترئ الذي ينقسم إلى نوعين:

-نسيج منظم يمثل مدينة القرن التاسع عشر.

- نسيج غير منظم يمثل حي يحياوي، حي كعبوب ، حي بيزار.

2-المناطق الممثلة بالتجمعات الكبرى ZHUN بكل أشكالها.

1-نسيج مركز المدينة: يتميز مركز المدينة حاليا المنجز سنة 1847 بنسيج يمثل تراث معماري و عمراني مهم، يحتوي على مباني جد متدهورة. أمام توسع المدينة و نموها زاد الطلب على الخدمات، و نظرا لعدم وجودها في مركز المدينة، يتم الآن تهديم المباني القديمة و البناء على أنقاضها مراكز تجارية، خدمات و فنادق ذات الاتجاه الرأسي ، هذا من حيث الشكل. أما وظيفيا فيعاني مركز المدينة من مشكل ركن السيارات، لعدم توفر مرافق لها مما يسبب الاختناق و صعوبة كبيرة في حركة المرور.

2- نسيج متهاوي: يمثل الحي القديم لبيزار الذي أنجز في الخمسينيات من القرن الماضي، هو نسيج ذو كثافة عالية يحتوي على مساكن غير مريحة، غير متجانسة و ذات طابع معماري

1- المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية للنطاق الحضري سطيف، 2012.

سيئ، مما يجعل المنظومة الحضرية غير نسقية تعاني من مشاكل النقل، التنظيم، الهياكل القاعدية.....

3نسيج مكثف: يمثل حي يحيواي (طنجة) الذي يشكل نسيج عمراني ذو كثافة عالية وهو يتميز بالفوضى في تنظيمه العام من خلال:

- تواجد أجزاء غير متجانسة في الشكل، الحجم، والمدخل....إلخ.

- منظومة طرق غير متجانسة ولا تستجيب لمتطلبات النقل الميكانيكية والراجلة.

- عدم وجود مساحات عمومية، مساحات لعب، ضرورة للالتقاء، الاتصال والترفيه للسكان.

4نسيج غير مهيكّل: يمثل الأنسجة المتواجدة ب: فرماتو، شوف لكداد، عين السفية، عين الطريق، الحاسي، التي تتميز ب:

- أنسجة غير منتظمة، وأخرى عفوية.

- التوزيع عن طريق طرق صغيرة، ملتوية، ومغلقة الجهة.

5نسيج لإعادة هيكلة: يشمل الوحدات التالية: حي 20 أوت، حي سوناطراك، حي بن بقاق، يشكلون تجمعات كبرى لسكنات غير صحية، بحيث أنتجت مشاكل في الصحة و النظافة، في الأمن، في التنظيم والتركييب العمراني، مع غياب لمساحات عمومية.

6نسيج خال من المرافق: يشمل أحياء 1014 مسكن، حي الهاشمي توسعة، حي الهضاب، هي في الحقيقة أحياء مرقد فقط، لكثافتها العالية و خلوها من المرافق الضرورية و المساحات العمومية.

7نسيج في طور التشكل: موجودة في الشمال الشرقي لمدينة سطيف، تتكون من تجزئات الهاشمي، الهضاب 2، بعض القطاعات من ZHUN، القطاع الجنوبي لقاوة، هذه الأنسجة استقبلت العديد من البرامج السكنية بمختلف أنواعها.

8- منطقة الأنشطة ZEA: تتواجد بالجنوب الشرقي لمدينة سطيف، تتربع على مساحة 130 هكتار، هو قطاع غير منظم، فوضوي في توزيع النشاطات (مخازن و مساكن).

الفرع الثالث: الإستراتيجية التنموية لمدينة سطيف.

انطلاقاً مما تقدم، هل يمكن تأكيد إمكانية أن تتحول مدينة سطيف إلى ميتروبول جهوي وعاصمة اقتصادية ومدينة تكنولوجية (تكنوبول)؟، فهي تستقطب حالياً عدة وظائف اقتصادية واجتماعية (استقطاب لنسبة كبيرة من السكان القادمين من الولايات المجاورة، ومركز لكثير من الأنشطة الاقتصادية المنتجة للقيمة المضافة)، تمتلك ديناميكية متنوعة تسمح لها بالإشعاع على المستوى المحلي والجهوي، وتتموقع في مفترق طرق يؤهلها لإنشاء علاقات تبادل ومركز عبور للسلع والأشخاص.

في هذا السياق، ولتحقيق الانسجام مع التوجيهات الكبرى التي أتى بها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ومخطط المجال والبرمجة الإقليمية -هضاب عليا شرق- وكذا مخطط تهيئة ولاية سطيف، فإن الإستراتيجية التنموية المنتهجة لإنجاز سطيف 2030، تعتمد المجالات الرئيسية التالية:¹

-انطلاقاً من المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، وبعد تحرير الاستثمار وانخراط القطاع الخاص بقوة في المجال الاقتصادي، فإن مدينة سطيف مطالبة بتكثيف مجهوداتها حول القطاعات الإستراتيجية ذات القيمة المضافة العالية. في هذا الشأن، لا بد من إيلاء الأهمية القصوى للبنية التحتية للمدينة، مع المحافظة على الأنشطة الزراعية، وتعزيز الأقطاب الكبرى الخدماتية، وتهيئة الظروف الملائمة (إنجاز وتعزيز شبكة علاقات) لاستقبال المؤسسات الاستثمارية.

-تدعيم البحث العلمي وربطه بالمجال الاقتصادي، في سبيل الوصول بمدينة سطيف إلى مستوى "قطب تكنولوجي" بالتشارك مع المؤسسات الصناعية. إن إشعاع الجامعة يعطي دفعة قوية لاقتصاد المعرفة.

-فيما يخص قطاع الشغل، لا بد من تكثيف الجهود لإنشاء العديد من المؤسسات الصغيرة في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال غرس ثقافة

1 - المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية للنطاق الحضري سطيف، 2012.

المقاولاتية لدى الشباب الجامعيين و المتخرجين من التكوين المهني، و تشجيعهم للاستثمار في المجالات ذات المردودية العالية.

لتغطية هذه المجالات الواردة في الإستراتيجية التنموية لمدينة سطيف، هناك قطاعات أساسية و بنى قاعدية، حاملة للإستراتيجية، تستدعي تحديد التوجيهات الكبرى في شأنها.

أولاً- التحكم في النمو الحضري لمدينة سطيف:

تعاني مدينة سطيف كغيرها من المدن من نقص الأراضي المهيئة للتعمير ضمن حدودها الإدارية، نتيجة الديناميكية التنموية الكبيرة التي تشهدها. يستدعي هذا الوضع، التفكير في خيار إشراك نطاقها الحضري (المكون من البلديات المحيطة و القريبة منها) في مسعى تضامني للمساهمة باحتياطها العقاري على المدى الطويل، في مقابل ذلك، تستفيد هذه البلديات من انعكاسات التنمية الاقتصادية لمدينة سطيف على محيطها.

يستمد هذا الخيار الإستراتيجي قوته، من الرغبة في تحقيق تنمية متكافئة و متوازنة بين مختلف التجمعات المكونة للنطاق الحضري لمدينة سطيف، مع تحويل السكان المستقبليين للمدينة إلى مناطق استقبال في البلديات المجاورة. فعلى المدى القريب و المتوسط يتطلب العمل على استنفاد كل الجيوب غير المعمرة المتواجدة بالمدينة، مع خلق أقطاب حضرية في كل من الأجزاء التالية: في الشرق "الحاسي"، في الجهة الغربية "شوف لكداد" و الجهة الجنوبية "عين السفية".

تتعدد المبررات التي بني عليها هذا الخيار على المدى القريب و المتوسط، من حيث:

- انعدام المجالات الكفيلة باستقبال التوسع العمراني للمدينة في الضواحي، لوجود الارتفاقات الطبيعية (الأراضي الفلاحية) التي تحرس السلطات على عدم انتهاكها.
- القضاء على السكن الهش و أحياء الصفيح المتواجدة بهذه الأقطاب، مما يحرر احتياط عقاري معتبر، من شأنه التمكين لإنجاز أقطاب حضرية كاملة الوظائف.
- باعتبار أن هذه الأقطاب الموجودة في أطراف المدينة، تستقبل في الوقت الحالي السكان، فمن الضروري إخضاعها لعملية تهيئة في سبيل ضمان الانسجام الحضري مع المدينة و تحقيق التواصل بشكل مدروس.

في نفس السياق، هناك إجراءات أخرى هادفة تتعلق بتحسين النسيج الحضري للمدينة، وفق منظور "إعادة بناء المدينة فوق المدينة"، فالأمريتهلقت بتحسين الإطار المبني، من خلال¹

إعادة تأهيل مركز المدينة: تهدف هذه العملية إلى تحديث مركز المدينة، وتهيئته لاستقبال الوظائف القيادية الأساسية (بنوك، إدارات، مؤسسات اقتصادية، فنادق...)، باتباع ما يلي:

- إعادة تنظيم بعض التجزئات المهترئة.

- الحفاظ وإعادة هيكلة المباني التي تمثل أهمية معمارية، ثقافية وتاريخية.

- تحسين العمارات السكنية التي تمثل نموذج معماري وتاريخي متميز.

- حماية محيط الآثار الرومانية (مختلف المناطق الأثرية).

- إيجاد الحلول لمشاكل ازدحام الحركة المرورية وركن السيارات.

إعادة هيكلة باقي الأحياء: بالإضافة إلى مركز المدينة، فإن باقي أحياء مدينة سطيف تحتاج إلى التدخل، لإعادة تأهيلها وتقديمها في صورة مدينة سطيف المستقبلية:

- إعادة تنظيم وهيكلية أحياء يحيواوي، كعبوب ورويسودور.

- إعادة تقييم صورة حي ثليجان و شيمينو بالقضاء على السكنات القديمة.

- إعادة التوزيع المتكافئ والمتوازن للمرافق داخل كل النسيج الحضري للمدينة.

- إعادة تحديد المجالات الحضرية المستهلكة بشكل غير قانوني.

- تحسين مداخل المدينة (على المستوى الشرقي: الحاسي، عين تيبنت و على المستوى

الشمالي: فرماتو و على المستوى الجنوبي: السفيةته).

- وضع حد للطابع الريفي لبعض البنايات، مع تحسين الذوق الجمالي لواجهات العمارات.

- تحسين حركة المرور على مستوى كل المدينة.

- القضاء على السكن الهش

1- المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية للنطاق الحضري سطيف، 2012.

- تحويل سوق الجملة.

استرجاع احتياطات عقارية على مستوى المدينة: هناك مجموعة من المرافق و السكنات الهشة و الارتفاقات التي يتطلب تحويلها و من ثم استرجاع العقار لاستخدامه في مشاريع ذات قيمة للمدينة.

- استرجاع مساحة 89,06 هكتار بعد هدم المساكن الهشة المتواجدة بشوف لكداد، حي سوناتراك، حي بدير، فرماتو و عين الطريق (تم إنجاز العملية بنسبة 90%)

- استرجاع مساحة 6,60 هكتار بعد تحويل أحواض القمح (les docks)، ملعب محمد قصاب، السجن القديم، و حظيرة البلدية.

- استرجاع مساحة 80 هكتار من الارتفاقات المتعلقة بشبكة الطاقة بعد تحويلها، و التي تخص في أغلبيتها الخطوط الكهربائية عالية الضغط التي تمر في الوسط الحضري، بالخصوص في المناطق (الباز، شوف لكداد، الحاسي، شيخ العيفة، عين الطريق).

أما على المدى البعيد، فالبلديات المجاورة لمدينة سطيف مطالبة بتهيئة جزء من احتياطاتها العقارية لاستقبال الوافدين الجدد على سطيف، البلدية الأقرب من المدينة هي أولاد صابر التي تمثل الخيار الأمثل لتلبية الاحتياجات المستقبلية للسكان.¹ من أجل تحقيق هذا الهدف، فإن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير يقترح مجموعة من التوجيهات، لتدعيم التنمية في البلديات المجاورة:

- التفكير في رفع جاذبية البلديات المحيطة بمدينة سطيف، عبر اقتراح مجموعة من المرافق الخدماتية و السكنية.

- خلق مناصب شغل في البلديات للتقليل من الانتقال اليومي إلى المدينة، تفاديا للازدحام في حركة المرور، و للتسبب في الضجيج و التلوث، عبر الاستعمال المفرط لوسائل النقل.

1- المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية للنطاق الحضري سطيف، 2012.

-التفكير في عقلنة تنقلات السكان، و ذلك بتقريب أماكن الشغل من مقرات سكانهم.

ثانيا/ - التنوع والارتقاء بالمؤهلات الاقتصادية لمدينة سطيف:

لا يمكن الحديث عن اقتصاد مدينة دون الأخذ بعين الاعتبار الوضع العام للبلد الذي تتواجد فيه، لأنها مرتبطة اقتصاديا وإداريا بقوانين شاملة وبعلاقات مع غيرها من المدن. يبقى المستوى الوطني هو المستوى الأهم في التأثير على تنمية المدن، بحكم أن تحديد الأطر القانونية، الضريبية والمالية تتم على المستوى الوطني¹.

1/ الزراعة:

تنوع الأراضي الزراعية بمدينة سطيف من الأراضي ذات المردود العالي إلى ذات المردود الضعيف، حيث تبلغ مساحة الأراضي ذات المردود العالي 1375 هكتار بنسبة 10,8 % من المساحة الكلية، تمثل هذه الأراضي أحسن نوعية للتربة بولاية سطيف، وهي غالبا ما تحاذي الأودية و تتواجد بمنحدر خفيف جدا، بشكل يسهل عملية الاستغلال، لها قدرة عالية على استبقاء المياه وهي كلها مروية، الأمر الذي يؤهلها لاستقبال عمليات زرع متنوعة².

بالنسبة للأراضي الزراعية ذات المردود الجيد فهي تمثل نسبة 23,56 % من إجمالي الأراضي بمساحة تقدر بـ 3000 هكتار، إذ تتميز بانحدار خفيف وقدرة كبيرة على استبقاء المياه، مع أنها غير مروية فإن هذه التربة قادرة على استقبال أنواع كثيرة من الزرع إذا تم ربيها بشكل جيد. ثم تأتي الأراضي ذات المردود المتوسط بمساحة 1385 هكتار وتمثل نسبة 10,87 % من المجموع الكلي، وهي أراضي غير مروية تتميز بالتآكل وقابلية للانجراف وذات انحدار كبير نوعا ما من 8 إلى 16 %، كما تصلح للتشجير والزراعات الكبرى.

بالنسبة للأراضي الزراعية ذات المردود الضعيف فهي بمساحة 3338 هكتار وتمثل نسبة 26,22 % من مجموع الأراضي الزراعية، وذات انحدار كبير وقابلية كبيرة للانجراف، حيث لا تصلح إلا لعملية التشجير، مع إجراءات متعددة للحفاظ على التربة.

1 - Jacques-Francois Thise, Jean-Claude, Prager : Les enjeux géographiques du développement économique, Agence Francaise de Développement, 2009, p 97.

2- المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية للنطاق الحضري سطيف، 2012.

في هذا الإطار، و لتنمية القدرات الزراعية لمدينة سطيف، اعتمدت السلطات العمومية مجموعة من الآليات التنظيمية (الصندوق الوطني للتنمية الريفية و الزراعية FNDRA)، الذي يهدف إلى تكثيف إنتاج الحبوب و الأعلاف، تعزيز الإنتاج الزراعي (الحليب، الزيت، و تقوية إنتاج العسل..).

إن التوجيهات الكبرى الواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية فيما يتعلق بالقطاع الزراعي، تتلخص في الإجراءات التالية:¹

- تنمية القطاع الفلاحي باستخدام مزروعات تتلائم و الشروط الطبيعية و المناخية للمنطقة.

- الاستخدام الأمثل و العقلاني للأراضي الفلاحية.

- إدخال تقنيات حديثة في الري، بشكل يسمح بالاستخدام الأمثل للمياه السطحية، و الاقتصاد في المياه على السواء.

- اختيار بذور متنوعة و متلائمة مع الطبيعة الخاصة للتربة بالمنطقة.

- غرس الأشجار في الأجزاء الهشة.

- تعزيز إنتاج عسل النحل في المناطق الجبلية، و تكثيف النشاط الرعوي.

- إعادة إحياء المجالات الريفية و وضع حد للاستقطاب الحضري (رهان التوازن الإقليمي).

- تأهيل المساحات الغابية، عبر التكثيف من عمليات التشجير في المناطق الغابية، منع

التعدي و قطع الأشجار، إنجاز مكاتب للمراقبين ، فتح و صيانة الطرقات الغابية، و

إنجاز جدار إسناد لمجري المياه. الأمر الذي يسمح بحماية الأراضي الفلاحية من ظاهرة

انجراف التربة و المناطق العمرانية مع تمويل مستوى المياه الجوفية.

2/ الصناعة:

اقتصرت الرؤية العمرانية في العقود السابقة، حول قضية البحث عن الوعاء العقاري الكفيل بإنجاز التجمعات السكنية الكبرى، دون التفكير في المسألة الاقتصادية لتوفير مناصب

1- المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية للنطاق الحضري سطيف، 2012.

شغل للفئة النشطة الكبيرة المتواجدة بسطيف. و باعتبار أن التخطيط كان مركزيا، فقد استفادت مدينة سطيف من إنجاز وحدات صناعية كبرى، التي لم تكن في مستوى التطلعات المنتظرة، خاصة بعد التراجع الاقتصادي الذي مرت به الجزائر.

دخلت الجزائر في عهد اقتصادي جديد، مع اقتصاد السوق و تحرير القيود على الاستثمارات الخاصة، تبعه بالموازاة إنشاء الصندوق الوطني للاستثمارات الذي من شأنه تقديم قروض استثمارية. إلى جانب ذلك، فمدينة سطيف تتمتع باحتوائها على قاعدة اقتصادية معتبرة، مع تنوع كبير في الأنشطة الصناعية، الأمر الذي دفع بتدعيم النسيج الاقتصادي المحلي عبر خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من الواقع الاقتصادي و الاجتماعي بمدينة سطيف. حيث مس الازدهار الصناعي مجموعة من المجالات على غرار: التحويلات البلاستيكية (مؤسسات خاصة و عامة)، الهياكل المعدنية، الخيوط المعدنية، المشروبات الغازية، الاكتفاء الذاتي في الحليب..

مما سبق يتوجه المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ببعض التوصيات، في محاولة منه لدفع القطاع الصناعي نحو الفعالية:¹

- نظرا لتشبع المنطقة الصناعية المتواجدة على تراب مدينة سطيف، فإن الخيار المرجح هو التوجه نحو إنجاز منطقة صناعية أخرى بأولاد صابر على مساحة 700 هكتار، التي من شأنها توفير 30000 منصب شغل.

- باعتبار أن مدينة سطيف مركز تجاري كبير (الوزن الديمغرافي الكبير و النسيج الصناعي المتنوع)، فمن الضروري التفكير في إنجاز و تأهيل الهياكل القاعدية التجارية و تكييفها مع الوسط الحضري.

- اختيار الموقع الأفضل لإنجاز المرافق الخادمة لعملية التصنيع (التكييف، التخزين، التوزيع ..)، أحسن المواقع تكون بجوار خط السكة الحديدية أو الطرق الوطنية و الطريق السيار شرق غرب.

- تنويع التخصصات الصناعية، و ربط علاقة مع الجامعة و مخابر البحث.

1- المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية للنطاق الحضري سطيف، 2012.

- باعتبار الوجة الرئيسية للزراعة تعتمد على القدرات الرعوية و الزراعية، فمن المهم تنمية الصناعات الغذائية.

3- التجارة:

يمثل القطاع التجاري النشاط الرئيسي لمدينة سطيف، فهو إذ يقوم بتلبية الحاجيات اليومية للسكان على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، يساهم كذلك في تنشيط الحياة الحضرية، فالنشاط التجاري (مستوردون، بائع بالجملة، بائع بالتجزئة) يمثل نسبة 60.22% من بنية النشاط العام في المدينة.

انطلاقا منه، فإن الرهان يتمثل في خلق شبكة تجارية فيما بين البلديات و ما بين الولايات المجاورة لضمان تلبية الحاجيات الضرورية للإقليم ككل:¹

- تنظيم و تقنين نقاط البيع على مستوى المدينة.

- تنظيم و ترتيب إنجاز و تموقع المرافق الهيكلية (من الأهم إلى المهم).

- إيلاء الأهمية الكبرى للأسواق الجوارية.

- تحديد الأنشطة التجارية في كل منطقة من المناطق الاقتصادية، لخلق التراتبية و التكامل بين أجزاء المدينة.

- تعزيز محاور الطرقات و التواصل، إنجاز مساحات لركن السيارات بجانب الأسواق، الأمر الذي يسهل في عملية التبادل و الانفتاح الاقتصادي على أفاق جديدة.

- تدعيم المبادرات الخاصة لإنجاز المحلات التجارية، الفضاءات التجارية الكبرى..

4- السياحة:

تمتلك مدينة سطيف و المناطق المجاورة لها إمكانات سياحية واعدة و متنوعة، حيث تعتبر السياحة قطاع ذو قيمة مضافة عالية جدا في التنمية الاقتصادية الشاملة للمدينة. الهدف من

تأهيل هذا القطاع الحساس هو تحقيق مردوديته العالية، جاذبيته و توفير مداخيل مالية إضافية للمدينة. تتميز منطقة سطيف بتواجد مجموعة من المواقع السياحية:

- حمام معدني "حمام أولاد يلس"

- الموقع الأثري "Escargotière" المتواجد بمزلوق.

- موقع عين الحنش ببني فودة، الذي يحتوي على آثار للنشاط البشري لما قبل التاريخ.

- المقبرة الرومانية، القلعة البيزنطية، ضريح سوبين الإفريقي.

- عين الفوارة التي تستقطب الآلاف من الزوار.

على المستوى الولائي، أي النطاق الحضري المحيط بمدينة سطيف تتواجد كذلك مجموعة من المواقع السياحية:

- حمام بوطالب الذي يوصى به لعلاج الأمراض التنفسية.

- موقع جميلة الأثري "كويكول" المنجز من طرف الامبراطور "نرفا Nerva"، موقع مصنف من قبل هيئة اليونسكو.

- حمام قرقور في الجزء الشمالي من سطيف ببوقاعة و آثاره الصحية المعتمدة.

- حمام السخنة بالجزء الجنوبي من المدينة، مشهور على المستوى الوطني بعلاجه للأمراض الجلدية.

1 يقترح المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية في هذا الإطار مجموعة من التوصيات:

- خلق السياحة الثقافية: تحوي سطيف ثراء ثقافي كبير عبر تراثها المادي و اللامادي الذي

ينبغي تدعيمه، و الذي يتجسد في الأغنية السطايفية (الشاوي، القبائلي / الصراوي).

و الرقصات الشعبية و فنون الطهي و الحرف اليدوية.

- خلق سياحة شتوية بمرتفعات "مقرس" (الرياضة الشتوية..).

- إنجاز حظيرة طبيعية (غابة الزنادية، مقرس).

1- المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية للنطاق الحضري سطيف، 2012.

- خلق سياحة أعمال، و السياحة الجبلية لزيارة المناطق الريفية الغنية بتراثها.

- مضاعفة جهود البحث في المواقع الأثرية (جميلة، عين لحش، مزلق) لتزويدهم بجاذبية كبيرة.

- إنشاء هيكلة فندقية كبيرة و مؤهلة للاستقبال المريح للزوار من كل الأطياف.

ثالثا/- تامين وتعزيز المكتسبات الاجتماعية لمدينة سطيف:

توصلت مدينة سطيف في العقود الأخيرة إلى تحقيق مكاسب اجتماعية معتبرة، لا سيما في قطاع السكن و توفير مناصب الشغل، مع تقديم الخدمات الصحية و تهيئة الظروف الحياتية للعيش الهنيء. يتعلق الأمر في المرحلة المقبلة برفع وتيرة الإنجاز في جميع الميادين لتعزيز هذه المكتسبات.

فيما يخص قطاع السكن فقد استفادت مدينة سطيف على غرار مراكز الولايات من برامج سكنية مهمة و متنوعة، حيث أدى تراجع الدولة في التحكم الكلي في قطاع السكن إلى ظهور القطاع الخاص (المرقين العقاريين)، الذين يعتبرون السكن كمنتوج تجاري خاضع للعرض و الطلب، فساهموا في تعميم التجزئات و التعاونيات العقارية، بشكل دفع بحركة التعمير إلى احتلال مساحات عقارية كبيرة جدا.

فقد بلغ عدد المساكن 27767 مسكن سنة 1987، حيث عرفت مدينة سطيف نموا كبيرا للحظيرة السكنية بسبب سياسة التصنيع التي أدت إلى نزوح سكاني كبير نحو مركز المدينة، إضافة إلى الزيادة الطبيعية للسكان و الطلب المتزايد على السكن، إلى درجة بلوغ معدل شغل المسكن نسبة 6.69 شخص/مسكن.

بينما عرفت سنة 1998 تدخل القطاع الخاص في عملية إنجاز السكنات، مما دفع إلى تضاعف الحظيرة السكنية إلى 42592 مسكن، بمعدل زيادة قدر ب 55 % مع تحصيل أكثر ملائمة لمعدل شغل المسكن حيث قدر ب 5.61 شخص/مسكن.

في حين بلغت الحظيرة السكنية 61743 مسكن سنة 2008، حيث ازدادت بـ 19151 مسكن خلال عشر سنوات، مع تحصيل معدل شغل المسكن بنسبة 4.65¹، وهي نسبة جد مريحة مقارنة بالمستوى الوطني. لا بد من الإشارة كذلك إلى تواجد 11971 مسكن شاغر على مستوى مدينة سطيف، نتيجة الديناميكية في ميدان البناء التي تشهدها المدينة و التي يحركها خاصة القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك فقد استفادت ولاية سطيف في برنامج 2010 – 2014 من برنامج سكاني يقدر بـ 71000 مسكن (نسبة كبيرة منه ذهبت لمدينة سطيف)².

تتوزع البرامج السكنية في المدينة من حيث الصيغة كالتالي: السكن الاجتماعي، السكن التساهمي الاجتماعي، البيع بالإيجار، السكن الترقوي الفردي والجماعي.

أما فيما يخص قطاع التعليم، فهو من القطاعات الحساسة في الوطن لما له من أهمية في تكوين الفرد و تربيته، و له دور بارز في تكوين الإطارات، كما يعتبر من الأولويات في سياسة التنمية، لهذا فالاهتمام بهذا القطاع على مستوى مدينة سطيف، تجسد من خلال إنجاز و برمجة مستقبلية لعدد كبير من المؤسسات التربوية، واضعين كهدف منشود بلوغ معدل شغل الأقسام بنسبة 36 تلميذ / قسم. تعتبر نسبة التأطير بالنسبة لمدينة سطيف جد مريحة حيث تتوزع على أطوار التعليم كالتالي:

- 1038 معلم ابتدائي فيهم 591 معلمة (56.93%) نسبة التأطير أستاذ لكل 28 تلميذ.

- 1219 أستاذ تعليم متوسط فيهم 772 أستاذة (63.33%) نسبة التأطير أستاذ لكل 22 تلميذ.

- 700 أستاذ تعليم ثانوي فيهم 344 أستاذة (49.14%) نسبة التأطير أستاذ لكل 16 تلميذ.³

1- المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية للنطاق الحضري سطيف، 2012.

2- مخطط تهيئة ولاية سطيف، 2012.

3- المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية للنطاق الحضري سطيف، 2012.



يتميز القطاع الصحي على مستوى مدينة سطيف و المناطق المجاور لها، باحتوائه على عدد معتبر من المرافق، فمع تواجد مستشفى جامعي ذو بعد جهوي بتعداد 863 سرير، يستقبل المرضى من الولايات المجاورة بالإضافة إلى سكان سطيف (برج بوعرييج، بجاية، المسيلة)، كما يقوم بتوجيه و تأطير طلبة الطب في مختلف التخصصات، تم إنجاز كذلك بالمدينة مركز لمكافحة السرطان وهو موجود بالقرب الطبي بالباز إلى جنب مستشفى الولادة الحديث. كما يتواجد بعين عباس مؤسسة استشفائية متخصصة EHS (الأمراض النفسية) بتعداد 240 سرير ، و أخرى برأس الماء متخصصة في إعادة التأهيل الوظيفي بتعداد 140 سرير. بالإضافة إلى مؤسستين عموميتين للصحة الجوارية EPSP، 13 عيادة متعددة الاختصاصات و 18 قاعة علاج. إضافة إلى القطاع العام، يمكن إحصاء عدد من الهياكل منتمية إلى القطاع الخاص، نذكر منها: مركز (1) لتقويم الأعضاء، 05 وحدات للنقل الصحي، 04 مراكز لتصفية الدم والكلية، (02) مصحات لطب العيون، و ثلاث (03) مدارس للشبه الطبي.¹

بالرغم من التقدم الملحوظ المسجل في القطاع الصحي، فإن السلطات العمومية و من خلال توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية، برمجت في القطب الحضري الجديد (شوف لكداد) ما يقارب سبع مستشفيات (120 و 240 سرير)، مسندة للقطاع الخاص لإنجازها.

رابعاً- تأهيل و حماية البيئة الحضرية لمدينة سطيف:

إن المشكلات البيئية الحضرية لم تكن قائمة و بارزة عالمياً حتى منتصف القرن الماضي، و التأكيد في الآونة الأخيرة على المشكلات البيئية راجع للزيادة المحسوسة في عدد السكان حديثاً، حيث رافقها الحاجة إلى المزيد من المساكن، و زيادة نسب الإنتاج، و زيادة عدد وسائل النقل، و استهلاك الطاقة، إلى المزيد من التلوث و الإخلال بالتوازن البيئي.

1- المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية للمناطق الحضرية سطيف، 2012.

مدينة سطيف كغيرها من المدن الجزائرية، تتوفر على بعض الإيجابيات المتعلقة بتوفير المياه الصالحة للشرب و الطاقة بمختلف أنواعها و إنجاز قنوات الصرف الصحي، لكنها من جانب آخر تفتقد إلى الكثير من مقومات بناء بيئة حضرية سليمة بفعل العديد من العوامل.

تتوفر مدينة سطيف على عدد معتبر من منشآت التجميع و تخزين المياه الصالحة للشرب، و ذلك انطلاقا من مجموعة من الوديان و الآبار و الأنقاب و الينابيع، حيث تزود المدينة أربعة ينابيع بمنسوب 144 م3 ذات مقدار 20 ساعة ضخ في اليوم، و واد البارد الذي يزود جزء من المدينة، و 02 آبار بمنسوب 30 م3 و مقدار 16 ساعة ضخ في اليوم و 28 نبع بمنسوب 314 م3 و مقدار 16 ساعة ضخ في اليوم.1، حيث وصلت حصة الفرد من الماء 200 لتر في اليوم وهي نسبة جد مريحة ، مقارنة مع المعيار الوطني في الجزائر المقدرب 150 ل/شخص/يوم.

بالنسبة للطاقة التي تعتبر إحدى مؤشرات الرفاهية في المجتمع، إذ باتساع مستخدميها واستفادتهم من مزاياها، يعد تحضر ونعيم وقلّة شقاء. ونخص بالذكر هنا الكهرباء وغاز المدينة التي شهدت نموا متسارعا وتطورا مستمرا خلال العشرية الأخيرة حيث بلغت نسبة إيصال الكهرباء بالمدينة نسبة 99,86% ، و نسبة تزويد المدينة بالغاز قدرت بـ 99% وهي نسب تنبأ بمجهود كبير قد تم لتحقيق مؤشر الرفاهية في المجتمع.²

فيما يخص التلوث البيئي، فإن للأنشطة التنموية تأثيرات واسعة على البيئة الحضرية، فبالرغم من كون المدن القوى الدافعة للتنمية الاقتصادية، إلا أن الجهود المبذولة في إدارة عواقب التحضر المطرد قد باءت بالفشل، وهو الأمر الذي يهدد صحة السكان و نوعية البيئة و معدلات الإنتاج بالحضر. في هذا السياق، فإن المنطقة الصناعية بمدينة سطيف تعتبر المصدر الأساسي للملوثات الحضرية، فالصناعات التحويلية و الصغيرة و المتوسطة بإمكانها إحداث تلوث خطير من حيث الكم و النوع.

1- مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

2- مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

الجدول 33- مختلف الصناعات وأنواع التلوث بمدينة سطيف لسنة 2010

نوعية التلوث	نوعية المرميات والضجيج	طبيعة الصناعات
تلوث جوي- سمعي	نثر غبار الفريضة في الجو	مطاحن الرياض
تلوث مائي وعضوي	صرف اللاكتوسيروم و مواد عضوية أخرى	الحليب
تلوث مائي	الصودا الكاوية	المشروبات الغازية
تلوث جوي و أرضي	تناثر الغبار و الزفت	محطات التزفيت
تلوث جوي و مائي	صرف الأزوت و الأمونياك	المسالخ
تلوث مائي	صرف الطين	مصنع الأجور
تلوث مائي-أرضي	صرف الفضلات و الطين	وحدات صناعة البلاط

المصدر: مخطط التوجيه و التهيئة العمرانية سطيف 2010

تتعدد أنواع التلوث و المرميات و الضجيج في المنطقة الصناعية بتنوع طبيعة الصناعات، فالملوثة الصناعية للمدينة ناتجة عن الوحدات الإنتاجية بالمنطقة الصناعية، وهي عبارة عن خليط من مياه صناعية و مواد كيميائية و زيوت صعبة التفكك، تصرف في الهواء الطلق، و الخطورة تكمن في تأثير هذه المياه على البيئة الطبيعية، عبر القضاء على الحياة البيولوجية و تلوث الطبقات الجوفية للأرض.

بالإضافة إلى ذلك، تواجد الخطوط الكهربائية عالية الضغط بوسط المدينة، تشوه المشهد الحضري و تمنع عملية التعمير بفعل الارتفاقات القانونية، مع احتمال تعرض صحة الإنسان و نفسيته لأخطار جمة.

لقد أدى تطوير صناعة السيارات و كثافة نقل البضائع عبر الطرق إلى استعمال كبير للسيارات ، مما يمكن اعتباره العامل الأساسي للتلوث الجوي على المستوى العالمي، و كذلك مصدرا مهما للضوضاء، حيث يتجلى من خلال ضجيج المحركات و أبواق السيارات.

يتركز الضجيج أساسا في مراكز المدن على مستوى الطرقات كثيرة الحركة، أين وصل مستوى الضوضاء إلى 80 ديسبل.

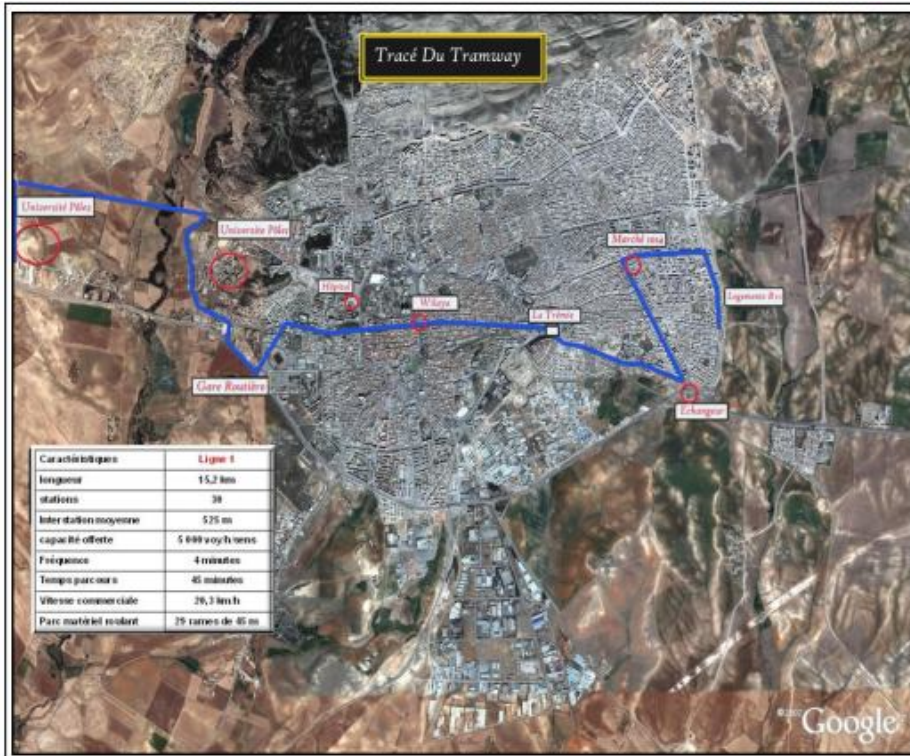
مدينة سطيف تمثل النسبة الكبيرة في التلوث الجوي و الضوضاء مقارنة ببقية مناطقها الحضري، بسبب تواجدها في مفترق طرق و باعتبارها رواق لا بد من المرور عبره. شهدت السنوات الأخيرة تزايدا كبيرا في ملكية السيارات في الجزائر نظرا لانفتاح السوق من خلال وكلاء معتمدين، و

التسهيلات البنكية لقروض شراء السيارات، حيث بلغت حظيرة السيارات المستعملة في سطيف ما يقارب 130707 سيارة (إلى غاية 2014).¹

باعتبار أهمية الجانب البيئي، فإن المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية قد أحاط بالمسألة من كل زواياها (التقنية، التربوية والتعليمية، القانونية والوقائية).

فيما يخص التلوث الجوي والضوضاء التي يحدثها الاستعمال المفرط لوسائل النقل الفردية، فقد تم اقتراح مشروع مهيكّل و ذو أهمية بالغة في مدينة سطيف "الترامواي"، الذي من شأنه التخفيف من حركة الازدحام وإحداث سيولة مرورية في الطرقات، هذا المشروع مبرمج استلامه في الفصل الأول من سنة 2018، يكون قد بلغت نسبة الأشغال به 70 %.

الشكل رقم 39 خط سير الترامواي بمدينة سطيف



المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

يتكون الترامواي من 29 عربة بطول 45 م للوحدة، يسير بسرعة 20,30 كم/سا، و يملك قدرة استيعابية تقدر بـ 5000 مسافر/سا/اتجاه، يقطع مدينة سطيف على مسافة 15,20 كم

¹ - <http://www.ons.dz/-Au-31-12-2014-.html>, consulté le 25/12/2016.

و يربط بين القطبين الحضريين الحاسي و شوف لكداد مرورا بالأحياء الأكثر كثافة
سكانية وبمركز المدينة.¹

فيما يخص الخطوط الكهربائية ذات الضغط العالي، فلا بد من تحويلها و إبعادها عن الوسط
الحضري أو وضعها في حفر خندقية على عمق كبير، كي لا يتأثر السكان بالمجال
المغناطيسي، بالإضافة إلى ذلك فالسلطات مدعوة إلى مباشرة عملية تشجير واسعة و تهيئة
المساحات الخضراء على نطاق واسع، خاصة المساحات التي لم تخضع لعملية تعمير.

في إطار عمليات التحسيس و التوعية، فوسائل الإعلام مطالبة بإعداد حملات إخبارية و
توعوية واسعة، لدفع السكان لتحمل مسؤولياتهم بالمحافظة على مدينتهم من كل عمليات
التلوث المتعددة.

أما فيما يخص المفرغة العمومية المتواجدة بمدينة سطيف، فمن الضروري إنجاز:

- وحدات الاسترجاع و الرسكلة لبعض المواد (الحديد، الزجاج، البلاستيك...)
- استعمال تقنية خلق الأسمدة التقنية.
- منع التفريغ الفضوي و مراقبة طبيعة المواد المرمية.²

1- المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية للنطاق الحضري سطيف، 2012.

2- المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية للنطاق الحضري سطيف، 2012.

خلاصة الفصل:

مدينة سطيف كغيرها من المدن المشيدة في الحقبة الاستعمارية، تقدم نموذج مجالي خاص و شكل عمراني و هندسي نوعي (تخطيط المدينة تم من طرف الهندسة العسكرية، بشكل يستجيب لمنطق النظام الاستعماري)، و كل التوسعات المتقدمة تمحورت حول المركز الذي يمثل في حقيقة الأمر المدينة نفسها.

قبل مجيء العسكريين الفرنسيين عام 1838م، كانت مدينة سطيف عبارة عن أطلال تتوسطها سور القلعة البيزنطية و نبع ماء عذب، و على هذه الأنقاض القديمة تم إحياء المدينة. و قبل مشاركة إنجاز القلعة العسكرية على الانتهاء بدأ التدفق الكبير للعمال المدنيين على المنطقة، فأصبح البناء متجها نحو حاجيات هذه الطبقة السكانية المدنية، و التي حتمت اللجوء إلى وضع أول مخطط حضري منتظم. ثم توالى التوسعات الحضرية شيئا فشيئا داخل الأسوار التي رسمت حدودها عام 1947 بواسطة التعليمات الملكية التي أنشأت رسميا مركز مدينة سطيف، حتى أخذت المدينة شكلها المكثف و المهيكل، و أصبحت تحمل جميع الملامح التي تميزت بها المراكز الحضرية الاستعمارية المتمثلة في المخطط المتعامد ذو الطرق الواسعة و المباني المترافقة.

مع انطلاق ثورة التحرير المضفرة و سياسة التهجير العنصرية التي انتهجها المستعمر الفرنسي، ازداد دور المدينة كمنطقة جذب، و بعد الاستقلال مباشرة أدى ذهاب الأوربيين إلى حالة شغور في المساكن و المرافق، فانعكس ذلك على المدينة بتضاعف عدد سكانها خلال هذه الفترة و ظهور أحياء جديدة .

بعد الاستقلال بفترة (مرحلة السبعينيات) تم إنشاء المنطقة الصناعية بمدينة سطيف، الأمر الذي أدى إلى تغيير المدينة لوجهتها من الطابع الفلاحي إلى الطابع الصناعي، مما جلب تدفقا كبيرا للسكان إلى مركز المدينة تميز بإيقاع سريع و حجم كبير، نتج عنه أزمة حادة في السكن فاستوجب العمل على حلها باعتماد سياسة المجموعات الكبرى للسكن.

مرحلة ما بعد 1990 شهدت بروز سياسة جديدة ذات صبغة ليبرالية واضحة، و التي شجعت السكن الفردي، حيث تم تحويل قطاعات واسعة من المنطقة الجديدة للسكن الحضري إلى تجزئات سكنية اجتماعية و تعاضديات عقارية.

في العشرية الأخيرة استمرت الزيادة السكانية لمدينة سطيف إلى درجة تشبع النسيج العمراني لها، وذلك نتيجة الزيادة الطبيعية المرتفعة و النزوح الريفي الكبير، نتيجة الاهتمام الذي حظيت به المدينة من خلال إنجاز العديد من المرافق القاعدية و المشاريع السكنية، بشكل دفعها للالتحام بالتجمعات المجاورة (شوف لكداد، السفينة، عين الطريق، فرماتو).

تجسد مدينة سطيف عاصمة الهضاب العليا قدرة حقيقية للنمو و جذب الاستثمارات المنتجة، الموارد البشرية المؤهلة و تشجيع البحث العلمي، انطلاقا من الإمكانيات و القدرات الذاتية التي تسمح لها بانتهاج إستراتيجية اقتصادية رائدة على المستوى الوطني، و تؤهلها لأن تكون ميتروبول جهوي ذو جاذبية عالية.

تندرج الإستراتيجية التنموية التي قدمها المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية PDAU ضمن مقاربة المشروع الكلي المتكامل في إطار مبادئ سياسة المدينة التي تضمن الانسجام بين المخططات، البرامج و الآليات التعميرية و الأدوات التنظيمية، لتجسيد جاذبية المدينة بأكملها، من جانب آخر، فإن نجاح المشروع التنموي لمدينة سطيف، لا بد و أن يصاحبه تبني تام لمفهوم التنمية المستدامة وفق منهج " التفكير الشامل و التنفيذ المحلي".

الخاتمة

الخاتمة

من خلال عودة سريعة لموضوع البحث، يمكن الإشارة إلى أن مفهوم " سياسة المدينة " ليس حديث العهد، بل اعتمد سابقا في الولايات المتحدة الأمريكية، و شاع استعماله بفرنسا منذ السبعينات من القرن الماضي، إذ عدت تدخلا إراديا للسلطات العمومية الفرنسية بهدف تحسين الحياة بالمناطق الحضرية الهشة، و ضمان التماسك الاجتماعي، من خلال توفير الأمن و الاهتمام بالتنمية الاجتماعية و الثقافية للأحياء المستهدفة، و توفير التعليم و فرص العمل.

غير أن ما يميز هذه السياسة بفرنسا أنها لا تشمل جميع المدن و لا حتى كامل المدينة، بل تركز على الأحياء الهامشية التي تعاني من سوء الاندماج و الاحتجاجات الاجتماعية المتتالية.

أما بالنسبة للجزائر، فقد جاء القانون التوجيهي للمدينة ليؤكد أن " سياسة المدينة " هي تصور شمولي للمدينة، يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة بصفتها إطارا متكاملا متعدد الأبعاد و القطاعات و الأطراف، و يتم تجسيدها من خلال المجال الحضري، الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي و مجال التسيير و المجال المؤسساتي، في إطار تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة.

إشكالية البحث:

أردنا استكشاف مجمل الرهانات التي تركز عليها سياسة المدينة بالجزائر لتأهيل المدينة و الرقي بمكوناتها، مع البحث في سبل تفعيل و ترقية أداء سياسة المدينة كناظم و موجه للتنمية المحلية الشاملة للمدينة الجزائرية، و ذلك من خلال تناول مدينة سطيف بالدراسة، عبر تتبع إستراتيجية تثبيت و الارتقاء بوظائفها الحضرية و تقوية إشعاعها إقليميا و جهويا و وطنيا، ضمن إطار " سياسة المدينة ".

المنهجية المتبعة:

انطلقنا في معالجتنا لهذه الإشكالية في إعداد مقارنة نظرية للإمام بمفاهيم البحث، ثم تناولنا بالدراسة بعض النماذج التي كانت السبابة في انتهاج " سياسة المدينة "، لتقريب الفهم مع الأخذ

بعين الاعتبار اختلاف السياقات وراء نشأة المدن و تطورها واختلاف المنظومة السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية، ثم بحثنا في مجمل الرهانات المرتبطة بأداء "سياسة المدينة" بالجزائر مع الاعتماد على مؤشرات تتعلق بها لتعطي نظرة واضحة و شاملة على راهن المدينة الجزائرية ، لنصل في الأخير إلى توضيح أفق تفعيل " سياسة المدينة " و مدى مساهمتها في تحقيق مدينة مستدامة، منصفة، جذابة و تنافسية و ذلك من خلال دراسة نموذج مدينة سطيف.

📌 النتائج المحصل عليها:

تحصلنا على نتائج يمكن حصرها فيما يلي:

1- تعدد الرهانات المتعلقة بسياسة المدينة بالجزائر:

تهدف سياسة المدينة إلى تحقيق التنمية المستدامة بصفتها إطارا متكاملًا، فهي بذلك تتطلع إلى خوض الرهانات التالية:

▪ تولى " سياسة المدينة " أهمية قصوى للجانب الحضري المتصف بالتردي في راهن الحال، و ذلك من خلال السعي لتحقيق رهان التحكم في التوسع غير العقلاني للمدن و إعادة تأهيل المدينة و تحديثها لتفعيل وظيفتها، إلى جانب إعادة هيكلة الأحياء الحضرية الحساسة.

▪ في ظل ازدياد المنافسة الاقتصادية بين المدن و الأقاليم ، إن الحاجة تبدو ملحّة أكثر من أي وقت مضى، إلى تأهيل المدينة الجزائرية اقتصاديا لأداء دورها الريادي في السياسة التنموية، حيث تراهن " سياسة المدينة " ضمن أهدافها على الفعالية الاقتصادية للمدن لا سيما من خلال تقوية الأسس الاقتصادية لها، و دعم جاذبيتها، و ترقية التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال، مع المحافظة على البيئة الطبيعية و الثقافية و الحرص على الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية.

▪ و في ارتباط بالسياسة الاقتصادية تراهن " سياسة المدينة " على تحقيق العدالة الاجتماعية بمختلف صورها، من تدعيم التجهيزات الاجتماعية و الجماعية و تمكين الجميع من الولوج إليها على قدم المساواة، إلى الوقاية من الانحرافات الحضرية و ترقية و

تطوير النشاطات السياحية و الثقافية و الرياضية و الترفيهية و مكافحة تدهور ظروف المعيشة في الأحياء من خلال دعم الولوج إلى السكن اللائق.

▪ انطلاقا من التأثير الكبير للتوسع العمراني على المدن الجزائرية، فإن من بين الرهانات الأساسية التي تتوخاها " سياسة المدينة " هو توجه اهتمامها إلى تعزيز حماية البيئة، من خلال التحكم في مخططات النقل و التنقل و حركة المرور داخل محاور المدينة و حولها، تدعيم الطرق و الشبكات المختلفة، و الوقاية من الأخطار الكبرى و حماية السكان.

▪ كما يعتبر الجانب الثقافي رهانا أساسيا، تسعى من خلاله " سياسة المدينة " إلى ترقية المدن الجزائرية للاندماج في الشبكات الجهوية و الدولية، و ذلك عبر المحافظة على التراث الثقافي و التاريخي و المعماري للمدينة و تثمينه.

▪ تبعا لصفة عدم الاستقرار المؤسسي الذي تميز به قطاع المدينة، فإن الرهان الرئيسي يكمن في الارتقاء بملف تسيير "سياسة المدينة " إلى خلق مؤسسة ما بين قطاعية تعمل على تجسيد المبادئ الأساسية المدرجة في القانون التوجيهي للمدينة (التنسيق و التشاور، اللاتمركز، اللامركزية، التسيير الجوّاري، الحكم الراشد، التنمية البشرية، التنمية المستدامة، الإعلام، الثقافة، الإنصاف الاجتماعي).

2- باعتبار أن " سياسة المدينة " في الجزائر تندرج في إطار سياسة تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة، فإن أفق تفعيلها يرتكز حتما على إعادة التوازن الإقليمي من جهة و من جهة أخرى على إستراتيجية التجديد الحضري للمدن الجزائرية:

استدعت الوضعية الراهنة المتباينة للتوزيع المجالي للسكان البحث عن فرز جغرافية جديدة للجزائر من خلال ديناميكية إعادة التوازن بين مختلف أنحاء المكونة للوطن، و التي تلخصت في:

▪ تقليص العبء على الشريط الساحلي في إطار خلق التوازن مع المدن الداخلية، و ذلك من خلال التحكم في نمو المدن و الحواضر الساحلية و تحديد تمددها خارج النطاق العمراني من جهة، و من جهة أخرى العمل على رفع الضغط عن المجالات و الموارد الحساسة

المتاحة في الساحل، عبر تنمية مدن التل و الارتقاء بوظائفها و تقوية قدراتها الإنتاجية للرفع من مستوى جاذبيتها و تنافسيتها.

▪ إضفاء الطابع المميز على مدن الهضاب العليا، عبر تخصيص وظائف نوعية و متكاملة لمجمل المدن، لجعلها مدن توازن تدرج في السلسلة التنموية للوطن و تربط علاقات تكاملية مع الحواضر الكبرى بالشمال و مدن الجنوب، في سبيل ضمان انسجام و وحدة التراب الوطني.

▪ إعداد إستراتيجية إعادة هيكلة الصحراء، من خلال تنمية مدن الجنوب و نسج علاقات تشابكية فيما بينها، انطلاقا من توظيف مميزات المحلية و سعي لتثبيت ساكنتها و منعهم طوعا من الارتحال نحو الشمال.

▪ تحقيق تنمية نوعية للحواضر الكبرى الأربع (الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة) من خلال إعداد إستراتيجية تقوية تنافسيتها و جاذبيتها و تأهيلهم عبر تخصصهم الوظيفي لانفتاحهم على العالم.

▪ اعتماد سياسة "المدن الجديدة" كخيار كفيل بالتخفيف من قطبية المدن الكبرى و قوة جذبها. و توزيعها على ثلاثة أطواق: - مدن جديدة للامتياز (مدن الطوق الأول في التل). - مدن جديدة لإعادة التوازن الإقليمي (مدن الطوق الثاني في الهضاب العليا). - مدن جديدة لدعم التنمية المستدامة (مدن الطوق الثالث في الجنوب).

من جهة أخرى فقد استدعت وضعية المدينة الجزائرية المتردية إلى انتهاج إستراتيجية التجديد الحضري، من خلال :

▪ إعادة تأهيل المدينة في كل أبعادها (الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و الثقافية و الحضرية..).

▪ إعادة تأهيل ضواحي المدينة من أجل خلق انسجام وظيفي، و المساهمة في اندماجها داخل المدينة، عبر ربط علاقات مع المركز و باقي الأحياء.

- التحسين الحضري الكفيل بالرفع من قدرات و إمكانيات المدينة فيما يخص الجاذبية و الاستقطاب لمختلف الاستثمارات و المورد البشري المؤهل، كما تسمح بتثمين التراث الثقافي و التاريخي و الطبيعي للمدينة.
 - العمل على أن تحل الهندسة الإقليمية محل التسيير العادي للموارد الحالية في الجماعات الإقليمية.
 - تطوير استخدام الآليات التعميرية الموجودة، و اقتراح أدوات أخرى مع مراعاة إستراتيجية تنمية المدينة و تكييفها مع أهداف التجديد الحضري، و إشراك الفاعلين المحليين.
- 3- تساهم " سياسة المدينة " في الجزائر مساهمة محورية في تحقيق مدينة مستدامة، منصفة، جذابة و تنافسية، إذ تعتبر الناظم و الموجه للتنمية المحلية الشاملة:
- تأكد ذلك من خلال دراسة نموذج مدينة سطيف، إذ سجلنا التناسق التام بين مختلف أدوات التخطيط و التعمير، من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي، فقد جاءت:
- مدينة سطيف في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (الرؤية الوطنية - SNAT 2030)، كمدينة توازن بالهضاب العليا، تشكل قطبا من الأقطاب التي تعزز التنمية بالمنطقة، من ناحية كمركز إنتاج و خدمات تلعب دور رئيسي لخلق مدينة تكنولوجية (Parc technologique)، و من ناحية أخرى كرابط اتصال مع مدن الشمال في البعد التنموي.
 - كما جاءت مدينة سطيف في مخطط المجال و البرمجة الإقليمية (التصور الجهوي - SEPT 2030)، كمدينة توازن، تكتسي أهمية كبيرة و لها دورا جوهريا في تحريك عجلة التنمية الجهوية، مع نشر النمو للأقطاب الخارجية.
 - فيما تعمل التوجيهات الكبرى لمخطط تهيئة الولاية (السيناريو الولائي - PAW 2030)، على جعل مدينة سطيف نموذجا حضري من المستوى العالي، يدعم الإقليم المحيط به و يكمل باقي مكونات الولاية، ضمن أفق تشكيل وحدة متناسقة، و ميترابول جهوي.

■ يأتي المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية (الإستراتيجية المحلية 2030 PDAU)، ليسقط التوجيهات الوطنية، الجهوية و الولائية، على المستوى المحلي، من خلال مقارنة مشروع التنمية المحلية في إطار مبادئ " سياسة المدينة " التي تضمن الانسجام بين المخططات، البرامج و الآليات التعميرية و الأدوات التنظيمية، لتجسيد جاذبية المدينة بأكملها، من جانب آخر، فإن المشروع التنموي لمدينة سطيف، عمل على تبني تام لمفهوم التنمية المستدامة وفق منهج " التفكير الشامل و التنفيذ المحلي".

🚦 آفاق البحث:

حاولت الدراسة جمع و تحليل أهم المعطيات المتعلقة بمفهوم " سياسة المدينة "، رهاناتها و مرتكزاتها و أفق تفعيلها في الجزائر، و الوصول إلى مجموعة من النتائج، و هي بذلك تفتح المجال واسعا أمام تضافر جهود الباحثين في مختلف التخصصات (علوم سياسية، علم الاجتماع، هندسة معمارية، اقتصاد، باحثين في البيئة...) للبحث في هذا الموضوع من زوايا مختلفة و جوانب فكرية متنوعة.

تأتي هذه الدراسة بعد مرور سبع سنوات من المصادقة على المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT 2030، الذي يحث على ضرورة الوصول إلى مدينة مستدامة و منصفة قادرة على تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة و المستقبلية، و بعد عشر سنوات من إصدار القانون التوجيهي للمدينة، فقد تذهب هذه الدراسة إلى التحسيس بأهمية اعتماد مبادئ " سياسة المدينة " لدى الفاعلين المحليين، أثناء محاولة إعدادهم لإستراتيجية التنمية المحلية الشاملة، من خلال العمل على إسقاط التوجيهات الكبرى (الوطنية، الجهوية، الولائية) على المستوى المحلي.

أما على الصعيد المحلي، فإن مدينة سطيف دخلت خلال هذه السنوات الأخيرة في مسار تنموي طموح، ما فتئ يتعزز مداه بإمكانيات و أدوات جديدة، فالعمليات المتتالية و المتنوعة للتجديد الحضري مازالت قيد التنفيذ، و أثره المباشر على تحسين البنية التحتية و المشهد الحضري العام بدأ يتبدى للعيان، مما سيفتح آفاق تنموية جديدة وفق رؤية إستراتيجية واضحة المعالم.

يبقى العائق الوحيد في مسار المدينة التنموي، هو أسلوب التسيير المحكوم بالأدوات المركزية التقليدية، و عدم الاحتكام إلى الأساليب الحديثة (الهندسة الإقليمية و أسلوب التسيير المقاولاتي).. تبقى الآفاق مفتوحة...

المراجع

الكتب باللغة العربية:

- 1- السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ج1، ج2، 2011.
- 2- السيد الحسيني: المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة، 1961.
- 3- أنتونيو غدنز: علم الاجتماع، الطبعة الرابعة ترجمة الدكتور فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، فصل المدن والفضاءات الحضرية، 2005.
- 4- أحمد النكلاوي: المدينة، مدخل نقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976.
- 5- أحمد علي اسماعيل: دراسات في جغرافية المدن، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1982.
- 6- إقلولي أولد رابح صافية: قانون العمران الجزائري أهداف حضرية و وسائل قانونية، دار هومة، 2014.
- 7- حميد خروف، بلقاسم سلاطينية، اسماعيل قيرة: الإشكالات النظرية و الواقع، مجتمع المدينة نموذجاً، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1998.
- 8- حسن عبد الحميد أحمد رشوان: مشكلات المدينة، الإسكندرية، المكتب العلمي للكومبيوتر والنشر والتوزيع، 1997.
- 9- خلف الله بوجمعة: تخطيط المدن ونظريات العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016.
- 10- جفري برون: تاريخ أوروبا الحديث، ترجمة: علي المرزوقي، عمان، الأهلية للنشر و التوزيع، ط1، 2006.
- 11- صبري فارس الهيثي: جغرافية المدن، دار صفاء، عمان الأردن، ط1، 2010.
- 12- عاطف غيث: علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.
- 13- عبد الرحمان ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، تحقيق عبد الله محمد درويش، دمشق، دار البلخي، ج2، ط1، 2004.
- 14- علي عبد الرازق جلي: علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط4، 2010.
- 15- علي فؤاد احمد: علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1981.
- 16- عمار علوي: الملكية والنظام العقاري في الجزائر، الجزائر، دار هومة، ط4، 2006.
- 17- عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة و الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1966.
- 18- عبد المنعم أنور: الحضارة و التحضر، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1970.
- 19- فتحى محمد أبو عيانة: جغرافية السكان، أسس و تطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط4، 1993.

- 20- فاروق زكي يونس: علم الاجتماع، الأسس النظرية و أساليب التطبيق، علم الكتب، القاهرة، 1972.
- 21- فرانثيسكو خافيير كارييلو: مدن المعرفة، المداخل والخبرات والرؤى، ترجمة د. خالد علي يوسف، الكويت، عالم المعرفة، أكتوبر 2011، عدد 381
- 22- محسن عبد الصاحب المظفر، عمر الهاشمي يوسف: جغرافية المدن، دار صفاء، عمان الأردن، ط1، 2010.
- 23- محمد ماجد خلوصي: حسن فتحي، بيروت، لبنان، دار قابس للطباعة و النشر و التوزيع، بدون تاريخ
- 24- مصطفى عباس الموسوي: العوامل التاريخية لنشأة و تطور المدن العربية الإسلامية، العراق، دار الرشيد للنشر، 1982
- 25- وحيد حلمي حبيب: تخطيط المدن الجديدة، القاهرة، دار و مكتب المهندس، 1991

الكتب باللغة الأجنبية:

- 1- Abdelhafid HAMMOUCHE : POLITIQUE DE LA VILLE ET AUTORITE D'INTERVENTION, contribution à la sociologie des dispositifs d'action publique, presses universitaires de Septentrion, 2012
- 2- Abdelkader KHALIL : LA COMMUNE DANS LE DEFI DU MANAGEMENT ET DE L'INGENIERIE TERRITORIALE, ed CASBAH, Alger, 2011
- 3- Ali Sedjari : Les politiques de la ville, intégration urbaine et cohésion sociale, L'Harmattan, 2006.
- 4- BENACHENHOU. Abdelatif : L'expérience Algérienne de planification et de Développement, 1962-1982, 2eme Ed, office des publications universitaires
- 5- BOURDIN Alain : Du bon usage de la ville, Descartes & Cie, 2009
- 6- CAUQUIL Guy : Conduire et évaluer les politiques sociales territorialisées, DUNOD, Paris, 2004
- 7- Christian Romon : Maîtrise d'ouvrage publique Quelle démarche pour des projets durables ?, Mission interministérielle pour la qualité des constructions publiques, Paris, Septembre 2011
- 8- CHERIF Rahmani : La croissance urbaine en Algérie - OPU - 1982
- 9- Claude CHALINE : Les politiques de la Ville, Que sais-je, Paris, presses universitaires de France, 2011, Ed 07
- 10- COTE MARC: L'ALGERIE espace et société, Constantine, ed Média-plus, 2005

11- Couret (Dominique), Oualet (Anne), Tamru (Bezunesh), « **L'introuvable ville durable** » in Guermond (Yves), Mathieu (Nicole) (Dir.), La ville durable, du politique au scientifique, Cemagref-Cirad, Ifremer, INRA, 2005

12- Cyril Cosme : **Politique de la ville, l'expérience Américaine**, la documentation Française, 2012

13- Emmanuel HEYRAUD : **La politique de la ville : Maitriser les dispositifs et les enjeux**, Paris, Ed Berger-Levrault, Septembre 2000

14- Ewa BEREZOWSKA-AZZAG et autres : **Baromètre des performances urbaines locales, ALGER ET SES COMMUNES**, ed Les Alternatives Urbaines, Alger, 2015

15- Jacques-Francois Thise, Jean-Claude, Prager : **Les enjeux géographiques du développement économique**, Agence Francaise de Développement, 2009.

16- J.Castex, J.Ch.Depaule, Ph.Panerai : **Formes urbaines : de l'ilot à la barre**, Dunod, 1980.

17- Jacques Donzelot et autres : **Faire société, la politique de la ville aux Etats-Unis et en France**, Ed DU SEUIL, 2003

18- Jacques-Francois Thise, Jean-Claude, Prager : **Les enjeux géographiques du développement économique**, Agence Francaise de Développement, 2009

19- Maouia Saidouni : **Eléments d'introduction à l'urbanisme**, Alger, Ed Casbah, 2000

20- Larbi Icheboudène : **Alger ,Histoire d'une capitale** ,Alger, ed Kasbah, 2eme édition, 2008.

21- Lojkine, J : **Le marxisme , l'état et la question urbaine**, PUF, Paris, 1977

22- LEVY Jacques, LUSSAULT Michel : **Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés**, Belin,2003

23- RACHID sidi boumediene : **L'URBANISME EN ALGERIE, échec des instruments ou instrument de l'échec**, Alger, Alternatives urbaines, 2013

24- Richard ROGERS : **villes durables pour une petite planète**, Paris, Ed LE MONITEUR, 2000

الدوريات والمجلات باللغة العربية:

1- مدن جزائرية، تكوين، حياة مدنية و تهيئة، إشراف عابد بن جليد، منشورات المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، 2010.

2- مجلة نقد، العشوائية العمرانية، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، العدد 16، 2002.

3- إنسانيات، منشورات المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، العدد 13، أفريل 2001.

- 4- الأمين العوض، محمد ابراهيم أرباب: "النمو الحضري المتسارع في الدول النامية"، جامعة الزعيم الأزهرى، المجلة العلمية، العدد الثاني، 2007، 18 صفحة.
- 5- بيار سينيول: حول الأزمة الحضرية في البلدان العربية، ترجمة د.محمد هناد، مجلة الدراسات و النقد الاجتماعي-نقد، العدد 16، 2002
- 6- تادانوري إينوماتا: الاستعراض الإداري للإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة، تقرير وحدة التفتيش المشتركة، جنيف 2008
- 7- عثمان غنيم وماجدة أبو زنت: التنمية المستدامة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد 1.
- 8- عايدة مصطفى: الإستراتيجية الجديدة لحماية الساحل في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم في الجزائر. مقال في المجلة الدولية للتخطيط و التهيئة العمرانية و التنمية المستدامة، 2016، volume 3 , Issue 3 ص 39. الموقع: <http://ijpusd.ewdr.org>، اطلع عليه في 2016/12/03.
- 9- عمر حازم خروفة: سياسات التجديد الحضري وفق مناهج الاستدامة (تقويد للمدن التقليدية - الموصل أنموذجاً)، مقال في مجلة القادسية، المجلد 7، العدد 3، 2004، ص 109، اطلع عليه في الموقع: <http://qu.edu.iq/engjou/wp-content/uploads/2015/03/4a-3-2014.pdf> بتاريخ 2016/12/06.
- 10- وزارة تهيئة الإقليم و البيئة: الجزائر 2025، المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT 2025)، ج2، فيفري 2007.
- 11- الجزائر غدا: وضعية التراب الوطني، ملفات التهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- 12- مخطط المجال و البرمجة الإقليمية -هضاب عليا شرق- (التوجيهات الإستراتيجية العامة)، ماي 2011
- 13- مخطط تهيئة إقليم ولاية سطيف، جانفي 2012.
- 14- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU: سطيف، جوان 2012.
- 15- مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف .
- 16- مستقبلنا المشترك: إعداد اللجنة العالمية للبيئة، (ترجمة محمد كامل عارف)، سلسلة عالم المعرفة، عدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989، 441 صفحة.

الدوريات و المجلات باللغة الأجنبية:

- 1- Armature Urbaine RGPH 2008 : Office Nationale des Statistiques, Alger, collection statistique n° 163/2011, 213 Pages.
- 2- Aménagement urbain et développement durable, CRASC, 2012.
- 3- BARNIER Véronique, TUCOLET Carole : Ville et environnement, De l'écologie

urbaine à la ville durable, Problèmes politiques et sociaux n°829, 29 octobre 1999, la documentation française. P3

4- BEAL Vincent : **Ville durable et justice sociale. Ce que le développement urbain durable nous dit de la production de l'urbain**, *Progress in Béal V., Gauthier M, Pinson G. (Dir.), Le développement durable changera-t-il la ville ? Le regard des sciences sociales*, Saint-Etienne, Presses de l'Université de Saint-Etienne, 2011

5- Belkacem Belkhamsa : **Tentatives d'intégration du développement durable dans les politiques d'aménagement urbain en Algérie**, revue aménagement urbaine et développement durable, édition CRASC, 2012

6- Boudjenouia Abdelmalek, Fleury André, Tachrift Abdelmalek : **« Le statut de l'espace agricole périurbain à Sétif (Algérie) : réserve foncière ou projet urbain ? »**, *Cahiers Agriculture* Vol 15, n°2, mars-avril 2006 p :221-226 Site : http://www.jle.com/e-docs/00/04/17/4E/vers_alt/VersionPDF.pdf. Date de consultation 12/11/2012.

7- Commaille Laurent : **« L'Allemagne, un champ d'expérimentation pour l'habitat collectif, de Bismarck à la République de Weimar »**, *Revue du Nord* 1/2008 (n° 374) , p. 117-129, URL : www.cairn.info/revue-du-nord-2008-1-page-117.htm, consulté le 10 octobre 2015.

8- CHARTE DES VILLES EUROPÉENNES POUR LA DURABILITÉ, **(Charte d'Aalborg)** à Aalborg, Danemark, le 27 mai 1994.

9- Cynthia Ghorra-Gobin : **Les fondements de la ville américaine**, géographies et cultures, 1/1992, mise en ligne le 06 janvier 2014, consulté le 30 septembre 2016.

10- David Jérôme : **« Politique de la ville : chronologie »**, *Revue française des affaires sociales*, 3/2001 (n° 3), p. 15-22, URL : <http://www.cairn.info/revue-francaise-des-affaires-sociales-2001-3-page-15.htm>, consulté le 29 Aril 2016.

11- Denise PUMAIN : **Villes et systèmes de villes dans l'économie**, revue d'économie financière, N° 86, LE FINANCEMENT DE LA VILLE, novembre 2006 pp29-46

12- Délégation interministérielle à la ville (DIV) : **Les politiques de la ville depuis 1977, chronologie des dispositifs**.

13- Deirdre Pfeiffer: **The Opportunity Illusion: Subsidized Housing and failing schools in California**, the civil rights project, 2009

14- DOMINIQUE Perben : **Imaginer les métropoles d'avenir**, Janvier 2008, P16-17, In site : <http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/084000068.pdf>, consulté le 03décembre 2016

15- dossier documentaire Ville et développement durable, 1998

16- Dossier CNAF : **INTRODUCTION A LA POLITIQUE DE LA VILLE**, dossier d'étude n° 01, octobre 1999

- 17- EMELIANOFF Cyria : **Connaitre ou reconnaître les inégalités environnementales** ? Progress in ESO n°25, décembre 2006
- 18- EMELIANOFF C : « **L'urbanisme durable en Europe : à quel prix ?** », in J-P. pp. 203-215 *Ecologie et politique, Urbanisme durable ?*, n°29, 2004
- 19- EMELIANOFF Cyria : **Qu'est-ce qu'une ville durable ?** Progress In La ville durable, perspectives françaises et européennes, Problèmes politiques et sociaux n°933, février 2007 pp27-28.
- 20- Emmanuel TORRES : **La ville durable : quelques enjeux théoriques et pratiques**, chapitre 4, in Nichole Mathieu at al., la ville durable du politique au scientifique, Editions Quae « Indiscipline », 2005, P62 (57-69).
- 21- Epstein Renaud : « **Des politiques publiques aux programmes : l'évaluation sauvée par la LOLF ? Les enseignements de la politique de la ville** », *Revue française des affaires sociales*, 1/2010 (n° 1-2), p. 227-250.
- 22- Françoise Dureau : « **Croissance et Dynamique Urbaines dans les pays du Sud** », article, 22 Pages, sans année d'édition.
- 23- Frug Jerry : **The geography of community**, Stanford Law Review, Vol 48, n° 5, 1996, P 1047-1108, in site: www.jstor.org/stable/1229380, consulté le 30/06/2016.
- 24- FREDERIC GILLI : **La politique de la ville aux Etats-Unis, une perspective française**, Rapport rédigé pour la Caisse des Dépôts et Consignations et l'Institut pour la Recherche de la Caisse des Dépôts et Consignation
- 25- Jacques Véron : « **la moitié de la population mondiale vit en ville** », *Revue Population et Société*, Juin 2007, n°435.
- 26- Jonathan Louli, « **Max Weber, La ville** », *Lectures* [En ligne], Les comptes rendus, 2014, mis en ligne le 26 décembre 2014, consulté le 29 septembre 2015. URL : <http://lectures.revues.org/16572>
- 27- Kenneth.T.Jackson : **CRABGRASS FRONTIER, the suburbaization of the united states**, New york, Oxford university press, 1985
- 28- Madani SAFAR ZITOUN, Amina TABTI TALAMALI : « **la mobilité urbaine dans l'agglomération d'Alger : évolutions et perspectives. Etude de cas** ». Rapport définitif, Alger, Juin 2009.108 Pages.
- 29- Malika Kacemi : « **Protection et valorisation du littoral en Algérie : législation et instruments : Le cas des communes littorales d'Oran** », *Études caribéennes* [En ligne], 20 | Décembre 2011, mis en ligne le 15 décembre 2011, consulté le 03 décembre 2016. URL : <http://etudescaribeennes.revues.org/>
- 30- Marie-Pierre Vandeputte : **Archigram, de l'utopie à la folle fiction**, in *Azimuts*, revue de design, n. 34, 4/2010, pp. 54-65, Saint-Etienne, Cité du Design, 2010
- 31- Marie-christine JAILLET : **La politique de la ville en France : histoire et bilan**, in revue « regards sur l'actualité », n° 296, Déc 2003

- 32- M. FOURA : **LE MOUVEMENT MODERNE DE L'ARCHITECTURE: NAISSANCE ET DECLIN DU CONCEPT DE L'ARCHITECTURE AUTONOME**, article paru dans http://www.webreview.dz/IMG/pdf/_achitecture.pdf, P94. Consulté le 15 octobre 2015.
- 33- Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, « **Charte Communale pour l'environnement et le développement durable 2001-2004** », Algérie, Mai 2001
- 34- MINISTERE DE L'ENVIRONNEMENT ET DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE : **Guide des techniciens communaux pour la gestion des déchets ménagères et assimilés**. PNUD, 54 Pages.
- 35- Neil Brenner & Peter Marcuse & Margit Mayer & traduit par Juliette Lemerle, « **La critique urbaine, une discipline fondamentale** », *Métropolitiques*, 13 mai 2011. URL : <http://www.metropolitiques.eu/La-critique-urbaine-une-discipline.html>. Consulté le 29 septembre 2015.
- 36- Noémie Houard : **POLITIQUE DE LA VILLE, perspectives françaises et ouvertures internationales**, centre d'analyse stratégique, la documentation française, rapports&documents, n° 52, 2012
- 37- **La politique de la ville en France : Fondements, évolutions et enjeux** : Dossier ressources de l'ORIV- observatoire Régional de l'intégration et de la Ville, Alsace - Aout 2009
- 38- **La politique de la ville, une décennie de réforme** : Rapport public thématique, La cour des comptes, Juillet 2012
- 39- **La politique de la ville en France : Fondements, évolutions et enjeux** : Dossier ressources de l'ORIV- observatoire Régional de l'intégration et de la Ville, Alsace - Aout 2009
- 40- **La politique de la ville une comparaison entre les USA et la France, mixité sociale et développement communautaire**, centre de prospective et de veille scientifique DRAST, 2001, n° 56
- 41- Lannoy Pierre, « **Quand Robert Park écrit « La ville » (1915). Essai de scientométrie qualitative** », *Revue d'Histoire des Sciences Humaines* 2/2004 (n° 11), p. 157-184 URL : www.cairn.info/revue-histoire-des-sciences-humaines-2004-2-page-157.htm. Consulté le 29 septembre 2015.
- 42- Laurence GERVAIS: « **Du privatisme à la gouvernance urbaine, administration de l'espace public urbain et questions de justice spatiale aux États-Unis** », Mémoire(s), identité(s), marginalité(s) dans le monde occidental contemporain [En ligne], URL : <http://mimmoc.revues.org/1597> ; 11 | 2014, mis en ligne le 26 mai 2014, consulté le 19 octobre 2016.

- 43- LEFÈVRE Pierre : « Voyages dans l'Europe des villes durables », CERTU/PUCA, coll. Recherches N°188, 2008
- 44- LEVY Jean-Pierre : Ville et environnement : pour un changement de paradigme, Progress In COUTARD Olivier, Ecologies Urbaines, Paris, Economica, Anthropos, 2010,p3-14
- 45- OSMONT Annick : La « gouvernance » : concept mou, politique fermée. Progress In Annales de la recherche urbaine, n°80/81, décembre 1998, p. 19-26.
- 46- Pascal Bailly, « la nature et les formes du lien social à partir de l'analyse de Durkheim», *Lectures* [En ligne], consulté le 29 septembre 2015. URL : <http://ac-grenoble.fr/disciplines/ses/Content/Pratique/terminal/specialite/durheim.pdf>
- 47- PUMAIN Denise, PAQUOT Thierry, KLEINSCHMAGER Richard. «Dictionnaire La ville et l'urbain ». Paris, Economica Anthropos, Collection villes, 2006.
- 48- Philippe Jurkowicz, « Georg Simmel, Les grandes villes et la vie de l'esprit », Lectures [En ligne], Les comptes rendus, 2013, mis en ligne le 24 avril 2013, consulté le 29 septembre 2015. URL : <http://lectures.revues.org/11348>
- 49- Pierre Gros : La ville idéale à l'époque de César : mythe et réalité du « beau paysage » urbain .Urbi, 8, 1983, p. 119-124.
URL : <http://books.openedition.org/efr/2504?lang=fr>. Consulté le 10 octobre 2015.
- 50- Publication ONS Algérie, ACTIVITE, EMPLOIE &CHOMAGE, en septembre 2016, N° 763
- 51- Vieille-Marchiset Gilles : « La Politique de la Ville : les enjeux d'une action publique conjointe », dans revue ?Interrogations ? , N°4. Formes et figures de la précarité, juin 2007 [en ligne],<http://www.revue-interrogations.org/La-Politique-de-la-Ville-les> (Consulté le 30 janvier 2015).
- 52- Rapport : Politique gouvernementale dans le domaine de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la Ville, septembre 2015
- 53- Renaud EPSTEIN : Les leçons paradoxales de l'évaluation de la politique de la ville, revue Recherches et prévisions, N° 62, Décembre 2000
- 54- Robic Marie-Claire, « La ville, objet ou problème ? La géographie urbaine en France (1890-1960) », *Sociétés contemporaines*, 1/2003 (n° 49-50), p. 107-138. URL : <http://www.cairn.info/revue-societes-contemporaines-2003-1-page-107.htm>, consulté le 05/12/2016.
- 55- Sabine Barles : « Les villes : parasites ou gisements de ressources ? », *La Vie des idées*, 25 mai 2010. ISSN : 2105-3030. URL : <http://www.laviedesidees.fr/Les-villes-parasites-ou-gisements.html>, consulté le 10 Janvier 2016.

56- Sid Ahmed SOUIAH : L'Habitat des pauvres dans les villes algériennes, in revue, Villes d'Algérie formation, vie urbaine at aménagement, Ed CRASC, 2010

57- Statistiques économiques, série E : Statistiques n° 168, premier recensement économique, 2011, résultats préliminaire de la première phase, p35, in site : http://www.ons.dz/IMG/pdf/Publication_RE2011.pdf, consulté le 10/12/2016.

58- Synthèse : La fabrique de la cité, l'attractivité des villes étude menée de janvier à avril 2010, P08, In site : [https://www.lafabriquedelacite.com/fabrique-de-la-cite/data.nsf/48B665E9F7307C18C1257B820036EE6B/\\$file/fabrique-synthese-futuribes-attractivite-des-villes.pdf](https://www.lafabriquedelacite.com/fabrique-de-la-cite/data.nsf/48B665E9F7307C18C1257B820036EE6B/$file/fabrique-synthese-futuribes-attractivite-des-villes.pdf), consulté le 04/12/2016.

59- Toinet Marie-France, Kempf Hubert : La fin du fédéralisme aux Etats – Unis ?, In revue française de science politique, 30e année, n° 04, 1980, P 750, In site : www.persee.fr/doc/

60- Yves Guillerrou : « Villes et campagnes en Algérie », Autrepart, revue de sciences sociale au Sud, n°11, 1999, PP 47-60.

دراسات أكاديمية باللغة العربية:

1- عائشة بن قطيب: التحضر و تغير بناء الأسرة الجزائرية, رسالة لنيل شهادة الماجستير, جامعة البلدية, 1992-1993

2- عبد العزيز بون: المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر, أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنمية, جامعة قسنطينة, نوفمبر 2003/2004

دراسات أكاديمية باللغة الأجنبية:

1- Bennisr Ali : Sfax : de la ville régionale au projet métropolitain. Doctorat, History, Philosophy and Sociology of Sciences. Faculté des sciences humaines et sociales, 2006

2- Djamel RAHAM : Les structures spatiales de l'Est Algérien, les maillages territoriaux urbains et routiers, thèse de doctorat en Aménagement du territoire, soutenue le 11/04/2001

3- Eric Daniel-Lacombe : Architecture, paysage et urbanisme, L'OUVERT à L'ŒUVRE, de l'ouvert, de la concertation et de la confiance. Thèse de Doctorat en Urbanisme. Université de Paris de 12-Val de Marne, Institut d'urbanisme de Paris. Décembre 2006

4- Gilles Pinson : Projets et pouvoirs dans les villes européennes. Une comparaison de Marseille, Venise, Nantes et Turin, Doctorat en science politique, Université Rennes 1, 2002

5- Jessica Dos Santos. **L'utopie en héritage. La Société du Familistère de Guise, de la mort de Jean-Baptiste Godin à la dissolution de l'association (1888-1968)**. Doctorat Histoire. Université Charles de Gaulle - Lille III, 2012 .

6- MOHAMED Gharbi : **Proposition d'une méthodologie du plan d'occupation des sols en site à urbaniser**, mémoire de magister, option urbanisme, 2002

7- To Uyen Bui : **L'intégration du développement durable dans les projets de quartier : le cas de la ville d'Hanoi**. Doctorat Architecture, aménagement de l'espace. Université Toulouse le Mirail – Toulouse II, 2012. Soutenue le 17 Juillet 2013.

الندوات والملتقيات باللغة العربية:

1- مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، نيروبي 11-15 أفريل 2011.

2- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبورغ، جنوب إفريقيا، 26 أوت- 04 سبتمبر 2002، 18 صفحة.

3- تقرير الأمم المتحدة: السكان والبيئة والتنمية، التقرير الموجز، نيويورك 2001، 97 صفحة.

الندوات والملتقيات باللغة الأجنبية:

1- La ville Acteur de Développement : **Actes de séminaire international de la CTB**, Bruxelles, 18-19 décembre 2007, 96 Pages.

2- Majallat Et-Tarikh du centre national des études historiques, actes du colloque international sur Ibn Khaldoun, Alger 21-26 juin 1978, SNED, 1982, p99-102.

3- **Faire la ville durable, inventer une nouvelle urbanité**, colloque organisé par la Délégation au développement durable, en collaboration avec la Direction de la recherche et de l'innovation et le pôle scientifique et technique, Paris-Est, à Marne-la-Vallée les 20 et 21 janvier 2011

4- SALAH Bouchemal : colloque international, la production de l'urbain en Algérie, entre planification et pratiques, laboratoire RNAMS centre universitaire larbi ben m'hidi, Alger.

المصادر الإلكترونية:

1- أحمد السيد الكردي: " مفهوم التنمية المستدامة " . على الموقع

<http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/129677>

2- باتر محمد علي وردم: " كيف يمكن قياس التنمية المستدامة "، على الموقع:

<http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112>

3- محمد سعيد عبد المجيد: " العمل الخيري و التنمية " . على الموقع

<http://www.medadcenter.com/articles/show.aspx?Id=57>

- 4- BEDRANI Slimane, BOUAITA Ahmed : « Le foncier Agricole dans le périurbain en Algérie », in Site : <http://www.books.google.fr/books?isbn=2845864078>.
- 5- <http://www.ons.dz/-Sante-2003-.html>.
- 6- Joëlle Salomon Cavin : **LES CITÉS-JARDINS DE EBENEZER HOWARD : UNE ŒUVRE CONTRE LA VILLE ?**, <http://www-ohp.univ-paris1.fr/Textes/SalomonHoward2.pdf>, Consulté le 10 octobre 2015.
- 7- STEPHANIE BAFICO : **La ville évanescence de Frank Lloyd Wright**, <http://www.revue-urbanites.fr/lu-la-ville-evanescente-de-frank-lloyd-wright>, consulté le 15 octobre 2015
- 8- DÉCLARATION DE RIO SUR L'ENVIRONNEMENT ET LE DÉVELOPPEMENT :
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/sites/odyssee-developpement-durable/files/9/Declaration_de_Rio_1992_fr.pdf P1, consulté le 26 janvier 2016.
- 9- MATHIEU Nicole, GUERMOND Yves : « **La ville durable, du politique au scientifique** », Editions Quae, 2005, <http://www.cairn.info/la-ville-durable-du-politique-au-scientifique--.9782738012029htm>.<
- 10- **Campagne des villes européennes durables**, Documents clés 1994-99, <http://www.v1.agora21.org/a21local/campdocfr.pdf>, P17, consulté le 26 janvier 2016.
- 11- <http://www.iddri.org/Evenements/Interventions/Commission-mediterraneenne-du-developpement-durable>, consulté le 26 janvier 2016.
- 12- Céline Galoffre : **Charte de Leipzig : l'Europe s'engage en faveur des villes durables**, www.batiactu.com/.../charte-leipzig-europe-s-engage-faveur-villes-durables-6204.php mis sur ligne le 28/05/2007 et modifié le 29/07/2008, consulté le 26 Janvier 2016.
- 13- - CHEVAU Thomas, HAROU Raphaëlle : **LECTURE DE LA DPR AU REGARD DE LA MISE EN PLACE D'UNE POLITIQUE DE LA VILLE ET DE LA CHARTE DE LEIPZIG**, Septembre 2009, In site : developpement-territorial.wallonie.be/Dwnld/PolitiqueVille/DPR.pdf, P 6, consulté le 26 Janvier 2016.
- 14- Catherine CHARLOT-VALDIEU et Philippe OUTREQUIN : **Qu'est-ce qu'une ville durable ?**, ateliersgouvernance.fr/sites/...fr/files/.../104/villedurable-ecocite-eco-quartier.doc, 2010, consulté le 23 Fevrier 2016.
- 15- Gilbert BONNEMAISON : **Face à la délinquance : prévention, répression, solidarité**, rapport au premier ministre,

<http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/834037801.pdf>, décembre 1982, PP219.

- 16- Tahar BAOUNI : **Les dysfonctionnements de la planification urbaine et des transports urbains dans les villes algériennes.**, In site : <http://www.codatu.org/wp-content/> consulté le 30/09/2016.
- 17- BEDRANI Slimane,BOUAITA Ahmed : Le foncier Agricole dans le périurbain en Algérie, in Site : <http://www.books.google.fr/books?isbn=2845864078>. Date de consultation : 10/01/2013.
- 18- <http://www.mhuv.gov.dz/>الموقع الرسمي لوزارة السكن و العمران و المدينة:

الجريدة الرسمية:

- 1- القانون رقم 15-08 مؤرخ في 17 رجب عام 1429 الموافق 20 يوليو سنة 2008، المحدد لقواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها، الجريدة الرسمية رقم 44.
- 2- القانون 03-87 المؤرخ في 27 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية رقم 05.
- 3- القانون 20/01 المؤرخ في 12/12/2001 و المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة، جريدة رسمية عدد 2001/77.
- 4- القانون 08/02 المؤرخ في 08/05/2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها. الجريدة الرسمية رقم 2002/34
- 5- القانون رقم 06/06 المؤرخ في 20/02/2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية رقم 2006/15.
- 6- القرار الوزاري المشترك الممضي في 07 يونيو 2003، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التهيئة العمرانية و البيئة، الجريدة الرسمية رقم 81 المؤرخة في 24 ديسمبر 2003.
- 7- المرسوم الرئاسي رقم 166-07 بتاريخ 31 ماي 2007، الجريدة الرسمية رقم 36 بتاريخ 03 جوان 2007.
- 8- القانون رقم 02/02 المؤرخ في 05/02/2002 المتعلق بحماية الساحل و تثمينه، الجريدة الرسمية رقم 10.
- 9- المرسوم التنفيذي رقم 275/04 المؤرخ في 05/09/2004، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة سيدي عبد الله، الجريدة الرسمية رقم 2004/56
- 10- المرسوم التنفيذي رقم 96/04 المؤرخ في 01/04/2004، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة لبوعينان، الجريدة الرسمية رقم 2004/20
- 11- المرسوم التنفيذي رقم 97/04 المؤرخ في 01/04/2004، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة بوغزول، الجريدة الرسمية رقم 2004/20

12- المرسوم التنفيذي رقم 366/07 المؤرخ في 2007/11/28، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة المنيعتة، الجريدة الرسمية رقم 2007/76

13- المرسوم التنفيذي رقم 321/06 المؤرخ في 2006/09/18 و المتضمن إنشاء المدينة الجديدة حاسي مسعود، الجريدة الرسمية 2006/58

الجريدة الرسمية باللغة الأجنبية:

1- Décret n°88-1015 du 28 octobre 1988 portant création d'un conseil national et d'un comité interministériel des villes et du développement social urbain et d'une délégation interministérielle à la ville et au développement social urbain.

2- Circulaire n°3464 du 22 mai 1989 RELATIVE AU PROGRAMME D'ACTION DU COMITE INTERMINISTERIEL DES VILLES ET DU DEVELOPPEMENT SOCIAL URBAIN.

3- Loi n° 91-429 du 13 mai 1991 instituant une dotation de solidarité urbaine et de cohésion sociale et un fonds de solidarité des communes de la région d'Ile-de-France, réformant la dotation globale de fonctionnement des communes et des départements et modifiant le code des communes

4- Loi n° 2003-710 du 1 aout 2003 d'orientation et de programmation pour la ville et la rénovation urbaine.

5- Circulaire du 8 Novembre 2010 relative à la prolongation des contrats urbains de cohésion sociale (CUCS)

6- Décret n°88-1015 du 28 octobre 1988 portant création d'un conseil national et d'un comité interministériel des villes et du développement social urbain et d'une délégation interministérielle à la ville et au développement social urbain.

القوائم

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	ص
01	التسلسل الزمني لبروز مفهوم المدينة المستدامة	60
02	مقارنة بين ميثاق أثينا 1933 و ميثاق ألبروغ 1994	64
03	إمكانية بناء جودة الإطار المعيشي في الحضر	72
04	إمكانية بناء جودة الإطار المعيشي في الحضر	101
05	التركيبة الإثنية لسكان مراكز المدينة و الضواحي بأمريكا	103
06	تركيبة الطبقة المتوسطة في مراكز المدن و الضواحي بأمريكا	104
07	عدد الحكومات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية بين 1952-2002	107
08	دعم الميزانية من طرف الحكومة الفدرالية للولايات و الجماعات المحلية	108
09	ميزانية HUD (وزارة المدينة و السكن) بالمليون دولار	116
10	الممالك الأساسية في الشمال الإفريقي بين القرن التاسع و الخامس عشر	125
11	تطور سكان الحضر و الريفيين في الجزائر بين 1886-2008	128
12	تطور مؤشرات التحضر في الجزائر 1886-2008	129
13	تطور عدد التجمعات حسب الحجم ما بين 1977-2008	131
14	توزيع الوحدات الحضرية حسب التصنيف و الحجم لسنة 2008	134
15	توزيع التجمعات الحضرية حسب التصنيف و مجالات البرمجة الإقليمية في 2008	135
16	تطور السكان الحضريين بين 1966 و 2008	137
17	توزع السكان في المناطق الثلاث المكونة للجزائر	146
18	تمثيل الفئة النشطة (بالآلاف)	150
19	تمثيل الفئة النشطة (بالآلاف)	151
20	التوزيع السكاني في أفق 2025	204
21	نسبة الخدمات الأساسية في الهضاب العليا	210
22	تحديد وظيفة مدن الارتباط بالتل	218
23	تحديد وظيفة مدن التوازن بالهضاب العليا	218
24	تحديد وظيفة مدن التنمية بالجنوب	219
25	مؤشرات جاذبية المدينة	232
26	توزيع درجات الحرارة بمدينة سطيف و ضواحيها	251
27	التوزيع الشهري و السنوي للأمطار بمدينة سطيف و ضواحيها	252
28	التوزيع الفصلي للأمطار بمدينة سطيف و ضواحيها	252
29	تطور سكان مدينة سطيف منذ 1966 إلى 2010.	261
30	توزيع الأراضي الفلاحية في مدينة سطيف سنة 2010	274
31	توزيع النشاط التجاري و الخدمات في سطيف لسنة 2010	275
32	توزيع الشبكة التجارية بمدينة سطيف لسنة 2010	276
33	مختلف الصناعات و أنواع التلوث بمدينة سطيف لسنة 2010	292

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	منظر جوي لفاميلليستار "Godin" - 1859.	33
02	مخطط المدينة الحدائقية لهوارد 1902	34
03	المدينة الصناعية المقترحة من طرف "توني قارنييه"	35
04	تطور القطعة الحضرية لـ"ارنست ماي" 1930	37
05	"لوكوربيزييه" المخطط المجاور 1925	38
06	"فرانك لويد ورايت" (Broadacre City) 1958	41
07	أرشيغرام. "رون إرون Ron Herron"، المدينة المتنقلة	43
08	مدينة "قرنة" الجديدة حسن فتحي.	44
09	المحافظات الرومانية في الشمال الإفريقي	125
10	التقسيم الإداري و الإقليمي للجزائر في العهد العثماني	126
11	نسبة التحضر الخاصة بكل ولاية في 2010	130
12	الشبكة الحضرية بالجزائر - مدن الشمال و الهضاب العليا	132
13	الشبكة الحضرية بالجزائر - مدن الجنوب	133
14	تصنيف RANK SIZE للمدن أزيد من 20000 ساكن	142
15	احتلال الشريط الساحلي بالولايات	143
16	المجموعات الكبرى الثلاث المشكلة للمجال الفيزيائي للجزائر	147
17	تطور السكان من خلال الإحصاءات الثلاث الأخيرة و الكثافة السكانية في الولايات لسنة 2008	149
18	تطور نسبة البطالة حسب الشهادات بين 2010 و 2016	152
19	التحام التجمعات الحضرية بالشريط الساحلي شمال وسط	205
20	الشبكة الحضرية: مدن الارتباط بالتل	208
21	الشبكة الحضرية: مدن التوازن بالهضاب العليا	212
22	الشبكة الحضرية: مدن التنمية بالجنوب	216
23	توزيع المدن الجديدة بالجزائر	223
24	ديناميكية إعادة التوازن الإقليمي (شبكة المدن في خدمة الأقاليم)	228
25	الموقع الجغرافي لولاية سطيف بالنسبة للوطن	246
26	محيط مدينة سطيف	247
27	وحدات التضاريس الكبرى لولاية سطيف	250
28	- سطيف بين 1844 و 1859	254
29	المورفولوجية الحضرية لمدينة سطيف سنة 1933	255
30	المورفولوجية الحضرية لمدينة سطيف سنة 1962	256
31	المورفولوجية الحضرية لمدينة سطيف سنة 1971	257
32	المورفولوجية الحضرية لمدينة سطيف سنة 1986	258
33	المورفولوجية الحضرية لمدينة سطيف سنة 1993	259

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
260	اتجاهات توسع مدينة سطيف سنة 2016	34
261	تطور سكان مدينة سطيف منذ 1954 إلى 2008	35
266	مدينة سطيف قطب امتياز و تنافسية (القطب الرابع)	36
269	مدينة سطيف قطب توازن في الهضاب العليا شرق	37
271	مدينة سطيف ميترابول جهوي و قطب امتياز	38
293	خط سير الترامواي بمدينة سطيف	39

قائمة المحتويات

أ.....	شكر وتقدير.....
ب.....	الإهداء.....
تث.....	عرض الخطة.....
ج.....	الملخص.....
ح.....	الملخص باللغة الفرنسية.....
خ.....	الملخص باللغة الإنجليزية.....
1.....	المقدمة
2.....	1-تمهيد عام للموضوع.....
3.....	2- أسباب اختيار الموضوع.....
4.....	3- أهمية الموضوع.....
5.....	4- الإشكالية.....
8.....	5- الفرضيات.....
9.....	6- المنهجية المتبعة.....
10.....	7- الصعوبات التي واجهت البحث.....
11.....	8- خطوات البحث.....
	الفصل الأول: المدينة بين البعد المعرفي والسياسات العامة – تطور في المفاهيم ونشأة لبراديجم جديد-
14.....	المبحث الأول: المدينة- الأطر النظرية والمفاهيم المقاربة-.....
14.....	المطلب الأول: مداخل نظرية حول المدينة.....
15.....	الفرع الأول: المدينة بوصفها تعبير عن السلطة.....
15.....	1- المدينة من منظور ابن خلدون.....
16.....	2- المدينة من منظور ماكس فيبر.....
17.....	3- المدينة من منظور جورج زيمل.....
18.....	4- المدينة من منظور إيميل دوركهايم.....
20.....	5- المدينة من منظور روبرت بارك.....
22.....	6- المدينة من منظور لويس ويرث.....
23.....	7- المدينة من منظور مانويل كاستلز.....

25	المطلب الثاني: المقاربات التعريفية للمدينة.....
25	1_ المقاربة الاجتماعية.....
27	2_ المقاربة الوظيفية.....
27	3_ المقاربة الديموغرافية و الإحصائية.....
27	4_ المقاربة السياسية.....
28	5_ المقاربة الجغرافية الحضرية.....
28	6_ الاقتراب النسقي للمدينة.....
30	المبحث الثاني: المدينة أمام تحدي النمذجة الحضرية.....
30	المطلب الأول: البحث عن نموذج عمراني للمدينة المثالية.....
31	1_ المدن التاريخية.....
32	2_ المدن الحدائقية.....
35	3_ المدن الصناعية.....
36	4_ مدن التيار الحدائي.....
38	5_ المدن الجديدة.....
41	6_ المدن المستقبلية.....
43	7_ المدن الأيكولوجية.....
46	المبحث الثالث: المدينة المستدامة: نشأة المفهوم في الحقل السياسي.....
46	المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.....
47	الفرع الأول: تطور مفهوم التنمية.....
51	الفرع الثاني: تعريف مفهوم التنمية المستدامة.....
53	المطلب الثاني: من التنمية المستدامة إلى المدينة المستدامة : خلفيات العلاقة.....
54	الفرع الأول: المدينة كرهان للاستدامة؟.....
59	الفرع الثاني: الفواعل الدولية ودورها في إبراز مفهوم المدينة المستدامة.....
68	المطلب الثالث: المدينة المستدامة: قراءة في المفهوم.....
73	خلاصة الفصل.....
	الفصل الثاني: نماذج سياسة المدينة في المنظور العالمي
75	المبحث الأول: سياسة المدينة بفرنسا: التاريخ والأسس.....
75	المطلب الأول: السياق الاجتماعي والاقتصادي لنشأة المفهوم.....

76.....	<u>الفرع الأول: إدماج البعد الاجتماعي بالمسألة السكنية</u>
79.....	<u>الفرع الثاني: سياسة المدينة: من المنطق التجريبي إلى المأسسة</u>
86.....	<u>المطلب الثاني: سياسة المدينة بفرنسا: الأسس والفاعلون</u>
86.....	<u>الفرع الأول: القاعدة التشريعية والتنظيمية لسياسة المدينة</u>
87.....	1_ الآليات القانونية.....
91.....	2_ الأجهزة الخادمة لسياسة المدينة.....
96.....	<u>الفرع الثاني: الفاعلون في سياسة المدينة ومبدأ المشاركة</u>
96.....	1_ على المستوى الوطني.....
97.....	2_ على المستوى المحلي.....
99.....	<u>المبحث الثاني: سياسة المدينة بالولايات المتحدة الأمريكية: استراتيجيات التنمية الإقليمية</u>
99.....	<u>المطلب الأول: الإطار الحضري، الاجتماعي والمؤسسي للمدينة الأمريكية</u>
100.....	<u>الفرع الأول: جذور الأزمة الحضرية ومعوقات الاندماج الحضري</u>
104.....	<u>الفرع الثاني: الإطار المؤسسي للمدينة الأمريكية</u>
109.....	<u>المطلب الثاني: سياسة المدينة بالولايات المتحدة الأمريكية بين التدخل الفدرالي والإجراءات المحلية</u>
109.....	<u>الفرع الأول: أهداف ومجالات سياسة المدينة</u>
112.....	<u>الفرع الثاني: إسهامات النظام الفدرالي في سياسة المدينة</u>
117.....	<u>الفرع الثالث: الفاعلون المحليون والمبادرات المجتمعية في تنفيذ سياسة المدينة</u>
120.....	خلاصة الفصل
	<u>الفصل الثالث: سياسة المدينة بالجزائر أمام إكراهات الواقع وتعدد الرهانات</u>
122.....	<u>المبحث الأول: المدينة الجزائرية كرهان للاستدامة في منظور التهيئة الإقليمية</u>
122.....	<u>المطلب الأول- المدينة الجزائرية: خلفيات التأسيس وواقع الشبكة الحضرية</u>
123.....	<u>الفرع الأول: نشأة شبكة المدن في الجزائر</u>
131.....	<u>الفرع الثاني: واقع توزيع المنظومة الحضرية في الجزائر</u>
131.....	1_ زيادة التجمعات الحضرية.....
135.....	2_ تباين التوزيع المجالي للتجمعات الحضرية.....
137.....	<u>المطلب الثاني- رهانات وتحديات المدينة الجزائرية في ظل المنظومة الحضرية</u>
137.....	<u>الفرع الأول: التحول الحضري المتسارع والضغط على المجال العمراني</u>

- 137.....1- الآثار السلبية للتوسع العمراني على المدن
- 140.....2- التباين الهيكلي والنقائص الوظيفية للشبكة الحضرية
- 145.....الفرع الثاني: الديناميكية الديمغرافية وعدم التوازن الإقليمي
- 146.....1- تمركز السكان في شمال الوطن
- 150.....2- تضخم الفئة العمرية النشطة
- 153.....المبحث الثاني: المدينة بالجزائر: من سياسة التهيئة العمرانية إلى سياسة المدينة
- 153.....المطلب الأول سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر
- 154.....الفرع الأول مراحل سياسة التهيئة العمرانية وتوجهاتها
- 154.....أولاً- مرحلة 1962-1966 مبادرة الاستثمار المنتج
- 155.....ثانياً- مرحلة 1966-1977 سياسة التوازن الجهوي والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي
- 156.....1- المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)
- 156.....2- المخطط الرباعي الأول (1970-1973)
- 157.....3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)
- 158.....1.3 / المخطط البلدي للتنمية PCD
- 158.....2.3 / مخطط العصرية العمرانية PMU
- 159.....3.3 / مخطط التوجيه العمراني PUD
- 159.....4.3 / المخطط العمراني المؤقت PUP
- 160.....5.3 / آليات التعمير التنفيذية
- 160.....1.5.3 / منطقة السكن الحضري الجديد ZHUN
- 160.....2.5.3 / التجزئات السكنية Lotissement
- 160.....ثالثاً- مرحلة 1978-1986 الاستعمال الجديد للتهيئة العمرانية
- 162.....1- أدوات التهيئة العمرانية والتعمير
- 162.....1.1 / المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT
- 163.....2.1 / المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية SRAT
- 164.....3.1 / مخطط تهيئة الولاية PAW
- 165.....رابعاً- مرحلة 1988-2000 تراجع سياسة التهيئة الحضرية
- 166.....1- القانون 25/90 المتعلق بالتوجيه العقاري
- 167.....2- القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير

168.....	1.2 /المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU
168.....	2.2 /مخطط شغل الأرض POS
171.....	<u>الفرع الثاني</u> -أثار سياسة التهيئة العمرانية على المدن الجزائرية.....
173.....	<u>المطلب الثاني</u> - سياسة المدينة بالجزائر بين إكراهات الواقع و متطلبات التفعيل.....
174.....	<u>الفرع الأول</u> : سياسة المدينة بالجزائر: السياقات و المفهوم.....
174.....	أولاء-السياق العام لبروز سياسة المدينة بالجزائر.....
174.....	1-قانون 20/01 المتعلق بالتهيئة و التنمية المستدامة للإقليم.....
176.....	2-ميثاق البلدية للبيئة و التنمية المستدامة 2001-2004.....
179.....	3-القانون 08/02 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها.....
182.....	4-القانون 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة: تكريس لسياسة المدينة.....
187.....	ثانيا- سياسة المدينة بالجزائر: قراءة في المفهوم و الأبعاد.....
190.....	<u>الفرع الثاني</u> : تعدد الرهانات و الأبعاد لسياسة المدينة.....
190.....	1- الرهان الحضري لسياسة المدينة.....
192.....	2- رهان تكريس البعد الاقتصادي و الاجتماعي في المدن.....
194.....	3- رهان ترقية أنماط التسيير و التحكم المؤسساتي في سياسة المدينة.....
198.....	4- رهان ترقية الجانب الثقافي و البعد البيئي في سياسة المدينة.....
200.....	خلاصة الفصل.....
	<u>الفصل الرابع: آفاق سياسة المدينة بالجزائر بين الديناميكية الإقليمية و إستراتيجية التجديد الحضري</u>
202.....	<u>المبحث الأول</u> : المدينة الجزائرية كمحرك رئيسي للديناميكية الإقليمية.....
202.....	<u>المطلب الأول</u> - المدينة الجزائري ضمن أفق إعادة التوازن الإقليمي. أي مستقبل؟.....
203.....	<u>الفرع الأول</u> : تقليص العبء على الشريط الساحلي في إطار التوازن مع المناطق الداخلية.....
204.....	أولاء: إستراتيجية إعادة هيكلة المجالات الساحلية و التل.....
205.....	1- التحكم في مدن الساحل.....
206.....	2- تنمية مدن التل و الارتقاء بوظائفها.....
209.....	<u>الفرع الثاني</u> : ترقية و تعزيز شبكة المدن بالهضاب العليا و الجنوب.....
209.....	أولاء- مدن التوازن بالهضاب العليا.....
213.....	ثانيا- إستراتيجية تنمية مدن الجنوب.....
217.....	<u>المطلب الثاني</u> : المدينة الجزائري و متطلبات إنشاء شبكة حضرية متناسقة و تراتبية.....

217.....	<u>الفرع الأول: تنوع وظائف المدن ضمن شبكة حضرية متجددة</u>
220.....	أولاً- الميتروبول (الحواضر الكبرى) بوصفها محركاً للتنمية الشاملة
222.....	ثانياً- أصناف المدن الجديدة و توزيعها
223.....	1- مدن جديدة للتحكم في التوسع الحضري
225.....	2- مدن جديدة لإعادة التوازن الإقليمي
226.....	3- المدن الجديدة لدعم التنمية المستدامة
229.....	<u>المبحث الثاني: إستراتيجية التجديد الحضري وأفق تفعيل سياسة المدينة</u>
229.....	<u>المطلب الأول: المدينة المستدامة: النموذج الأمثل المرجعي للمدينة الجزائرية</u>
230.....	<u>الفرع الأول: نحو تحقيق جاذبية و تنافسية المدينة الجزائرية</u>
233.....	<u>الفرع الثاني: المدينة الجزائرية و أفق التنمية المحلية الشاملة</u>
233.....	1- جرد الموارد و الإمكانيات المحلية
233.....	2- تعزيز و تقوية أسس التنمية المحلية
234.....	3- هيكلية الجاذبية المحلية
235.....	<u>المطلب الثاني: التجديد الحضري كرهان لاستدامة المدينة الجزائرية</u>
237.....	<u>الفرع الأول: التجديد الحضري</u>
237.....	1- إعداد رؤية شاملة للتنمية الحضرية
238.....	2- إعادة تأهيل الضواحي
238.....	3- تحسين المدينة للرفع من جاذبيتها
240.....	<u>الفرع الثاني: إصلاح التسيير الحضري</u>
240.....	1- تقوية إمكانيات الإدارة الحضرية
241.....	2- تطوير و تكييف الآليات التعميرية
242.....	3- تحديث وسائل التنفيذ
243.....	خلاصة الفصل:
	<u>الفصل الخامس: المدينة الجزائرية مستقبلا في ضوء سياسة المدينة -مدينة سطيف</u>
	نموذجاً-
245.....	<u>المبحث الأول: الخصائص العامة لمدينة سطيف</u>
245.....	<u>المطلب الأول- الموقع الجغرافي</u>
248.....	<u>المطلب الثاني- لمحة تاريخية</u>
249.....	<u>المطلب الثالث- العناصر الطبيعية</u>

249.....	<u>الفرع الأول: طبوغرافية الولاية.</u>
251.....	<u>الفرع الثاني: مناخ المدينة.</u>
253.....	<u>المبحث الثاني: مراحل النمو الحضري لمدينة سطيف.</u>
253.....	<u>المطلب الأول- المراحل الفيزيائية.</u>
253.....	<u>الفرع الأول: التطور العمراني لمدينة سطيف أثناء الاحتلال الفرنسي.</u>
257.....	<u>الفرع الثاني: التطور العمراني لمدينة سطيف بعد الاستقلال.</u>
253.....	<u>المطلب الثاني- المراحل الديمغرافية.</u>
263.....	<u>المبحث الثالث: مدينة سطيف: أي إستراتيجية تنموية في ظل سياسة المدينة؟</u>
263.....	<u>المطلب الأول- مدينة سطيف في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (الرؤية الوطنية SNAT 2030).</u>
267.....	<u>المطلب الثاني- مدينة سطيف في مخطط المجال و البرمجة الإقليمية (التصور الجهوي SEPT 2030).</u>
270.....	<u>المطلب الثالث- مدينة سطيف في مخطط تهيئة الولاية (السيناريو الولائي PAW 2030).</u>
272.....	<u>المطلب الرابع- مدينة سطيف في المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية (الإستراتيجية المحلية PDAU 2030).</u>
272.....	<u>الفرع الأول: مقومات و إمكانيات مدينة سطيف.</u>
277.....	<u>الفرع الثاني: الإكراهات و التحديات لمدينة سطيف.</u>
279.....	<u>الفرع الثالث: الإستراتيجية التنموية لمدينة سطيف.</u>
280.....	<u>أولا- التحكم في النمو الحضري لمدينة سطيف.</u>
283.....	<u>ثانيا- التنوع و الارتقاء بالمؤهلات الاقتصادية لمدينة سطيف.</u>
288.....	<u>ثالثا- تثمين و تعزيز المكتسبات الاجتماعية لمدينة سطيف.</u>
291.....	<u>رابعا- تأهيل و حماية البيئة الحضرية لمدينة سطيف.</u>
295.....	<u>خلاصة الفصل.</u>
297.....	<u>الخاتمة.</u>
305.....	<u>قائمة المراجع.</u>
319.....	<u>قائمة الجداول.</u>
323.....	<u>قائمة المحتويات.</u>